ISSN 2519-7436

مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث

مجلّة علميّة محكمة دورية

تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا

مجلد (11) العدد (2) لعام 2025

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا-جامعة الحسين بن طلال معان ص.ب.(20) الأردن فاكس 96232179052+
البريد الإلكتروني Editor@it.ahu.edu.jo

مجلد (11) العدد (2) لعام 2025

ISSN 2519-7436

المملكه الأردنية الهاشمية

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة المملكة الأردنية الهاشمية

د/2014/5291

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا– جامعة الحسين بن طلال، معانّ ص.ب.(20) الأردن

فاكس 96232179052+

البريد الإلكترونيّ Editor@it.ahu.edu.jo

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيّة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي المجلة

دائرة المكتبه الوطنيّة او أي جهة حكومية اخرى

الناشر

عمادة البحث العلمي

جامعة الحسين بن طلال

معانّ ص.ب.(20)

الأردن

فاكس 96232179052+

البريد الإلكتروني editor@it.ahu.edu.jo

مجلّة جامعة
الحسين بن طلال للبحوث (AHUJ)

مجلة علميّة محكّمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا

مجلد (11) العدد (2) لعام 2025

رقم التصنيف المعياري الدولي

ISSN 2519-7436

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية المملكة الاردنية الهاشمية

د/2014/5291

الناشر

عمادة البحث العلمي

جامعة الحسين بن طلال

معان ص.ب.(20)

الاردن

فاكس 96232179052+

البريد الالكتروني editor@it.ahu.edu.jo

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور خالد محمود دوينع آل خطاب.

مدير التحرير

الدكتور عامر دوينع آل خطاب

هيئة التحرير

أ. د. خالد محمود دوينع آل خطاب.	رئيسا
أ. د. أحمد محمود السعيدات .	عضوا
أ. د. بسمان عمر الضلاعين.	عضواً
أ. د. جهاد جمعة الجرادين.	عضواً
أ. د. صلاح سالم الذيابات.	عضواً
أ. د. المثنى مصطفى القسايمه.	عضواً
أ. د. مخلص منصور العبابنة.	عضواً
د. وليد سليمان العلايا.	عضواً
د. عامر احمد الرهايفة	عضواً
د. لبنى عبدالله دويرج.	عضواً
د.عامر دوينع آل خطاب.	مدير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د.عاطف الخرابشة	رئيس جامعة الحسين بن طلال
أ. د. أحمد أبوجري	نائب رئيس جامعة الحسين بن طلال للشؤون الاكاديمية
ا.د. محمد الرصاعي	نائب رئيس جامعة الحسين بن طلال للشؤون الادارية
ا.د. أسامة مهاوش	جامعة مؤتة
ا.د. ميرين حسن رشيد	جامعة أربيل التقنية / كردستان
د. سندس اليتامي	كلية الدراسات التجارية / الكويت

ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء كاتبيه ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة الحسين بن طلال

مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث (AHUJ)

قواعد وشروط النشر

أ- الشروط العلمية

١. تنشر المجلة البحوث العلمية التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية ويتوافر فيها مقومات ومعايير إعداد مخطوط البحث.

٢. أن لا يكون البحث قد سبق تقديمه للتحكيم أو نشره في مجلة أُخرى. وعلى الباحث أن يقدم تعهداً خطياً بذلك.

٣. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من رسالة للدكتوراه أو الماجستير أو كتاب منشور.

٤. أن يرفق الباحث مع بحثه السيرة الذاتية والعلمية، موضحا فيها مكان عمله، ورتبته الأكاديمية، وتخصصه الدقيق، وأهم أبحاثه.

٥. إذا كان البحث مدعوماً من جهة ما، فعلى الباحث بيان ذلك وتقديم وثيقة محررة من الجهة الداعمة، موجهة إلى رئيس تحرير المجلة، تفيد عدم ممانعتها نشر البحث.

٦. تعرض البحوث المقدمة للنشر في المجلة في حال قبولها مبدئياً على محكمينْ اثنينْ على الأقل من ذوي الاختصاص، يتم اختيارهما بسرية مطلقة.

٧. تقرر هيئة التحرير قبول البحث أو عدم قبوله للنشر في المجلة، بعد مروره بإجراءات التحكيم السري المعتمدة لدى المجلة.

٨. تقوم المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين حال وصول البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.

٩. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من المؤلف أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه أو أي جزء منه، بما يتناسب وسياستها في النشر، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تتناسب وطبيعة المجلة.

١٠. إذا أراد الباحث نشر بحثه في مكان آخر بعد نشره في المجلة فعليه الحصول على موافقة خطية من رئيس التحرير.

١١. لا تدفع المجلة مكافأة عن البحوث التي تُنشر فيها.

١٢. تهدي المجلة لمؤلف البحث بعد نشره نسخة من عدد المجلة الذي يحتوي البحث المنشور.

١٣. تُنقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر

ب- الشروط الفنية

١. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة للأبحاث في الكليات الانسانية و (20) صفحة للأبحاث في الكليات العلمية، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والملاحق.

٢. تقدم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، أو بأية لغة اخرى بموافقة هيئة التحرير.

٣. يشترط أن يحتوي البحث على ملخصٍ باللغة العربية بالإضافة إلى ملخص باللغة الإنجليزية وبواقع 150 كلمة.

٤. يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية (Keywords) التي تمكن الآخرين من الوصول إلى البحث من خلال قواعد البيانات بحيث ألاّ يتجاوز عددها خمس كلمات.

٥. يجب أن يكون البحث مطبوعا باستخدام برمجية MS. Word وأن يتم تحميله على موقع المجلة من خلال عنوان الجامعة الاليكتروني www.ahu.edu.jo.

٦. يقدم البحث حسب المواصفات التالية للأبحاث المكتوبة باللغة العربية:

أن تكون مطبوعة على الحاسوب بخط نوع (Simplified Arabic) حجم (14) وذلك لنص المتن على أن يكون النص بشكل عامود واحد (Single column format),

التوثيق تعتمد المجلة نظام (American Psychological Association APA) للنشر العلمي

مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث (AHUJ)
مجلّة علميّة محكّمة مفهرسة تصدر عن جامعة الحسن بن طلال

قسيمة الاشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة جامعة الحسين للبحوث

الاسم.....
العنوان.....
الاشتراك
لسنة.....
...
التّاريخ : / / التّوقيع.....

طريقة الدّفع : ☐ شيك ☐ حوالة بنكيّة ☐ حوالة بريديّة

قيمة الاشتراك السنويّ (بالدينار الأردنيّ أو ما يعادلها)

* داخل الأردن للأفراد (5) دنانير للمؤسسات (10) دنانير

*خارج الأردن (30) دولاراً أمريكيّاً قيمة الاشتراك السنويّ أو ما يعادلها

تُملأ هذه القسيمة، وترسل مع قيمة الاشتراك على العنوان التّالي:

معان ص.ب.(20)
الأردن
فاكس 96232179052+
البريد الإلكتروني editor@it.ahu.edu.jo .

تقديم

يطيب لنا في جامعة الحسين بن طلال إصدار العدد الثاني من المجلد الحادي عشر من مجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث (AHUJ)، إيماناً بدور الجامعات في تنمية البحث العلميّ، وإتاحة المزيد من المسارات الجديدة لنّشر البحوث والدّراسات، بمعايير تعمل على ضمان تقديم إضافة نوعيّة للمعرفة العلميّة، وقد حرصت هيئة تحرير مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث على تحقيق كل ما من شأنه الارتقاء بمستوى النشر العلمي في المجلة من خلال التأسيس لأعراف علمية دقيقة تراعي اخلاقيات البحث العلمي والموضوعية والامانة العلمية والفعالية في اجراءات تحكيم البحوث وفحصها. ومجلّة جامعة الحسين بن طلال للبحوث العلميّة مجلّة علمية، محكّمة، ومفهرسة، تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثيّة متنوّعة، تمتاز بالأصالة والجدّة، وما يحقق فائدة للباحثين في شتّى فروع المعرفة، وتحرص هيئة تحرير المجلّة على أن تتم عملية نشر البحوث العلميّة وفق المعايير الدّقيقة سعياً إلى تحقيق مستوًى متميّز للمجلّة، حيث عمدت هيئة التّحرير إلى إعداد قائمة تتضمن مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة الواسعة في مجالاتهم المعرفيّة محليّاً وعالميّاً، ويسعدنا في المجلّة أن نعرب لكم عن استعدادنا لتقبّل أيّ مقترحات أو أفكار من شأنها تطوير عمل وجودة النّشر العلميّ، ونتطلّع إلى إسهاماتكم الجادة والفاعلة في تعزيز الجهود التي يسعى لها أعضاء هيئة تحرير المجلّة والهيئة الاستشاريّة لديها.

يتضمن العدد الحالي مجموعة من البحوث في مجالات معرفيّة متعدّدة شملت العلوم التّربويّة والعلوم الإداريّة والاعلام واللّغات والعلوم الهندسية، وقد شارك في هذا العدد باحثون من دول وجهات عديدة وقد كتبت بعض البحوث باللّغة العربيّة وبعضها الآخر باللّغة الإنجليزيّة، آملين أن تتاح الفرصة للمزيد من الباحثين بنشر أعمالهم وبحوثهم العلميّة في الأعداد القادمة من المجلّة بأذن الله.

والله الموفق

رئيس التّحرير
الاستاذ الدكتور خالد دوينع آل خطاب

الفهرس

رقم البحث	عنوان البحث	المؤلفون	رقم الصفحة
1	دور إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية متغيّر وسيط: دراسة ميدانية على المؤسسات العامة الأردنية	الدكتور رعد عبدالرحيم الحديدي، الاستاذ الدكتور محمد عبدالرحيم المحاسنة	1
2	أثر الاستراتيجيات اللوجستية على المخزون الوطني الاستراتيجي في مجمعات صوامع القمح في الأردن	الدكتور محمد خالد الكعيبر، الأستاذ الدكتور فاطمة علي الربابعة	36
3	مقياس مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية الاردنية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي	الأستاذ الدكتور سلطان ناصر فارس القرعان	73
4	أثر مشروع العبدلي عمان على نشوء ظاهرة الاستطباق في الاحياء القريبة منه	الدكتورة صفاء صبح محمد صبابحة، الباحث حمزة محمد خميس، الباحث هيثم عيسى المصري	101
5	العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن: الدور المعدل لرأس المال البشري	د. محمد امحمود مكيد العلوان، أ.د. نسيم محمد موسى الطويسي	126

دور إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية متغيّر وسيط: دراسة ميدانية على المؤسسات العامة الأردنية

الدكتور رعد عبدالرحيم الحديدي[1]* **الاستاذ الدكتور محمد عبدالرحيم المحاسنة[2]**

تاريخ وصول البحث: 2023/03/12 م **تاريخ قبول البحث: 2023/04/12م** **تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية متغيّر وسيط في المؤسسات العامة الأردنية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فروض الدراسة، وتم تطوير استبانة على مقياس (ليكرت) تم اختبار صدقها وثباتها. وتكونت عينة الدراسة من موظفي القيادات العليا والوسطى في المؤسسات العامة الأردنية والبالغ عددهم (1062) موظفاً. وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة لتحديد حجم عينة الدراسة والتي بلغت (534) موظفاً، وزعت عليهم الاستبانات، وتم استرداد (412) استبانة صالحة للتحليل. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابيّ ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي وجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية، وأن الزيادة في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي سيؤدّي إلى الزيادة في مستوى تعزيز دافعيّة الإنجاز لدى العاملين. ووجود أثر إيجابيّ ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية. ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية متغيّر وسيط بالمؤسسات العامة الأردنية. وأوصت الدراسة بضرورة أن يرتبط تعزيز الدافعيّة للإنجاز من خلال تحسين أوضاع العاملين وزيادة مهاراتهم وضمن إستراتيجيّة متكاملة للإحلال الوظيفي، وضرورة اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات العامة الأردنية بشكل أكبر بخطط الإحلال الوظيفي وإستراتيجيّاته، وتشجيع المؤسسات العامة على تنظيم وعقد البرامج التدريبية والتوعوية التي تهدف إلى تطوير المهارات والخبرات المرتبطة بتعزيز أبعاد دافعيّة الإنجاز لدى العاملين.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات تخطيط الإحلال، تعزيز دافعية الإنجاز، جودة الحياة الوظيفية، المؤسسات العامة الأردنية.

The Role of Succession Planning Strategies in Enhancing Achievement Motivation, With Quality of Work Life as A Mediating Variable: A Field Study on Jordanian Public Institutions

Abstract

This study explored the role of succession planning strategies in enhancing achievement motivation among employees in Jordanian public institutions, with quality of work life as a mediating variable. A descriptive-analytical approach was employed, utilizing a validated Likert-scale questionnaire to test hypotheses. The target population comprised 1,062 senior and mid-level leaders, with a simple random sample of 534 participants selected. Of these, 412 valid responses were analyzed.

(1) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

(2) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* raad.alhadidi1974@gmail.com

Key findings revealed:
1. **A** statistically significant positive impact of succession planning strategies and quality of work life on boosting achievement motivation.
2. Greater emphasis on succession planning strategies correlates with higher levels of achievement motivation.
3. Succession planning strategies directly and positively influence the quality of work life.

The study recommends:
* Strengthening achievement motivation by improving employee working conditions and skill development within a comprehensive succession planning framework**.**
* Prioritizing succession planning initiatives at the senior management level to ensure organizational sustainability.
* Implementing targeted training programs to cultivate skills and awareness related to achievement motivation dimensions (e.g., goal-setting, resilience, innovation).

These measures aim to foster a motivated workforce, align talent development with institutional goals, and enhance long-term organizational performance.

Keywords: Succession planning strategies، enhancing achievement motivation، the quality of job life، Jordanian public institutions.

مقدمــة

تسعى منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها، سواء كانت منظمات عامة أو خاصة إنتاجية أو خدمية، للبحث عن الموارد البشرية ذات المهارات والقدرات والكفاءات، التي تمكنها من التعامل مع المتطلبات الراهنة والمستقبلية في تحقيق رؤيتها وأهدافها، نتيجة للتغيرات والتطورات المتزايدة في مجال علم الإدارة. ويعد نظام تخطيط الإحلال الوظيفي أو ما يطلق عليه أحيانا "بالتعاقب الوظيفي" من أفضل الأنظمة الإدارية العالمية، لتطوير القيادات وتنمية الموارد البشرية داخل المنظمات، نظراً لارتباط مستقبل الشركات بالقيادات الموجودة، والاهتمام بإعداد وتطوير القيادات المستقبلية من العاملين ذوي الكفاءات والخبرات والمهارات والقدرات، لشغل الوظائف القيادية الشاغرة داخل المنظمات والمؤسسات. ومن أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، تكمن في توفر القادة المؤهلين والحفاظ عليهم لتحقيق الخطط الإستراتيجيّة، وتوفر البديل المناسب من قيادات الصف الثاني في الزمان والمكان المناسبين، لشغل الوظائف المهمة والمؤثرة في المؤسسة، بحيث إذا غادر أحد من الموظفين الرئيسين يكون البديل جاهزاً ليحل مكانه، دون أن ينعكس ذلك سلباً على أداء العمل أو عرقلته أو تقليل الإنتاجية. وهي عملية أشبه بعملية تقييم واختيار المُرشحين بما تحتاجه المنظمة في المستقبل من موظفين وقيادات، لتعبئة الشواغر الشاغرة أو المتوقع شغرها في المستقبل، أو تعرض المنظمات لأيّ طارئ يمكن أن يحدث ويؤثر على وظائفها ومهامها وقياداتها.

تمثل دافعيّة الإنجاز وجوانب تعزيزها لدى العاملين أحد الجوانب المهمة في توجيه سلوك العاملين، ومكوناً أساسياً في سعي الفرد نحو تحقيق ذاته وتأكيدها، واستغلال ما لديه من إمكانيات وطاقات وقدرات، لاستثمارها في تحقيق النجاح بالعمل وسعيه المستمر للوصول للمراكز المتقدمة سواء بالعمل أو المجتمع، وتحقيق أهدافه وأهداف المنظمة في آن واحد. وتتجلى أهمية دافعيّة الإنجاز في كونها تساعد على تنمية العديد من الخصائص لدى الفرد مثل السعي نحو الإتقان والتميز، والقـدرة على تحديد الأهداف، والقـدرة علـى تحمـل المسؤولية، والتخطيط الجيـد للمستقبل.

وباعتبار أنّ المورد البشري يمثل أهم ميزات المنظمة ومصدر قوتها ونجاحها واستمراريتها، واعتباره المحرك الرئيس الذي يعمل على إدارة باقي موارد المنظمة، فإنّ على المنظمات والمؤسسات أن تهتم بالعنصر البشري، وتوفّر له البيئة الوظيفية المناسبة، وجودة حياة وظيفية سليمة وصحية، تلبي احتياجاته ومتطلباته، حتى يتمكن من تقديم أفضل ما عنده والوصول إلى أعلى مستويات الأداء والإنجاز لتحقيق أهداف المنظمة واستمرارها، لأن البيئة التنظيمية المناسبة تساعد المنظمة على النجاح والديمومة.

مشكلة الدراسة

من خلال البحث في الدراسات والأدبيات السابقة، لوحظ أن الربط بين الإحلال الوظيفي وتعزيز دافعيّة الإنجاز لم يحظَ باهتمام كافٍ من قبل المنظمات والباحثين، خصوصاً في ظل توفر جودة للحياة الوظيفية بالمنظمة. الأمر الذي يشير إلى ضعف في إدراك أهمية التخطيط للإحلال الوظيفي، في تعزيز دافعيّة العاملين للإنجاز داخل المنظمات بوجهٍ عام والمؤسسات العامة الأردنية على وجه خاص، ودوره في رفع الروح المعنويّة لهم وإحساسهم بالعدالة التنظيمية والتدرج بالسلم الوظيفي. وتعدّ دافعيّة الإنجاز من الموضوعات الإدارية المهمة في إدارة الموارد البشرية والسلوك الإداري والتنظيمي داخل المؤسسات والمنظمات، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المتنوعة والدراسات لوحظ أنّ الأدب الإداري في المكتبة العربية يعاني من نقص في تغطية عملية التخطيط للإحلال الوظيفي، وإدراك أهميته على تعزيز دافعيّة الإنجاز. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال: ما هو دور إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية للعاملين في المؤسسات العامة الأردنية.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما دور إستراتيجيّات التخطيط للإحلال الوظيفي بأبعادها مجتمعة (خطط الإحلال الوظيفي، إستراتيجيّة تحديد الوظائف، إستراتيجيّة تقييم المُرشحين، إستراتيجيّة اختيار المُرشحين، إستراتيجيّة التدريب، إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال) مجتمعة في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها مجتمعة، بوجود جودة الحياة الوظيفية بأبعادها مجتمعة (بيئة العمل الداخلية، الرغبة بالتميز والتفوق، أهمية العمل، الطموح) في المؤسسات العامة الأردنية ؟ ويتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في المؤسسات العامة الأردنية؟

السؤال الثاني: ما مستوى جودة الحياة الوظيفية بأبعادها، في المؤسسات العامة الأردنية؟

السؤال الثالث: ما مستوى دافعيّة الإنجاز بأبعادها، لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية؟

السؤال الرابع: ما دور جودة الحياة الوظيفية بأبعادها، في تعزيز دافعيّة الإنجاز في المؤسسات العامة الأردنية؟

السؤال الخامس : ما هو دور إستراتجيات التخطيط للإحلال الوظيفي بأبعادها، في تعزيز دافعيّة الإنجاز للعاملين في المؤسسات العامة الأردنية؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل دور إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعادها (خطط الإحلال الوظيفي، إستراتيجيّة تحديد الوظائف، إستراتيجيّة تقييم المُرشحين، إستراتيجيّة اختيار المُرشحين، إستراتيجيّة التدريب، إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال)، في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها (بيئة العمل الداخلية، الرغبة بالتفوق والتميز، الطموح، أهمية العمل) بوجود جودة الحياة الوظيفية بأبعادها (عدالة الأجور والمكافآت، المشاركة باتخاذ القرارات، الاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة والعمل) في المؤسسات العامة الأردنية. ويتفرع عنها الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على مدى تطبيق إستراتيجيّات التخطيط للإحلال الوظيفي بأبعاده (خطط الإحلال الوظيفي، إستراتيجيّة تحديد الوظائف، إستراتيجيّة تقييم المُرشحين، إستراتيجيّة اختيار المُرشحين، إستراتيجيّة التدريب، إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال) داخل المؤسسات العامة الأردنية.

٢- التعرف على مستوى تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها (بيئة العمل الداخلية، الرغبة بالتفوق والتميز، الطموح، أهمية العمل) في المؤسسات العامة الأردنية.

٣- التعرف على مستوى ممارسة جودة الحياة الوظيفية بأبعادها(عدالة الأجور والمكافآت، المشاركة باتخاذ القرارات، الاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة والعمل) في المؤسسات العامة الأردنية.

٤- تحليل دور ممارسة جودة الحياة الوظيفية بأبعادها (عدالة الأجور والمكافآت، المشاركة باتخاذ القرارات، الاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة والعمل) في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها (بيئة العمل الداخلية، الرغبة بالتفوق والتميز، الطموح، أهمية العمل) في المؤسسات العامة الأردنية.

٥- الوصول إلى نتائج علمية وتقديم توصيات لأصحاب القرار في المؤسسات بناءً على هذه النتائج.

أهمية الدراسة

- إنها من الدراسات الحديثة التي تطرقت إلى هذه المتغيّرات إلادارية الحديثة نسبياً في الفكر الإداري المعاصر، ولهذا فهي تحاول أن تسلط الضوء على مدى ممارسة وتأثير هذه المفاهيم في المؤسسات العامة الأردنية.
- تأتي أهمية الدراسة من أهمية مجتمع الدراسة وهي المؤسسات العامة الأردنية، وما تقوم به هذه المؤسسات من وظائف وتقديم خدمات واسعة للمواطنين، باعتبارها من الأجهزة الإدارية الصانعة للقرار في الدولة. وبالتالي فهي تلفت انتباه صانعي القرار في هذه المؤسسات لأهمية التخطيط للإحلال الوظيفي، ودوره في دافعيّة الإنجاز للعاملين في هذه المؤسسات، واتّباع نهج ممارسة جودة الحياة الوظيفية التي توازن بين احتياجات المؤسسة واحتياجات العاملين ورغباتهم، مما يسهم في تحسين الأداء وتحقيق أهداف العامل والمؤسسة على حد سواء

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتجيات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعادها مجتمعة. في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها مجتمعة في المؤسسات العامة الأردنية.

- الفرضية الرئيسة الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الحياة الوظيفية بأبعاده مجتمعة في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها في المؤسسات العامة الأردنية.
- الفرضية الرئيسة الثالثة (H03): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) لإستراتجيات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعادها مجتمعة في جودة الحياة الوظيفية بأبعادها مجتمعة في المؤسسات العامة الأردنية.
- الفرضية الرئيسة الرابعة (H04): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتجيات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعادها مجتمعة. في تعزيز دافعيّة الإنجاز بأبعادها مجتمعة، بوجود جودة الحياة الوظيفية بأبعادها مجتمعة في المؤسسات العامة الأردنية.

نموذج الدراسة

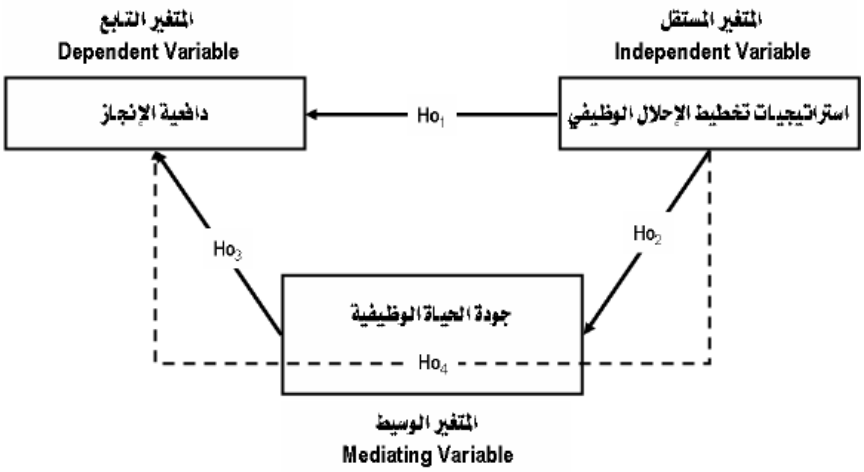

المصطلحات الإجرائية

- **الإحلال الوظيفي** : "هو وضع إستراتيجيّة لتسهيل نقل السلطة الرسمية من فرد إلى آخر، وتشمل هذه الإستراتيجيّة تحديد الأولويات السابقة المتوائمة مع الأهداف المستقبلية، وتحديد المعايير أو السمات التي يجب أن يمتلكها القائد البديل" (Okapiec, 2019) .

ويعرف إجرائياً بأنه "مدى امتلاك المؤسسة العامة الأردنية لخطط الإحلال الوظيفي، وسياستها في تحديد الوظائف المراد الإحلال بها، والإجراءات المتبعة في اختيار وتقييم المرشحين لهذه الوظائف بكل دقة وموضوعية، وتدريبهم وإعدادهم لتسلم وظائف قيادية مستقبلية. وتقيسها فقرات الاستبانة من إلى (1–29)

– **دافعيّة الإنجاز:** هي "الرغبة في تحقيق شيء له مغزى، أو إتقان الأشياء والوصول إلى مستوى عالٍ من الأداء، وهي سمة تفاعلية في الشخصية وتعني رغبة الفرد في الإتقان والامتياز في تحقيق المهام التي يقوم بها" (المصري وفرح ،2020).

وتعرف إجرائيا بأنها " قدُرة المؤسسات العامة الأردنية على تعزيز دافعيّة الإنجاز للعاملين، من خلال خلق الرغبة لديهم بالتميز والتفوق في أعمالهم، وتوفير بيئة عمل آمنة، وزيادة مستوى طموحهم بالوصول إلى مستويات ومناصب إدارية عليا داخل المنظمة. وتقيسها فقرات الاستبانة (30–45).

– **جودة الحياة الوظيفية: هي** "بيئة العمل التي تتوافر فيها العوامل المادية والمعنوية بمختلف أبعادها بشكل جيد، ممّا ينعكس ذلك إيجاباً على الموظف، فيشعر بالرضا والأمان الوظيفي، فيبذل أقصى جهد ممكن في خدمة المؤسّسة" (البربري،2016) .

وتعرف إجرائيا بأنها "السياسات والإجراءات التي تتبعها المؤسسات العامة الأردنية لتوفير بيئة عمل سليمة وصحية، من خلال توفير نظام عادل للأجور والمكافآت، وتوفير الاستقرار، وإشراك العاملين باتخاذ القرارات، وتوفير التوازن المطلوب بين العمل والحياة الخاصة لهم. ممّا يؤدي إلى إشباع حاجاتهم الشخصية وانعكاسه بشكل إيجابيّ على الأداء العام بالمؤسسة. وتقيسها فقرات الاستبانة (46 –61)

أولاً : الإحلال الوظيفي (Succession planning)

يعدّ الإحلال الوظيفي من العمليات المنظمة والمستمرة، التي تهدف إلى استمرارية وديمومة وجود القيادات في الوظائف الرئيسة في المنظمات والمؤسسات، من خلال العديد من الإجراءات والخطط المدروسة، وتطوير كفاءات الأفراد الحالية. ويعرف Okapiec، (2019) الإحلال الوظيفي بأنه" وضع إستراتيجيّة لتسهيل نقل السلطة الرسمية من فرد إلى آخر، وتشمل هذه الإستراتيجيّة تحديد الأولويات السابقة الموائمة مع الأهداف المستقبلية وتحديد المعايير أو السمات التي

يجب أن يمتلكها القائد البديل". وعرفه Deshwal،(2015) بأنه "محاولة لتخطيط عدد ونوعية جيدة من المديرين ذوي المهارات العالية، لسد الفراغ الناشئ نتيجة مغادرة القيادات الإدارية القديمة، بسبب التقاعد، أو الموت أو الاستقالة أو الإمراض الخطرة أو الترقية، أو لتلبية الاحتياج في أي مواقع قيادية جديدة يتم استحداثها في المنظمة مستقبلا ".

أهمية التخطيط للإحلال الوظيفي

أصبح قطاع الأعمال ومدراء المنظمات والمؤسسات يدركون أهمية التخطيط للإحلال الوظيفي للمنظمات والأفراد، فقد ذكر Tunje،(2014) أن أهمية تخطيط الإحلال الوظيفي تظهر عند تعرُّض المنظمة لتحديات تصدر عن بيئة الأعمال الخارجية، مثل حالات الركود الاقتصادي أو الكساد والتضخم، بحيث تصبح المنظمة بحاجة ملحة إلى قيادات مُدركة لتلك التحديات والصعوبات، وقادرة على التكيف معها ومواجهتها، بما يحقّق أهداف المنظمة ويضمن بقاءها واستمرارها. وأضاف (الصعابنة ،2020) جوانب أخرى لأهمية تخطيط الإحلال الوظيفي، تتمثل بتحسين سمعة المؤسسة وتحسين صورتها في بيئة الأعمال الخارجية، وبيئة العمل الداخلية، وزيادة ثقتهم بأساليب الإدارة العليا للمنظمة وقيادتها. وذكر القرالة (2011) أن التخطيط للإحلال الوظيفي يساعد بالتعرف على الخلفاء والمُرشحين لتسلم المناصب الرئيسة والقيادية في جميع مواقع المؤسسة، ووضع الخطط والبرامج لتلبية الاحتياجات البشرية في المناصب والإدارات العليا في حال التقاعد، والنقل، والترقية، أو التوسع في أنشطة الإدارات والأقسام.

أبعاد الإحلال الوظيفي

للإحلال الوظيفي العديد من الأبعاد، ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات والأدبيات السابقة، اختار الباحثان مجموعة من الأبعاد لملاءمتها مع متغيّرات الدراسة الحالية، وتحقيق الغاية والنتائج المرجوة منها وهذه الأبعاد هي(أبو حسين والزويري، 2020; القرالة، 2011; Haroski، 2015; Perera et al، 2018):

- **خطط الإحلال الوظيفي:**

وتتضمن خطة الإحلال الوظيفي وثائق تنص على كيفية الاستمرار بتعبئة الشواغر عند خروج الأعضاء الرئيسن من المنظمة، بسبب الإنهاء، أو التقاعد، أو الموت، أو الانتقال، وهي تحدد التعديلات التي سوف تحدث في عملية نقل القيادة داخل المنظمة لفترة من الزمن. (أبو حسين والزويري، 2020).

- **إستراتيجيّة تحديد الوظائف:**

تعدّ إستراتيجيّة تحديد الوظائف المستهدفة لتخطيط الإحلال الوظيفي، إجراءً محورياً وأساسياً في عملية التخطيط للإحلال الوظيفي، ولا بد من تحديد هذه الوظائف في كلّ جهة وبدقة متناهية، ويتم ذلك من خلال دراسة الوظائف داخل المنظمة، واتّباع سياسة تحليل الوظائف، وبيان الوصف والمواصفات الوظيفية لكل وظيفة داخل المنظمة. (القرالة،2011)

- **إستراتيجيّة تقييم المُرشحين:**

وهي إستراتيجيّة التقييم الدقيق للمرشحين لشغل الوظائف المستهدفة، من خلال مجموعة من أساليب التقييم، بغرض اختيار المرشح الأكفأ من الناحية الفنية والسلوكية، ومدى ملاءمة خبراته ومؤهلاته العلمية مع متطلبات الوظيفة المستهدفة، لتحقيق المستويات المرغوبة من الأداء الفردي والجماعي على مستوى المنظمة. (محمد، 2019).

- **إستراتيجيّة اختيار المُرشحين**

ذكر(كافي ،2014) أن الاختيار هو "انتقاء أفضل الأشخاص المُرشحين وأكثرهم صلاحاً لشغل الوظيفة اعتماداً على مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أمام جميع المُرشحين وان يتم الاختيار على أساس الجدارة والاستحقاق".

- **إستراتيجيّة التدريب:**

يهدف التدريب إلى إكساب العاملين الخبرات والمهارات التي يحتاجون إليها لأداء أعمالهم بشكل أفضل، لمواجهة المنافسة والتطور المستمر في أساليب العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل معدل دوران العمل، والاقتصاد بالنفقات ورفع معنويات العاملين. (Lodhi& 2015،Shakeel)

- **إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال**

إن الهدف الأساسي من هذه الإستراتيجيّة هو الوقوف على مدى نجاح خطة الإحلال الوظيفي في توفير الموارد البشرية للمنظمة وفقاً لاحتياجاتها، في الوقت المناسب وبالعدد المطلوب وبالمواصفات الملائمة. ومن أجل أن تحقق الخطط أهدافها بشكل جيد يتوجب مراقبة عملية تنفيذها، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها، وما مدى كفاءة الخطة حتى الآن في تحقيق أهداف المنظمة، ودرجة تحقيقها لأهدافها المرسومة (القرالة،2011).

ثانياً: دافعيّة الإنجاز (Motivation Achievement)

رغم تساوي عدد من الأفراد في القدرات والمهارات والخبرات لإتمام عمل معين أو القيام بوظيفة معينة، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك نجد تفاوتاً بينهم من حيث مستوى الأداء، والسؤال هو: ما السبب وراء هذا التفاوت؟ والإجابة على هذا السؤال هي وجود الاختلافات في الدافعيّة، وقوة الرغبة لإنجاز هذا العمل وهذه الوظيفة. ولهذا فهي من الأنظمة الهامة في منظومة الدوافع الإنسانية لاعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الشخصية لدى الفرد. وقد عرفت Lazzette، (2017) دافعية الإنجاز بأنها "الشعور المصاحب للأداء والذي يدفع الفرد إلى القيام بالأعمال الصعبة وإنجازها بسرعة وبطريقة مستقلة ومنافسة للآخرين والتفوق عليهم والحصول على تقدير الذات من خلال الأداء والاستغلال الناجح لمختلف الإمكانيات والقدرات الخاصة به. وعرفت (عبد الصمد، 2019) دافعية الإنجاز بأنها "استعداد الفرد لتحمل المسؤولية والسعي نحو التفوق لتحقيق أهداف معينة والمثابرة وبذل الجهد بالتغلب على العقبات والمشكلات التي قد تواجهه والشعور بأهمية الزمن والتخطيط الجيد والمتقن للمستقبل".

- **أهمية دافعيّة الإنجاز:**

يرجع الاهتمام بدافعيّة الإنجاز ليس لأهميتها فقط في المجال النفسي، ولكن أيضاً في العديد من المجالات والميادين التطبيقية والعملية، كالمجال الاقتصادي والمجال الإداري والتربوي والأكاديمي، فقد ذكر (اليوسف، 2018) أنّ دافعيّة الإنجاز تساعد على تنمية العديد من الخصائص لدى الفرد مثل السعي نحو الإتقان والتميز، والقـدرة على تحديد الأهداف. كما تظهر أهميتها في تحريك السلوك الإنساني وتوجيهه، حيث تؤثر دافعية الإنجاز في إدراك الفرد وانتباهه وتركيزه على عمليات التذكر والتفكير Sarangi، (2015) و (خليفه،2000). أشار إلى دور دافعيّة الإنجاز وأهميتها في رفع مستوى أداء الفرد أو العامل وإنتاجيته في كافة المجالات والأنشطة، فكلما ارتفعت مستويات دوافع الإنجاز للأفراد كلما زادت الإنتاجية، وهذا بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للمجتمعات، حيث يرتبط ارتفاع أو هبوط النمو الاقتصادي أحياناً بارتفاع مستوى الدافعيّة للأفراد وانخفاضها.

- **العوامل المؤثرة في دافعيّة الإنجاز**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في مستوى دافع الإنجاز للفرد، وأحياناً يختلف مستوى الإنجاز تبعاً لتأثير عامل واحد أو عدة عوامل مجتمعة، ومن هذه العوامل (الزهراني،2014 ;السقا،2018):

- نوعية القيم السائدة في المجتمع.
- الدور الاجتماعي للأفراد.
- درجة الذكاء.
- التفاعل مع أفراد الجماعة.
- أساليب التنشئة.
- خبرات النجاح والفشل.
- درجة جاذبية العمل.

- **أبعاد دافعيّة الإنجاز**

دلت الدراسات السابقة إلى اختلاف الباحثين في تحديد أبعاد محددة وثابتة لدافعيّة الإنجاز، وأن جميع الباحثين تحدثوا عن أبعاد دافعيّة الإنجاز من خلال منظورهم وتفسيرهم لدافعيّة الإنجاز. وقد اختار الباحثان مجموعة الأبعاد التالية من دراسات (مطر،2013)، (الرواشدة،2020)، (الهاجري،2018) لملائمتها لموضوع الدراسة.

- **بيئة العمل الداخلية**

وهي كل الأبعاد التنظيمية والإدارية والقوى الداخلية بالمنظمة، والتي من خلالها تتحدد خصائص المنظمة، وتميزها عن المنظمات الأخرى. ويجب أن تكون بيئة العمل بيئة صحية وآمنة وخدمات متوفرة، تسودها العلاقات الاجتماعية والاتصالات الفعالة. دراسةSwamy.et al ،(2015).

- **الرغبة بالتميز والتفوق**

الرغبة بالتميز والتفوق يعني تجاوز المعايير الموضوعة من قبل إدارة الشركة أو المنظمة وخططها الزمنية والمالية بطريقة إيجابيّة، والإدارة العليا في المنظمات والمؤسسات تعدّ ميزة الرغبة بالتفوق مدخلاً لخلق الميزة التنافسية للمنظمة، حيث تستطيع الإدارة العليا أن تضع الإستراتيجيّات المثلى التي تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التفوق التنظيمي. دراسة (الزبيدى،2016).

- **الطموح**

هو مستوى الأداء المستقبلي في المهام المألوفة التي يختبرها الفرد، والذي يشتمل على مجموعة من المهارات مثل الاستكشاف والتخطيط والتطلعات المهنية، ويعدّ مركزاً للطاقة الذي يدفع الفرد للتقدم للإمام في مجال عمله. وإذا تولد الطموح لدى الفرد فسوف يبدع في مجال عمله ويدفعه ذلك للتمسك بعمله وإتقانه. دراسة (أبو صبح وعربيات ،2021).

- **أهمية العمل**

العمل هو الشيء الذي يرفع من شأن الإنسان وتطوير شخصيته ومستواه الاجتماعي، كما أنه يساعد الفرد على تحقيق كلّ رغباته وتطوير شخصيته وتحقيق ذاته، ومعرفة قدراته ومواهبه، ممّا يولد لديه دافعاً أكبر لإنجاز أعماله للوصول إلى أهدافه. دراسة (الرواشدة ،2020)

ثالثاً: جودة الحياة الوظيفية (Quality of working life)

- **مفهوم جودة الحياة الوظيفية**

يعدّ العنصر البشري أهم ميزات المنظمة ومصدر قوتها ونجاحها واستمرارها، وهو المحرك الرئيس الذي يعمل على إدارة باقي موارد المنظمة، ومن هنا أصبحت المنظمات والمؤسسات تهتم بالعنصر البشري، وتوفر له البيئة الوظيفية المناسبة، وتلبي احتياجاته ومتطلباته، حتى يتمكن من تقديم أفضل ما عنده، والوصول إلى أعلى مستويات الأداء والإنجاز، لتحقيق أهداف المنظمة واستمرارها. لأن البيئة التنظيمية المناسبة تساعد المنظمة على النجاح والديمومة (الهداب والمخلافي،2020).وتعرف جودة الحياة الوظيفية بأنها "مجموعة من العمليات المتكاملة المخططة والمستمرة، التي تستهدف تحسين مختلف الجوانب التي تؤثر على الحياة الوظيفية للعاملين، وحياتهم الشخصية والذي يساهم بدوره في تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة للمنظمة، والعاملين فيها، والمتعاملين معها"(جاد الرب، 2008). وتم تعريفها أيضاً بأنها "مدى توافر الظروف وبيئة العمل المناسبة للموظفين، من عدة جوانب تشمل النمو والتطور الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتوافر بيئة مادية مناسبة صحية والإشراف" (Normala, 2010).

- **أهمية جودة الحياة الوظيفية**

إنّ توفر عناصر جودة الحياة الوظيفية ومكوناتها داخل المنظمات والمؤسسات له أهمية بالغة، ويساعد المنظمات على تحقيق العديد من الأهداف والغايات والمزايا سواء للمنظمة أو الفرد على حد سواء. فهو يعمل على ما يلي: (ماضي، 2014) (الصراف، 2018) (Avjeet, 2016).

- تساعد على تعزيز شعور العاملين بالرغبة بالإنجاز وتعزيز التزامهم التنظيميّ.
- استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها وبناء قدراتها لخدمة أهدافها.
- تعمل على تهيئة بيئة تنظيمية قادرة على تحفيز العاملين، وزيادة الإبداع.
- زيادة إنتاجية المنظمة وتعظيم قدرتها التنافسية وخفض التكاليف.
- تعمل على توفير مستوى من الدافعيّة لدى الأفراد، وتشجيعهم على الالتزام في العمل.
- ربط أهداف المؤسسة بالأهداف الشخصية للموظفين وبالتالي زيادة الولاء.
- إعادة ترتيب وهندسة الأنشطة داخل المنظمة ليصبح العمل أكثر رضا للأفراد العاملين.
- زيادة التعاون والعمل الجماعي داخل المنظمة وفي جميع المستويات الإدارية.
- الارتقاء بالمنظمة وتطوير مفاهيم الجودة والخدمة المقدمة.

- **أبعاد جودة الحياة الوظيفية**

لجودة الحياة الوظيفية أبعاد كثيرة تطرق إليها الباحثون في العديد من الدراسات. وحسب ما يرونه ملائماً لدراساتهم التي يجرونها. وقد اختار الباحثان مجموعة من الأبعاد المشتركة بين عدد من دراسات (الشنطي،2016)، (اللصاصمة،2021)، (فخوري، 2020) و (annu et al, 2018).

١- عدالة الأجور والمكافآت :

يشير مفهوم العدالة في الأجور والمكافآت إلى مدى رضا العامل عن نظام الأجور والمكافآت المعمول به داخل المنظمة، وتكمن هذه العدالة في عدالة ما يحصل عليه الأفراد ويتقاضونه نظير ما يقومون به من عمل و يقدمونه من جهد. دراسة (الكلالدة ،2013).

٢- المشاركة باتخاذ القرارات

وهي مشاركة المرؤوسين والعاملين باتخاذ القرارات الإدارية، وحل المشكلات الإدارية. وتنبع أهميتها باعتبارها أحد العوامل التحفيزية المعنوية للأفراد، وتساعد على تحسين أدائهم، فضلاً عن مساهمتها في رفع الروح المعنوية لدى العاملين، وتعزز الانتماء للمنظمة من خلال شعورهم بأنهم شركاء في صنع القرار. دراسة (البياري،2018).

٣- الاستقرار والأمن الوظيفي

شعور العاملين بالاستقرار والأمان الوظيفي من أهم ركائز نجاح العمل في أي منظمة، فأغلب المنظمات الناجحة ذات الإنتاجية المرتفعة يتمتع موظفوها بالاستقرار والأمن الوظيفي، وتوافره يؤدي إلى الشعور بالراحة والاستقرار والانتماء لبيئة العمل، وإن عدم توافره يؤدي إلى تدني درجة إنتاجية الموظفين، وشعورهم بالظلم والقلق وخلق الصراعات. دراسة (فخوري،2020).

٤- التوازن بين الحياة والعمل

نتيجة الصراع الذي بدأ بالظهور بين العمل وظروفه وواجباته، وبين حياة الموظف الأسرية والاجتماعية. ومما ولد الصراع بين المشاعر السلبية والإيجابيّة لدى العاملين، أدى ذلك إلى زيادة الضغوط على الموظفين، مما دفع المنظمات إلى الاهتمام بنوعية حياة العاملين الخاصة، ومحاولة إيجاد التوازن بين الحياة والعمل للعاملين، دراسة (البياري ،2018).

الدراسات السابقة

- **دراسة المصري وفرح (2020)** بعنوان " دافعيّة الإنجاز وعلاقتها بالذكاء الإستراتيجيّ لدى طلبة جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية " وهدفت الدراسة إلى كشف عن مستوى دافعيّة الإنجاز وعلاقتها بالذكاء الإستراتيجيّ لدى طلبة الجامعة في جامعة الملك فيصل. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن مستوى دافعيّة الإنجاز والذكاء الإستراتيجيّ كانت مرتفعة لدى طلبة جامعة الملك فيصل، ووجود علاقة طردية بين دافعيّة الإنجاز والذكاء الإستراتيجيّ، وأوصت الدراسة أعضاء هيئة التدريس بتبنّي أساليب تدريس تعزّز دافعيّة الإنجاز وتنمية الذكاء الإستراتيجيّ لدى الطلبة.

- **دراسة شرقاوي وآخرون (2020)** بعنوان" أثر جودة الحياة الوظيفية على التمكين النفسي للعاملين في المؤسسة الجزائرية". وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الحياة الوظيفية وأثرها على التمكين النفسي للعاملين في شركة سونلغاز بولاية البويرة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنّ هناك دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية بأبعادها الأربعة على التمكين النفسي للعاملين في المؤسسة المبحوثة، وأن معظم أفراد العينة يجمعون على أن الحياة الوظيفية تتميز بجودة متوسطة في المؤسسة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالمورد البشري والعمل على تحفيزه لبذل المزيد من الجهد.

- **دراسة الداوؤد (2020)** بعنوان" التخطيط للتعاقب الإداري للقيادات الأكاديمية بجامعتي شقراء والقصيم في ضوء نموذج روثويل للتعاقب الوظيفي" وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع التخطيط للتعاقب الإداري للقيادات الأكاديمية بجامعتي شقراء والقصيم في ضوء نموذج روثويل من وجهة نظر عمداء الكليات، وتوصلت الدراسة إلى أنّ واقع التخطيط للتعاقب الإداري لرئاسة الأقسام العلمية متحقق بدرجة ضعيفة، وأن من أهم المتطلبات لإعداد القيادات الأكاديمية المستقبلية هو تبني برنامج للتعاقب الإداري. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق برنامج للتعاقب الإداري بالجامعة، والعمل على إعداد برامج تنمية وتدريب وتطوير العاملين، وتحديد متطلبات العمل المستقبلية التي تحتاج الى تدريب بالجامعة.

- **دراسة Soehari (2019)** بعنوان "نموذج لتقوية أداء الموظف" وهدفت الدراسة لوضع نموذج يتضمن دافعيّة الإنجاز كأحد العوامل التي تزيد من مستوى أداء الموظفين، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن دافعيّة الإنجاز لدى العاملين ذات تأثير إيجابيّ على زيادة الأداء الوظيفيّ. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالحوافز المعنوية والمادية لرفع مستوى الدافعيّة، وما يعكسه على الأداء الوظيفي.

- **دراسة القحطاني والمخلافي (2019)** بعنوان "واقع معوقات عملية الإحلال والتعاقب القيادي في مدينة الملك عبد العزيز الطبية بمدينة الرياض. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى عملية الإحلال الوظيفي وواقعها في مدينة الملك عبد العزيز الطبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الممارسات التي يتم اتباعها داخل المدينة لعملية الإحلال الوظيفي، مثل اعتماد تزكية القيادات الموجودة حالياً للموظف المرشح، وأن من معوقات الإحلال الوظيفي مقاومة بعض القيادات الحالية، خوفا على مناصبها أو إجراء تغيرات

وظيفية. وكانت أبرز نتائج الدراسة عدم قيام المدينة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة، وتعيين القيادات الإدارية بطرق غير موضوعية والتأثر بالعلاقات الشخصية.

- **دراسة (Nursalam et al،2018)** بعنوان "العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية في عمل التمريض والأداء الوظيفي" وهدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية لمهنة التمريض والأداء الوظيفي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثراً كبيراً لأبعاد جودة الحياة الوظيفية مجتمعة على الأداء الوظيفي، ووجود علاقة إيجابيّة بين مستوى التعليم والأداء الوظيفي ولا يوجد أثر لمدة الخدمة على الأداء الوظيفي. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة الحياة للعاملين في مجال التمريض لرفع معدلات مستوى الأداء الوظيفي لديهم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- معظم الدراسات تناولت موضوع الإحلال الوظيفي بشكل مباشر أو غير مباشر، بينما جاءت هذه الدراسة لتغطي أيضاً الأبعاد التي لم تغطها الدراسات السابقة. حيث تم دراسة أثر خطط الإحلال الوظيفي من خلال الأبعاد (خطط الإحلال الوظيفي، إستراتيجيّة تحديد الوظائف، إستراتيجيّة تقييم المُرشحين، إستراتيجيّة اختيار المُرشحين، إستراتيجيّة التدريب، إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال).

- تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات من حيث السياق البيئي والمجتمع الذي أجريت فيه، وهي بيئة المؤسسات العامة، وهي مؤسسات خدمية تقدم خدمات مختلفة للمواطنين، ولها سماتها وخصائصها التي تتميز بها.

- تميزت هذه الدراسة باحتواء نموذج الدراسة على ثلاثة متغيرات: متغير مستقل (إستراتيجيّات تخطيط الاحلال الوظيفي). ومتغير تابع (تعزيز دافعيّة الإنجاز). ومتغير وسيط (جودة الحياة الوظيفية). وهي الدراسة الأولى التي تطرقت إلى هذه المتغيّرات الثلاثة في دراسة واحدة (على حد علم الباحثين).

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات والآثار التي تتضمنها وتحدثها.

وقام الباحثان باستخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

الأسلوب النظري: حيث تم الرجوع للعديد من المراجع والكتب والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والأبحاث لبناء الإطار النظري والوقوف على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

الأسلوب الميداني: حيث تم تطوير استبانة وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة وتحليلها إحصائياً للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات العاملة بمستوى الإدارة العليا والإدارة الوسطى في المؤسسات العامة الأردنية البالغ عددها (23) مؤسسة عامة، حيث قام الباحثان باختيار (7) مؤسسات عامة لكون هذه المؤسسات هي الوحيدة التي تطبق خطط الإحلال الوظيفي بشكل فعال خلال فترة إعداد هذه الدراسة. وهي (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، مؤسسة التطوير الحضري، المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس، مؤسسة تطوير المشاريع الاقتصادية، المجموعة الأردنية للمناطق الحرة، مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية). حيث بلغ عدد العاملين فيها (1062) عامل من الإدارتين العليا والوسطى في ضوء إحصائيات قسم شؤون العاملين في كل مؤسسة. وكما **بالجدول رقم (1)**.

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة

المؤسسة	مدير / نائب أو مساعد	رئيس شعبة / دائرة ورئيس قسم
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	186	458
مؤسسة المدن الصناعية الأردنية	24	42
مؤسسة التطوير الحضري	35	55
المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس	14	49
مؤسسة تطوير المشاريع الاقتصادية	12	21
المجموعة الأردنية للمناطق الحرة	42	65

مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية	5	59
مجموع	**318**	**749**
مجموع كلي	**1067**	

عينة الدراسة:

لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية (طبقية تناسبية) بنسبة 50% من مجتمع الدراسة والتي بلغت (534) موظفاً، حيث وزعت الاستبانة على (160) من العاملين في الإدارة العليا، و(374) من العاملين في الإدارة الوسطى. وتم استرداد ما مجموعه (439) استبانة، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (412) استبانة، وبنسبة بلغت (77.15)% من مجموع العينة. وكما **بالجدول رقم (2)**.

جدول رقم (2): جدول يوضح توزيع عينة مجتمع الدراسة

المؤسسة	مدير/ نائب أو مساعد	الاستبانات الموزعة	الصالحة للتحليل	رئيس شعبة أو دائرة او قسم	الاستبانات الموزعة	الصالحة للتحليل	المجموع
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	186	93	91	458	229	170	261
مؤسسة المدن الصناعية الأردنية	24	12	12	42	21	15	27
مؤسسة التطوير الحضري	35	18	16	55	27	20	36
مؤسسة المواصفات والمقاييس	14	7	6	49	25	15	21
مؤسسة تطوير المشاريع الاقتصادية	12	6	6	21	11	6	12
المجموعة الأردنية للمناطق الحرة	42	41	20	65	32	15	35
مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية	5	3	3	59	29	17	20
مجموع	**318**	**160**	**154**	**749**	**374**	**258**	**412**

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة الحالية، وتم تطويرها بشكل يتناسب مع الدراسة ومتغيّراتها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. حيت تكوّنت الاستبانة من أربعة أجزاء بحيث يتضمن الجزء الأول (المعلومات المعبرة عن خصائص عينة الدراسة، طبقاً للمتغيّرات الشخصية والوظيفية وهي (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، المؤهل التعليمي). ويتضمن الجزء الثاني (هذا الجزء الفقرات التي تغطي متغيّرات الدراسة (إستراتيجيّات الإحلال الوظيفي، دافعيّة الإنجاز، جودة الحياة الوظيفية).

خصائص أفراد عينة الدراسة:

الجدول (3) يوضح الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

جدول (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية

الخصائص المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	277	67.2
	أنثى	135	32.8
العمر	أقل من 30 سنه	21	5.1
	30 – أقل من 40 سنه	130	31.6
	40 – أقل من 50 سنه	190	46.1
	50 سنه فأكثر	71	17.2
المستوى التعليمي	دبلوم فأقل	43	10.4
	بكالوريوس	248	60.2
	دراسات عُليا	121	29.4
المنصب الوظيفي	أدارة عليا	111	26.9
	إدارة وسطى	301	73.1
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	5.6
	5- اقل من 10 سنوات	82	19.9
	10 – أقل من 15 سنه	111	26.9
	15 سنة فأكثر	196	47.6
المجموع		**412**	**100**

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل (Cronbach Alpha) إذ إنّ القيمة المناسبة لمعامل (Cronbach Alpha) الذي يعدّ معقولاً في الدراسات المرتبطة بالعلوم الإدارية والإنسانية عندما تكون قيمته ≥ (Alpha 0.70)(Hair، et al.، 2016). وقد كانت نتائج الثبات كما **بالجدول (4)**.

جدول (4): معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

البُعد	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي	**29**	**0.980**
خطط الإحلال الوظيفي	4	0.921
إستراتيجيّة تحديد الوظائف	5	0.922

إستراتيجيّة تقييم المرشحين	5	0.927
إستراتيجيّة اختيار المرشحين	5	0.822
إستراتيجيّة التدريب	5	0.935
إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال	5	0.941
دافعيّة الإنجاز	**16**	**0.914**
بيئة العمل الداخلية	4	0.798
الرغبة بالتميز والتفوق	4	0.837
أهمية العمل	4	0.867
الطموح	4	0.845
جودة الحياة الوظيفية	**16**	**0.942**
عدالة الأجور والمكافآت	4	0.902
المشاركة باتخاذ القرارات	4	0.895
الاستقرار والأمن الوظيفي	4	0.850
التوازن بين الحياة والعمل	4	0.866

التحليل الوصفي لمتغيّرات الدراسة

لتحديد مستوى متغيّرات الدراسة (إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعادها، دافعيّة الإنجاز بأبعادها، وجودة الحياة الوظيفية بأبعادها) تم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرة، من خلال الاعتماد على المقياس النسبي التالي: من الدرجة (1) إلى أقل من الدرجة (2.33) يكون المستوى منخفضاً، من الدرجة (2.33) إلى الدرجة (2.33) يكون المستوى متوسطاً، من الدرجة (3.67) فأكثر يكون المستوى مرتفعاً.

يبين **الجدول رقم (5)** أن إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي كان ذا مستوى مرتفع بوسط حسابي عام بلغ (3.772) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي بين (3.661- 3.829). ويبين الجدول أنّ جودة الحياة الوظيفية كانت ذات مستوى مرتفع أيضاً بوسط حسابي عام بلغ (3.899)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لجودة الحياة الوظيفية بين (3.772- 4.039)، وأخيراً فقد تبين أن مستوى دافعيّة الإنجاز كان مرتفعاً بوسط حسابي عام بلغ (4.298) إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لدافعيّة الإنجاز بين (4.067- 4.430) إذ حصل بعد أهمية العمل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.430).

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى متغيّرات الدراسة

ت	المتغيّرات وأبعادها	المتوسط	الانحراف	ترتيب البُعد	المستوى
1-1	خطط الإحلال الوظيفي	3.760	0.923	4	مرتفعة
1-2	إستراتيجيّة تحديد الوظائف	3.811	0.840	2	مرتفعة

1-3	إستراتيجيّة تقييم المرشحين	3.739	0.875	5	مرتفعة
1-4	إستراتيجيّة اختيار المرشحين	3.829	0.809	1	مرتفعة
1-5	إستراتيجيّة التدريب	3.784	0.896	3	مرتفعة
1-6	إستراتيجيّة تقييم خطط الإحلال	3.661	0.914	6	متوسطة
	إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي	**3.772**	–	–	**مرتفعة**
2-1	عدالة الأجور والمكافآت	3.772	0.897	4	مرتفعة
2-2	المشاركة باتخاذ القرارات	3.944	0.824	2	مرتفعة
2-3	الاستقرار والأمن الوظيفي	4.039	0.811	1	مرتفعة
2-4	التوازن بين الحياة والعمل	3.842	0.867	3	مرتفعة
	جودة الحياة الوظيفية	**3.899**	–	–	**مرتفعة**
3-1	بيئة العمل الداخلية	4.067	0.695	4	مرتفعة
3-2	الرغبة بالتميز والتفوق	4.393	0.600	2	مرتفعة
3-3	أهمية العمل	4.430	0.597	1	مرتفعة
3-4	الطموح	4.303	0.708	3	مرتفعة
	دافعيّة الإنجاز	**4.298**	–	–	**مرتفعة**

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل المسار من خلال استخدام برمجة Amos المدعمة ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار السابع والعشرون، وكما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى Ho1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

يوضح **الجدول(6)** نتائج اختبار تأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية. إذ أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط"R" (0.464) عند مستوى(α≤0.05). وهو ما يؤشر إلى أن الزيادة أو النقصان في أحد المتغيّرين سينسحب بالنتيجة بالزيادة أو النقصان على المتغيّر الآخر. أما معامل التحديد "R2" فقد بلغ (0.215)، أي أن ما قيمته (0.215) من التغيرات في دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي. وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل"Adjusted R2" قد بلغ (0.213) وهو ما يعكس المستوى الصافي للاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط

الإحلال الوظيفي بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن دافعيّة الإنجاز. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة معامل التأثير" β "بلغت (0.464) وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة "T" المحسوبة لنفس المتغيّر والتي بلغت (10.597). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي سيؤدي إلى زيادة في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية بقيمة (0.464) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة"F" المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (112.298)، وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الرئيسة الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

جدول (6): نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية

المتغيّر التابع	ملخص الأنموذج Model Summary			تحليل التباين ANOVA				معاملات الانحدار Coefficients		
	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	درجة التأثير β	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
دافعيّة الإنجاز	0.464	0.215	0.213	112.298	الإنحدار	1	0.000	0.464	10.597	0.000
					البواقي	410				
					المجموع	411				

***يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)**

الفرضية الرئيسة الثانية Ho2:

<u>لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية.</u>

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار تأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية. إذ أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط "R" (0.703) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما

يؤشر إلى أن الزيادة أو النقصان في أحد المتغيّرين سينسحب بالنتيجة بالزيادة أو النقصان على المتغيّر الآخر. أما معامل التحديد"R^2" فقد بلغ (0.494)، أي أن ما قيمته (0.494) من التغيرات في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي.

وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل"Adjusted R^2" قد بلغ (0.493) وهو ما يعكس المستوى الصافي للاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن جودة الحياة الوظيفية. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة معامل التأثير"β"بلغت (0.703) وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة "T" المحسوبة لنفس المتغيّر، والتي بلغت (20.004). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي سيؤدي إلى زيادة في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية بقيمة (0.703) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة "F" المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (400.161)، وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الرئيسة الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية.

جدول (7): نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية

المتغيّر التابع	ملخص الأنموذج Model Summary			تحليل التباين ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients		
	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	درجة التأثير β	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
جودة الحياة الوظيفية	0.703	0.494	0.493	400.161	الانحدار	1	0.000	0.703	20.004	0.000
					البواقي	410				
					المجموع	411				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الثالثة Ho3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

يوضح **الجدول (8)** نتائج اختبار تأثير جودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية. إذ أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط "R" (0.703) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهو ما يؤشر إلى أن الزيادة أو النقصان في أحد المتغيّرين سينسحب بالنتيجة بالزيادة أو النقصان على المتغيّر الآخر. أما معامل التحديد "R^2" فقد بلغ (0.494)، أي أن ما قيمته (0.494) من التغيرات في دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بجودة الحياة الوظيفية.

وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد المعدل"Adjusted R2" قد بلغ (0.493) وهو ما يعكس المستوى الصافي للاهتمام بجودة الحياة الوظيفية بعد التخلص من قيم الأخطاء المعيارية الناتجة عن دافعيّة الإنجاز. كما أظهرت نتائج تحليل معاملات الانحدار Coefficients بأن قيمة معامل التأثير"β" بلغت (0.703)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وما يؤكد هذه الدلالة قيمة "T" المحسوبة لنفس المتغيّر والتي بلغت (20.004). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بجودة الحياة الوظيفية سيؤدي إلى زيادة في دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية بقيمة (0.703)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة"F" المحسوبة لأنموذج التأثير والتي بلغت (400.161)، وهي دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).

هذا يؤكد عدم صحة الفرضية الرئيسة الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل بدلاً منها الفرضية البديلة وهي التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنيّة.

جدول (8): نتائج اختبار تحليل الانحدار لتأثير جودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية

المتغيّر التابع	ملخص الأنموذج Model Summary			تحليل التباين ANOVA				معاملات الإنحدار Coefficients		
	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	Adjusted (R2) معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	درجة التأثير β	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
دافعيّة الإنجاز	0.595	0.354	0.353	225.124	الإنحدار	1	0.000	0.595	15.004	0.000
					البواقي	410				

					المجموع	411			

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الرئيسة الرابعة Ho4:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بوجود جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية.

يوضح **الجدول (9)** أن قيمة التأثير المباشر(الوزن الانحداري المعياري) في الفرضية الرئيسة الأولى بلغت (0.089)، وهي غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بدلالة قيمة المسار الحرج C.R (t) البالغة (2.405)، ممّا يعني رفض قيمة التأثير المباشر إحصائياً، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

كما يوضح **الجدول (9)** أن قيمة التأثير المباشر(الوزن الانحداري المعياري) في الفرضية الرئيسة الثانية بلغت (0.703) وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بدلالة قيمة المسار الحرج.C.R (t) البالغة (21.968)، مما يعني قبول قيمة التأثير المباشر إحصائياً، وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية.

كما تبين بأنّ قيمة التأثير المباشر(الوزن الانحداري المعياري) في الفرضية الرئيسة الثالثة بلغت (0.532)، وهي دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بدلالة قيمة المسار الحرج .C.R (t) البالغة (13.300) مما يعني قبول قيمة التأثير المباشر إحصائياً. وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

وأخيراً، اتضح بأن قيمة التأثير غير المباشر للمتغيّر الوسيط (جودة الحياة الوظيفية) في العلاقة بين المتغيّرين المستقل والتابع قد بلغت (0.374) وهي دالة من الناحية الإحصائية، ما يعني قبول قيمة التأثير غير المباشر إحصائيا. إذ

بلغت قيمة نسبة التأثير غير المباشر من التأثير الكليVariance Accounted For(VAF) قد بلغت (80.95%)، وتُعبّر هذه القيمة عن طبيعة تأثير كلي للمتغيّر الوسيط، وذلك لأنها كانت أكبر من (80%) .(Hair،.et al ،2017). وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الرئيسة الرابعة من الناحية الإحصائية، حيث تبين أنّ جودة الحياة الوظيفية له دور وسيط في تأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المؤسسات العامة الأردنية، وأن طبيعة هذا التأثير كان كلياً وقبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي(X) في تعزيز دافعيّة الإنجاز (Y) بوجود جودة الحياة الوظيفية (Z) بالمؤسسات العامة الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول(9): قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيّرات الدراسة المبحوثة

مسارات التأثير	قيمة التأثير	الخطأ المعياري	قيمة المسار الحرج	مستوى الدلالة	التأثير الكلي
إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي ← دافعيّة الإنجاز	0.089	0.037	2.405	0.107	**0.462**
إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي ← جودة الحياة الوظيفية	0.703	0.032	21.968	***	
جودة الحياة الوظيفية←دافعيّة الإنجاز	0.532	0.040	13.300	***	
إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي ← جودة الحياة الوظيفية ← دافعيّة الإنجاز	0.374	–	–	***	

مناقشة النتائج :

- بينت الدراسة أن هناك أثراً إيجابيّاً لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي بأبعاده على تعزيز دافعيّة الإنجاز لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية، وأن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي سيؤدي إلى الزيادة في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية.

- أوضحت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابيّاً لإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية. وأن ما قيمته (0.494) من التغيرات في جودة الحياة الوظيفية بالمؤسسات العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بإستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي.

- أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجودة الحياة الوظيفية في تعزيز دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية، وأنّ ما قيمته (0.494) من التغيرات في دافعيّة الإنجاز بالمؤسسات العامة الأردنية ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بجودة الحياة الوظيفية.

- أظهرت الدراسة أنّ قيمة التأثير غير المباشر لجودة الحياة الوظيفية في العلاقة بين إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي في تعزيز دافعيّة الإنجاز بلغت (0.374). وهي دالة من الناحية الإحصائية لقيمة التأثير غير المباشر إحصائياً، وبالتالي هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الحياة الوظيفية (وسيط) في تأثير إستراتيجيّات تخطيط الإحلال الوظيفي (مستقل) في تعزيز دافعيّة الإنجاز (تابع) في المؤسسات العامة الأردنية.

توصيات الدراسة:

- تشجيع المؤسسات العامة على الاستمرار بتطوير خطط الإحلال الوظيفي، لما لها من دور في تعزيز دافعيّة الإنجاز، وتحسين جودة الحياة الوظيفية.
- ضرورة أن يرتبط تعزيز الدافعيّة للإنجاز من خلال تحسين أوضاع العاملين، وزيادة مهاراتهم وضمن إستراتيجيّة متكاملة للإحلال الوظيفي.
- ربط سياسات استقطاب واختيار وتعيين العاملين في المؤسسات العامة الأردنية، بالاحتياجات المستقبلية لها وبناءً على أسس سليمة وموضوعية.
- تشجيع المؤسسات العامة على تنظيم وعقد البرامج التدريبية والتوعوية التي تهدف إلى تطوير المهارات والخبرات المرتبطة بتعزيز أبعاد دافعيّة الإنجاز لدى العاملين.
- ضرورة اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات العامة بطرق تحسين جودة الحياة الوظيفية، لما لها من دور في تعزيز دافعيّة العاملين لإنجاز الأعمال المطلوبة منهم.
- تعزيز مفهوم الاستقرار والأمن الوظيفي في المؤسسات العامة الأردنية لما له من دور هام في تعزيز دافعيّة الإنجاز للعاملين .

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو حسين، الحارث محمد موسى، والزويري، أحمد طاهر أحمد (2020). **أثر تخطيط الإحلال "التعاقب "الوظيفي في الاحتفاظ بالموارد البشرية في وزارة التنمية الاجتماعية.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، عمان.

- أبو صبح، طارق زياد، وعربيات، أحمد عبد الحليم (2021) .**الطموح المهني وعلاقته بالاستقرار الوظيفي لدى الفنانين الأردنيين.** مجلة التربية– جامعة الأزهر2(192). 491 –515.

- ألهاجري، عبير ابداح (2018). **قدرة دافعيّة الإنجاز على التنبؤ بالكفاءة الذاتية.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الكويت. الكويت.

- البربري، مروان حسن (2016). **دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في شبكة القصيم للإعلام والإنتاج الفني.** رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأقصى. فلسطين.

- البياري، سمر سعيد محمود. (2018). **جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الالتزام التنظيمي لموظفي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية في قطاع غزة.** رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، فلسطين

- جاد الرب، سيد محمد (2008). جودة الحياة الوظيفية في منظمات الأعمال العصرية. مصر: دار الفكر العربي.

- خليفة، عبد اللطيف محمد (2000). **الدافعيّة للإنجاز**. ط1. دارغريب للطباعة والنشر.عمان. الأردن

- الدأوؤد، حسن عبد العزيز(2020). **التخطيط للتعاقب الوظيفي للقيادات الأكاديمية بجامعتي شقراء والقصيم في ضوء نموذج روثويل للتعاقب الوظيفي.** مجلة جامعة شقراء 143– 194 .

- الرواشدة، روان معتصم (2020). **أثر العدالة التنظيمية في تحقيق دافعيّة الإنجاز لدى موظفي الجامعات الأردنية الرسمية في جنوب الأردن (مؤتة، الطفيلة، الحسين بن طلال)**.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن

- الزبيدي، غني دحام تناي (2016). **دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية: بحث ميداني في الشركة العامة للزيوت النباتية.** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد22 (89)، ص 53-75.

- الزهراني، سعيد علي (2014). دافعيّة **الإنجاز لدى العاديين والموهوبين ذوي صعوبات التعلم.** مجلة بحوث التربية النوعية.14(36) 1-33.

- السقا، عبد الله (2018). **الأمن النفسي والاتجاه نحو ألمخاطره وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى رجال الإعلام.** رسالة ماجستير منشوره .الجامعة الإسلامية غزة ، المجلد 23 (5). ص79

- شرقاوي، عائشة، ومرباح، طه ياسين، وعيسات، فطيمة (2021). **أثر جودة الحياة الوظيفية على التمكين النفسي للعاملين في المؤسسة الجزائرية : دراسة ميدانية** . مجلة أبعاد اقتصادية .مجلد 11(2)، 2. ص1032-1056

- الشنطي، نهاد(2016).**واقع جودة الحياة الوظيفية في وزارة الأشغال العامة والإسكان وعلاقتها بأخلاقيات العمل لدى موظفي وزارة الأشغال العامة والإسكان.** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسات للدراسات العليا، غزة، فلسطين

- الصراف، سجى (2018). **تشخيص أبعاد جودة حياة العمل.** مجلة العلوم الاقتصادية.(24)237-217. 108

- الصعابنة، شادي حابس (2020). **أثر إدارة التعاقب الوظيفي على الاحتفاظ برأس المال الفكري .ط1. دار أمجد للنشر والتوزيع.عمان، الأردن.**

- عبد الصمد، سوسن (2019).**أثر دافعية الإنجاز في تعزيز روح الانتماء التنظيمي بالتطبيق على عينة من العاملين بجامعه الكويت.** رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، مصر

- فخوري، رند رائد(2020).**جودة حياة العمل وأداء العاملين: دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة**.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت، المفرق. الأردن

- القحطاني، هيا بنت سالم، والمخلافي، عبد الملك طاهر (2019). **واقع معوقات الإحلال والتعاقب القيادي في مدينة الملك عبد العزيز الطبية بمدينة الرياض**. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل . مجلد 20 ، ص 143-162

- القرالة، عبد الحليم أسليم (2011). **أثر خطط الإحلال الوظيفي على دافعيّة القادة الإداريين في المؤسسات العامة الأردنية: دراسة ميدانية من وجهة نظر القادة الإداريين**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الكرك. الأردن

- كافي، مصطفى يوسف (2014)، **إدارة الموارد البشرية من منظور إداري**- تنموي- تكنولوجي- عولمي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

- الكلالدة، طاهر محمود (2013). **إدارة الموارد البشرية**. دار البداية، ناشرون وموزعون عمان، الأردن

- اللصاصمة، ميس صايل(2021). **أثر القيادة الخادمة في تحسين جودة حياة العمل الالتزام التنظيمي متغيّر وسيط: دراسة تطبيقية في مؤسسة الضمان الاجتماعي**.رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الأردن

- ماضي، خليل إسماعيل (2014). **جودة الحياة الوظيفية وأثرها على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية. مصر.

- محمد، هدى (2019). **أثر تخطيط التعاقب الوظيفي على تنمية الموارد البشرية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية المصرية**- دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- المصري، طارق توفيق، وفرح، علي فرح أحمد(2020). **دافعيّة الإنجاز وعلاقتها بالذكاء الإستراتيجيّ لدى طلبة جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية**. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 3 (28). 260-289

- مطر، أسماء إبراهيم محمد. (2013). **دافعيّة الإنجاز**. المؤتمر العلمي العربي السادس: التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي، مجلد(3)1401. -1421.

- الهداب، تغريد بنت حمد، والمخلافي، عبدالملك بن طاهر (2020). **أثر جودة الحياة الوظيفية على الاحتراق الوظيفي : دراسة ميدانية على عينة من الموظفات الإداريات في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض.** المجلة العربية للإدارة . مجلد 3 (40).

- اليوسف، رامي محمود (2018). **الدافعيّة للإنجاز لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية في ضوء عدد من المتغيّرات.** مجلة العلوم التربوية، المجلد 45، العدد2. 360 –374.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Abdel Samad، Sawsan (2019). **The impact of achievement motivation in enhancing the spirit of organizational affiliation by applying it to a sample of employees at Kuwait University.** A published master's thesis، Ain Shams University، Egypt

- Abdullah Al-Sakka (2018). **Psychological Security and Attitude Towards Risk and Its Relationship to Motivation for Achievement among Media Men**. a published master's thesis، The Islamic University of Gaza، Volume 23 (5). P. 79

- Abu Odeh، Mahmoud Ismail (2018). **The impact of the quality of work life in achieving institutional excellence.** An applied study on civil society organizations in the Gaza Strip. The Islamic University of Gaza. Palestine.

- Abu Sobh،Tariq Ziyad، and Arabiyat Ahmed Abdel Halim (2021). **Professional ambition and its relationship to job stability among Jordanian artists**. Education Journal - Al-Azhar University 2 (192). 491 -515.

- Al-Barbari، Marwan Hassan (2016). **The role of the quality of work life in reducing the phenomenon of job burnout among workers in Al-Qassim Network for Media and Artistic Production**. Unpublished master's thesis، Gaza، Al-Aqsa University. Palestine.

- Al-Bayari، Samar Saeed Mahmoud. (2018). **The quality of working life and its impact on the organizational commitment of the employees of the Ministries of Labor and Social Development in the Gaza Strip**. Unpublished master's thesis. The Islamic University، Palestine.

- Al-Daoud، Hassan Abdel Aziz (2020). **Succession planning for academic leaders at Shaqra and Qassim universities in the light of Rothwell's succession model**. Shaqra University Journal .143-194.

-Al-Freija, K. Al-Lawzi, M. and Al-Shihabi, A. (2009). **Organizational behavior: contemporary concepts**. 1st Edition. Ithra for Publishing and Distribution، Amman. Jordan.

- Al-Hadab، T، and Al-Mikhlafi، A (2020). **The impact of the quality of work life on job burnout: a field study on a sample of administrative female employees in the General Administration of Education in AlRiyad erea**. The Arab Journal of Management، Volume (40)3.

- Al-Hajry، Abeer Ibdah (2018). **The ability of achievement motivation to predict self-efficacy.** A magister message that is not published. Kuwait University . Kuwait

- Al-Lasasmeh، Mays Sayel (2021). **The Impact of Servant Leadership in Improving the Quality of Work Life. Organizational Commitment as a Mediating Variable: An Applied Study in the Social Security Institution.** Unpublished Master's Thesis. Mutah University، Jordan.

- Al-Masry، T. and Farah، A (2020). **Achievement motivation and its relationship to strategic intelligence among students of King Faisal University in the Kingdom of Saudi Arabia**. Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies. (28) 3. 260-289.

- Al-Qahtani، H. and Al-Mikhlafi، A (2019). **The reality of the obstacles to replacement and leadership succession in King Abdulaziz Medical City in Riyadh**. Scientific Journal of King Faisal University. Volume 20، 143–162.

- Al-Qarala، Abdel Halim Aslim (2011). **The impact of job replacement plans on the motivation of administrative leaders in Jordanian public institutions: a field study from the point of view of administrative leaders.** Unpublished master's thesis. Mutah University، Karak. Jordan.

- Al-Rawashdeh، Rawan Moatasem (2020). **The impact of organizational justice on achieving achievement motivation among the employees of the official**

Jordanian universities in southern Jordan (Muta، Tafila، Al-Hussein bin Talal). Unpublished master's thesis. Mutah University، Jordan.

- Al-Shanti، Nihad (2016). **The reality of the quality of work life in the Ministry of Public Works and Housing and its relationship to work ethics among the employees of the Ministry of Public Works and Housing. Unpublished master's thesis**. Academy of Management and Politics for Postgraduate Studies، Gaza، Palestine.

- Al-Youssef، Rami Mahmoud (2018). **Achievement motivation among postgraduate students at the University of Jordan in the light of a number of variables**. Journal of Educational Sciences, (45) 2. 360-374.

- Al-Zahrani، Saeed Ali (2014). **Achievement motivation among normal and gifted students with learning disabilities**. Specific Education Research Journal. 14(36) 1-33.

- Al-Zubaidi، Ghani Daham Tanai (2016). **The role of green human resources management practices in achieving the requirements of environmental citizenship: field research in the General Company for Vegetable Oils**. Journal of Economic and Administrative Sciences، Vol. 22 (89)، 53-75.

- Al-Zwairi، A.and Abu Hussein، Al-Harith Muhammad Musa (2020). **The impact of succession planning on retaining human resources in the Ministry of Social Development.** Unpublished master's thesis. Amman Arab University، Amman.

- Avjeet. K (2016). **Quality of Work Life.** International Journal of Engineering Science and Computing Research Article (6)7. 8306-8311.

- Deshwal، P. (2015). **Succession Planning the right People for the right Job، at the right time. International** Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences ،4 (11).57-67.

- Fakhuri، Rand Raed (2020). **Quality of Work Life and Employee Performance: A Case Study of the Jordan Petroleum Refinery Joint Stock Company Limited**. Unpublished Master's Thesis. Al al-Bayt University، Mafraq. Jordan

- Hannu، R. Jarkko،T.& Juhani، U. (2008). **The Impacts of Performance Measurement on the Quality of Working Life**. International Journal of Business Performa nce Management. 1(10) .86-98

- Haroski، S. (2015). **The Importance of Succession Planning and Practices، Find Great People to Build Great Companies**. FGP Consulting. Vol. 12. (18).

- Kafi، Mustafa Youssef (2014), **Human Resources Management from an Administrative-Development-Technological-Global Perspective**،1st Edition، Arab Community Library for Publishing and Distribution، Jordan.

- Kalaldeh، Taher Mahmoud (2013). **Human Resources Management**. Dar Al Bidaya، publishers and distributors، Amman، Jordan.

- Khalifa، Abdel-Latif Mohamed (2000). **Motivation for achievement**. 1st Edition. Dar Ghareeb for printing and publishing، Amman، Jordan.

- Lizzette. L. (2017). **personality and motivation characteristic of the successful mentor. philosophy degree ،department of college of arts and sciences**، university of South Florida.

- Lodhi، S.& Shakeel،S. (2015). **Impact of Training and Development on Employee Performance: A Case of Banking Sector of Pakistan**. The International Journal of Business & Management، 3(11)، 76.

- Madi، Khalil Ismail (2014). **The quality of working life and its impact on the level of job performance of employees: an applied study on Palestinian universities**. Unpublished PhD thesis، Suez Canal University، Ismailia. Egypt.

- Mater،Asma Ibrahim Mohamed. (2013). **Achievement motivation. The Sixth Arab Scientific Conference**: Education and Prospects for the Post-Arab Spring Revolutions، V (3)، 1401-1421.

- Mohamed، Huda (2019). **The impact of succession planning on the development of sustainable human resources in Egyptian economic institutions - a comparative study**. Unpublished Phd thesis، Ain Shams University، Cairo، Egypt.

- Mohamed، Shadi Habes (2019). **The impact of succession management on retaining intellectual capital in the Maltrans group of companies**. Unpublished master's thesis. Amman Arab University، Jordan.

- Normala، D. (2010). **Investigating the relationship between quality of work life and organizational commitment amongst employees in Malaysian firms**. International journal of business and management، 5(10), P75.

- Nuusalam, N .Fardiana, A .Asmoro, C. Fadhillah, H and Effendi, F. (2018).**The Correlation between the Quality of nursing Work life and job Performance**. Indian Journal of public Health Research & Development ،9(10) P 330.

- Okapiec، A.(2019).**A Study of Presidential Succession in A Canadian University Context: Perceptions of Key Stakeholders. Degree of Doctor of Philosophy**، Department of Educational Administration University of Saskatchewan، Saskatoon Saskatchewan، Canada، pp.1-180.

- Perera، K.Poornima،W&Sutha،J (2018).**The Effect of Ethnocentrism and Patriotism on Consumer Preference: Special Reference to Handloom Products in Sri Lanka** . Journal of Management and Tourism Research.1(11).21-33.

- Sarangi. C. (2015). **Achievement Motivation of the High School Students: A Case Study among Different Communities of Golapara District of Assam**: Journal of Education and Practice،6(19).141-144.

- Sharkawy، Aisha، Merbah، Taha Yassin، Eissat، Fatima (2021). **The impact of the quality of work life on the psychological empowerment of workers in the Algerian enterprise: a field study**. Economic Dimensions Journal. Volume 11 (2)، 1032-1056

- Soehari.D.(2019).Model for Strengthening Employee Performance. St. Louis: Federal Reserve Bank of St Louis. Journal of Management and Marketing .4 (1) 41 – 48

- Swamy، D.Nanjundeswaraswamy،T.& Rashmi،S.(2015).**Quality of Work Life: Scale Development and Validation.** International Journal of Caring Sciences. 8(2)، 281-300.

- Tunje، G.(2014). **Relationship between Succession Planning Practices and Employee retention in large Media Houses in Kenya**. Doctoral Dissertation ، University of Nairobi. Kenya.

أثر الاستراتيجيات اللوجستية على المخزون الوطني الاستراتيجي في مجمعات صوامع القمح في الأردن

الدكتور محمد خالد الكعيبر[1]* **الأستاذ الدكتور فاطمة علي الربابعة[2]**

تاريخ وصول البحث: 2023/03/17 م **تاريخ قبول البحث: 2023/05/14م** **تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م**

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر الإستراتيجيّات اللوجستية على المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة باستخدام استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على كامل مجتمع الدراسة (مسح شامل) والمؤلف من153 مديراً ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الاقسام، والمشرفين الإداريين، وتم استرداد 124 استبانة وإدخالها للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: وجود مستوى مرتفع لكل من الإستراتيجيّات اللوجستية والمخزون الوطني الإستراتيجيّ، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وكذلك عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّة النقل في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن. كما خلصت الدراسة لتقديم عدة توصيات من أهمها: اعادة النظر في تخطيط وتنفيذ والرقابة على إستراتيجيّة النقل المطبقة لتتوافق مع متطلبات إدامة المخزون، والاهتمام بتنويع مصادر الشراء الخارجي لمادة القمح.

كلمات مفتاحية: الإستراتيجيّات اللوجستية، المخزون الوطني الإستراتيجيّ، مجمعات صوامع القمح.

The Influence of Logistics Strategies on The National Strategic Inventory Within Jordan's Wheat Silo Complexes

Abstract:

This study examined the influence of logistics strategies on the national strategic inventory within Jordan's wheat silo complexes. Utilizing a descriptive-analytical approach, data were collected via a purpose-designed questionnaire distributed to the entire study population, comprising 153 individuals (managers, deputies, assistants, branch chiefs, and administrative supervisors). Of these, 124 completed questionnaires were retrieved and analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

Key findings revealed the following:

1. Logistics strategies and the national strategic inventory were both maintained at a high level.
2. Dimensions of logistics strategies—specifically purchasing, inventory management, and packaging strategies—demonstrated a statistically significant impact on the national strategic inventory.
3. Conversely, the transportation strategy showed no statistically significant effect.

(1) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

(2) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* mkkaiber2@gmail.com

Based on these outcomes, the study recommends revising the planning, implementation, and oversight of the existing transport strategy to align it with inventory sustainability goals. Additionally, it emphasizes the importance of diversifying international wheat procurement sources to enhance supply resilience.

Keywords: Logistics Strategies, National Strategic Inventory, Wheat Silos Complexes

المقدمة

يشكل الأمن الاقتصادي هاجساً كبيراً ومصدراً لاهتمام سائر الدول والحكومات في العالم، ويتجلى ذلك بحضوره الدائم والمستمر على رأس اهتمامات وأولويات الحكومات والهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك لما يمثله الأمن الاقتصادي بمختلف أبعاده –والأمن الغذائي على وجه الخصوص– من أهمية بالغة في استقرار الأوطان وتحقيق أهدافها في النمو والتقدم والازدهار، ولما يحظى به من عنايةٍ واهتمام في ظل عالمنا المعاصر اليوم الذي يشهد تقلبات وتحولات سياسية واقتصادية غير مسبوقة.

يرتبط مفهوم المخزون الوطني الإستراتيجيّ من الغذاء بشكل وثيق مع الأمن الاقتصادي نظراً لتلازم مفهومي الأمن والغذاء كعنصرين من عناصر تلبية الحاجات الأساسية للإنسان التي لا غنى عن إشباعها وتوفيرها، وتبرز أهمية المخزون الوطني الإستراتيجيّ من الغذاء في الأردن كما في سائر الدول النامية والدول العربية في طليعتها والتي تعاني من تبعيةٍ قويةٍ للسوق الغذائي العالمي بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، وتشكل مادة القمح – التي هي مجال ومحور هذه الدراسة – مثالاً واضحاً وبارزاً على هذه التبعية، مما ينعكس على تذبذب وعدم اتزان في منظومة الأمن الاقتصادي إذا لم تحسن الحكومات إدارة وإدامة مخزونها الوطني الإستراتيجيّ من المواد الغذائية المصنفة كسلع إستراتيجيّة والتي يأتي القمح في المرتبة الأولى في هذا التصنيف محلياً وعالمياً(المقداد وابو ذويب، 2015).

ويأتي الاهتمام بالإستراتيجيّات اللوجستية لكونها معنية بتوفير وتأمين السلع والمنتجات والخدمات والمعلومات والموارد البشرية إلى أن تصل لمواقع الاستهلاك، وما يتطلبه ذلك من كفاءة عالية تراعي النوعية والكمية والتكلفة والوقت، وهو ما يستدعي العمل ضمن إستراتيجيّات لوجستية مدروسة وواعية وقائمة على تخطيط سليم وتنفيذ ناجح لكافة الأنشطة والأعمال اللازمة لضمان تخطيط وإدارة ومراقبة شراء ونقل وتخزين الموارد والمنتجات والسلع حتى وصولها للمستهلك النهائي، ويتوافق كل هذا بالنتيجة مع نجاح واستدامة الإستراتيجيّة الوطنية في إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ الغذائي والنأي به عن أي هزات أو تقلبات غير متوقعة (الزعبلاوي ومصطفى، 2020)، والحرب الروسية– الأوكرانية التي بدأت

في الشهر الثاني من العام الماضي (2022) ولا تزال مستمرة شاهد حي على إثر الصراعات والحروب على مخزونات القمح العالمية نظراً لأهمية ومكانة طرفي هذه الحرب لاحتلالهما مراكز متقدمة في السوق العالمي لإنتاج وتصدير القمح والغذاء.

وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة من الباحثين للتعرف على علاقة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الإستراتيجيّات اللوجستية على إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ من مادة القمح في الأردن، وذلك من خلال استطلاع آراء المعنيين بإدارة وإدامة مجمعات صوامع الحبوب المنتشرة في أنحاء جغرافية متعددة من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية.

مشكلة الدراسة

تسعى المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بالمخزون الوطني الإستراتيجيّ الغذائي من مادة القمح إلى المحافظة على مستويات آمنة من المخزون، وإلى سلامة واستقرار هذا المخزون كهدف وطني إستراتيجيّ لا مناص من تحقيقه وضمان استمراريته، إلا أنه يبرز – واعتماداً على مراجعة العديد من الدراسات السابقة والأبحاث النظرية في الموضوع – عدم اتفاق الكتاب والباحثين على تحديد العوامل المؤثرة في تحقيق المستوى المستدام من ذلك المخزون، والاختلاف كذلك حول ترتيب أولوية هذه العوامل وأهميتها، علاوةً على قصور وضعف في إدراك العاملين في إدارة المخزون الوطني الغذائي للأثر الذي تلعبه الإستراتيجيّات اللوجستية ودورها الحيوي في توفير القمح من مصادر الإنتاج المحلية والخارجية ونقله وتخزينه في إدامة وثبات ذلك المخزون الوطني (بسيوني ومحمود، 2017).

ومن هنا انبثقت مشكلة هذه الدراسة التي تأتي كمحاولة لإزالة الغموض واللبس حول تحديد عوامل ومرتكزات المخزون الإستراتيجيّ الوطني وترتيبها حسب الأهمية من جهة، والسعي كذلك لبيان وإبراز الأهمية المترتبة على أثر الإستراتيجيّات اللوجستية المطبقة في هذا المجال على إدامة مخزون مادة القمح الإستراتيجيّ في الأردن، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر الإستراتيجيّات اللوجستية على المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن؟** ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هو مستوى الإستراتيجيّات اللوجستية المطبقة لدى مجمعات صوامع القمح في الأردن؟

٢- ما هو مستوى إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ من مادة القمح لدى مجمعات صوامع القمح في الأردن؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تتمثل في الأثر المتوقع في تعزيز القاعدة المعرفية والنظرية حول موضوع ومتغيرات الدراسة، من خلال فهم متعمق وتحليل مبني على الحجة والمنطق، مما يسهم بإثراء الادب النظري في هذا المجال، ويشكل مرجعاً يمكن أن يعود إليه الباحثون والأكاديميون الراغبون بالبحث والدراسة في هذا المضمار.

الأهمية التطبيقية: تتمثل فيما يمكن أن تتوصل إليه من نتائج وما تخرج به من توصيات تكون مصدراً للتطوير الإيجابي والتغيير نحو الأفضل في إستراتيجيّات وخطط وآليات عمل القائمين على إدارة منظومة العمل في مخزون القمح الإستراتيجيّ في الأردن خاصةً، وسائر مكونات منظومة الأمن الغذائي والاقتصادي بشكلٍ عام. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوعات التي تتناولها والمتمثلة بمتغيراتها التالية: إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ، والإستراتيجيّات اللوجستية، كما تنبع الأهمية من الدور الحيوي والمحوري لمجال بحث الدراسة وميدانها المتمثل بالمحزون الوطني الإستراتيجيّ من مادة القمح في الأردن، وما يشكله ذلك من أهمية قصوى في منظومة الأمن الوطني الأردني عموماً، والأمن الاقتصادي ببعده الغذائي على وجه الخصوص، وتأثير ذلك المباشر على حياة المواطنين.

أهداف الدراسة

يتمثل هدف هذه الدراسة الرئيس في التعرف إلى أثر الإستراتيجيّات اللوجستية على إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن. كما تعدّ الأهداف التالية أهدافاً فرعية للدراسة:

١- التعرف إلى تصورات مجتمع الدراسة لمستوى تطبيق الإستراتيجيّات اللوجستية لدى مجمعات صوامع القمح في الأردن.

٢- التعرف إلى تصورات مجتمع الدراسة لمستوى المخزون الوطني الإستراتيجيّ لدى مجمعات صوامع القمح في الأردن.

٣- التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات التي تسهم بمساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرار في مجال المخزون الوطني الإستراتيجيّ في صياغة وتنفيذ إستراتيجيّات الأعمال لديهم.

فرضيات الدراسة

تتجه هذه الدراسة إلى اختبار والتحقق من صحة الفرضية الرئيسة المبينة تالياً:

Ho1: الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) على المخزون الوطني الإستراتيجيّ بأبعاده (وفرة المخزون، استقرار المخزون، سهولة الوصول إلى المخزون، سلامة المخزون) في مجمعات صوامع القمح في الأردن. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) على وفرة المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) على استقرار المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) على سهولة الوصول إلى المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) على سلامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

أنموذج الدراسة

الشكل رقم (1-1) المبين تالياً يوضح أنموذج الدراسة والعلاقة بين متغيراتها:

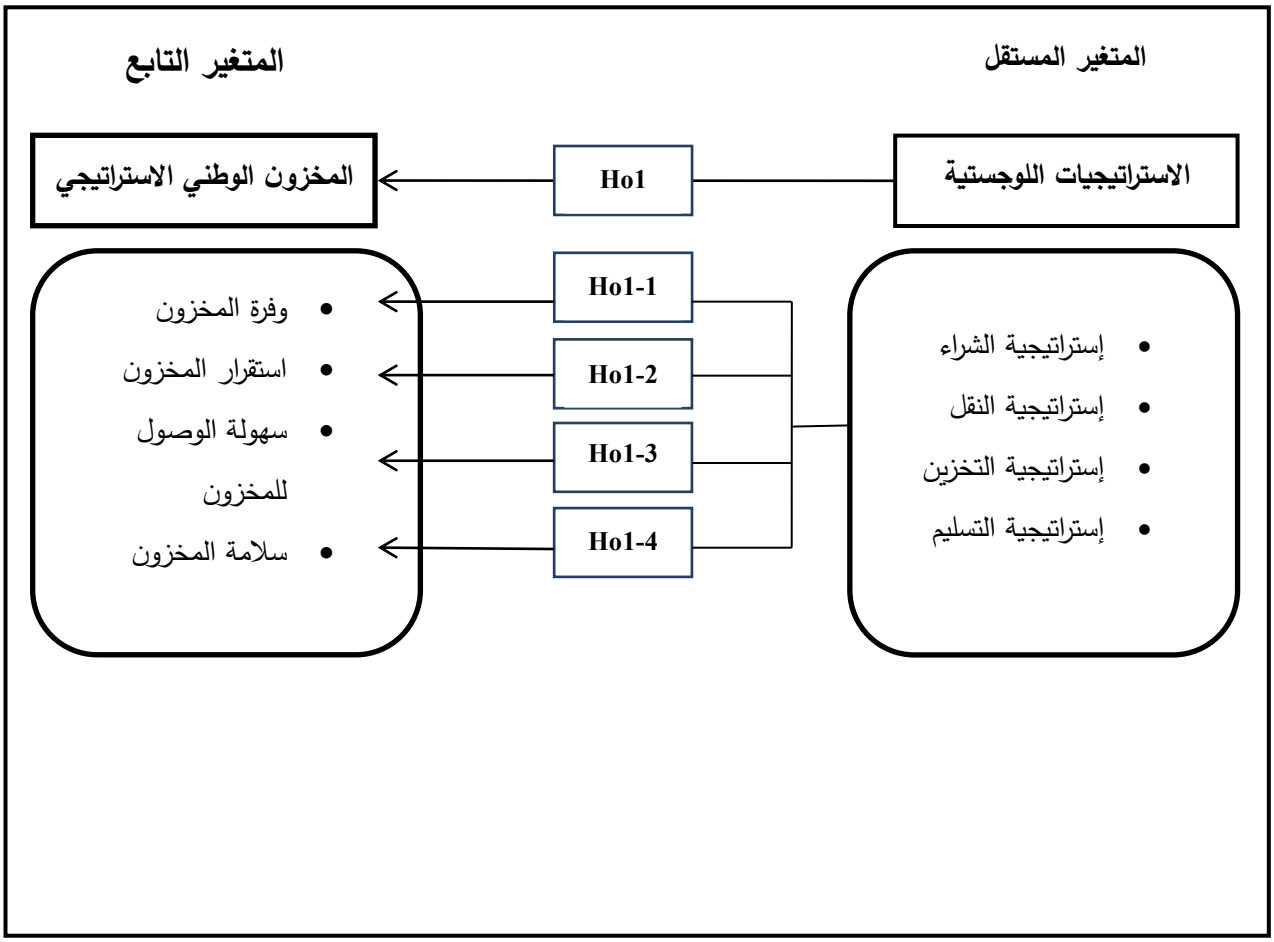

*** الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة**

**** المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بالدراسات التالية**

أولاً: المتغير المستقل (الإستراتيجيّات اللوجستية):

دراسة الميتوتي وآخرون (2020)، ودراسة (Soussi et al., 2020)، وتم الاستفادة من الدراستين في تحديد أبعاد المتغير المستقل.

ثانياً: المتغير التابع (المخزون الوطني الإستراتيجيّ):

دراسة (Garicia-Diez et al., 2021) ودراسة (Darma et al., 2020) وتم الاستفادة من الدراستين في تحديد أبعاد المتغير التابع.

التعريفات الإجرائية للدراسة

الإستراتيجيّات اللوجستية: عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لتدفق وحركة شراء ونقل وتخزين مادة القمح، ومتطلبات الخدمات والمعلومات المرافقة لتلك العمليات من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك النهائي، بأقصر وقت وأقل تكلفة وبما يحقق مصلحة المستهلكين.

إستراتيجيّة الشراء: عملية حصول مجمعات الصوامع على مادة القمح من مصادر الإنتاج المحلية والخارجية وبالكميات والأصناف والأسعار المناسبة، وبالتوقيتات المناسبة.

إستراتيجيّة النقل: عملية ضمان وصول مادة القمح عبر مجمعات الصوامع من أماكن الإنتاج أو الاستيراد إلى المستهلك النهائي بطرق آمنة وبأقصر وقت وأقل تكلفة.

إستراتيجيّة التخزين: عملية إدارة وتعامل مجمعات الصوامع مع حفظ مادة القمح في أماكن خزن مناسبة تضمن سلامته، والمحافظة عليه من التلف أو الضرر أو الفقدان، وتضمن الرقابة الفعالة للمحافظة على مستويات كافية وآمنة منه.

إستراتيجيّة التعبئة والتغليف: عملية التجهيز والتحضير التي تقوم بها صوامع القمح باستخدام أوعية حافظة لمادة القمح لضمان سلامته أثناء نقله وتوزيعه.

المخزون الوطني الإستراتيجيّ: الكميات المطلوبة من قبل مجمعات الصوامع من مادة القمح التي تغطي الاستهلاك المحلي الإجمالي لمدة زمنية محددة، ومواجهة التقلبات غير المتوقعة في الإنتاج المحلي والعالمي منه وأية كوارث طبيعية أو متغيرات سياسية إقليمية أو دولية.

وفرة المخزون: وجود كميات كافية من مخزون القمح في مجمعات الصوامع بنوعية جيدة، وبما يكفي لتغطية الطلب المحلي للمستهلكين لمدة زمنية محددة.

استقرار المخزون: امكانية حصول مجمعات الصوامع على مادة القمح بكميات كافية وفي كل الأوقات دون التعرض لمخاطر فقدان هذه المكانية تحت أي ظرف.

سهولة الوصول إلى المخزون: إمكانية الحصول على القمح من قبل المستهلك النهائي من خلال مجمعات الصوامع دون وجود قيود قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية.

سلامة المخزون: توفر الشروط الضرورية اللزمة لضمان عدم تعرض مخزون القمح داخل مجمعات الصوامع للتلف أو الضرر أو عدم إمكانية الاستفادة منه واستخدامه بأي شكل.

الإطار النظري:

ويبحث الإطار النظري في متغيري الدراسة المستقل والتابع، وعلى النحو التالي:

الإستراتيجيّات اللوجستية:

يعد علم اللوجستيات واحداً من العلوم الحديثة التي تكتسب اهتماماً متزايداً في عالم الأعمال اليوم، إذ تولي المنظمات على اختلاف أشكالها أهمية قصوى لدراسة الإستراتيجيّات اللوجستية وإدارة الأنشطة المنبثقة عنها، وذلك لقدرة هذه الإستراتيجيّات على المساعدة في مواجهة البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات وتهيئة الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد والإمكانات المتوفرة، في طل زيادة حدة المنافسة في الاسواق وما أفرزته العولمة والتطور التكنولوجي من تحديات غير مسبوقة تؤثر على استمرارية هذه المنظمات ونجاحها.

نشأة اللوجستيات وتعريف مفهومها:

يعتبر مصطلح اللوجستيات (Logistics) مصطلحاً عسكري النشأة، إذ بدأ استخدامه في الجيش الفرنسي عام 1905 بهدف وصول المؤن والذخائر بالشكل الآمن وبالوقت المناسب وبالطريقة المثالية (الجزار،2009). وتطور استخدام المصطلح من قبل علماء الاقتصاد والإدارة باعتبار أنه يشكل أسلوباً إدارياً وله أثر اقتصادي كبير، وبهذا أصبحت اللوجستيات علماً تقترن فيه النظرة الإدارية بالنظرة الاقتصادية ويؤشر من خلاله على الأنشطة الهادفة لتوفير الاحتياجات المناسبة من المواد والخدمات بكميات مناسبة ومكان مناسب ووقت مناسب وبأقل التكاليف الممكنة (حسين، 2010).

وقد بدأ استخدام مفهوم اللوجستيات كنشاط متكامل في الفترة الممتدة بين الاعوام (1945–1965) وهي الفترة التي شهدت بداية تطور المفهوم الكلي لتحليل عناصر التكلفة، ومنها بدأ الاهتمام بجودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين، والاهتمام كذلك بتنظيم قنوات التوزيع، ثم أعقبتها الفترة بين (19 66–1972) والتي نم فيها اختبار مفاهيم النشاط اللوجستي الأساسية، وإدراك الشركات لأهمية هذا المفهوم، وصولاً لعام 1973 وما أعقب حرب أكتوبر من تحولات

جذرية وخطيرة في السياسة والاقتصاد، وارتفاع أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية وأسعار الطاقة، مما استدعى ظهور إستراتيجيّات لوجستية متكاملة تعتمد على التخطيط الإستراتيجيّ المسبق، وشكل بروز دور الإدارة الإستراتيجيّة للعمليات اللوجستية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمات وتلبية متطلباتها العملياتية والتشغيلية واعتماد أنظمة خزن ونقل المواد ضمن أنظمة فعالة للرقابة والتنسيق والاتصال(مصطفى، 2008).

وبهذا فإن علم اللوجستك (Logistics) يعرف بأنه" علم إدارة تدفق البضائع والموارد والطاقة والخدمات والمعلومات والعنصر البشري من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك" (حسين، 2010). وهو العلم الذي عرفه مجلس إدارة الاعمال اللوجستية في الولايات المتحدة الامريكية بأنه" العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ ورقابة التدفق السليم والتخزين الكفؤ للمواد الخام والسلع النهائية والمعلومات ذات الصلة، ونقلها من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك بهدف تحقيق رضا الزبائن"(بالو، 2009). كما عرفته الجمعية الأوروبية للوجستيات بأنه" تنظيم تدفق الموارد وتخطيطه ورقابته من مرحلة الشراء والتحضير للمواد الاولية مروراً بمرحلة التصنيع والإنتاج وصولاً للمستهلك النهائي من خلال مرحلة التوزيع والتسويق" (خميس، 2014).

الإستراتيجيّات اللوجستية:

يشير مفهوم الإستراتيجيّات اللوجستية إلى النمط أو خطة العمل التي تصمم لأجل تحقيق وإنجاز الأهداف اللوجستية، وبهذا فهي تشكل طريقاً للوصول للأهداف اللوجستية من خلال خطوات ومراحل إعداد تبدأ بتحديد احتياجات المنظمة من عناصر المزيج اللوجستي الملائم، وبيان العناصر البشرية والعوامل التكنولوجية المطلوبة للتنفيذ، مع مراعاة تطبيق سياسات توفير الموارد للوصول للكفاءة والفعالية المطلوبة (ابراهيم، 2006). ويعرف (Hayes & Wheelwright, 1984) الإستراتيجيّة اللوجستية بأنها "مجموعة المبادئ التوجيهية، والقوى الدافعة، والاتجاهات الثابتة التي تساعد على تنسيق الأهداف والخطط والسياسات بين مجموعة الشركاء داخل الشبكة اللوجستية".

وبهذا فإن التطور الذي شهده مجال الخدمات والأنشطة اللوجستية وخاصةً في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي قد جعل الحاجة لصياغة إستراتيجيّات لوجستية للشراء، والنقل، والتخزين، والتعبئة والتغليف أمراً حتمياً، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية التكامل بين عناصر هذه الإستراتيجيّات وما يتطلبه ذلك من تطوير ورشاقة في علاقات التنسيق والتعاون وإدارة عناصر العرض والطلب في سلسلة توريد المواد، وضمان المراجعة الدقيقة لأنشطتها وبرامجها ودراسة المخاطر التي

تحول دون نجاح الإستراتيجيّات اللوجستية في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال مراجعة وقياس أداء هذه الإستراتيجيّات والسعي لتحديد الطريق الأمثل لكل عنصر من عناصر الأنشطة والخدمات اللوجستية (Chow et al., 1994).

أبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية:

تختلف أبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية المطبقة من منظمة لأخرى وذلك بحسب طبيعة عمل المنظمة ونوعية الأنشطة التي تؤديها من جهة، والأنشطة التي تحتاجها في تامين مواردها ومتطلباتها، ونوعية هذه الاحتياجات ومصادر تزويدها (الميتوتي، 2021). ولأغراض هذه الدراسة وما يلائم مجتمع الدراسة وطبيعة عمله فقد اعتمدت الأبعاد التالية للإستراتيجيّات اللوجستية:

١. إستراتيجيّة الشراء: وتقوم على التعامل مع مصادر التزويد المختلفة لتأمين احتياجات المنظمة، ويسبق ذلك التنبؤ بالاحتياجات والكميات المطلوبة، ثم تحديد المصادر والمفاضلة بينها على أسس الأصناف والأسعار، وإصدار طلبات الشراء ومتابعتها، وإدامة العلاقات مع الموردين.
٢. إستراتيجيّة النقل: وتقوم على تحديد أنماط وأساليب حركة المواد، وحجم الأنشطة ومسارات النقل وبيان جداول زمنية لذلك، وتحديد المواقع الجغرافية وبيان تكاليف النقل والحمولات .
٣. إستراتيجيّة التخزين: وتوضح طرق واساليب إدارة المخزون والتعامل معه، وتحديد عدد وحجم ومساحات أماكن ومواقع التخزين، وتحديد سياسات التخزين والتعامل مع المواد الصالة والتالفة، وإدامة سجلات المخزون وسلامته والرقابة عليه.
٤. إستراتيجيّة التعبئة والتغليف: عملية تجهيز القمح وتحضيره في حيز ووعاء يحميه ويحفظه قبل نقله وتوزيعه للمستهلكين، أو تخزينه في الصوامع (حجازي، 2005).

المخزون الوطني الإستراتيجيّ:

يشير هذا المفهوم إلى بعض السلع والمواد التي تحتفظ بها المؤسسات العامة أو الخاصة في المخازن العائدة لها عند الحاجة وأوقات الطوارئ ونقص الإمدادات، ويرتبط تحقيق الاستفادة القصوى من المخزون الإستراتيجيّ مع وضع الخطط المناسبة لضمان استخدامه والتعامل معه بكفاءة وفعالية معتمداً على نوع المواد المخزنة وتصنيفها وتقييم ذلك المخزون بشكل دوري ومستمر.

المخزون الوطني الإستراتيجيّ من الغذاء:

يعتمد مفهوم المخزون الإستراتيجيّ الغذائي على المواد والسلع الغذائية التي تعد العنصر الأساسي في الدخل القومي والأمن الغذائي، وتقع هذه السلع والمواد ضمن تصنيفات تختلف من دولة لأخرى بحسب مفاهيم الأمن الغذائي، وعادات وتقاليد المجتمع الاستهلاكية والغذائية، ويعمل المخزون الغذائي على سد حاجات سكان أي دولة خلال فترة زمنية محددة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنة(Opoku et al., 2021).

وتتمثل أهمية هذا المخزون بحسب (Garcia-Diez et al., 2021) في:

١. المساعدة في سد احتياجات الشعوب من الغذاء.
٢. يلعب دوراً مهماً في عمليات التنمية المستدامة.
٣. يلعب دوراً مهماً في العمليات الاستثمارية الكبرى على مستوى الدول والحكومات والقطاع الخاص.
٤. يدعم الحكومات ويؤمن إستراتيجيّاتها وخططها لمواجهة الطوارئ وأوقات الأزمات أو التراجع الاقتصادي.
٥. يساعد في الوقاية من مخاطر التقلبات غير المتوقعة والتراجع في الإنتاج المحلي أو الكوارث الطبيعية والحروب.
٦. يساعد في التوازن بين العرض والطلب واستقرار الأسعار وحماية المستهلكين.

هذا ويعد المخزون العامل هو المخزون الذي تحتفظ فيه المؤسسة بكميات قليلة من السلع الأساسية والضرورية التي يحتاجها السوق، ويستخدم لمواجهة الطلب الطبيعي المعتاد وأي تقلبات قد تكون متوقعة في الإنتاج المحلي أو الأسعار العالمية، فيما يعد المخزون الإستراتيجيّ مختلفاً لكونه يحتفظ بكميات كبيرة من السلع والاحتياجات الضرورية للسوق. ويعتمد عليه لمواجهة أي تقلبات توصف بأنها حادة وكبيرة وغير متوقعة، سواء في الإنتاج المحلي أو الأسعار العالمية أو كليهما معاً. كما يتميز المخزون الإستراتيجيّ بأنه يقع ضمن نطاق إشراف السلطة العليا في الدولة عليه، وتخضع عملية إدارته وتنظيمه لقواعد محدودة وموضوعة بشكل مسبق (آدم، 2016).

أبعاد المخزون الوطني الإستراتيجيّ:

إن العناصر والمكونات الأساسية لمفهوم المخزون الوطني الإستراتيجيّ الغذائي تعدّ مستمدة من مفهوم (الأمن الغذائي)، والذي تتحدد أبعاده الأساسية على نحو اختلف حوله العلماء والباحثون حول تحديد هذه الأبعاد أولاً، ثم تحديد أهميتها وأولوياتها ثانياً، ولأغراض هذه الدراسة وبعد مراجعة لأبرز عناصر الاتفاق والاختلاف من بين عدد من الدراسات

والأبحاث اعتمدت أبعاد الوفرة (Availability) والاستقرار (Stability) وسهولة الوصول (Accessibility) والسلامة (Safety) كأبعاد لمتغير المخزون الوطني الإستراتيجيّ من الغذاء، وبيان ذلك كما يلي:

١-وفرة المخزون: ويقصد بوفرة المخزون كفاية الإمدادات من حيث الكم والنوع، بما يضمن تغطية الحاجات الاستهلاكية، وهو ما يتطلب توفر سياسات ونظم شراء وتوريد سواء من مصادر الإنتاج المحلي أو الاستيراد الخارجي، ويرى (Beng & Berry, 2019) أن وفرة المخزون من وجهة نظر منظمات الأعمال تعبر عن الدرجة التي يكون فيها المخزون كافياً ومتضمناً لكل المواد التي تلبي متطلبات الزبائن .

٢-استقرار المخزون: يرتبط استقرار المخزون بعوامل الضعف والتهديد التي تحيط بالمخزون وتؤثر على كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف التي أنشئ المخزون لتحقيقها، ويتمثل ذلك بعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبًا على توفر المواد والسلع والبضائع، أو تهدد إمكانية وصول المستهلكين إليها، وبالتالي يمكن أن يعرف استقرار المخزون بـ"توفر المنتجات في جميع الأوقات وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها بفعالية على مدار السنة" (الزعبلاوي ومصطفى، 2020).

٣-سهولة الوصول للمخزون: ويقصد بإمكانية الوصول للمخزون الغذائي توفر فرص الحصول على المواد الغذائية بدون أي عوائق مادية أو اقتصادية أو تشريعية، وهو ما يشير إلى توفر الإمكانية لكافة الأفراد للحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة ويسر (ادم، 2016).

٤- سلامة المخزون: وتتمثل بتوفر متطلبات وعناصر السلامة في المخزون بهدف منع ظهور المشاكل المؤثرة في مواصفات المواد المخزنة، وتقليل نسبة حوادث وإصابات العمل والعمل على إيجاد بيئة عمل آمنة وبعيدة عن المخاطر (الدهشان وعبدربه، 2010).

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

جاءت دراسة(عبد العزيز، 2021) التي هدفت إلى التعرف على دور الإستراتيجيّات اللوجستية في تحسين كفاءة الأداء بالشركات المصرية لدى شركات الصناعات الغذائية في القاهرة الكبرى، وتكونت عينة البحث من (385) مديراً في سلاسل الإمداد واللوجستيات والمشتريات والمخازن، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين المتغير المستقل

(الإستراتيجيّات اللوجستية ببعديه إستراتيجيّة المخزون، إستراتيجيّة النقل) والمتغير التابع (كفاءة أداء الشركات). وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالخدمات اللوجستية واعتبارها قسماً إدارياً مستقلاً يؤدي واجباته بكفاءة وجودة تسهم في تعزيز كفاءة الأداء التشغيلي في هذه الشركات، وأهمية تنفيذ دورات مختصة بزيادة الوعي والإدراك بأهمية إدارة العمليات اللوجستية وأثرها على كفاءة الأداء التشغيلي، والاهتمام بدعم الأنشطة والعمليات اللوجستية داخل الشركات العاملة في مجال صناعة الأغذية، مما يسهم في دعم البيئة التنافسية وتحقيق رضا الأطراف المتعاملة مع هذه الشركات، وزيادة مستوى وحجم المبيعات.

وبينت دراسة (الميتوتي وأخرون، 2020) الهادفة إلى التعرف على الأنشطة اللوجستية ومدى التزام الشركة العامة للصناعات الكهربائية في محافظ ديالى بهذه الأنشطة لضمان تعزيز إستراتيجيّة التميز فيها، وتكونت عينة الدراسة من (70) من العاملين في الشركة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي موجب لمتغيرات أنشطة الخدمات اللوجستية (النقل، التخزين، التعبئة والتغليف، خدمة الزبون) في أبعاد إستراتيجيّة التميز، ووجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة بين كل نشاط من أنشطة الخدمات اللوجستية وأبعاد إستراتيجيّة التميز. وكان من أبرز التوصيات: زيادة اهتمام الشركات مدار البحث بأنشطة الخدمات اللوجستية لما لها من دور في تحقيق إستراتيجيّة التميز، ضرورة التركيز على تنمية نشاط النقل؛ لما له من دور في تخفيض حجم التكاليف.

كما جاءت دراسة (نور الدين وعلي، 2019) والتي هدفت إلى التعرف على أثر تكامل خدمات الإدارة اللوجستية على تحقيق رضا العملاء في شركة دال للصناعات الغذائية بولاية الخرطوم في السودان، والتعرف على درجة رضا عملاء الشركة على الخدمات اللوجستية المقدمة في سبيل المحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء محتملين، تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وتألفت العينة من (400) من العاملين في الشركة، أما نتائج الدراسة فقد كان من أبرزها: أن رضا العملاء عن تكامل خدمات الإدارة اللوجستية بأبعادها (النقل، التخزين، التوريد، الإمداد) يتحقق من خلال تخفيض التكلفة، وأن رضا العملاء عن تكامل الخدمات اللوجستية يزداد من خلال الاعتماد على جودة الخدمات. أوصت الدراسة بضرورة تقديم الخدمات اللوجستية المتكاملة بأقل التكاليف كما أوصت بالاهتمام بجودة الخدمات اللوجستية المقدمة والعمل على تقليل زمن تقديم الخدمات اللوجستية.

وهدفت دراسة (القزاز وأخرون، 2020) للبحث في إمكانية تطوير لوجستيات تخزين القمح المحلي من خلال

تحسين مستوى وحدات التخزين وزيادة الطاقات التخزينية، كما هدفت للوصول إلى حلول مناسبة لتحسين طرق التخزين وكفاية الطاقات التخزينية للقمح حتى يتم استهلاكه على مدار العام، اعتمد البحث البيانات الثانوية لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في سبيل دراسة خدمة تخزين القمح كسلعة إستراتيجيّة واستعراض التوزيع الجغرافي للطاقات التخزينية على مستوى المحافظات المصرية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن عدم كفاية الطاقات التخزينية وانخفاض السعة التخزينية فيها يسبب فجوة في تحقيق وفرة في المخزون، وأن التوزيع الجغرافي غير العادل للمخازن يعمل على زيادة تكاليف نقل المخزون، وأن سوء أنظمة السلامة في المخازن يسبب مخاطر في تخزين الحبوب وخسائر مادية. وكان من أبرز التوصيات: ضرورة تحديث الإنشاءات والصوامع وزيادة السعات التخزينية بها مما يسهم في تحقيق وفرة في المخزون، وأهمية زيادة التأكد من أنظمة السلامة مما يسهم في حماية وسلامة مخزون القمح.

وفي دراسة (الزعبلاوي ومصطفى، 2020) والهادفة إلى تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري وهي: (الحوكمة والمؤسساتية، الاستثمار، النمو الاقتصادي، زيادة الدخل، انخفاض الفقر، التعليم الجيد، زيادة الإنتاجية) وقياس مدى تأثر كل منها على المخزون الغذائي بأبعاده (الوفرة، الاستقرار، سهولة الوصول، الأمن والسلامة) وتحديد الدور الذي يلعبه كل عامل بما يسهم في تحسين حالة الأمن الغذائي والمخزون الوطني منه، تم الرجوع لعدد من مصادر البيانات المتصلة ببيانات مؤشر الأمن الغذائي في الوزارات والهيئات المحلية والإقليمية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: يؤثر انخفاض مستوى الدخل على إمكانية الوصول والحصول على الغذاء، وتؤثر زيادة الوظائف ورفع الدخل وتعزيز الإنتاج الزراعي والاستثمار في التكنولوجيا بشكل إيجابي في زيادة ووفرة المخزون الغذائي، وكان من أهم التوصيات لهذه الدراسة: ضرورة الاهتمام بتحسين مؤشر الحوكمة وتطبيق القانون مما يسهم بزيادة ووفرة المخزون الغذائي، ونشر الثقافة الغذائية والاهتمام بالتعليم الجيد مما يسهم في استخدام أمثل للمخزون الغذائي.

كما بينت دراسة (آدم، 2016) والتي هدفت إلى التعرف على أثر مساهمة المخزون الإستراتيجيّ لسلعة القمح في السودان خلال الفترة (من 2001م–2012م) على تأمين الغذاء حيث اختيرت مادة القمح كواحدة من مكونات المخزون الإستراتيجيّ وأهم سلعة لتوفير الأمن الغذائي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن أهم العوامل التي تؤثر على المخزون الإستراتيجيّ هي السكان، ووفرة الكميات المستوردة، والكميات المطلوبة والمعروضة من الإنتاج الداخلي، كما

أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بوفرة المخزون الإستراتيجيّ من القمح لما يمثله من صمام أمان ويجنب الدولة مخاطرة النقص في المخزون.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

في دراسة (Soussi et al., 2020)كان الهدف هو التعرف إلى العوامل المؤثرة في كل من إستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة النقل للمواد الخطرة كإستراتيجيّتين من الإستراتيجيّات اللوجستية في الشركات المغربية، والتعرف على المخاطر التي تواجه تطبيق هذه الإستراتيجيّات، وقد استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة المؤلفة من (103) شركة من الشركات التي تتعامل بالمواد الخطرة، كما خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباط قوية بين أنشطة النقل والتخزين المطبقة ونجاح الإستراتيجيّات اللوجستية في الشركات، وأهمية نوعية الطرق المستخدمة في نقل المنتجات الخطرة في التعامل الأمثل بما يضمن مصلحة المنتج والمستهلك، وكان من أهم التوصيات: في هذه الدراسة مراعاة إجراءات السلامة في التعامل بتخزين ونقل المواد الخطرة، وإيلاء أهمية للتدريب للعاملين على تطبيق الإستراتيجيّات اللوجستية الناجحة.

كما جاءت دراسة(Shibli et al., 2018) والتي هدفت إلى معرفة أثر الإستراتيجيّات اللوجستية المتكاملة المتمثلة في العمليات والأسواق وتكامل المعلومات والفاعلية التنسيقية وفاعلية خدمات العملاء على تنافسية الشركات في سلطنة عمان، وتمثلت عينة الدراسة في (417) موظفاً في تلك الشركات. وجاء من أبرز نتائج الدراسة: أن الفاعلية التنسيقية وفاعلية خدمات العملاء لها أثر إيجابي ذو دلالة على التنافسية، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعمليات والأسواق وتكامل المعلومات على التنافسية في الشركات. وكان من أبرز توصيات الدراسة: التركيز على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الكمية والنوعية للكشف على أثر إستراتيجيّات اللوجستية المتكاملة على التنافسية.

وأوضحت دراسة (Garcia-Diez et al., 2021) والتي هدفت إلى التعرف على المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات، أو عدم الاستقرار السياسي، أو الأزمات الاقتصادية في مختلف الدول واعتبرت أن المخزون الوطني الإستراتيجيّ لكل دولة هو الأداة التي تقيس مستوى الأمن الغذائي بأبعاده (الوفرة، الاستقرار، إمكانية الوصول، السلامة)، ولقياس أثر هذه الأبعاد على استدامة وتحسين الأمن الوطني بشكل عام في كل دولة، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار الغذائي يرتبط بمفهوم وفرة الغذاء المرتبط بفترات زمنية محددة والمرتبط بعوامل السكان

والأبعاد الاقتصادية، وأن استقرار المخزونات الغذائية يرتبط بشكل مباشر بمفاهيم الوفرة وضمان حق الوصول وعوامل السلامة والأمن في المخزون.

كما أن دراسة (Kairu, 2015) والتي هدفت إلى التعرف على أثر إدارة المخزون الإستراتيجيّ على الأداء، وتشكلت عينتها من(155) من الموظفين المعنيين بشؤون سلاسل التوريد، قد أبرزت في نتائجها أن دقة التنبؤ بالمتطلبات والاحتياجات والتخطيط لها ضمن إدارة ناجحة في الشركات تنعكس بشكل إيجابي على فعالية إدارة المخزون وأن شبكة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الفعالة تسهم بأثر إيجابي في رقابة وإدارة المخزون، وكان من أبرز توصيات الدراسة: أهمية تطبيق سياسة التنبؤ السليم بالمتطلبات والاحتياجات لضمان مخزون إستراتيجيّ فعال ومستدام.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى أثر الإستراتيجيّات اللوجستية على المخزون الوطني الإستراتيجيّ من مادة القمح في الأردن، وبهذا اختلفت عن الدراسات السابقة في تناولها لهذين المتغيرين وربطهما معاً، فقد جاءت دراسة (الزعبلاوي ومصطفى، 2020) لتحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري وقياس أثرها على المخزون الغذائي ولم تتناول الإستراتيجيّات اللوجستية التي جاءت كمتغير مستقل في هذه الدراسة، كما هدفت دراسة (نور الدين وعلي، 2019) للتعرف إلى أثر خدمات الإدارة اللوجستية على تحقيق رضا العملاء، وكذلك جاءت دراسة (الميتوتي وأخرون، 2020) للتعرف على أثر الأنشطة اللوجستية على تعزيز إستراتيجيّة التميز، وبهذا اختلفت هاتان الدراستان في تناولهما للمتغيرات التابعة عن الدراسة الحالية.

كما تناولت دراسة (Soussi et al., 2020) إستراتيجيّتي النقل والتخزين كبعدين من أبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية مختلفة بذلك عن هذه الدراسة التي تناولت أبعاد الشراء، النقل، التخزين، التعبئة والتغليف كأبعاد للإستراتيجيّات اللوجستية، بينما جاءت دراسة (Kairu, 2015) لمعرفة أثر المخزون الوطني الإستراتيجيّ على الأداء، فاختلفت مع الدراسة الحالية في تناولها للمخزون الوطني الإستراتيجيّ كمتغير مستقل بينما جاء تابعاً في الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة:

يتضمن هذا الجزء وصف للطريقة والإجراءات المستخدمة في هذه الدراسة، حيث يشمل وصف نوع الدراسة وطبيعتها، ووصف لمجتمع الدراسة وعينتها، كما يبين الأداة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة وتوضيح للطرق المتبعة

لتحليل البيانات إحصائياً.

طبيعة الدراسة ونوعها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتحليلية والتي تهدف إلى التعرف على أثر المتغير المستقل والمتمثل في الإستراتيجيّات اللوجستية على المتغير التابع وهو المخزون الوطني الإستراتيجيّ، حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي لوصف المعلومات العامة لمجتمع الدراسة، والأسلوب التحليلي لكون المعلومات التي يتم الحصول عليها مباشرةً من العاملين في ميدان الدراسة المتمثل بصوامع حبوب القمح في الأردن من خلال المسح الميداني الشامل لمجتمع الدراسة، وذلك باستخدام استبانة صممت لخدمة أغراض وتوجهات الدراسة، وبما يتناسب مع فرضياتها التي تم اعتمادها من قبل الباحثين وبالرجوع للعديد من الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة، ثم قام الباحثان بعملية التحليل الإحصائي والتوصل للأهداف الموضوعة لهذه الدراسة، وتم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من جميع المديرين، ومساعدي ونواب المديرين، ورؤساء الأقسام، والمشرفين الإداريين العاملين في مجمعات صوامع الحبوب في المملكة الأردنية الهاشمية والتي تشمل (مجمع الجويدة، ومجمع العقبة، ومجمع الرصيفة، ومجمع الشمال، ومطحنة الجويدة) وهي تتبع إدارياً للشركة الأردنية العامة للصوامع والتموين، كما تشمل (مستوعبات الغباوي الأفقية، ومستوعبات المفرق الأفقية) التابعة إدارياً لمديرية إدارة المخزون في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ويبلغ عددهم (153) مديراً، ومساعدًا ونائباً للمدير، ورئيساً، ومشرفاً إدارياً، وبذلك تكون وحدة التحليل المدراء، ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام، والمشرفين الإداريين.

ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مسح شامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة المؤلف من (153) مديراً، ونائباً ومساعداً للمدير، ورئيساً، ومشرفا إدارياً، هم جميع العاملين في مجمعات الصوامع المكونة لمجتمع الدراسة. وتم توزيع (153) استبانة، تم استرداد (132) استبانة منها أي ما نسبته (86%) تقريباً، وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (8) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا فقد بلغ عدد الاستبانات التي خضعت

للتحليل الإحصائي (124) استبانة وتشكل ما نسبته (81%) من مجتمع الدراسة، والجدول رقم (1) المبين تالياً يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية:

جدول رقم (1): المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	100	%81
	أنثى	24	%19
	المجموع	124	%100
الفئة العمرية	أقل من 30 سنةً	9	%7.1
	30- أقل من 40 سنة	62	%50
	40-أقل من 50 سنة	29	%23.8
	50 سنة فأكثر	24	%19.1
	المجموع	124	%100
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع فأقل	36	%29.1
	بكالوريوس	77	%%62.1
	ماجستير	10	%0.8
	دكتوراه	1	%0.08
	المجموع	124	%100
الموقع الوظيفي	مدير إداري	9	%7.1
	نائب/ مساعد مدير	9	%7.1
	رئيس قسم	56	%45.3
	مشرف إداري	50	%40.5
	المجموع	124	%100
عدد سنوات الخبرة	10 سنوات فأقل	53	%42.7
	10- أقل من 15 سنة	27	%21.8
	15- أقل من 20 سنة	18	%14.5
	20- أقل من 25 سنة	5	0.04
	25 سنة فأكثر	21	%20
	المجموع	**124**	**%100**

ويتبين من دراسة الجدول رقم (1) أعلاه:

١. تفوق نسبة الذكور مقارنةً بنسبة الإناث إلى مقدار اربعة أضعاف تقريباً، مع أن نسبة (19%) بالنسبة للإناث تعتبر نسبة مقبولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن طبيعة وظائف العينة هي إدارية وإشرافية ويقل شغلها من قبل الإناث في المجتمع الأردني، وأن مجتمع الدراسة يتمثل في منشآت ذات طبيعة عمل ميدانية لا تزال بعيدة عن

اهتمام الإناث بشغلها والميل لوظائف إدارية مكتبية، وهذا ما يمكن تفسيره بزيادة طفيفة في معدلات الاعتماد على المرأة وتمكينها في الإدارات المتوسطة والعليا في القطاع في العمل الميداني في الأردن.

٢. فئة الأعمار 30–أقل من 40 عاماً هي الأعلى تكراراً بنسبة (50%)، أي ما يكون نصف حجم مجتمع الدراسة، ويفسر ذلك بتعزيز مفهوم الاعتماد على الأجيال الشابة في مواقع الإدارة العليا والمتوسطة ومهام الإشراف الإداري.

٣. ارتفاع أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس) إلى نسبة عالية وصلت إلى (62.1%) من العينة، وهو ما يؤكد على ظاهرة التوجه من قبل خريجي الجامعات للعمل الإشرافي والميداني، ويشكل واحداً من آفاق الحلول لمشكلة البطالة المتزايدة في المجتمع الأردني كبديل للوظائف ذات الطبيعة المرتبطة بالمكاتب المغلقة.

مصادر جمع المعلومات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على نوعين من مصادر المعلومات:

١. المصادر الثانوية: وتشمل البيانات المتاحة من خلال المصادر المكتبية من دراسات سابقة، ومراجع وكتب ذات علاقة بموضوع الدراسة، ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه بحثت بالموضوع، علاوة على التقارير والنشرات من الجهات المعنية، والمعلومات المتوفرة على المواقع الإلكترونية وشبكة الإنترنت.

٢. المصادر الأولية: وهي البيانات التي اعتمد عليها الباحثان من خلال تصميم استبانة مخصصة لغايات هذه الدراسة، وغطت كل ما بنيت عليه فرضيات الدراسة وما تم مناقشته في الإطار النظري حول متغيرات الدراسة.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة مخصصة لجمع البيانات للأغراض الميدانية لهذه الدراسة وبالاستعانة بالدراسات السابقة، وتألفت الاستبانة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: للتعرف على المعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، الجزء الثاني: ويخصص للعبارات التي تقيس المتغير المستقل: الإستراتيجيّات اللوجستية، وأبعاده: (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف)، والجزء الثالث: ويخصص للعبارات التي تقيس المتغير التابع: المخزون الوطني الإستراتيجيّ، وأبعاده (وفرة المخزون، استقرار المخزون، سهولة الوصول للمخزون، سلامة المخزون) .

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الاجابة على فقرات أداة الدراسة والمكون من خمس درجات وهي:

موافق تماماً وأعطيت الدرجة (5)، موافق وأعطيت الدرجة (4)، موافق بدرجة قليلة وأعطيت الدرجة (3)، غير موافق وأعطيت الدرجة (2)، غير موافق تماماً وأعطيت الدرجة (1). وللتعليق على المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة الموافقة عليها فقد حدد الباحثان ثلاثة مستويات وهي: منخفض ودرجة موافقته (من 1–2.33)، متوسط ودرجة موافقته (2.34–3.67)، مرتفع ودرجة موافقته (3.68–5).

اختبارات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها ومن أنها تقيس ما يجب قياسه، وللتعرف على قدرة الأداة في قياس متغيرات الدراسة، ولاختبار مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، تم إخضاع الاستبانة للاختبارات التالية:

١. اختبار الصدق الظاهري: عبر عرضها على عدد من الأكاديميين وأساتذة الجامعات والخبراء الميدانيين لأغراض التحكيم، وإجراء التعديلات وفق محصلة آراء المحكمين.

٢. ثبات أداة الدراسة: ويقصد به استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على التنبؤ عن مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذا طبق أكثر من مرة، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والذي يقيس مدى التناسق في إجابات مجتمع الدراسة عن جميع أسئلة المقياس والجدول رقم (2) أدناه يوضح جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل بعد من أبعاد الدراسة وللأداة ككل:

جدول رقم (2): معاملات الثبات الداخلي (كرونباخ الفا) لأبعاد الدراسة وللأداة ككل

المجال	البعد	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
الإستراتيجيّات اللوجستية	إستراتيجيّة الشراء	0.83
	إستراتيجيّة النقل	0.86
	إستراتيجيّة التخزين	0.92
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	0.89
	الإستراتيجيّات اللوجستية	**0.94**
المخزون الوطني الإستراتيجيّ	وفرة المخزون	0.91
	استقرار المخزون	0.91
	سهولة الوصول للمخزون	0.84
	سلامة المخزون	0.91
	المخزون الوطني الإستراتيجيّ	**0.96**
الأداة ككل		**0.86**

يظهر من الجدول رقم (2) أعلاه أن جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا كانت مرتفعة، ممّا يدلل على أن أداة الدراسة تتمتع بمصداقية عالية، وقد عدت هذه النسب مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة، وذلك لأن جميع المجالات تعدى الاتساق الداخلي لها 80%.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة وتم ذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة والمشار إليهما سابقاً، وفيما يلي عرض للنتائج:

نتائج الإجابة عن السؤال الاول: ما هو مستوى الإستراتيجيّات اللوجستية المطبقة في مجمعات صوامع القمح في الأردن؟

وللتحقق من صحة الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على أبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية

الرقم	الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	3	إستراتيجيّة الشراء	4.037	0.692	مرتفعة
2	4	إستراتيجيّة النقل	3.964	0.671	مرتفعة
3	1	إستراتيجيّة التخزين	4.203	0.665	مرتفعة
4	2	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	3.975	0.735	مرتفعة
الإستراتيجيّات اللوجستية ككل			**4.045**	**0.601**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد المجتمع لأبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية تراوحت بين (3.964 و4.203)، وأن درجة التقييم كانت مرتفعة لكل الأبعاد، مما يدلل على أن مستوى إدراك المبحوثين واهتمامهم بأبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية تدل على وعي تام بأهميتها ودورها الحيوي في استدامة أعمال مجمعات الصوامع وأداء الدور المنوط بها وطنياً، ويعزز ذلك قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين (0.735 – 0.665) والتي تبن درجة توافق جيدة من قبل المبحوثين على أهمية هذه الأبعاد.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما هو مستوى إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن؟

وللتحقق من صحة الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد المجتمع على أبعاد المخزون الوطني الإستراتيجيّ والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المخزون الوطني الإستراتيجيّ

الرقم	الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	وفرة المخزون	4.266	0.597	مرتفعة
2	3	استقرار المخزون	4.233	0.636	مرتفعة
3	2	سهولة الوصول للمخزون	4.251	0.537	مرتفعة
4	4	سلامة المخزون	4.207	0.701	مرتفعة
		المخزون الوطني الإستراتيجيّ ككل	**4.239**	**0.573**	**مرتفعة**

يظهر من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد المجتمع لأبعاد المخزون الوطني الإستراتيجيّ تراوحت بين (4.297 –4.266)، وأن درجة التقييم لكل الأبعاد جاءت مرتفعة، مما يدلل على أن مستوى إدراك المبحوثين واهتمامهم بأبعاد المخزون الوطني الإستراتيجيّ تعبر عن درجة وعي وإدراك لأهمية هذا المفهوم في ذهن وتصورات عينة الدراسة، وأنهم يدركون أهميته للأمن الوطني، ويعزز ذلك قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين (0.701 – 0.537) والتي تبن درجة توافق جيدة من قبل المبحوثين على أهمية هذه الأبعاد.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

قام الباحثان بالتحقق من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة المتمثلة بإجابات المجتمع على فقرات الاستبانة قبل إجراء اختبار للفرضيات من خلال حساب قيم التفلطح والالتواء، بحيث يجب أن تكون قيم التفلطح أقل من(10) وقيم الالتواء تتراوح بين (3) إلى (–3) وقد تبين أن كل القيم المشار إليها تدعم اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (5) المبين تالياً يوضح هذه القيم:

جدول رقم (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

أبعاد/متغيرات الدراسة	معاملات التفلطح	معاملات الالتواء
إستراتيجيّة الشراء	1.003	-1.001
إستراتيجيّة النقل	.022	-.563

إستراتيجيّة التخزين	.064	- .913
إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	1.396	.264
المتغير المستقل: الإستراتيجيّات اللوجستية	**.495**	**-.766**
وفرة المخزون	1.376	-1.221
استقرار المخزون	-.295	-.804
سهولة الوصول للمخزون	.171	-.584
سلامة المخزون	1.488	-1.428
المتغير التابع: المخزون الوطني الإستراتيجيّ	**.489**	**_1.033**

كما تم التحقق من عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة والذي يبين عدم وجود ارتباط عالٍ وقوي جداً بين هذه المتغيرات، وتم ذلك من خلال حساب قيم معامل تضخم التباين (VIF) والتي يجب أن تكون أقل من (10)، وحساب قيم اختبار التباين المسموح به (Toleranc) والذي يجب أن تكون قيمه أكبر من (0.05)، وتبين من النتائج أنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وانه يمكن استخدامها جميعاً في تحليل الانحدار الخطي المتعدد المستخدم لمعرفة أثر المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع، والجدول رقم (6) التالي يبين هذه النتائج:

الجدول رقم (6): اختبارات معامل تضخم التباين والتباين المسموح به

البعد	قيم معامل تضخم التباين (VIF)	قيم التباين المسموح به(Tolerance)
إستراتيجيّة الشراء	1.838	.544
إستراتيجيّة النقل	2.393	.418
إستراتيجيّة التخزين	3.307	.302
إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	**3.105**	**.322**

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس الإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في المخزون الوطني الإستراتيجيّ، والجدول رقم (7) أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الإستراتيجيّات اللوجستية في المخزون الوطني الإستراتيجيّ

Model		قيمة معاملات التأثير B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل Adjusted R2
1	إستراتيجيّة الشراء	0.187	3.924	0.000	393.117	.787	.779
	إستراتيجيّة النقل	0.013	0.224	0.823			
	إستراتيجيّة التخزين	0.282	4.243	0.000			
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	0.331	5.689	0.000			
	الإستراتيجيّات اللوجستية	0.831	19.625	0.000		.759	.757

*a Dependent Variable : المخزون الوطني الإستراتيجيّ

ويتبين من الجدول رقم (7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وعدم وجود أثر لبعد (إستراتيجيّة النقل)، إذ بلغت قيم التأثير(0.187) و(0.282) و(0.331) لكل من أبعاد إستراتيجيّة الشراء وإستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف على التوالي، فيما بلغت (0.013) لبعد إستراتيجيّة النقل، وكانت قيم الدلالة الإحصائية وقيم (T) وقيم (F) تشير إلى أنها دالة إحصائياً لكل الأبعاد ما عدا بعد إستراتيجيّة النقل، ومن هذا المنطلق يتم رفض الفرضية الصفرية لأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف وتقبل الفرضية البديلة بصيغتها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن**". في حين تقبل الفرضية الصفرية بصيغتها المنفية في بعد إستراتيجيّة النقل وهي: "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية في بعد إستراتيجيّة النقل في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن**".

الفرضية الفرعية الاولى:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها في وفرة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس الإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في وفرة المخزون، والجدول رقم (8) أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الإستراتيجيّات اللوجستية في وفرة المخزون

Model		قيمة معاملات التأثير B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل Adjusted R2
1	إستراتيجيّة الشراء	0.201	3.098	0.002	52.107	.635	.623
	إستراتيجيّة النقل	0.095	1.242	0.217			
	إستراتيجيّة التخزين	0.179	1.984	0.050			
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	0.299	3.771	0.000			
	الإستراتيجيّات اللوجستية	0.787	14.317	0.000		.627	.624

*a Dependent Variable: وفرة المخزون

ويتبين من الجدول رقم (8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في وفرة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وعدم وجود أثر لبعد (إستراتيجيّة النقل)، إذ بلغت قيم التأثير (0.201) و(0.179) و(0.299) لكل من أبعاد إستراتيجيّة الشراء وإستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف على التوالي، فيما بلغت (0.095) لبعد إستراتيجيّة النقل، وكانت قيم الدلالة الإحصائية وقيم (T)وقيم (F) تشير إلى أنها دالة إحصائياً لكل الأبعاد فيما عدا بعد إستراتيجيّة النقل، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية لأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف وتقبل الفرضية البديلة بصيغتها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في وفرة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**". في حين تقبل الفرضية الصفرية بصيغتها المنفية في بعد إستراتيجيّة النقل وهي "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية في بعد إستراتيجيّة النقل في وفرة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**".

الفرضية الفرعية الثانية:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس الإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في استقرار المخزون، والجدول رقم (9) أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الإستراتيجيّات اللوجستية في استقرار المخزون

Model		قيمة معاملات التأثير B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل Adjusted R2
1	إستراتيجيّة الشراء	0.222	3.973	0.000	98.478	.761	.753
	إستراتيجيّة النقل	0.005	0.169	0.945			
	إستراتيجيّة التخزين	0.229	2.927	0.004			
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	0.430	6.281	0.000			
	الإستراتيجيّات اللوجستية	0.904	18.026	0.000		.727	.725

*a Dependent Variable: استقرار المخزون

ويتبين من الجدول رقم (9) جود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وعدم وجود أثر لبعد (إستراتيجيّة النقل)، إذ بلغت قيم التأثير(0.222) و(0.229) و(0.430) لكل من أبعاد إستراتيجيّة الشراء وإستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف على التوالي، فيما بلغت (0.169) لبعد إستراتيجيّة النقل، وكانت قيم الدلالة الإحصائية وقيم (T) وقيم (F) تشير إلى أنها دالة إحصائياً لكل الأبعاد فيما عدا بعد إستراتيجيّة النقل، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية لأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف وتقبل الفرضية البديلة بصيغتها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**". في حين تقبل الفرضية الصفرية بصيغتها المنفية في بعد إستراتيجيّة النقل وهي "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية في بعد إستراتيجيّة النقل في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**".

الفرضية الفرعية الثالثة:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها في سهولة الوصول للمخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس الإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في سهولة الوصول للمخزون، والجدول رقم (10) أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الإستراتيجيّات اللوجستية في سهولة الوصول للمخزون

Model		قيمة معاملات التأثير B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل Adjusted R2
1	إستراتيجيّة الشراء	0.123	1.953	0.050	37.815	.574	.566
	إستراتيجيّة النقل	0.096	1.210	0.229			
	إستراتيجيّة التخزين	0.291	3.310	0.001			
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	0.163	2.114	0.037			
	الإستراتيجيّات اللوجستية	0.671	12.552	0.000		.564	.560

*a Dependent Variable: سهولة الوصول إلى المخزون

ويتبين من الجدول رقم (10) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في سهولة الوصول إلى المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وعدم وجود اثر لبعد (إستراتيجيّة النقل)، اذ بلغت قيم التأثير(0.222) و(0.229) و(0.430) لكل من أبعاد إستراتيجيّة الشراء وإستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف على التوالي، فيما بلغت (0.169) لبعد إستراتيجيّة النقل، وكانت قيم الدلالة الإحصائية وقيم (T)وقيم (F) تشير إلى أنها دالة إحصائياً لكل الأبعاد فيما عدا بعد إستراتيجيّة النقل، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية لأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف وتقبل الفرضية البديلة بصيغتها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في سهولة الوصول إلى المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**". في حين تقبل الفرضية الصفرية بصيغتها المنفية في بعد إستراتيجيّة النقل وهي "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية في بعد إستراتيجيّة النقل في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**".

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها في سلامة المخزون للمخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن". وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس الإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة النقل، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في سهولة الوصول للمخزون، والجدول رقم (11) أدناه يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الإستراتيجيّات اللوجستية في سلامة المخزون

Model		قيمة معاملات التأثير B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل Adjusted R2
1	إستراتيجيّة الشراء	.200	3.135	0.002	79.223	.743	.735
	إستراتيجيّة النقل	.130	1.728	0.087			
	إستراتيجيّة التخزين	.421	4.794	0.000			
	إستراتيجيّة التعبئة والتغليف	.431	5.529	0.000			
	الإستراتيجيّات اللوجستية	.962	16.083	0.000		.686	.677

*a Dependent Variable: سلامة المخزون

ويتبين من الجدول رقم (11) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في سلامة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وعدم وجود أثر لبعد (إستراتيجيّة النقل)، إذ بلغت قيم التأثير(.200) و(.421) و(.431) لكل من أبعاد إستراتيجيّة الشراء وإستراتيجيّة التخزين وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف على التوالي، فيما بلغت (.130) لبعد إستراتيجيّة النقل، وكانت قيم الدلالة الإحصائية وقيم (T)وقيم (F)تشير إلى أنها دالة إحصائياً لكل الأبعاد فيما عدا بعد إستراتيجيّة النقل، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية لأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف وتقبل الفرضية البديلة بصيغتها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في سلامة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**". في حين تقبل الفرضية الصفرية بصيغتها المنفية في بعد إستراتيجيّة النقل وهي "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية في بعد إستراتيجيّة النقل في سلامة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن**".

مناقشة النتائج

توصل الباحثان بعد دراسة نتائج التحليل الإحصائي إلى النتائج المبينة تالياً والتي جاءت لتجيب على أسئلة الدراسة الوصفية، وتظهر نتائج التحقق من فرضية الدراسة الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها:

١) وجود درجة مرتفعة من التقييم لمستوى الإستراتيجيّات اللوجستية من قبل مجتمع الدراسة، وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى إدراك المبحوثين واهتمامهم بأبعاد الإستراتيجيّات اللوجستية يدل على وعي تام بأهميتها ودورها الحيوي في

استدامة أعمال مجمعات الصوامع وأداء الدور المنوط بها وطنياً، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام نسبي أقل ووجود خلل في تطبيق أنشطة ومهام إستراتيجيّة النقل، ويعزى ذلك لاعتماد مجمعات الصوامع على عقود مع القطاع الخاص لتنفيذ هذه المهام، ويتضح أن اهتمام هذه الشركات بتحديث أسطول النقل وباعتماد مواصفات فنية عالية له متدنٍ، كما يتضح وجود قصور في رقابة مجمعات الصوامع لتنفيذ عقود النقل ومتابعتها وتفعيل الشروط الجزائية والقانونية فيها عند ظهور أي خلل أو تقصير، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (الميتوتي وأخرون، 2020) بخصوص أبعاد التخزين والتعبئة والتغليف؛ إذ بينت وجود علاقة إيجابية بين هذين البعدين وبين نجاح الشركات وتميزها، بينما تخالف نتيجة الدراسة الحالية ما توصلت له دراسة (الميتوتي وأخرون، 2020) في بعد النقل والتي بينت وجود علاقة إيجابية بين بعد النقل ونجاح وتميز الشركات.

٢) كان تقييم بعد المخزون الوطني الإستراتيجيّ بدرجة مرتفعة حسب تصور مجتمع الدراسة، ويفسر ذلك اهتمام مجتمع الدراسة وإدراكهم لاستدامة مخزون القمح الإستراتيجيّ في الأردن وما يمثله ذلك من أهمية إستراتيجيّة وطنية تلبي حاجات المواطنين وتضمن وفرة واستقرار وسلامة المخزون، وهو ما انعكس واقعياً على كفاية المخزون الوطني الإستراتيجيّ من مادة القمح، وتغطيتها لفترات أمان مناسبة، وعدم بروز أي مشاكل حول وفرة المخزون بخاصة خلال فترة إجراء هذه الدراسة التي واكبت الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثر إمدادات القمح العالمية بهذه الحرب، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة الزعبلاوي ومصطفى، 2020) والتي أوضحت أهمية ودور أبعاد الوفرة، والاستقرار، وسهولة الوصول، والسلامة، كعوامل مهمة تحسين حالة الأمن الغذائي على المستوى الوطني من خلال مخزون وطني غذائي كافي ومستدام.

٣) أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف، في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وهذا يشير إلى الدور الفاعل الذي تقوم به شركات صوامع القمح في العمليات الإستراتيجيّة لها والمتمثلة في الشراء، التخزين، والتعبئة والتغليف، وهذه النتيجة تدعمها النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Opoku et al., 2021) حول وجود أثر للإجراءات والممارسات المتبعة في تخزين الغذاء وأنها تؤثر بشكل مباشر في تسهيل وتطبيق إستراتيجيّات إدارة المخزون بفعالية.

٤) أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في بعد إستراتيجيّة النقل في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وهذا يشير إلى عدم قدرة المجمعات على الضبط والسيطرة على هذا البعد، لكون إستراتيجيّة النقل المتبعة في الصوامع تعتمد على القطاع الخاص في تنفيذ هذه الإستراتيجيّة وأنها تكتفي بالمتابعة والرقابة على التنفيذ، ممّا يبرز قصوراً واضحاً أدى لضعف في التنفيذ تمثل في عدم حداثة أسطول النقل المستخدم لهذه الغاية، وهذا يخالف النتيجة التي توصلت إليها دراسة (البغدادي، 2019) والتي أشارت لأهمية عناصر الكفاءة في إستراتيجيّة النقل في نجاح المنظمات في أدائها.

٥) أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في وفرة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن،وهذا يشير إلى النجاح في تطبيق الإستراتيجيّات التي تتعلق بالتخزين الكفؤ والفعال في توفير كميات القمح اللازمة للاستهلاك المحلي، وتوفير هذه الكميات من خلال الشراء بكميات كبيرة وبأسعار تتناسب مع حاجات وطاقات وإمكانيات الصوامع، وتحديد اليات وطرق التغليف والتعبئة المناسبة للحفاظ عليها من التلف، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (القزاز وأخرون، 2020) والتي أبرزت أهمية كفاية الطاقات التخزينية وكفايات الإمدادات لمادة القمح كسلعة إستراتيجيّة في توفير هذه المادة وعدم نفادها من الأسواق المحلية.

٦) أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في استقرار المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، وهذا يشير إلى الفعالية في تطبيق الإستراتيجيّات التي تعمل من أجل الحفاظ على كميات كافية ومناسبة من منسوب القمح في الصوامع، والعمل على الجرد المستمر للتعرف على الكميات الموجودة والمتبقية من القمح في المجمعات، وتوفير سلاسل التزويد التي ترفد المجمعات بالكميات التي تحتاجها وتحافظ على المنسوب الملائم من القمح لتلافي النقص فيها في أي وقت، وهو ما يتوافق مع دراسة (Kairu, 2015) والتي أظهرت أن دقة التنبؤ بالاحتياجات والتخطيط السليم من قبل المعنيين بسلاسل التوريد وكفاءة الإستراتيجيّات اللوجستية تسهم بشكل كبير في فعالية وكفاءة إدارة المخزون، وأن استقرار المخزون بهذه الحالة يشكل ضمانه لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المتوقعة .

٧) كما بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في سهولة الوصول إلى المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، ويشير ذلك إلى سلامة اختيار المواقع المناسبة للصوامع والوصول إلى المواقع بدون حواجز وعراقيل، وإمكانية الحصول على كميات القمح المطلوبة من المستهلكين بدون وجود موانع تعيق وصول الكميات إلى المستودعات في الوقت والمكان المحدد، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Garcia-Diez et al., 2021) والتي أشارت إلى أهمية ضمان حق وصول المستهلكين إلى المخزون الوطني الإستراتيجيّ على مستوى الدولة بشكل عام، وعدم تأثر هذا الحق بأي عوامل مادية أو قانونية أو تشريعية.

٨) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعاد إستراتيجيّة الشراء، وإستراتيجيّة التخزين، وإستراتيجيّة التعبئة والتغليف في سلامة المخزون في مجمعات صوامع القمح في الأردن، ويشير ذلك إلى سلامة وصلاحية الغذاء للاستهلاك، وعدم تعرضه للتلف وحسن عملية التغليف والتخزين المناسب في ظروف تتناسب مع طبيعة الغذاء المقدم للاستهلاك، وهي نتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (Al Qazzaz et al., 2020) والتي بينت أن سوء أنظمة السلامة في المخازن يسبب مخاطر سلبية على تخزين الحبوب ويؤدي إلى خسائر مادية فادحة.

الاستنتاجات

١) وجود درجة تقييم مرتفعة لدى مجتمع الدراسةلمستوى الإستراتيجيّات المطبقة في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

٢) وجود درجة تقييم مرتفعة لدى مجتمع الدراسة لمستوى إدامة المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

٣) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإستراتيجيّات اللوجستية بأبعادها (إستراتيجيّة الشراء، إستراتيجيّة التخزين، إستراتيجيّة التعبئة والتغليف) في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

٤) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإستراتيجيّة النفل في المخزون الوطني الإستراتيجيّ في مجمعات صوامع القمح في الأردن.

التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ونتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١) إعادة النظر بإستراتيجيّة النقل المطبقة في مجمعات صوامع القمح في الأردن لظهور خلل في التطبيق، ولعل مصدر هذا الخلل الاعتماد على عقود مع شركات نقل خاصة، وهو ما يستدعي متابعة دقيقة لأعمال هذه الشركات الخاصة، ويكون هذا بمراقبة نوعية وسائل النقل، والاهتمام بحداثة الأسطول، ومتابعة توقيتات وبرامج النقل ومواعيد التسليم، وتفعيل الإجراءات القانونية والجزائية في العقد.

٢) الاستمرار في سياسة التنويع في مراكز الرقابة الادارية على تخطيط وتنفيذ إستراتيجيّة التخزين في الصوامع، فوجود صوامع تتبع لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، وصوامع تتبع للشركة الأردنية العامة للصوامع والتموين كان عاملاً مهماً في زيادة الطاقة الاستيعابية لمخزون القمح الإستراتيجيّ للدولة، وأسهم في تحقيق عنصري الوفرة والاستقرار لهذه المادة الإستراتيجيّة برغم المستجدات والتقلبات السياسية والاقتصادية المحيطة.

٣) توسيع دائرة مصادر الشراء الخارجية والتي أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مراعاة جيدة في تطبيقها، إلا أن الظروف والمستجدات المتمثلة في استمرارية الحرب الروسية الأوكرانية وعدم وجود مدى زمني منظور لانتهائها يتطلب دراسة وتأهيل مصادر شراء إضافية، تحسباً لأي هزات وتقلبات في مصادر إنتاج القمح.

٤) زيادة الاهتمام باليات ووسائل تنفيذ إستراتيجيّة التعبئة والتغليف، ويكون ذلك بالبحث والتطوير المستمر والدائم عن أحدث الابتكارات والممارسات في هذا المجال، وهي ما ينعكس على فعالية وكفاءة سلامة مخزون القمح الإستراتيجيّ وحفظه من عوامل التلف المتمثلة بالطقس وسوء التخزين، أو إخفاق إستراتيجيّة النقل في تنفيذ أهدافها؛ بحيث تسهم إستراتيجيّة التعبئة والتغليف في حفظ مادة القمح مهما فشلت أي من الإستراتيجيّات اللوجستية الأخرى في أدائها.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد علي (2006). **الاتجاهات الحديثة في مجال اللوجستيات**، الدار العربية للنشر، القاهرة، مصر.
- آدم، الهادي أحمد الدوم (2016) أثر المخزون الإستراتيجيّ للقمح على تأمين الاستهلاك المحلي من القمح خلال الفترة (2001–2012) دراسة قياسية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد(17)، العدد(1).
- بالوو، رونالد إتش (2009). **إدارة اللوجستيات تخطيط وتنظيم سلسلة الإمداد**، (ترجمة تركي إبراهيم سلطان، أسامة أحمد مسلم)، الرياض، دار المريخ للنشر.
- بسيوني، جابر أحمد، ومحمود، حنان عبد الحميد (2017) أثر الفاقد في بعض المحاصيل التصديرية على بعض المتغيرات الاقتصادية في محافظة الإسماعيلية، **مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية**، المجلد (44)، العدد (6).
- البغدادي، هبه أحمد (2019). تأثير كفاءة أداء عمليات النقل والشحن والتفريغ على الأداء الاقتصادي المتوقع لميناء شرق بورسعيد، **مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية**، المجلد (46)، العدد (1).
- الجزار، تامر مصطفى (2009). **اللوجستيات كنظام متكامل في المؤسسات الرياضية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- حجازي، عبيد علي (2005) **اللوجستك كبديل للميزة التنافسية**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.
- حسين، عدنان إبراهيم (2010). **الأنشطة اللوجستية وآثارها الاقتصادية**، http://www.alwatanvoice.com/arabic/index/html
- خميس، آدم اسماعيل (2014). **تطبيق الإدارة اللوجستية وأثرها في أداء قنوات النقل والتوزيع (دراسة ميدانية على الشركات العاملة في مجال البترول في السودان)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الدهشان، محمد بشير، وعبدربه، أحمد عبد الرحمن (2010).**السلامة المهنية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،

الأردن.

- الزعبلاوي، محمد الشحات، ومصطفى، غاده عبد الفتاح (2020) تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، **مجلة جامعة اسيوط للزراعة والعلوم**، المجلد (51)، العدد (3).
- عبدالعزيز، عبدالعزيز دسوقي كمال (2021). الإستراتيجيّات اللوجستية وأثرها على كفاءة أداء الشركات: تطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، العدد (7)، أكتوبر 2021.
- القزاز، نصر أحمد، وعبد المؤمن، شعبان عبد المجيد، وبكري، حمداوي حمدان، وقابيل، محمد سعيد عبد العال (2020) إمكانية تطوير لوجستيات تخزين القمح في مختلف المحافظات المصرية، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، المجلد (30)، العدد (1).
- الميتوتي، محمد، حنظل، قاسم، وصالح، شوكت (2020). دور أنشطة اللوجستيك في تعزيز إستراتيجيّة التميز: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية/ ديالى، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (10)، العدد (1).
- مصطفى، نهال فريد (2008). **إدارة المواد والامداد (إدارة–إدارة المشتريات–النقل والشحن)**، ط1،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- المقداد، محمد أحمد، وابو ذويب، عاهد مسلم (2015) أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد (42)، العدد (3).
- نور الدين، كباشي محمد، وعلي، عمري علي سيد، (2019). أثر تكامل الخدمات الإدارة اللوجستية على تحقيق رضا العملاء: بالتطبيق على شركة دال للصناعات الغذائية بولاية الخرطوم، **مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين**، المجلد (13)، العدد (52).

المراجع باللغة الأجنبيـة:

- Abdelaziz, D. F. (2020). Logistics Strategies impact on the efficiency of firm's performance: applied on the food industries sector, **The Future of Social Sciences Journal**, 7(2021).

- Adam, A. A. (2016). The wheat strategic inventory impact on meeting local consumption from wheat during the period from (2001-2012) A normative study, Economic Studies Journal, 17(1).

- Al Baghdady, H. A. (2019). The impact of efficiency of transport, cargo & landing operations performance on economic performance, **Al Zaqazeq Journal of Agricultural Research**,46(1).

- Al Jazzar, T. M. (2009). **Logistics as an integrated system in sports institutions**. Phd. Thesis, Al Exandaria University, Egypt.

- Al Meqdad, M. A. & Abu Doaib, A. M. (2015). The Impact of international organizations and governmental policies role on the Arabian food security, **Humanitarians & social sciences studies journal**, 42(3).

- Al Za'balawi, M. S. & Mustafa, G. A. (2020). Analysis of the effect of the most important factors on the Egyptian food security, **Asyout University Journal for Agriculture Sciences**, 51(3).

- Al-Dahshan, M. B. & AbdRabuh. A. A. (2010). **Professional Safety**,1st ed., Dar Almasirah, Amman, Jordan.

- Al-Maytoti, M. Handhal, Q. A. & Saleh. Sh. K. (2020). The role of Logistics Activities in enhancing the strategy of excellence, Exploratory study for the opinions of a sample of General Electric industry firm/Dyala employees**, Kirkuk University Journal of Economics & Administrations' Sciences Studies**. 10(1).

- Al-Qazzaz, N. A. Abdelmomen, S. A. & Bakri, H. H. (2020). The capability to improve wheat warehousing logistics in all Egyptian Governances, **Egyptian Agricultural Economics Journal**, 30(1).

- AlShaibi, S. S., Daud, D., & Karim, A. (2018). Integrated Logistics Strategies in the Omani: Logistics Firms Competitiveness: A Measurement Model Approach, **Australian Academy of Accounting and Finance Review**, Vol. (4), No. (1).

- Ballou, R. C (2009). **Logistics Management: Planning and organizing supply chain** (translated by: Tyrkey, I. S.), Dar Almarich for publishing, Al Riyadh, Saudi Arabiya.

- Basiouni, J. A. & Mahmoud, H. A. (2017). The effect of shortage in some exported plants on some of economics factors in Eastern Governances. **Al Zaqazeq Journal of Agricultural Research**. 46(1).

- Beng, W., & Berry, E. M. (2019). The Concept of Food Security, **Encyclopedia of Food Security and Sustainability**, Vol.(2), pp 1-7.

- Chow, G., Heaver, T. D., & Henrikson, I. E. (1994). Logistics Performance: Definition and Measurement, **International Journal of Physical Distribution & Logistics Management**, Vol.(2), No.(1).

- Darma, S., Pusriadi, T., Syaharuddin, S., & Darma, D. C. (2020). Indonesia Government's Strategy for Food Security: During the COVID-19 Period, **International Journal of Advanced Science and Technology**, Vol. (29), No. (4), pp 16338-16348.

- Garcia-Diez, J., Goncalves, C., Grispoldi, L., Cenci-Goga, B., & Saraiva, C. (2021). Determining Food Stability to Achieve Food Security, **MDPI**, Vol. (13), 7222.

- Hayes, H. R. & Wheelwright, G. S. (1984). **Restoring our competitive Edg**, Wiley, New York.

- Hijazi, Q. A. (2005). **Logistics as an alternative to competitive advantage**, Dar Al Ma'arif, Al Exandaria, Egypt.

- Hussien, A. I. (2010). Logistics Activities and it's economic effect, http://www.alwatanvoice.com/arabic/index/html

- Ibrahim, M. A. (2006). **The modern directions in the field of Logistics**, Al Dar Al Arabiya for publishing, Cairo, Egypt.

- Kairu, K. M. (2015). Role of Strategic Inventory Management on Performance of Manufacturing Firms in Kenya: A Case Study of Diversity Eastern and Central

Africa Limited, **International Academic Journal of Procurement and Supply Chain Management**, Vol. (1), No. (4).

- Khamies, A. I. (2014). **Executing Logistics Management on the Transportation & Distribution channel's performance (field study on petroleum sector's working companies in Sudan)**, Phd. Thesis, The Sudan technology & Sciences University, Sudan.

- Mustafa, N. A. (2008). **Material and Supply Management – Purchasing, Transporting & Cargo Management)**, 1st ed. The University Office, Al Exandaria, Egypt.

- Noor Eldiyn, K. M. & Ali, O. A. S. (2019). The impact of logistics services management integration on the achieving of customers satisfaction in applying in Del company for food industries in Al Khartoum Governance, High Studies Magazine – Al Nilyen University, 13(52).

- Opoku, R. K., Abboah, C., & Owusu, R. (2021). Inventory Management Strategies of Food Manufacturing Industries in a Developing Economy, **Scientific Journal of Logistics**, Vol. (17), No. (1).

- Soussi, A., Bouchta, D., Sacile, R., Bersani, C., Seghiouer, H., Amarti, A. E., Abouettahir, R., & Khamlichi, R. E. (2020). Storing and Transporting Hazardous Material, Logistics Strategies for Moroccan Companies, Advances in Science, **Technology and Engineering Systems Journal**, vol.(5), No.(1), pp. 21-33.

مقياس مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية الاردنية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي

الأستاذ الدكتور سلطان ناصر فارس القرعان [1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/03/19 م تاريخ قبول البحث: 2023/08/25م تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م

الملخص

جاءت هذه الدراسة بهدف اقتراح البنية العاملية لمقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن، والتأكد من مدى حسن جودتها ومطابقتها للبيانات المحصلة من عينة الدراسة.

لقد تم استخدام المنهج العلمي من خلال الاقتراب المؤسسي الجديد، والأسلوب الكمي الإحصائي، حيث تم تصميم المقياس بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون حول المؤسسية السياسية، وتم تقنين هذا المقياس ومعالجة صدقه وثباته باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي، ومن ثم تطبيقه على عينة مكونة من 876 من طلبة الجامعات الأردنية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بناء المقياس المكون من أربعة مؤشرات وهي: التكيف وله مؤشرات فرعية، هي: العمر الزمني والعمر الجيلي والتكيف التنظيمي، والتعقيد وله مؤشران فرعيان، هما: تعدد الوحدات وتعدد الوظائف، والاستقلالية ولها مؤشران، هما: استقلالية التجنيد واستقلالية الموازنة، وأخيراً التماسك وله مؤشران، هما: انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً ووجود خلافات داخل المؤسسة، وكل مؤشر فرعي يقاس من مجموعة من الفقرات، ومن النتائج التي توصلت لها أيضاً حسن جودة هذا المقياس وفقاً للتحليل العاملي التوكيدي.

أوصت الدراسة بتغيير التشريعات والأنظمة الداخلية المعمول فيها والتي تتعلق بالأحزاب السياسية، لتتوافق مع هذا المقياس حتى تصل إلى درجة عالية من المؤسسية.

الكلمات مفتاحية: البحث الكمي، مقاييس، التحليل العاملي التوكيدي، الأردن، الأحزاب السياسية.

A Proposed Instrument to Measure the Political Institutionalization of the Jordanian Political Parties Using Exploratory and Confirmatory Factor Analysis

Abstract:

The study aimed to suggest the factorial structure of the measure of the institutionalization of political parties in Jordan and to ensure its good quality and conformity with the data collected from the study sample.

The scientific method was used through the new institutional approach, and the statistical quantitative method, where the scale was designed based on Samuel Huntington's theory of political institutionalism. The

(1) قسم العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

* الباحث المستجيب: sultanalquraan@yahoo.com

reliability of the standardized scale was treated using the exploratory factor analysis; then the scale was applied to a sample of 876 male and female students from Jordanian universities using the confirmatory factor analysis.

The study revealed a set of results, the most important of which are: the high quality of the new instrument along four indicators: adaptation consisting of the sub-indicators of chronological age, generational age, and organizational adaptation; complexity which has the two sub-indicators of the multiplicity of units and that of functions; independence having the two indicators of independence of recruitment and that of the budget; and finally, cohesion which consists of the two indicators of affiliation of members to each other and the existence of differences within the institution. Each sub-indicator was measured from a set of paragraphs. The study also found a good quality of this scale according to confirmatory factor analysis.

The study recommended changing the applicable internal legislation and regulations so that they will comply with this standard in order to reach a high degree of institutionalization.

Keywords: Quantitative Research, Measures, Confirmatory Factor Analysis, Jordan, Political Parties.

المقدمة

عانت الأحزاب السياسية في الأردن من مجموعة من الأزمات منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن مروراً بمرحلة استقلال الأردن، ثم مرحلة العمل السري للأحزاب السياسية حتى تم تشريع قانون الأحزاب السياسية لعام 1991، هذه المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في الأردن جعلتها غير قادرة على تحقيق وظائفها المختلفة كنشر الوعي والتعبئة السياسية والتجنيد السياسي والوصول إلى السلطة السياسية.

شغل هذا الموضوع بال الكثير من المواطنين والحراكيين الأردنيين، الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة تعمل على تعديل التشريعات التي تتعلق بالأحزاب السياسية، إلا أنه ما زالت الأحزاب السياسية دون المطلوب، حتى وصل الأمر إلى إطلاق أحكام بأن الأحزاب السياسية ليست هي الحل الأمثل لإيجاد اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الأردن، كما أنه أصبح هناك خلاف بين أفراد المجتمع والحراكيين السياسيين حول الجدوى من الأحزاب السياسية، في حين تتبنى الكثير من النظريات الديمقراطية فكرة أن التعددية ووجود أحزاب سياسية هي من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، بحيث تقوم على تحويل الانقسامات في المجتمع إلى انقسامات منظمة وإيجاد نوع من النظام في الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تعدّ هي أساس الإصلاحات والنهوض بالمجتمعات إلى مصاف الدول الديمقراطية، إذ إن تحقيق هذه الوظائف يرتهن بتوفر مجموعة من المعايير أسماها (صامويل هنتنجتون) المؤسسية السياسية، ولكن يبقى الأمر مرتهناً بكيفية قياس هذه المؤسسية كمياً.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لوضع مقياس كمي مقترح لقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية في الأردن باستعمال التحليل العاملي الاستكشافي EFA ، وذلك باستخدام أربعة معايير وضعها صموؤيل هنتنجتون لقياس المؤسسية

السياسية، ومن ثم تطبيقه على طلبة الجامعات الأردنية كعينة مستهدفة للاندماج بهذه الأحزاب للتأكد من تطابق هذا المقياس مع الواقع، وذلك باستخدام التحليل العاملي التوكيديCFA .

أهمية الدراسة وهدفها

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، إحداها علمية والأخرى عملية، إذ إن وجود مقياس لقياس مؤسسية الأحزاب السياسية مبني على أسس علمية وتكنيكات بحثية متطورة، تساعد المواطنين على اختيار الحزب الذي يتوافق مع مبادئهم السياسية أولاً، ويتوافق مع معايير المؤسسية ثانياً، لأن الفشل في إيجاد أحزاب سياسية مؤسسية قادرة على القيام بوظائفها المختلفة قد يؤدي بالمواطنين إلى العزوف المطلق عنها، وبالتالي ستتحول كل الجهود المبذولة في عمليات الإصلاح إلى ردود فعل عكسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة في مستوى عدم الاستقرار السياسي. هذا بالإضافة إلى انها ستقدم مقياساً عملياً وعلمياً لقياس مؤسسية الأحزاب، الأمر الذي قد يساعد الأحزاب السياسية نفسها على محاولة تخطي العقبات للنهوض بها والنهوض بالوطن وتقدمه، كما أنها تساعد الدارسين والباحثين المختصين في الأحزاب السياسية من خلال استخدام مقياس مكيّف ومقنن بطرق علمية.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن طبيعة البنية العاملية لمقياس المؤسسية السياسية للأحزاب السياسية باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي EFA ، ومن ثم التأكد من مطابقتها على أرض الواقع باستخدام التحليل العاملي التوكيدي CFA ، وأخيراً قياس درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية، حسب المقياس المقترح.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

وصلت النخبة السياسية في الأردن إلى قناعة أنه لا مجال للتقدم في الحياة السياسية في الأردن إلا من خلال بوابة الأحزاب السياسية، في حين يرى سائر أفراد المجتمع الأردني أن التجارب الماضية دليل أنه لا جدوى من الأحزاب السياسية؛ لأنها لم تستطع أن تقود عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن، ويرى الكثير من علماء السياسة أنه حتى تقوم الأحزاب السياسية بأدوارها فإنه لابد أن تتصف بالمؤسسية (Mainwaring and torcal, 2006:206 Huntington, Samuel, 1968) ، ومن هنا تولدت مجموعة من التساؤلات حول مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن وكيف يمكن قياس هذه المؤسسية كمياً؟، لذا جاءت تساؤلات الدراسة كما يلي:

– ما البنية العاملية لمقياس المؤسسية للأحزاب السياسية حسب نظرية صامويل هنتنجتون وذلك باستخدام التحليل العاملي

الاستكشافي EFA ؟

– ما مدى استقرار البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية كما جاءت حسب نظرية صموؤيل هنتنجتون، وما مدى جودة مطابقة البناء العاملي للبيانات المحصلة من عينة الدراسة؟؟

– ما درجة مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن حسب المقياس المقترح؟

الإجراءات المنهجية

منهج الدراسة

انطلاقاً من مقولة إن العلم بمنهجه وليس بموضوعه، ومن خلال تعريف المنهج على أنه الطريقة المتبعة في تفسير الظواهر، بحيث يتبع الباحث إما طريقة علمية أو غير علمية في تحليل وتفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، فقد استخدم الباحث المنهج العلمي تبعاً لمجموعة من الخطوات المتمثلة بـ(ملاحظة الظاهرة، ووصفها، وتحليلها، وتفسيرها ووضع حلول لها)، حيث وجدت العديد من الدراسات، والتي تبحث في مفهوم الأحزاب السياسية وشكلها ودورها في التنمية، دون الحديث عن قياس مدى كفاءتها كمياً باستخدام مقاييس مقننة بطرق علمية.

استخدم الباحث الاقتراب المؤسسي الجديد الذي ابتكره صامويل هنتنجتون والذي تضمن مجموعة من المقولات التي تفسر المؤسسية السياسية، كما تم استخدام الأسلوب الكمي الإحصائي من خلال استخدام اختبارات إحصائية كالتحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، بالإضافة إلى بعض الاختبارات الإحصائية الفرعية الأخرى والمتضمنة في التحليل العاملي.

وقد تم استخدام أداة الاستبانة لجمع المادة العلمية وتحليلها وصولاً إلى تقنين مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن (خربوش، محمد صفي الدين، 2022، 33–40؛ عبدالماجد، حامد، 2000، 17–20 ؛ الأمبيريقي) .

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية والذي يزيد عن 100 ألف طالب وطالبة، حيث يرى Israel (1992) أنه إذا كان مجتمع الدراسة يزيد عن 100 ألف مفردة عند مستوى 3%–+ فإنه يمكن اختيار 1111 مفردة كعينة للدراسة كما أنه يمكن اختيار عينة مقدارها 400 مفردة عند مستوى +– 5% ، ونتيجة لوجود تشابه إلى حد ما في خصائص عينة الدراسة، فقد اختار الباحث 876 مفردة كعينة للدراسة من طلبة الجامعات الأردنية، حيث تم اختيار جامعتين من كل

إقليم باستخدام العينة العشوائية، وتم اختيار القاعات التدريسية التي تدرس التربية الوطنية، وتوزيع الأداة على جميع الطلبة بمساعدة الزملاء مدرسي المساق.

أداة الدراسة

تم تصميم مقياس من إعداد الباحث بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون وتم عرضه على مجموعة من الأكاديميين المختصين في العلوم السياسية بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص، كما تم عرضه على مختص باللغة العربية، وتم حذف بعض العبارات بناءً على رأي المحكمين حتى وصل في صورته النهائية إلى 21 فقرة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS Amos، حيث تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي للإجابة عن السؤال الأول، في حين تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للإجابة عن السؤال الثاني.

الأدب النظري والدراسات السابقة

تم تقسيم الأدب النظري والدراسات السابقة التي تتعلق بهذه الدراسة إلى قسمين: الأولى تناولت مؤسسية الأحزاب السياسية، والثانية تناولت التكنيكات البحثية الكمية.

أولاً: مؤسسية الأحزاب السياسية

دلت الخبرات الماضية في الحياة السياسية الأردنية أنه لا جدوى من الأحزاب السياسية؛ لأنها لم تستطع أن تقود عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وقد لاحظ الباحث من خلال تدريسه للطلبة لمساقي النظام السياسي الأردني والتربية الوطنية أن مستوى الثقة بالأحزاب السياسية متدنٍ جداً، لدرجة أن الشباب الجامعي بدأ يشعر بأن الأحزاب السياسية غريبة عنه وأنها مصدر للقلق والخوف، حتى بات الطلبة لا يعرفون معنى الحزب السياسي ولا يعرفون وظائفها وأهميتها، ولا يعرفون ما هو الحزب الذي يتوافق مع مبادئهم ولا يميزون أي الأحزاب أكثر كفاءة وقدرة.

إنّ تفضيل حزب سياسي على آخر ومعرفة قدرته وكفاءته في تحقيق وظائفه ليس بالأمر اليسير وخاصة من الناحية العلمية، حيث يرى الكثير من الباحثين أن الأحزاب القادرة على تحقيق وظائفها لابد أن تتصف بالمؤسسية (Matthias, Mainwaring and torcal, 2006:206 ; Huntington, Samuel, Basedau and Alexander, Stroh,2008

(2008) Matthias and Alexander ويرى 1968 ; alquraan, sultan, adouse, Haytham, 2021,20-39).

إن إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب السياسية مهم للتطور الديمقراطي، ومهم كذلك في تحقيق وظائفها المختلفة، كما يرى fen, A. (2008:14) والقرعان، سلطان (2020) أنه يوجد علاقة ارتباطية بين درجة مأسسة الحزب والنظام الحزبي وبين إيجاد النظم الديمقراطية، فوجود الدول الديمقراطية مرتبط بوجود أحزاب سياسية تتصف بالمؤسسية.

تعددت تعريفات المؤسسية السياسية، وتعددت مؤشراتها حسب وجهة نظر الباحثين الذين قاموا بدراستها. فقد عرف Mainwaring and torcal المؤسسية أو إضفاء الطابع المؤسسي على المؤسسة على أنها العملية التي تحدث وتؤدي إلى وجود مؤسسات أكثر تجذراً ورسوخاً وعلى نطاق واسع وعلى مستوى عالمي، وبالتالي تتصف بالاستقرار والانتظام بالعمل، كما أن أطراف العملية السياسية يقبلون بعضهم بعضاً من خلال إيمان كل طرف بشرعية الطرف الآخر (Mainwaring and Torcal 2006: 206). ويرى هنتنجتون أن "إضفاء الطابع المؤسسي هو العملية التي تكتسب من خلالها المنظمات والإجراءات القيمة والاستقرار" (هنتنغتون 1968: 12). ولقياس مأسسة الحزب يرى Matthias and Alexander (2008:8) أنه لا بد من الإشارة إلى ثلاث رؤى نظرية رئيسة. أولاً: قياس مأسسة الحزب بشكل منفصل عن مأسسة الأنظمة الحزبية. ثانيًا: إن مأسسة الأحزاب تتعلق أساسًا بزيادة الاستقرار وضخ القيمة (وجود قيم مؤسسية وخدمية أساسية تحدد سياسات وقرارات وإجراءات المنظمة). ثالثاً: يتعين على المؤسسات إضفاء الطابع المؤسسي فيما يتعلق بعلاقاتها الداخلية والخارجية.

وقد وضع بعض الباحثين الكثير من المؤشرات لقياس اضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات مثل مستوى التنظيم، والتماسك (Basedau, 2007) وتكلم دكس أيضاً عن التعقيد والتماسك والاستقلالية والتكيف كمؤشرات للمؤسسية (Dix, 1992)، كما أشار هنتنجتون (1968: 12-36) إلى أربعة مؤشرات، والتي تمثل عناصر النموذج الافتراضي، وسوف تقوم عليها بناء المقياس كما يلي:

المتغير الكامن الأول: التكيف ونقيضها التصلب، بحيث يتناسب مستوى التكيف طردياً مع مستوى المؤسساتية، وتقاس من خلال العمر، ويقاس العمر من خلال: 1: العمر الزمني والتحدي البيئي، فكلما كانت المؤسسة لديها القدرة على مواجهة التحديات وزاد عمرها الزمني كانت أكثر تكيفاً، شريطة أن تكون هذه المؤسسات ديناميكية، فالمؤسسات لا تنشأ في يوم وليلة، وإنما بحاجة إلى فترات زمنية طويلة حتى تكون قادرة على القيام بوظائفها. 2:

العمر الجيلي المتمثل بتغيير الأجيال في قياداته، إذ ترتبط زيادة العمر الجيل بتعدد نجاح المؤسسة بعملية انتقال السلطة سلمياً وإحلال قادة جدد محل قادة سابقين. 3: التكيف التنظيمي في إطار وظيفي، بمعنى تجديد أهدافه وإيجاد وظائف جديدة عندما ينتهي من وظائفه المختلفة، بحيث يطور نفسه ذاتياً، بعيداً عن الوظائف المحددة له سابقاً، والشكل رقم (1) يوضح عناصر المتغير الكامن الاول:

شكل رقم (1): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الأول

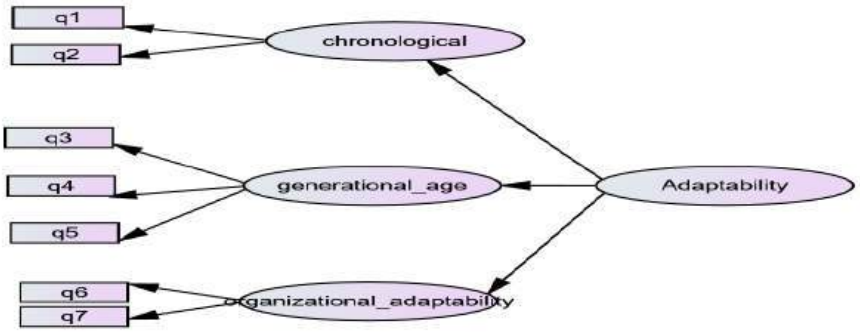

المتغير الكامن الثاني: التعقيد ونقيضها البساطة، بحيث يرتبط تعقيد المؤسسات بدرجة المؤسساتية طردياً، ويقاس التعقيد من خلال:

1: درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها هرمياً، فكلما ازدادت عدد الوحدات الفرعية تزداد القدرة التنظيمية للمؤسسة.

2: درجة تنوع وظائف المؤسسة، إذ إن تزايد الوظائف التي تقوم بها المؤسسة أكثر قدرة على البقاء من المؤسسات التي يكون لها وظيفة واحدة ، كما أن المؤسسات التي تكون أكثر تعقيداً تكون أكثر قابلية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة، والشكل رقم (2) يوضح عناصر المتغير الكامن الثاني:

شكل رقم (2): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الثاني

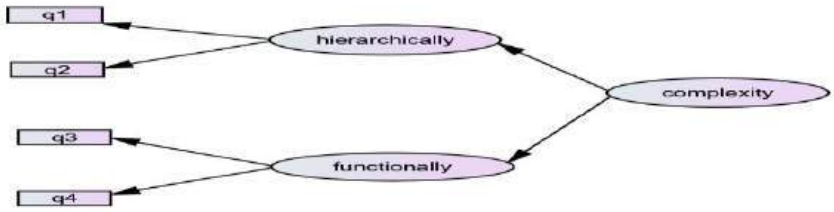

المتغير الكامن الثالث: الحكم الذاتي والاستقلالية ونقيضها التبعية، ويرتبط الحكم الذاتي للمؤسسة ارتباطا طرديا بمؤسسية المؤسسة، فكلما كانت المؤسسات مستقلة كانت أكثر مؤسسية، فلا يكون هنالك تاثير من القوى الاجتماعية المختلفة على هذه المؤسسات، حيث إن التغيرات والاختلالات والمؤثرات التي تحدث في المجتمع قد تنتقل إلى هذه المؤسسات وتؤثر على استقلالها ووجودها. وتقاس الاستقلالية من خلال: 1: استقلالية موازنة المؤسسة. 2: استقلالية تجنيد الأعضاء داخل المؤسسة، والشكل رقم (3) يوضح عناصر المتغير الكامن الثالث:

شكل رقم (3): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الثالث

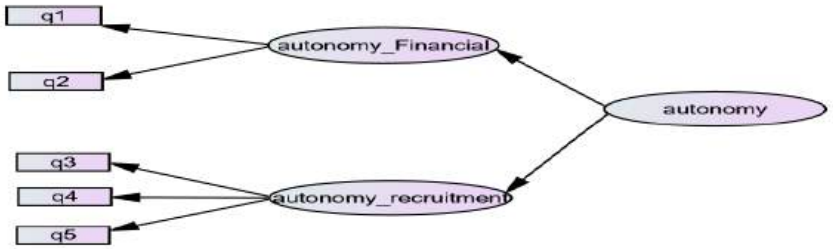

المتغير الكامن الرابع: التماسك – اللحمة– ونقيضها التفكك، ويقصد بالتماسك عدم وجود خلافات وصراعات داخل المؤسسة، ويرى (Matthias and Alexander, 2008:10) أنّ السلوك المتماسك من جانب مسؤولي الحزب يعني الولاء تجاه الحزب الذي ينتمون إليه، بحيث يعلون المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية، وترتبط عملية التماسك والوحدة بالمؤسسية ارتباطا طرديا، فكلما تزايد التماسك والوحدة ازدادت المؤسسية، ويقاس التماسك من خلال 1– انتماء الأعضاء لبعضهم في المؤسسة 2– وجود خلافات داخل المؤسسة، والشكل رقم (4) يوضح عناصر المتغير الكامن الرابع:

شكل رقم (4): طبيعة شكل عناصر المتغير الكامن الرابع

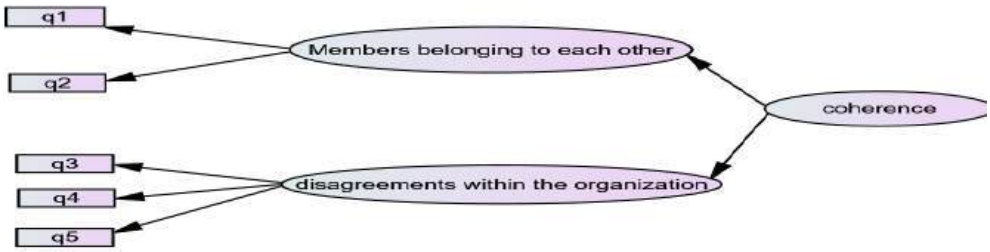

شكل رقم (5): طبيعة شكل عناصر المقياس ككل

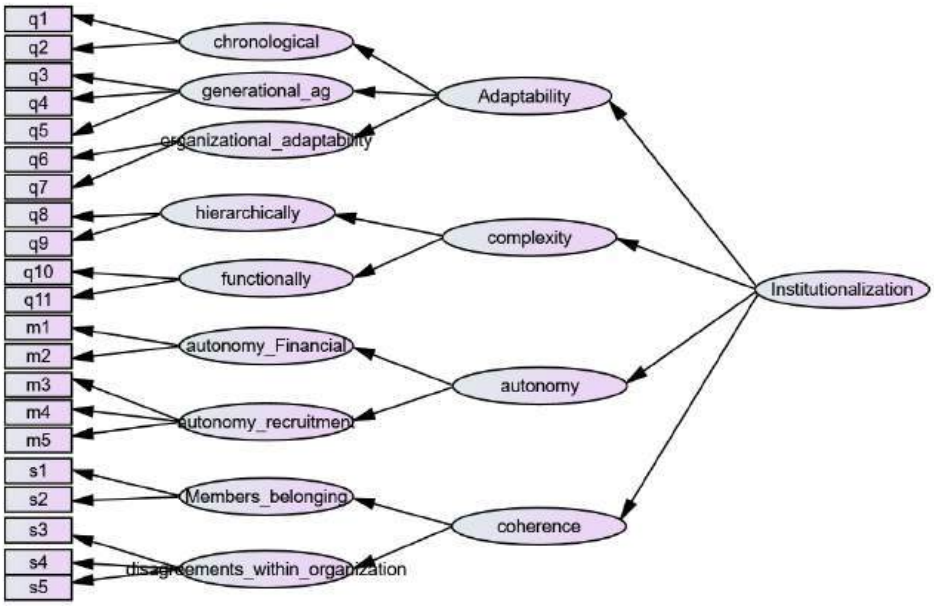

يوجد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسية مثل دراسة Matthias, and Alexander,2008 و التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين المؤسسية وبين التحول الديمقراطي، لكن الإشكالية تبقى مرتبطة بكيفية قياس هذه المؤسسية، إذ قام الباحثان بقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، من خلال الأبعاد التالية: تجذر الحزب في المجتمع، ومستوى التنظيم، والاستقلالية، والتماسك، حيث تم بناء مؤشرات بناءً على هذه الأبعاد، وتم تطبيقها على 28 حزبًا سياسيًا أفريقيًا. وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها وجود علاقة كبيرة بين مؤسسية الأحزاب السياسية وبين وجود أنظمة ديمقراطية. كما جاءت دراسة Ufen, A. (2008) للإجابة عن السؤال المتمثل بما إذا كان هناك علاقة بين درجة مأسسة الحزب والنظام الحزبي وبين توطيد الديمقراطية، حيث قام الباحث بدراسة ثلاث ديمقراطيات انتخابية في جنوب شرق أسيا (إندونيسيا، الفلبين، وتايلندا) . ووجد الباحث أن معظم الأحزاب الإندونيسية مؤسسية بشكل أفضل من تلك الموجودة في الفلبين وتايلاند، مع الإشارة إلى أنها أكثر منافسة واستقرارًا في إندونيسيا، لذلك فإن احتمال انهيار النظام الحزبي في الفلبين وتايلاند أعلى بكثير. وهذا بدوره يجعل الديمقراطيات في هذه البلدان أكثر هشاشة وعرضة للأزمات السياسية أو حتى الانهيارات المفاجئة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط إيجابي كبير بين مأسسة الأحزاب السياسية وبين النظم السياسية الديمقراطية.

ومن الدراسات العربية التي تناولت موضوع المؤسسية دراسة بومدين، عربي ويحيى، بوزيدي (2014) والتي جاءت لمعرفة أثر عملية الماسسة على المشاركة السياسية، من خلال البحث في موضوع الماسسة كآلية ضرورية للتحديث السياسي في ظل الربيع العربي، ومعرفة العلاقة بين المأسسة وبين المشاركة السياسية والتنمية السياسية. وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد علاقة عكسية بين المؤسسية وبين الولاء القبلي والعشائري. ومن الدراسات العربية أيضا دراسة سليمان، يمني (2017) حول البنية المؤسسية للإخوان المسلمين مع تقييم حزب الإخوان المسلمين في مصر وفق نموذج صمويل هنتنجتون، حيث يرى الباحث أن الإخوان اكتسبوا الكثير من مصادر القوة، استخدمت جزءاً منها وتجاهلت جزءاً آخر، في حين أخفقت ببعض الجوانب.

ثانياً: التكنيكات البحثية الكمية

اهتم الباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية والدراسات الثقافية والسياسية بعد المرحلة السلوكية بالحصول على معلومات دقيقة حول الظواهر السلوكية، حيث بدأ الباحثون استخدام المقاييس الإحصائية البسيطة كالإحصاءات الوصفية لمعالجة هذه الظواهر(لعون، عطية وعايش، صباح، 2016). تعتمد دقة نتائج الدراسات الكمية على البيانات التي يحصل عليها الباحث من تطبيق أدوات جمع المعلومات على أفراد مجتمع الدراسة، لذلك فنتائج هذه الدراسات مرهون بمدى صدق وثبات هذه الأدوات (السعودي، شريف، النعيمات، خالد، وجمعة، أمجد، 2022)، الأمر الذي يجعل من البحث بلا قيمة ، ولا يعدو أن يكون مضيعة للوقت والجهد والمال سواء للباحث أو المستفيد من البحث(لعون، عطية وعايش، صباح، 2016).

وبعد تعقد الظواهر السلوكية وتطور السياسة المقارنة وظهور الدراسات التجريبية في مجال علم السياسية، وظهور الكثير من الظواهر ذات المتغيرات المتعددة، وارتباط علم السياسة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، فإنه صار لابد من استخدام تكنيكات بحثية متطورة (المنوفي، كمال، 1987، 23-29).

تعدّ النمذجة بالمعادلة البنائية SEM تطويراً للأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقات متعددة المتغيرات، والذي يسمح بتوضيح العلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة المتغيرات الكامنة والمشاهدة(صحراوي، عبدالله وبوصلب، عبدالحكيم، 2016). كما أنها تقترب من النمذجة الرياضية الإحصائية، بحيث ينظر للظاهرة كمتغير يمكن قياسه كمياً من خلال بناء نموذج يتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة عليه، واختبار صدقه وثباته (المهدي، ياسر فتحي، 2007، 9-41).

ويعدّ التحليل العاملي الاستكشافي أسلوباً إحصائياً يهدف إلى تخفيض عدد العوامل وعدد المؤشرات التي تستخدم لجمع البيانات، كما يعمل على تقدير الصدق العاملي للكشف عن البنية العاملية للمقياس (تيغزه، 2011، 281) ويستخدم عندما تكون العلاقات بين المتغيرات غير معروفة، كما أن عدد المتغيرات غير معروف أيضاً، الأمر الذي يساعد على اكتشاف مؤشرات لقياس الظاهرة المراد البحث عنها وتوليد نماذج جديدة(Dimitrov, 2010, 123). بينما التحليل العاملي التوكيدي يعمل على اختبار علاقات بين متغيرات عواملها محدده مسبقاً (kline, 1989,10) والفرق بين التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي هو أن الأول يستخدم البيانات لاستكشاف بناء عاملي غير معروف مسبقاً، بينما يعتمد التحليل العاملي التوكيدي على نظرية لتأكيد أو عدم تأكيد بناء عاملي مفترض (Dimitrov, 2010, 123).

يوجد مجموعة من الدراسات التي استخدمت التحليل العاملي التوكيدي والتحليل العاملي الاستكشافي، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات النفسية والتربية مثل دراسة بن ساسي (2018) حول البناء العاملي لمقياس ما وراء الذاكرة لدى طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقله، ودراسة سرحان (2021) حول النية العاملية لمقياس كفاءة المواجهة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لدى طلبة الجامعة، بالإضافة إلى مئات الدراسات النفسية والتربوية.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة

يوجد نقاط تقاطع ونقاط اختلاف بين هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة، فقد اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة من جانبين:

أولاً: جاءت هذه الدراسة لقياس موضوع يتعلق بعلم السياسية والمؤسسات السياسية بشكل عام والأحزاب السياسية بشكل خاص، في حين جاءت الدراسات السابقة للتاكد من مقاييس نفسية أو صحية أو اجتماعية أخرى.

ثانيا: الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية جميعها أخذت الموضوع من خلال دور الأحزاب السياسية في التنمية أو الديمقراطية، وبعضها تناولها من خلال تحليل العلاقة بين درجة مأسسة هذه الأحزاب وبين القيام بوظائفها وأدوارها، في حين جاءت هذه الدراسة لوضع مقياس مقنن بطرق كمية وعلمية ومنطقية بناءً على مقولات وأفكار نظرية مسبقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن السؤال الأول والمتعلقة بمعرفة البنية العاملية لمقياس المؤسسية للأحزاب السياسية، فقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي، حيث تم التحقق من شروط التحليل العاملي الاستكشافي عن طريق اختبار كيمو وبارتليت والجدول رقم (1) يوضح ذلك

جدول رقم (1)

اختبار كيمو وبارتليت (KMO and Bartlett's) لكفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي		
.954	مقياس Kaiser-Meyer-Olkin	
7766.107	قيمةChi-Square	اختبار Bartlett's
210	درجة الحرية	
.000	مستوى الدلالة	

يتضح من الجدول رقم (1) أنه يوجد توافق بين العينة وبين نسبة الحجم، أي أن العينة مناسبة لإجراء التحليل العاملي، حيث بلغت قيمة Chi-Square 776.107 وهي دالة إحصائياً، ويتبين أيضاً أن العينة متوافقة ككل، حيث بلغت قيمة Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy 0.954 وهي أكبر من 0.5 أي أنها دالة إحصائياً.

وبعد التحقق من هذه الشروط تم إجراء التحليل العاملي EFA باستخدام طريقة المكونات الأساسية، والتي تستخدم لتجميع المؤشرات واستخلاصها التي تدل على المتغير المراد دراسته، بحيث يعدّ العامل مقبولاً إذا كان جذره الكامن أكبر من أو يساوي1. وتم إجراء التدوير المتعامد بطريقة Varimax rotation ، والجدول رقم (2) يوضح نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

جدول رقم (2): نتائج التحليل العاملي الاستكشافي

العوامل	Extraction Sums of Squared Loadings مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشبع			Rotation Sums of Squared Loadings مجموع المربعات المستخلصة بعد التدوير المتعامد		
	الكلي	نسبة التباين %	التكرار المجمع الصاعد %	الكلي	نسبة التباين %	التكرار المجمع الصاعد %
1	**8.241**	39.243	39.243	**5.609**	26.711	26.711
2	**1.338**	6.372	45.615	**2.348**	11.181	37.892
3	**1.125**	5.358	50.973	**2.120**	10.095	47.988
4	**1.041**	4.956	55.929	**1.668**	7.941	55.929

يتبين من الجدول وجود أربعة عوامل كامنة أفرزها التحليل العاملي الاستكشافي، حيث كان التباين الارتباطي 55.929 ، وبلغت قيمة الجذر الكامن الأول 8.241 واستحوذ على 39.243 من التباين الارتباطي الكلي للمصفوفة الارتباطية ، يليه الجذر الكامن الثاني بقيمة 1.338 وبنسبة 6.372، ثم الجذر الثالث 1.125 وبنسبة 5.358 ، وأخيراً الجذر الرابع بقيمة 1.041 وبنسبة 4.956.

وبعد أن تم التعرف على وجود أربعة عوامل كامنة تم عمل التدوير المتعامد باستخدام Varimax rotation لاستخراج مصفوفة التشبعات على الفقرات كما في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

Rotated Component Matrixa مصفوفة التشبعات على فقرات المقياس				
فقرات المقياس ورموزها كما ورد في الأشكال رقم (1،2،3،4،5،6)	العوامل (Component)			
	التكيف	التعقيد	الاستقلالية	التماسك
تستطيع الأحزاب السياسية الأردنية التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن من خلال الخبرات العملية المتراكمةQ1	78.7			
الأحزاب السياسية الأردنية قديمة زمنياً نسبة إلى عمر الدولةQ2	88.7			
توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب السياسية الأردنيةQ3	61.7			
عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونيةQ4	03.7			
معظم قادة الأحزاب السياسية الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبياQ5	01.7			
تجدد الأحزاب السياسية الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثةQ6	16.7			
الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تغيير وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى مارسة السلطةQ7	081.			
تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألويةQ8		830.		
تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنيةQ9		168.		
تمارس الأحزاب السياسية الأردنية وظائف تنموية وتوعية وتجميع المصالح وصنع السياسات والتجنيد السياسيQ10		622.		
تتوافق اللجان داخل الأحزاب السياسية مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكوماتQ11		600.		
الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتيةM1			720.	
الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أي مصروفات أخرى ذاتياًM2			741.	
يتم التجنيد داخل الأحزاب السياسية وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائريةM3			504.	
يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينةM4			550.	
إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرىM5			530.	
انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً يفوق اي انتماءات لروابط اجتماعية أخرىS1				400.
يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركزS2				99.4
يوجد إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسيةS3				487.

تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسيةS4				.557
التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسيةS5				60.5
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.				
a. Rotation converged in 5 iterations.				

يتضح من الجدول رقم (3) أن المقياس المقترح تشبع على أربعة عوامل رئيسة كامنة، وهي: التكيف، التعقيد، الاستقلالية، والتماسك، وتشبع على كل عامل مجموعة من الفقرات كما هو موضح في الجدول أعلاه.

ثانياً: للإجابة عن السؤال الثاني والذي يتعلق بمعرفة مدى استقرار البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية كما جاءت حسب نظرية صموؤيل هنتنجتون، ومعرفة مدى جودة مطابقة البناء العاملي للبيانات المحصلة من عينة الدراسة، فقد تم استخدام اختبار التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الثالثة كما في الشكل رقم (6):

شكل رقم (6): نموذج التحليل العاملي التوكيدي

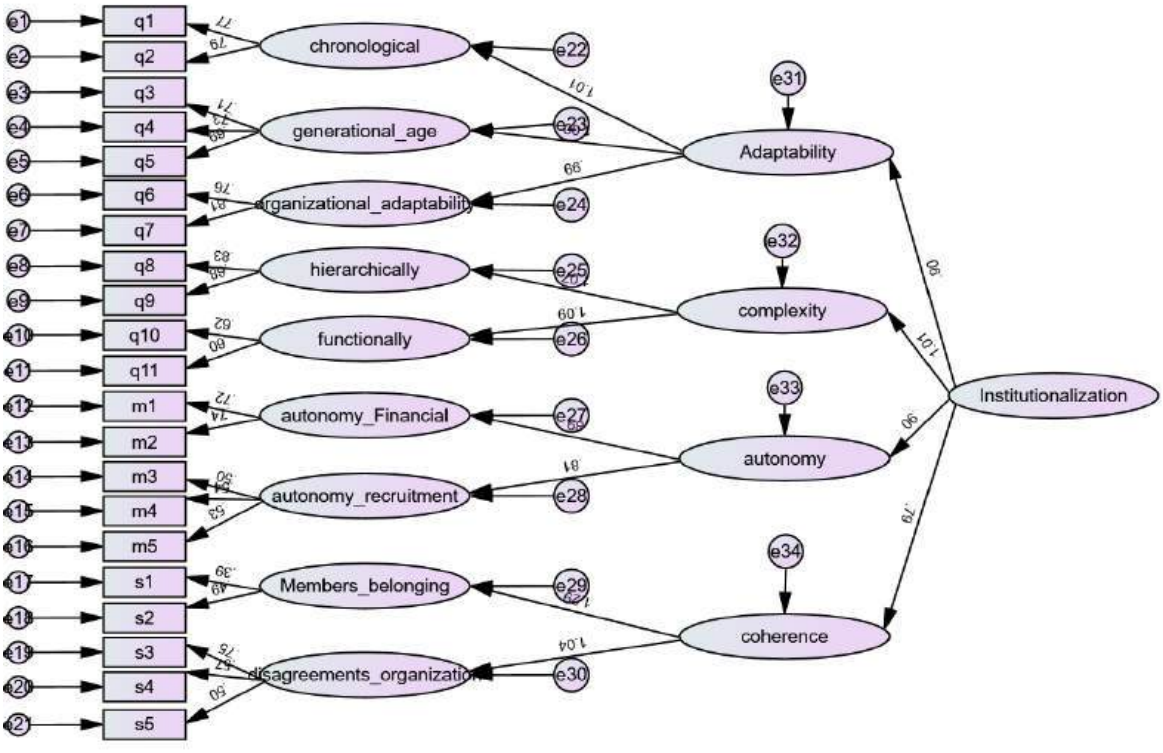

يبين الشكل نموذج البنية العاملية لمؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية بعد تطبيقه على عينة الدراسة، والذي يؤكد ما جاءت به نظرية صموؤيل هنتنجتون حول قياس المؤسسية السياسية، وتقاس المؤسسية من خلال أربعة مؤشرات مترابطة، تتمثل بالتكيف والتعقيد والاستقلالية، والتماسك ويوضح الشكل نفسه أن أوزان الانحدار المعيارية للفقرات على جميع المؤشرات

تراوحت بين 0.83 – 0.400 وكانت جميعها دالة إحصائياً، مما يدل على صدق بنائه. وقد تم عرض جميع هذه المؤشرات والمؤشرات الفرعية والفقرات التي تقيس هذه المؤشرات كما يلي:

أولاً: التكيف Adaptability، وقد تم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1- العمر الزمني Chronological ، حيث تم قياسه بفقرتين: الأولى تتعلق بقدرة الأحزاب السياسية على التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن، وذلك من خلال الخبرات العملية المتراكمة، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرع بمقدار 0.77. والفقرة الثانية التي تتعلق بنسبة عمر الأحزاب الأردنية مقارنة مع عمر الدولة زمنياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.79 .

2- العمر الجيلي Generational Age وقد تم قياسه من خلال ثلاث فقرات: الأولى تتعلق بالأجيال التي توالت على قيادة الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على هذا المؤشر بمقدار 0.77. الثانية تتعلق بكيفية عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الأحزاب، فيما إذا كانت تتم بسلمية وحسب التشريعات المعمول بها في الأردن، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.73 . أما الفقرة الثالثة فتتعلق بأعمار قادة الأحزاب السياسية، فهل هم من الشباب (صغار السن، نسبياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.69.

3- التكيف التنظيمي Organizational Adaptability وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتمثل عملية تجديد وظائف الأحزاب السياسية الأردنية وأدوارها حتى تتكيف مع المستجدات الحديثة، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها الفرعي بمقدار 0.76 . أما الفقرة الثانية فتتعلق بقدرة الأحزاب على تغيير وظائفها إذا انتقلت هذه الأحزاب إلى ممارسة السلطة السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة بمقدار 0.81.

ثانياً: التعقيدComplexity ويقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- تعدد الوحدات Multiplication of Organizational Subunits: Hierarchically ، وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بعدد مقار كل حزب من الأحزاب السياسية، وهل هو متواجد في جميع المحافظات والألوية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.83 أما الفقرة الثانية فإنها تتعلق تعدد اللجان داخل الأحزاب السياسية نفسها، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.68.

2- تعدد الوظائف Multiplication of Organizational Subunits: Functionally وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بقدرة ممارسة الأحزاب السياسية الأردنية لوظائف تنموية وتوعوية، بالإضافة إلى قدرتها على تجميع المصالح وصنع السياسيات والتجنيد السياسي، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.62 . أما الفقرة الثانية والتي تتعلق بمدى توافق اللجان داخل الأحزاب السياسية وتشابهها مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.60.

ثالثاً: الاستقلالية Autonomy : وتقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- استقلالية الموازنة Autonomy Financial ، ويقاس هذا المؤشر من خلال فقرتين: الأولى تتعلق بالموارد المالية للأحزاب السياسية فيما إذا كانت هذه الأحزاب قادرة على كسب مواردها ذاتياً دون تدخل من أي جهة أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.72. أما الفقرة الثانية فتتعلق قدرة الأحزاب السياسية على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أو أي مصروفات أخرى ذاتياً، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.74.

2- استقلالية التجنيد Recruitment Autonomy تقاس من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية، يتمثل الأول عملية التجنيد داخل الأحزاب السياسية، فيما إذا كانت تتم وفق الكفاءات ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.50. أما الفقرة الثانية فتعلقت بمدى تعبير الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ودون الاقتصار على فئة معينة، وقد تشبعت هذه الفقرة علة مؤشرها بمقدار 0.54 . في حين كانت الفقرة الثالثة تتعلق بالإجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية فيما إذا كانت مستقلة عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.53.

رابعا : التماسك Coherence ويقاس من خلال مؤشرين فرعيين:

1- مستوى انتماء الأعضاء لبعضهم Members Belonging to Each Other ، بحيث يقاس هذا المؤشر من خلال فقرتين الأولى تتعلق بدرجة انتماء الأعضاء لبعضهم بعضاً، فيما إذا كان يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.39 . أما الفقرة الثانية فقد تعلقت بمدى إخضاع الأعضاء المنتسبين إلى هذه الأحزاب إلى تثقيف مركز، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها ب مقدار 0.49 .

2- وجود خلافات داخل المؤسسة The Existence of Disagreements Within the Organization، وقد تم قياس هذا المؤشر من خلال ثلاث فقرات، الأولى تعلقت بمدى وجود إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.75 ، ثم الفقرة الثانية والتي تتعلق بكيفية حل الخلافات داخل هذه الأحزاب فيما إذا كانت تحل حسب النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية أم تتدخل أمور أخرى، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.57. وأخيراً الفقرة الثالثة التي تتعلق بعملية التنظيم والتنسيق والانضباط، وهل هي من صفات الأحزاب السياسية، وقد تشبعت هذه الفقرة على مؤشرها بمقدار 0.50.

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات المحصلة من عينة الدراسة

تعدّ عملية المطابقة بين النموذج المقترح – مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية مع مؤشراته- وبين الواقع من خلال تطبيقه على عينة من طلبة الجامعات الأردنية أمراً في غاية الأهمية، حيث يوجد العديد من مؤشرات حسن المطابقة كما في الجدول، ومن القضايا المهمة كذلك حدود القطع التي تدل على مطابقة جيدة للنموذج مع البيانات التي يتم جمعها من عينة الدراسة، والجدول (4) يبين حدود القطع الموصى بها من قبل المختصين (Engel et al., 2003, Hu & Bentler, 1999) .

جدول رقم (4):القيم المثلى والقيم الواقعية لمؤشرات حسن المطابقة

المؤشر	القيمة المثالية	القيمة الواقعية
مربع كاي	غير دالة	529.9
درجة الحرية	----	176
نسبة مربع كاي لدرجة الحرية	لا تتعدى 5	3.011
جذور متوسط مربعات الخطأ (SRMSEA)	0.08 – 0	0.048
جذور متوسط مربعات البواقي (RMR)	أقل من 0.1	0.044
مؤشر توكر لويس (TLI)	1 – 0.9	0.948
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	1 – 0.9	0.945
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	1 – 0.9	0.957
مؤشر المطابقة المعياري	1 – 0.9	0.937

يتضح من الجدول رقم (4) وعند مقارنة قيم المؤشرات المحسوبة كما أظهرتها نتائج أموس بقيم المحكات للحكم على جودة المقياس الذي تم اقتراحه، فقد جاءت النتائج مطابقة لجميع المؤشرات، حيث كانت قيم المعايير المستخدمة مطابقة

للمحكات التي توصل إليها الباحثان (Engel et al., 2003, Hu & Bentler, 1999) . وهذا يؤكد ما جاء بنظرية صموؤيل هنتنجتون والتي توصلت إلى وجود أربعة مؤشرات لقياس المؤسسية السياسية وهي: التكيف: وتقاس من ثلاثة مؤشرات فرعية، والتعقيد، والاستقلالية والتماسك، بحيث يقاس كل مؤشر من مؤشرين فرعيين Huntington, Samuel, (1968).

للإجابة عن السؤال الثالث والمتعلق بدرجة مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن من خلال تطبيق المقياس المقترح فقد تم حساب المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المقياس كما في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمؤشرات مقياس مؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن

الفقـــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تتعامل الأحزاب الأردنية مع التحديات التي تواجهها من خلال الخبرات المتراكمة	2.2146	1.21310	قليل
الأحزاب الأردنية قديمة زمنياً نسبة إلى عمر الدولة	2.1518	1.23603	قليل
(Chronological) العمر الزمني	2.1832	1.09901	قليل
توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب الأردنية	2.1096	1.25561	قليل
عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونية	2.2043	1.21534	قليل
معظم قادة الأحزاب الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبيا	2.0742	1.26228	قليل
(Generational Age) العمر الجيلي	2.1294	1.01968	قليل
تجدد الأحزاب الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثة	2.2260	1.21761	قليل
تستطيع الأحزاب الأردنية أن تغير من وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى السلطة	2.2911	1.25892	قليل
(Organizational Adaptability) التكيف التنظيمي	2.2586	1.11519	قليل
(Adaptability) التكيف	2.1817	.98148	قليل
تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألوية	2.7123	1.54087	متوسط
تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنية	2.9543	1.23574	متوسط
(Multiplication of Organizational Subunits: Hierarchically) تعدد الوحدات	2.8333	1.22971	متوسط
تمارس الأحزاب الأردنية جميع وظائفها المختلفة بفعالية واقتدار	2.9167	1.28237	متوسط
تتوافق اللجان داخل الأحزاب مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات	2.9874	1.30619	متوسط
(Multiplication of Organizational Subunits: Functionally) تعدد الوظائف	2.9521	1.07144	متوسط
(Complexity) التعقيد	2.8927	1.07619	متوسط
الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتية	3.0114	1.27521	متوسط
الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها ذاتياً	3.0920	1.11044	متوسط
(Autonomy Financial) استقلالية الموازنة	3.0517	1.04540	متوسط
يتم التجنيد داخل الأحزاب وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية	3.1263	1.23861	متوسط
يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينة	3.1612	1.00722	متوسط
إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى	3.0616	1.20175	متوسط
(Autonomy Recruitment) استقلالية التجنيد	3.1163	.83044	متوسط

(Autonomy) الاستقلالية	3.0840	.77788	متوسط
انتماء الأعضاء لبعضهم بعضا يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى	1.5833	.84915	قليل
يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركز	1.5867	.747114	قليل
(Members Belonging to Each Other) انتماء الأعضاء لبعضهم	1.5850	.61590	قليل
يوجد إجماع بين أعضاء الحزب على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية	1.5628	.82915	قليل
تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية	1.6233	.90059	قليل
التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسية	1.5947	.81496	قليل
(The Existence of Disagreements Within the Organization) خلافات	1.5936	.64694	قليل
(Coherence) التماسك	1.5902	.57287	قليل
الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية في الأردن	2.4375	.73358	قليل

يتبين من الجدول رقم (5) أن درجة مؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 2.437 وبانحراف معياري 0.7335 ، ويتضح ذلك من خلال قياس المؤشرات الاربعة: التكيف Adaptability، التعقيد Complexity، الاستقلالية Autonomy ، التماسك Coherence ، حيث بلغت الأوساط الحسابية لها 2.181، 2.892، 3.084، 1.590 على التوالي، حيث كانت درجة التكيف ودرجة التماسك للأحزاب السياسية الأردنية قليلة، في حين كانت درجة التعقيد ودرجة الاستقلالية متوسطة. ويبين الجدول نفسه أن العمر الزمني، العمر الجيلي، التكيف التنظيمي للأحزاب السياسية الأردنية قليل، حيث إن هذه الأحزاب غير قادرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن، كما أن عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الأحزاب لا تتم بسلمية وحسب التشريعات المعمول بها في الأردن، وقد تبين أيضا أن الأحزاب السياسية الأردنية غير قادرة على تجديد وظائفها وأدوارها حتى تتكيف مع المستجدات الحديثة. ويتضح من الجدول نفسه أن درجة تعدد الوحدات والوظائف لهذه الأحزاب كان بدرجة متوسطة، كما أن درجة استقلالية هذه الأحزاب في عملية التجنيد السياسية واستقلاليتها في موازناتها كانت أيضاً متوسطة.

ويتضح كذلك من خلال الجدول وجود درجة قليلة من التماسك للأحزاب السياسية الأردنية، حيث إن مستوى انتماء الأعضاء لبعضهم قليلة، الأمر الذي يعني وجود انتماءات لروابط اجتماعية أخرى تسمو على الانتماء لهذه الأحزاب، كما أنها –الأحزاب– غير قادرة على توحيد ثقافة مشتركة لكافة أعضائها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية.

وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات السابقة حول الأحزاب السياسية الأردنية والتي توصلت إلى عدم قدرتها على القيام بوظائفها المختلفة، وذلك بسبب طبيعة العلاقة الصراعية بين هذه الأحزاب، وخاصة إذا حدث تعارض مع مصالحها

الخاصه((القرعان، سلطان؛ عدوس، هيثم؛ حسين؛ فاطمة، 2020) ، Alquraan, Sultan; Adouse, Haytham, 2021)، (المصالحة، محمد، 105،1999-118)).

الخاتمة والتوصيات

شهد ميدان النظم السياسية والسياسة المقارنة ودراسة المؤسسات السياسية تطوراً هائلاً، نعته البعض بالثورة، وذلك بسبب تعرض هذا العلم – علم السياسة – لثورة منهجية أضعفت الأدوات المنهجية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركة السلوكية وانفتاح علم السياسة على العلوم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وصار لا بد من اختبار الفروض بناءً على قاعدة من البيانات الأمبيريقية، واستخدام أدوات وتكنيكات بحثية جديدة تتلاءم مع تطور هذا العلم، وقد قدم هذا البحث لأحد الأساليب الحديثة نسبياً في تحليل البيانات وتقدير الخصائص السيكومترية (صدق وثبات الأداة) للاستبانات، ووضع مقاييس مقننه ومنطقية لقياس الظواهر السياسية المختلفة، وقد تم استخدام التحليل العاملي بشقية الاستكشافي والتوكيدي؛ لوضع مقياس مقترح لقياس مؤسسية الأحزاب السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى مساعدة المواطنين لاختيار الحزب المناسب عملياً وعلمياً والقادر على النهوض بالمجتمعات، كما يقدم نتائج علمية ومنطقية للحزب نفسه حتى يقوم بتطوير نفسه من أجل التكيف مع المستجدات الحديثة.

قام الباحث بوضع مقياس للمؤسسية السياسية بناءً على نظرية صامويل هنتنجتون، واشتق من خلالها أربعة مؤشرات تتمثل بالتكيف والاستقلالية والتعقيد والتماسك، بحيث تم اشتقاق مؤشرات فرعية لكل مؤشر، ومن ثم وضع مجموعة من الفقرات التي تقيس كل مؤشر فرعي والمؤشرات الرئيسة، وأخيرا المقياس ككل وبعد أن وضع المقياس، تم التأكد منه من خلال تحليل العاملي التوكيدي بتطبيقه على عينة من طلبة الجامعات الأردنية، وأثبتت الدراسة جودة وحسن المطابقة لهذا المقياس، وبعد التأكد من حسن جودة المقياس تم تطبيقه على الأحزاب السياسية الأردنية توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمؤسسية الأحزاب السياسية الأردنية كانت قليلة.

ومن هنا فإنَّ الدراسة توصي بما يلي:

– اطلاع المواطنين على الأحزاب السياسية وبرامجها المختلفة ومعرفة أفضل هذه الأحزاب إيديولوجياً وإجرائياً ومؤسسياً، وأي هذه الأحزاب قادرة على النهوض بالمجتمع، ومن ثم التفكير بالانتساب إليها، لأن الفشل مرات عديدة لهذه

التجربة سوف يولد نوعاً من الاغتراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على تطور المجتمع والنظام السياسي.

– تعديل التشريعات المختلفة التي تتعلق بالأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تعديل الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية نفسها، حتى تتوافق مع هذا المقياس والوصول بها إلى درجات مرتفعة من المؤسسية السياسية .

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن ساسي، عقيل، (2018). البناء العاملي لمقياس ما وراء الذاكرة لدى طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقله، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 7 (1). ص 29 -47.

- بومدين، عربي؛ يحي، بوزيد (2014). أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 5. ص75 -96.

- تيغزة، أمحمد (2011). اختبار صحة البنية العاملية للمتغيرات الكامنة في البحوث : منحنى التحليل والتحق. مركز بحوث كلية التربية. المملكة العربية السعودية.

- خربوش، محمد صفي الدين، (2022). المنهج العلمي ودراسة الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

- سرحان، محمد حميد (2021). البنية العاملية لمقياس كفاءة المواجهة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، ع 45/ج2، ص 391-418.

- السعودي، شريف، النعيمات، خالد، وجمعه، أمجد، 2022، الخصائص السيكومترية لمقياس دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى طلبة الجامعات العمانية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، Vol 30, No .3, 2022, pp273-291

- سليمان، يمنى(2017). البنية المؤسسية للإخوان المسلمين: اقتراب تحليلي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مج 2، ع7، ص36-48، http://www.ei-journal.org/

- صحراوي، عبدالله وبوصلب، عبدالحكيم، 2016، النمذجة البنائية ومعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية: نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمؤسسة التعليمية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع3، مج 2، ص61-91.

- عبدالماجد، حامد، (2000). مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية.

- القرعان، سلطان ؛ عدوس، هيثم ؛ حسين، فاطمة (2020). طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في الأردن وأثرها على تحقيق وظائفها من وجهة نظر الحزبيين وغير الحزبيين، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج 12، عدد 3، ص 111-138.

- لعون، عطية وعايش، صباح، 2016، استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في تقنين المقاييس النفسية والتربوية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، ع3، مج 2، صص92-105.

- المنوفي، كمال، 1987، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت

- المصالحة، محمد. التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة/ بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، عمان: دار وائل للنشر، 1999 ، ص 105 – 118.

- المهدي، ياسر فتحي (2007). منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية، مجلة التربية والتنمية، السنة 15، ع40 ص 9-41 DOI: 10.13140/RG.2.2.18669.90089

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdul Majid, Hamed, (2000). An Introduction to the Methodology of Studying and Research Methods of Political Phenomena, Cairo University, Textbook Series

- Basedau, Matthias (2007): Do Party Systems Matter for Democracy?, in: Basedau, Matthias et al. (ed.), Votes, Money and Violence. Political Parties and Elections in Africa, Uppsala: Nordic Africa Institute, pp. 105-143.

- Boumediene, Arabe ; Yahya, Bouzidi (2014). A study of political transformations in the Arab region after 2011, Algerian Journal of Public Policies, p. 5. pp. 75-96.

- Dimitrov, D. M (2010). Testing for factorial invariance in the context of construct validation . measurement and evaluation in counseling and development. 43 (2). 121 -149.

- Dix, Robert H. (1992): Democratization and the Institutionalization of Latin American Political Parties, in: Comparative Political Studies, No. 4, Vol. 24, pp. 488-511.

- Engel, K. S., Mossbrugger, H., & Muller, H. (2003). Evaluating the fit of structural equation models test of significance and descriptive goodness of fit measures. Methods of psychological research online, 8, 23-74.

- Handbook of Party Politics, London, Thousand Oaks, CA and New Delhi: Sage, pp. 204–27.

- Huntington, Samuel (1968): Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press.

- Hu, L., & Bentler, P. M. (1999). Cutoff criteria for fit indexes in covariance structure analysis. Conventional criteria versus new alternatives. Structural equation modeling, 6, 1-55.

- Israel, G. D. (1992) Determining Sample Size. University of Florida Cooperative Extension Service, Institute of Food and Agriculture Sciences, EDIS, Florida. Retrieved August 22, 2021, from https://www.psycholosphere.com/Determining%20sample%20size%20by%20Glen%20Israel.pdf

- Kharboush, Muhammad Safi Al-Din, (2022). The Scientific Method and the Study of Political Phenomena, Cairo University, Cairo.

- Kline, R(1989) is the fourth edition Stanford binet a four factor test ?CFA of alternative models for ages 2 through 23. Journal of psyeducational assessment. Vol 7, pp 4-13.

- Laoune, Atai; Ayech, Sabah (2016). Use Exploratory and Confirmatory Factor Analysis in psychological measurements standardization, Journal of Psychological and Educational Sciences, (2).3, pp 92-105.

- Al-Menoufy, Kamal, 1987, The Origins of Comparative Political Systems, Al-Rabean Company for Publishing and Distribution, Kuwait.

- Al-Mahdi, Yasser Fathi, (2007) Structural Equation Modeling Method and Applications in Educational Administration Researches, Journal of Education and Development, Y.15, ISSUE 40. PP 9-41. DOI: 10.13140/RG.2.2.18669.90089

- Mainwaring, S. and Torcal, M. (2006) 'Party system institutionalization and party system theory after the third wave of democratization', in R. S. Katz and W.Crotty (eds) 17 = ~

- Matthias Basedau and Alexander Stroh (2008). Measuring Party Institutionalization in Developing Countries: A New Research Instrument Applied to 28 African Political Parties, GIGA Research Programme: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, www.giga-hamburg.de

- Al-Quraan, Sultan; Adous, Haitham; Hussein, Fatima (2020). The nature of the relationship between political parties in Jordan and its impact on achieving their functions from the point of view of partisans and non-partisans, The Jordanian Journal of Law and Political Science, Vol. 12, No. 3, pp. 111-138.

- Alquraan, sultan; aduuse, Haytham (2021). The Role of Political Parties in Supporting the Process of Democratic Consolidation Jordan as a Case Study, Contemporary Arab Affairs, Vol. 14, Number 4, pp. 20–39.

- Sahraoui, Abdallah; Bouselb, Abdelhakim. (2016). Constructivism and the processing of real standardization in the psychological and educational researches: The study of global construction model of relations of competencies of the administrative management in the educational institution, Journal of Psychological and Educational Sciences, (2).3, pp61-91.

- Sarhan, Muhammad Hamid (2021). The factorial structure of the coping efficiency scale using exploratory and confirmatory factor analysis among university students, Journal of the College of Education, Wasit University, p. 45/c2, pp. 391-418.

- Al-Saudi, Sharif, Al-Naimat, Khaled, and Juma, Amjad, 2022, Psychometric properties of the scale of motivations for using social media sites among omani university students, Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, Volume 30, Issue 3, 2022, pages 273-291

- Soliman, Yomna, (2017). The Institutional Structure of the Muslim Brotherhood: An Analytical Approach, Egypt Institute Journal, V.(2), I. (7), PP 36-48. ON http://www.ei-journal.org/

- Tigze, Amhmed (2011). Testing the validity of the factorial structure of latent variables in research: curve analysis and enrollment. College of Education Research Center. Kingdom of Saudi Arabia.

- Ufen, A. (2008). Political party and party system institutionalization in Southeast Asia: lessons for democratic consolidation in Indonesia, the Philippines and Thailand. The Pacific Review, 21(3), 327-350. https:// doi.org/10.1080/09512740802134174

الملحق: المقياس المقنن

الرقم	الفقرة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	غير موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
التكيف Adaptability						
العمر الزمنيChronological						
1	تستطيع الأحزاب السياسية الأردنية التعامل مع التحديات التي تواجهها عبر الزمن من خلال الخبرات العملية المتراكمة					
2	الأحزاب السياسية الأردنية قديمة زمنيا نسبة إلى عمر الدولة					
العمر الجيليGenerational Age						
3	توالي أكثر من جيل على قيادة الأحزاب السياسية الأردنية					
4	عملية تدوير القيادات والتجنيد داخل الحزب تتم بسلمية وحسب التشريعات القانونية					
5	معظم قادة الأحزاب السياسية الأردنية من الشباب (صغار السن) نسبيا					
التكيف التنظيميOrganizational Adaptability						
6	تجدد الأحزاب السياسية الأردنية من وظائفها وأدوارها لكي تتكيف مع المستجدات الحديثة					
7	الأحزاب السياسية الأردنية قادرة على تغيير وظائفها إذا انتقلت من المعارضة إلى ممارسة السلطة					
التعقيد Complexity						
تعدد الوحداتMultiplication of Organizational Subunits: Hierarchically						
8	تتعدد مقار الأحزاب السياسية الأردنية في جميع المحافظات والألوية					
9	تتعد اللجان داخل الأحزاب السياسية الأردنية					
تعدد Multiplication of Organizational Subunits: Functionally						
10	تمارس الأحزاب السياسية الأردنية وظائف تنموية وتوعية بالإضافة إلى تجميع المصالح وصنع السياسات والتجنيد السياسي					
11	تتوافق اللجان داخل الأحزاب السياسية مع تعدد الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومات					
الاستقلالية Autonomy						
استقلالية الموازنة Autonomy Financial						
12	الموارد المالية للأحزاب السياسية ذاتية					
13	الأحزاب السياسية قادرة على إدارة نفقاتها ودفع مصروفاتها من منتديات، أجور مقار، منشورات، أي مصروفات أخرى ذاتيا					
استقلالية التجنيد Autonomy Recruitment						
14	يتم التجنيد داخل الأحزاب السياسية وفق الكفاءة ودون تدخل من أي قوى اجتماعية أو عشائرية					

15	يعبر الحزب السياسي عن مصالح كافة القوى في المجتمع ولا يقتصر على فئة معينة					
16	إجراءات العمل داخل الأحزاب السياسية مستقل عن أي تنظيمات اجتماعية أخرى					
التماسك Coherence						
انتماء الاعضاء لبعضهم Members Belonging to Each Other						
17	انتماء الأعضاء لبعضهم بعضا يفوق أي انتماءات لروابط اجتماعية أخرى					
18	يخضع الانتساب للأحزاب السياسية إلى تثقيف مركز					
وجود خلافات داخل المؤسسة The Existence of Disagreements Within the Organization						
19	يوجد إجماع بين أعضاء الحزب السياسي على طرق حل الخلافات داخل الأحزاب السياسية					
20	تخضع عملية حل الخلافات إلى النظام الداخلي والقانون المنظم للأحزاب السياسية					
21	التنظيم والتنسيق والانضباط من صفات الأحزاب السياسية					

أثر مشروع العبدلي عمان على نشوء ظاهرة الاستطباق في الاحياء القريبة منه

الدكتورة صفاء صبح محمد صبابحة[1]* **الباحث هيثم عيسى عبدالكريم المصري[2]**

الباحث حمزة محمد أحمد اخميس[3]

تاريخ وصول البحث: 2024/06/04 م **تاريخ قبول البحث: 2024/07/31م** **تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م**

الملخص

يعد الاستطباق أو التجديد الحضري (gentrification) من الظواهر البشرية التي أخذت حيزا من اهتمام الباحثين في الأونة الأخيرة، كونها ترافق نمو وتطور المدن الحديثة، فقد عمل مشروع العبدلي على ظهور الاستطباق وأثر على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لسكان الأحياء المجاورة، لذا؛ جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مفهوم ظاهرة الاستطباق الحديثة من منظور التحليل الكمي، ولبيان الأثر الديمغرافي والاقتصادي لإنشاء مشروع العبدلي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى مجموعة من أساليب التحليل الكمي والنوعي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة، والمقابلات مع سكان الأحياء المحيطة لمشروع العبدلي عمان، والملاحظة. تم تحليل 81 استبانة مكتملة من أصل 100 استبانة تم توزيعها، وقد أظهر التحليل صحة فرضية الدراسة الرئيسة بوجود تأثير مكاني إيجابي لإقامة مشروع العبدلي، وذلك بتحسن مستوى الخدمات والبنية التحتية واستحداث وظائف جديدة، إلا أن مشروع العبدلي خلق فجوة اجتماعية سلبية عملت على التأثير على الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط، وبالتالي تم استبدال بعض طبقات السكان بفئات سكانية جديدة تم استقطابها من قبل الاستثمارات في المشروع، ونظرا لحداثة هذه الظاهرة وقلة الدراسات التي تناولتها في عمان، فإن الدراسة توصي بإجراء دراسات موسعة تضم حجم عينة يفوق 500 شخص لهذه الأحياء، وضرورة دمج الأساليب الجغرافية الحديثة مع التحليل الكمي والنمذجة الرياضية في دراسة ظاهرة الاستطباق.

كلمات الدالة: الاستطباق، التجديد الحضري، مشروع العبدلي عمان، منطقة اللويبدة، الشميساني، المدينة الرياضية، جبل الحسين.

The Impact of the Abdali Amman Project on the Emergence of the Phenomenon of Gentrification in the Neighborhoods Close to it

Abstract:

Gentrification is one of the human phenomena that has gained the attention of researchers recently, as it accompanies the growth and development of modern cities. The Abdali project worked on the emergence of gentrification and affected the demographic and economic characteristics of the residents of neighboring neighborhoods. Therefore, this study came to shed light on the concept of the modern phenomenon of gentrification from the perspective of quantitative analysis, and to demonstrate the demographic and economic impact of the establishment of the Abdali project. The study adopted the descriptive analytical method, in addition

(1) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

(2) قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(3) باحث في كل من: (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO)، مركز أبحاث ودراسات أفق السحاب)، عمان، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* safasb76@yahoo.com

to a set of quantitative and qualitative analysis methods to analyze the data and information collected through the study questionnaire and interviews with Residents of the neighborhoods surrounding the Abdali Amman project, and observation. 81 completed questionnaires were analyzed out of 100 questionnaires that were distributed. The analysis showed the validity of the main study hypothesis that there is a positive spatial impact of establishing the Abdali project, by improving the level of services and infrastructure and creating new jobs. However, the Abdali project created a negative social gap that affected the classes. With limited and middle incomes, some population classes were replaced by new population groups attracted by investments in the project. Given the novelty of this phenomenon and the lack of studies that have addressed it in Amman, the study recommends conducting expanded studies that include a sample size of more than 500 people for these neighborhoods, and the need to integrate Modern geographical methods with quantitative analysis and mathematical modeling in studying the phenomenon of gentrification.

Keywords: Gentrification, Urban Renewal, Abdali Amman Project, Al-Weibdeh Area, Shmeisani, Sports City, Jabal Al-Hussein.

المقدمة

يعد الاستطباق أو(Gentrification) مسار التحسين والتطوير احدى الظواهر المكانية البشرية والتي بدا مناقشتها بالأوساط العلمية في النصف الثاني من القرن العشرين عام 1964 كمشكلة تواجه المدن، وقد ارتبط الاستطباق في بداية الامر بعلم الاجتماع والتمدن وعرف بمفهوم الاستبدال الديمغرافي الطبقي بفعل التطوير وما ينجم عنه من تأثر فئة اجتماعية بعينها، فقد ساهمت الاجراءات والسياسات التي انتجتها الدول المتقدمة وما تسير عليه البلدان النامية في تحسين وتحديث المناخ الحضري الجاذب لرؤوس الاموال والانشطة الترفيهية، الترويحية، والتسويقية التي ترتكز اعمالها في بعض الاحياء القديمة او التاريخية وتنتمي في تقسيمها المكاني لفئات معينة.

تعتبر عملية جذب الاستثمارات والاعمال إلى احياء المدن المختلفة محرك اقتصادي واجتماعي والتي تعود بالنفع على مختلف الفئات والطبقات مما قد يوفر فرص عمل للسكان وتحسن مستوى المعيشة فهي بتنوع انماط الخدمات التعليمة والصحية وتغير التصميم الحضري، ما ينعكس على مستوى الفقر وانخفاض معدل الجريمة والعنف. فقد ساهم تطور الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا البشرية في ايجاد طرق لفهم العلاقات المكانية المتداخلة والمعقدة التي تنظر إلى زحف الانشطة الاقتصادية ومشاريع التطوير الحضري لأحياء في احداث تغير للبنية الاجتماعية والثقافية طويلة الامد، فجغرافيا الاستطباق تتعامل مع التأثير السلبي الذي يمس مكون طبقي او عرقي ولا يستطيع مقاومة تغير القيمة الاقتصادية والتي يحل مكانها الطبقة الاغنى او ذات المهارات العالية، وهذا بحد ذاته يخلق فجوة ديمغرافية واقتصادية ويدفع بعض سكان الاحياء إلى الهجرة إلى مناطق اخرى ويفقد بذلك المجتمع تجانسه.

غالبا ما يدور نقاش داخل الادبيات المختلفة بين الباحثين على تحديد دور ونوع الانشطة الاقتصادية او الخدمية الحديثة التي تستهدف بعض الاحياء التي تسعى إلى تطويرها السياسات الحكومية، عبر تحويل نمط استخدام الأراضي، اذ تنتقل من كونها اراضي صناعية او سكنية إلى استخدامات لمحال تجارية او ترويحية.

حيث يستبدل ويفقد طابع الحي القديم والثقافي والتاريخي إلى احياء أكثر رقيا تجذب فئات معينة. ففي الدول النامية ومنها الاردن نجد مدينة عمان التي تنتشر وتتوسع بمحال التجزئة الكبرى التي يساعد وجودها على زيادة الكثافة السكانية، وقد ساهمت في احداث تحولات بنيوية واقتصادية واجتماعية مستمرة على الموارد المحيطة بها على المستوى الطويل (ismail et al.,2020).

أولا: الإطار النظري للدراسة

1-1 مشكلة الدراسة:

تعلب مراكز التجزئة الكبرى أو ما يعرف (المولات) دورا اساسيا و محوريا في تنشيط الحركة الاقتصادية والتطور العمراني، فهي مراكز اكتسبت اهميتها بما تلبيه من احتياجات متنوعة في مكان واحد، والذي يعد مكانا لترفيه والتسوق وممارسة الانشطة المختلفة، فهو من معالم استقطاب المستهلكين التي تحددها طبيعة مستوى دخل الافراد، فمن جانب اخر برز نشوء محال التجزئة الكبرى استجابتا لنمو المدن وتوسعها، بالإضافة إلى الاستثمارات الحضرية الحديثة وتنوع انماط الاستهلاك وبعد المسافة بين المساكن والمحال التجارية المتخصصة، فقد ساهمت محال التجزئة الكبرى بتنشيط الحركة السياحية والتجارية الاستثمارية وزيادة القيمة السوقية العقارية في المناطق المتواجدة بها، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن تأثير مشروع مول العبدلي على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية لسكان الاحياء المجاورة. لذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة عن الاسئلة التالية:

- هل ساهم انشاء مشروع العبدلي عمان برفع اسعار العقارات السكنية؟
- ما اهمية مشروع العبدلي عمان في تحسين وتطوير الخدمات والمرافق للأحياء المجاورة؟
- هل يوجد مؤشرات قد تدفع لرحيل بعض الفئات الاجتماعية التي تقطن في الاحياء المجاورة لمشروع العبدلي عمان؟

1-2 اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف وهي على النحو الاتي:

- القاء الضوء على مفهوم ظاهرة الاستطباق الحديثة من منظور التحليل المكاني.
- بيان الاثر الديمغرافي والاقتصادي لإنشاء مشروع العبدلي لسكان الاحياء المجاورة.
- التعرف على المنافع المكتسبة لسكان الاحياء القاطنين بجوار مشروع العبدلي عمان.
- محاولة تفسير العلاقة التي تربط انشاء محال التجزئة الكبرى وربطها بظاهرة الاستطباق.

1-3 اهمية الدراسة:

تحظى الدراسات الحديثة التي تعنى بالتنمية والتطوير الحضري بأهمية واسعة على مستوى العالم، فقد اصبحت الظاهرات المرتبطة بالمدن المعاصرة تشكل حقلاً واسعاً في الدراسات الانسانية والاجتماعية، وتكتسب الدراسة أهميتها كونها الدراسة الأولى التي تحاول إسقاط مفهوم الاستطباق وتحديد النشاط الاقتصادي لـ مول العبدلي/ عمان، والذي يعد من محال التجزئة الكبرى من منطلق جغرافي، بحيث تتناول التأثير الاقتصادي والاجتماعي ببعده المكاني على سكان الأحياء المجاورة مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المسافة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الكمي بهدف تقدير التأثيرات السلبية والايجابية لتزايد ظاهرة محال التجزئة الكبرى في الاردن.

1-4 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصل إلى النتائج والتوصيات واستخدمت الدراسة مجموعة من اساليب التحليل النوعي والكمي بما يتوافق مع مضمون الدراسة الشكل رقم (1)، وهذه الاساليب على النحو الاتي: -

- اسلوب التحليل الكمي: بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة الاستبانة إلى برنامج مجموعة حزم SPSS لإجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية لمعالجة البيانات واستخراج معامل الصدق والثبات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب المئوية، لمعرفة اجابات عينة الدراسة ومعرفة التشتت في الإجابات.
- اسلوب الاستنباط: وهو جمع ما يمكن او يرتبط بموضع الدراسات وعرضها بشكل منطقي اي الانتقال من التعميمات او الاجزاء وربطها بما تم استنتاجه من القاعدة الكلية.

- اسلوب الاستقراء: وهي عملية المشاركة العلمية الخاصة لما توصل له من نتائج وتوصيات تتعلق بما جمع من بيانات ومعلومات مختلفة وصولا بما يمكن تعميمه.

الشكل رقم (1): مخطط المنهجية

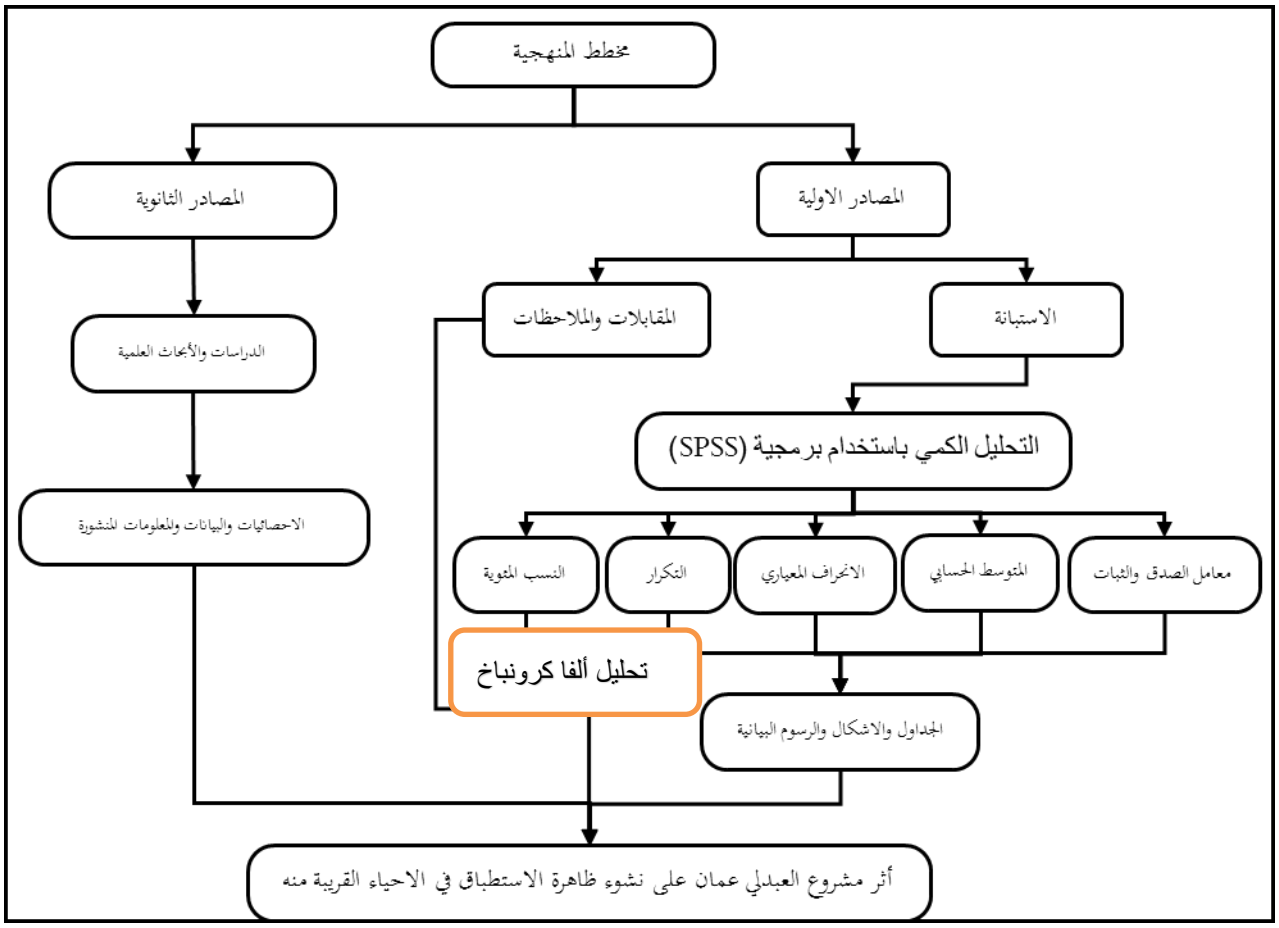

*** المصدر: عمل الباحثين، 2024**

مصادر المعلومات والبيانات

1. مصادر البيانات الثانوية: تم مراجعة الدراسات السابقة من مجلات علمية ومقالات عالمية محكمة، وبعض المواقع الالكترونية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

2. مصادر البيانات الاولية: المقابلات والملاحظات، استبانة الدراسة تم تعميم استبانة مكونة من قسمين، تناول القسم الأول الخصائص الديموغرافية والاقتصادية، اما القسم الثاني تناول اسئلة تراتبية، لغاية جمع البيانات والمعلومات من عينة عشوائية من مجتمع الدراسة. (مرفق رقم 1)

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: سكان الاحياء المحيطة لمشروع العبدلي عمان (اللويبدة، جبل الحسين، الشميساني، المدينة الرياضية).

عينة الدراسة: تم اعداد (100) استبانة، اعتمد منها (81) استبانة، تم اختيار العينات بطريقة عشوائية بسيطة لقياس الاتجاهات العامة، وتركز اختيار العينات بشكل أكبر على أقرب حي لمشروع العبدلي عمان حي (اللويبدة).

فرضيات الدراسة:

تم إعداد مجموعة الفرضيات الصفرية الرئيسة والفرعية، وهي تُعبر عن محاور الدراسة للمتغيرات التابعة والمستقلة على النحو الاتي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

1H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05) بين أثر إنشاء مشروع العبدلي (ايجاد فرص عمل، التصميم الحضري، تنوع استخدامات الأراضي والاستثمارات) والرضا لدى سكان الاحياء عن تحسن مستوى الخدمات والمرافق المحلية.

الفرضية الفرعية:

2H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05) بين التطوير الحضري لمشروع العبدلي (ارتفاع مستوى الطلب، مجيء سكان جدد) وارتفاع قيمة أسعار العقارات السكنية.

3H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05) لإنشاء مشروع العبدلي (استحداث وظائف جديدة تتطلب مهارات معينة، ارتفاع أسعار العقارات السكنية، بروز مظاهر ثقافية واجتماعية جديدة) واحداث تغير في التركيب الديموغرافي والاقتصادي للفئات القاطنة في محيط مشروع العبدلي عمان.

1-5 الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متنوعة تخص ظاهرة الاستطباق بصور مباشرة او غير مباشرة، ويمكن عرضها على النحو الاتي:

1- دراسة (chen et al, 2023) بعنوان: **"What are the relationships between public transit and gentrification progress"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين وسائل النقل الترانزيت او وسائل النقل عالية السعة، وفق البيانات المتوفرة حول منطقة جيرسي الولايات المتحدة الامريكية، وجد ان هنالك تأثير على دور الاستثمار في النقل العام على الاحياء القريبة للسكان محدودي الدخل affordability من الجوانب الاقتصادية والاجتماعي، وقد ناقشت الدراسة الاستثمار الحديث في وسائل النقل العام في زيادة قيمة العقارات السكنية والايجارات، مما قد يدفع بعض الطبقات لرحيل من مناطقهم الاصلية، ورغم ذلك اظهرت الدراسة بان هناك تأثير بسيط في نشوء ظاهرت الاستطباق ولكن ليس كثيرا، واقترحت الدراسة بأهمية توجيه صانع القرار عند تخصيص ميزانيات مالية لتطوير النقل العام القريب من الاحياء، والعمل على توفير منازل لمحدودي الدخل نظرا لأهمية وسائل النقل العام المستخدمة من طبقات متوسطي ومحدودي الدخل في النقل والتنقل ولا يؤدي إلى زيادة التكلفة الاجتماعية الحدية.

2- دراسة (الحياري وليالي، 2021) بعنوان: **"استراتيجيات التخطيط المستدام لاستعمالات الاراضي في مدينة السلط"**

اشارات الدراسة إلى التعرف على استراتيجية التخطيط المستدام لاستعمالات الاراضي في مدينة السلط من خلال تتبع التطور العمراني لمدينة السلط والتعرف على مراحل تطور استعمالات الاراضي والمشاكل المتعلقة بها وايجاد الحلول المناسبة. وأظهرت الدراسة عدة نتائج كان أبرزها، شهدت مدينة السلط زيادة سكانية كبيرة وتبعها تطور في مساحات استعمالات الاراضي السكنية وهي ظاهرة توسع عمراني كبير وغير منظم رافقه زيادة على الخدمات العامة والسكن، كما اشارة الدراسة إلى مدى اهمية اختلاط استعمالات الاراضي (سكنية، تجارية، حرفية) يرافقها بالعادة ارتفاع اسعار الاراضي وبتالي قيمة العقارات نتيجة زيادة الطلب على المساكن والخدمات بشكل واسع.

3- دراسة (Dong, 2017)

بعنوان: "Transit –induced gentrification and affordability paradox of TOD"

تهدف الدراسة لمعرفة دور المناطق الخاضعة لتنمية الموجهة لوسائل النقل العام الحديثة والتي تكون بالعادة متعددة الاستخدامات وقريبة ومزودة بمرافق تسهل السير على الاقدام من وسائل النقل، وتشمل مشاريع متنوعة من التجارية، المكتبية والترفيهية متكافلة، وهذه المناطق تحت التنمية الحضري، ومدى تأثيرها على رفع قيمة العقارات وزيادة العوائد الضريبة على

اصحاب العقارات، بالإضافة معرفة دور Transit Oriented Development (TOD) على منازل او مساكن محدودي الدخل المشمولة بهذه الخدمات، وقد ناقشت الدراسة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التأثير على التصميم العمراني، ولم تجد الدراسة اعباء حقيقة على الاسر محدودة الدخل على مستوى يُحدث مفارقة ديمغرافية.

4- دراسة (Zallom, 2015) بعنوان:

Assessing the Social Sustainability of Urban Landscape. Case study of Abdali regeneration (The new downtown of Amman)

تسلط الدراسة الضوء على الاستدامة الاجتماعية كجزء أساسي من التنمية الحضرية، وخاصة في مناطق التجديد الحضري، و يعتبر مشروع عبدلي في عمان مثالاً رئيسياً على التجديد الحضري، حيث يتم تحويل منطقة تقليدية إلى مركز حضري حديث، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق مشروع عبدلي لمعايير الاستدامة الاجتماعية، وتحديد العوامل التي تؤثر على الاستدامة الاجتماعية في المناطق الحضرية الجديدة، واعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية والتجديد الحضري لتوضيح الخلفية النظرية لهذه الظاهرة، وقد أظهرت الدراسة أن مشروع عبدلي قد جلب العديد من الفوائد الاقتصادية والتجارية للمنطقة، وأدى إلى تحسين البنية التحتية، وأن المشروع لم يحقق الاستدامة الاجتماعية بالكامل، حيث واجه السكان المحليون تحديات في التكيف مع التغيرات الجديدة، وشعوراً بالتهميش، و أوصت الدراسة بضرورة إشراك المجتمع المحلي بشكل أكبر في عمليات التخطيط والتنفيذ لضمان تحقيق الاستدامة الاجتماعية، وضرورة توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية التي تلبي احتياجات السكان المحليين، وأهمية متابعة وتقييم تأثيرات المشاريع الحضرية على الاستدامة الاجتماعية بمرور الوقت لضمان تحقيق الأهداف المستدامة.

أما هذه الدراسة فقد تميزت بتناولها للبعدين النظري والتطبيقي، حيث يتمثل البعد النظري في محاولة شرح مفهوم ظاهرة الاستطباق وما ينتج عنها، في حين تمثل البعد التطبيقي في دراسة تفصيلية لأثر مشروع العبدلي على الأحياء المجاورة، سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم الاستطباق (Gentrification)

أشار (cooper et al. 2019) إلى ظاهرة الاستطباق بأنها التخطيط الغير متعمد الذي يدفع بعض الفئات الاجتماعية للهجرة والتهجير عبر خلق بيئات اقتصادية واجتماعية تمتاز بالفرص والمنافسة بين الاستثمارات الحضرية، فهي

جميع الاجراءات والقرارات المتصاعدة الناجمة عن استثمار القطاع الخاص او الحكومي في الاحياء القديمة ولا تتماشى مع معايير التطور الحضري المعاصرة وينتج على اثره احداث صدمة حضرية يتأثر بها بالعادة اصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، وبالعادة هو الغاء وانقطاع الروابط العاطفية والثقافية والمادية بين اعضاء الحي. وقد ذكر كوبر حدوث مضاربة بين المطورين والمقاولين في تحديد المواصفات السكنية في المناطق تحت التحسين واي ميزات ومواصفات معمارية وهندسية حديثة تستقطب فئات اجتماعية من الطبقة الراقية او الغنية وهي تشكل تحدي باستئجارها وامتلاكها، وغالبا ما تحدث مفاضلة trade off بين ملاك العقارات في تحقيق منفعة اقتصادية في زيادة قيمة الايجارات السكنية. اذ يمكن تفسيرها بعلاقة المد والجزر وهو ارتباط عكسي فالمد يقصد به زحف الاستثمارات إلى الاحياء الواقعة تحت التجديد الحضري يقابلها حركة الجزر برحيل فئات اجتماعية خارج احيائهم الاصلية. (Atkinson, R., & Bridge, G. (Eds.). 2005)

ويعرف (yeom and milkelbank, 2019) التحسين بأنها الخطوة الاولى نحو التطوير الحضري الذي ينتهجه المطورون سواء القطاع الخاص او المستثمرين والذي يسهم في تغير اقتصادي وثقافي وسياسي، فهي عملية تستهدف المناطق ذات الاستخدام السكاني والتجاري والتي تتميز بقيمة سوقية منخفضة. فقد ارتبط مفهوم الاستطباق بمفهوم اعادة تطوير الانشطة الاقتصادية والخدمية الطاردة للأفراد ذو الدخل المحدود، بعكس التنمية الحضرية الشاملة في اعادة اعمار احياء المدن على نفسها دون احداث تغير في بنيتها، وخصائصها الاقتصادية، والديموغرافية، والثقافية. (Smith, N. 1996)

يصف (zuk, 2018) الاستطباق بانها نتيجة غير مقصودة لعمليات تنشيط الاحياء الحضرية التي توصف بالتدهور او المتخلفة (declining urban neighborhoods) عن المعايير العمرانية وهي تتميز بأعراق معينة وخاصة ذو الاصول غير البيضاء، واستبدالهم بمجتمعات أرقى او يتمتعون بميزات عرقية ذو اللون الواحد.

أما Lees, L., Slater, T., & Wyly, E. (2008) هو عملية تحول حضري تتمثل في تجديد أحياء شعبية ومتوسطة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة قيمة العقارات والإيجارات وتغيير تكوين السكان. يتم هذا التحول عادةً عن طريق استثمارات في التطوير العقاري وتحسين البنية التحتية، مما يجذب سكانًا جددًا من طبقات اقتصادية أعلى.

يصعب تحديد مفهوم أساسي للاستطباق دون التعرف على نوع وكمية الاستثمارات ومدة تأثيرها الزمني في عملية الاستبدال أو ترحيل طبقة معينة دون غيرها، ويمكن مقاربتها في مدى قدرة برامج التطوير الحضري تحقيق فائدة اجتماعية واقتصادية لسكان الاحياء تحت التحسين، من جانب اخر تكبد التكاليف الحدية وارتفاع الاسعار التي تستهدف فئات معينة.

المظاهر التي تدل على وجود الاستطباق؟ من المظاهر التي ذكرتها الدراسات:

1. **ارتفاع الأسعار العقارية:** يصاحب التجدد الحضري زيادة في أسعار العقارات في المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة، ففي دراسة نشرتها مجلة "Urban Studies" في عام 2018، وجد الباحثون أن الأسعار العقارية في منطقة فيلادلفيا في الولايات المتحدة زادت بشكل كبير في المناطق التي شهدت تجدُّدًا حضريًا مقارنة بالمناطق ذات الدخل المنخفض، ووفقا لتقرير نُشر عام 2020 من قبل"National Community Reinvestment Coalition" ، ارتفعت أسعار العقارات في مدينة واشنطن العاصمة بنسبة تتراوح بين 30% و40% في المناطق التي شهدت تجدُّدًا حضريًا في الفترة بين عامي 2000 و2018، وأظهرت دراسةُ جريت بواسطة"Centre for London" ، تبيَّن أن أسعار العقارات في منطقة شوردتش في لندن ارتفعت بنسبة 73% بين عامي 2004 و2014، حيث شهدت المنطقة عمليات تجدُّد حضري مكثَّفة(Lees, L., Slater, T., & Wyly, E.2008).

2. **تغيير في هوية المجتمع المحلي:** يؤدي التجدُّد الحضري إلى تغيير في هوية المجتمعات المحلية، حيث يصبح للسكان الأصليين دور أقل في صياغة الثقافة والهوية الجديدة للمنطقة، حيث وجد الباحثون دراسة نشرتها مجلة "Urban Studies"في عام 2018، أن الأسعار العقارية في منطقة فيلادلفيا في الولايات المتحدة زادت بشكل كبير في المناطق التي شهدت تجدُّدًا حضريًا مقارنة بالمناطق ذات الدخل المنخفض، ووفقا لتقرير نُشر عام 2020 من قبل"National Community Reinvestment Coalition" ، ارتفعت أسعار العقارات في مدينة واشنطن العاصمة بنسبة تتراوح بين 30% و40% في المناطق التي شهدت تجدُّدًا حضريًا في الفترة بين عامي 2000 و2018. وفي دراسة أُجريت بواسطة"Centre for London" ، تبيَّن أن أسعار العقارات في منطقة شوردتش في لندن ارتفعت بنسبة 73% بين عامي 2004 و2014، حيث شهدت المنطقة عمليات تجدُّد حضري مكثَّفة. (ismail et al.,2020)

3. **تغيير في البنية التحتية والخدمات المحلية:** يمكن أن يتسبب التجدد الحضري في تغييرات في البنية التحتية للمنطقة المتأثرة، بما في ذلك تحسين الخدمات المحلية وتطوير المرافق، ولكن قد يترتب عن ذلك ارتفاع تكاليف العيش وتهميش السكان ذوي الدخل المنخفض. ففي مدينة نيويوك في حي ويليامزبرغ ببروكلين، شهدت المنطقة تحسينات كبيرة في البنية التحتية مع زيادة في الخدمات المحلية بما في ذلك المطاعم والمقاهي والمتاجر الفاخرة.

ومع ذلك، فقد تسبب هذا التطوير في ارتفاع كبير في أسعار العقارات وتهجير السكان ذوي الدخل المنخفض. أما في لندن في حي شوردتش الشهير، تم تطوير المنطقة بشكل كبير مع تحسينات في البنية التحتية مثل الطرق والمرافق العامة. ومع ذلك، فقد شهدت العقارات ارتفاعات هائلة في الأسعار، مما أدى إلى تهجير السكان الأصليين. وشهدت المنطقة الحضرية في حي فريدريشاين، تجدُّدًا حضريًا كبيرًا مع تطوير البنية التحتية وتحسينات في الخدمات المحلية. ومع ذلك، فقد تسبب هذا التغيير في ارتفاع تكاليف المعيشة، مما دفع بعض السكان للانتقال إلى مناطق أخرى.(John B. Judd, 2018) .

4. **تغيير في التركيب السكاني:** قد يتغير تركيب السكان في المنطقة المتأثرة بالتجدُّد الحضري، حيث يرتفع مستوى الدخل للسكان الجدد الذين ينتقلون إلى المنطقة، في حين يُهجَّر السكان ذوو الدخل المنخفض نتيجة لارتفاع التكاليف. فقد شهدت المنطقة الحضرية في حي ي ويليامزبرغ ببروكلين في مدينة نيويورك تجدُّدًا حضريًا كبيرًا، حيث انتقلت عائلات ذات دخل أعلى إلى المنطقة مع تحسينات في البنية التحتية والخدمات المحلية. وفي الوقت نفسه، تضاءلت فرص السكان ذوي الدخل المنخفض في البقاء في المنطقة بسبب ارتفاع التكاليف، مما أدى إلى هجرتهم إلى مناطق أخرى، وفي حي شوردتش في لندن، انتقلت طبقات أعلى من السكان إلى المنطقة بمعدلات أعلى نتيجة للتحسينات في البنية التحتية والتطويرات الحضرية. في المقابل، واجه السكان ذوو الدخل المنخفض صعوبات في تحمل تكاليف المعيشة المتزايدة، مما دفع العديد منهم للانتقال إلى مناطق أقل تكلفة. Margit (Mayer, 2010).

ثالثا: منطقة الدراسة

تقع منطقة العبدلي في العاصمة الاردنية عمان، وهي موقع مركزي بين عمان الشرقية والغربية وتمثل قلب ونواة مدينة عمان، تمتد منطقة الدراسة على خط طول 35.93 – 35.88 شرقاً وعلى دائرة عرض 31.95 – 31.99 شمالاً، الشكل رقم (2)، وتبلغ مساحتها 15 كم2، تضم منطقة العبدلي أربعة احياء سكنية رئيسة وهي جبل الحسين وحي اللويبدة وهو اقدم احيائها، بالإضافة إلى حي الشميساني وحي المدينة الرياضية، عرفت منطقة العبدلي بانها تحتوي على الكثير من المباني العامة والوزارات الحكومية كذلك اهم المعالم الاثرية، اصبحت مدينة العبدلي تقع تحت مشروع وقوانين التخطيط الحضري الحديث متعدد الاستخدامات (السكنية، التجارية، الفنادق، ومواقع طبيعية مميزة)، فمنذ عام 2009 تم بداء انشاء

مشروع العبدلي وتم تشغيله في عام 2016، صمم مشروع العبدلي بهدف التجديد العمراني لمنطقة العبدلي واحيائها، حيث يعتبر المشروع (project mega) هو مورد اساسي لمدينة عمان بهدف جذب المستثمرين الدوليين لغاية دعم اقتصاد الاردن وقد انشاء من قبل شركات المقاولات العقارية و الانشائية، يحيط المشروع اربع ابراج تتميز بأشكالها الهندسية المميزة، وقد تم انشاء سكن مؤقت في الجزء الشرقي بين حي سكني ومول العبدلي لخدمة السياح، مستثمرين ورجال الاعمال للسكن المؤقت، وهناك منطقة مخصصة لاستخدام الفندقي والسكني بحسب التطوير الحضري الجديد غير متاحة للسكان المحليين (ashour, 2016; zalloom, 2015; Abdali, 2013).

الشكل رقم (2): منطقة الدراسة

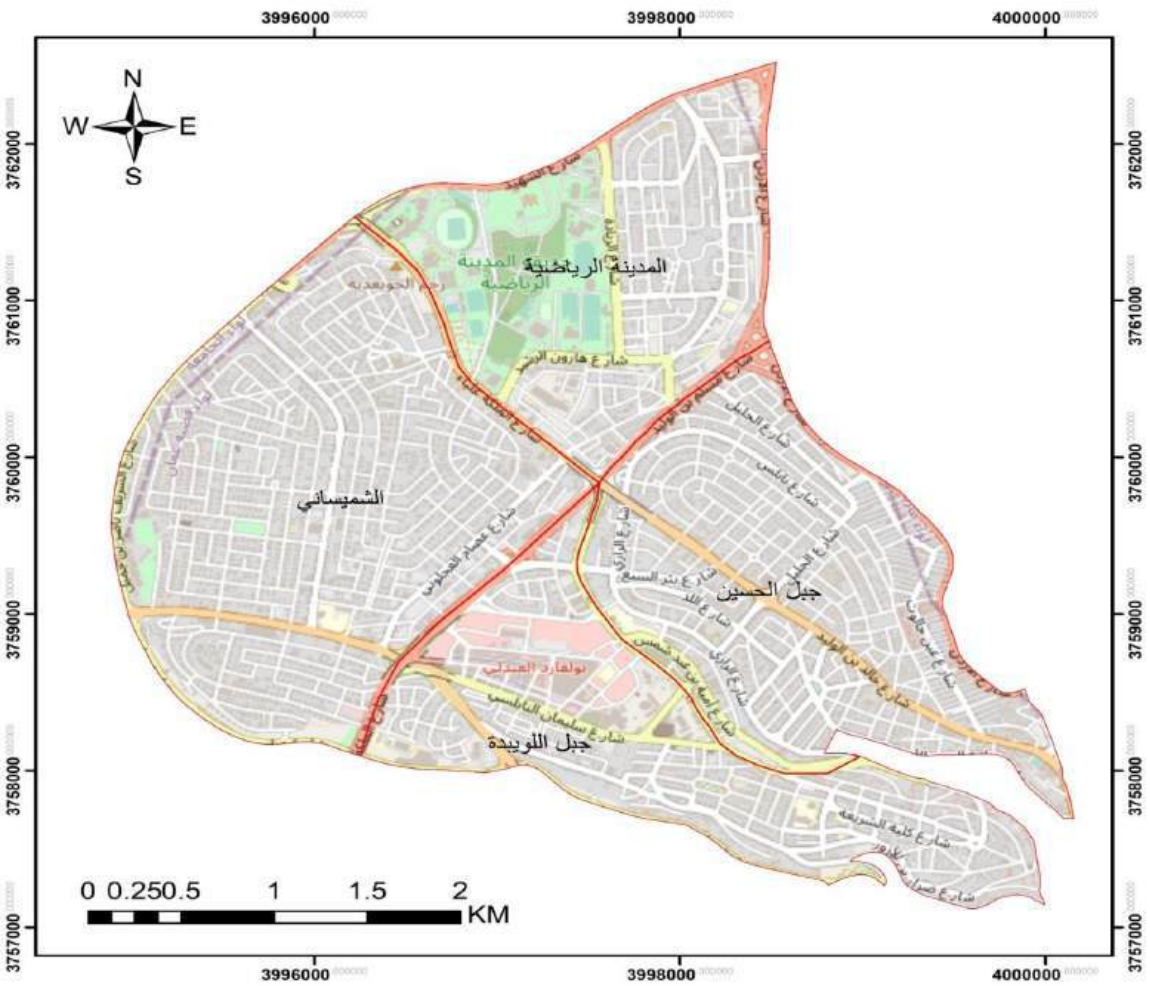

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

رابعا: تحليل عينة الدراسة

4-1 اختبار الفا كورنباخ لجميع متغيرات الاسئلة:

يستخدم مقياس الفا لقياس مدى مصداقية وثبات او ما يسمى الاتساق الداخلي بين جميع اسئلة المتغيرات لمقياس ليكارت الخماسي التراتبي، حيث تتراوح معامل المقياس بين (0.9) اي يقترب من عدد واحد يعطي مصداقية وموثقيه عالية، وكلما انخفضت القيمة اي اقتربت من الصفر تصبح ضعيفة، تتجه الموثوقية في جميع الاسئلة نحو الجيد الى الجيد جداً، حيث بلغت قيمة الاتساق الداخلي لجميع اسئلة الاستبانة قيمة 0.755، كما في الجدول رقم (1) الذي يوضح قيم الاختبار لجميع الاسئلة:

الجدول رقم (1): اختبار الفا كورنباخ لجميع متغيرات الاسئلة

المحاور	No.q	Alpha,ch
الرضا عن مستوى تحسن الخدمات والمرافق	2	0.312
تأثير قيمة اسعار الايجارات	3	0.711
الاتجاه للرحيل من الاحياء	2	0.845
جميع الاسئلة	**5**	**0.755**

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

4-2 اختبار التوزيع الطبيعي لجميع اسئلة الدراسة:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro >0.05 لمعرفة تمركز المتغيرات العشوائية حول قيمة متوسطها، وكانت تتراوح بين 18.2 إلى 32,9 بالمئة، وقد اظهرت جميع اختبارات شابيرو عند مستوى المعنوية اقل من 0.05، لذلك لا تتبع توزيع طبيعي وتأخذ شكل التفلطح الجرسي (1.009)، وبالتالي يجب اجراء اختبارات غير معلميه، فقد تم اعتماد اختبار مربع كاي للإجابة عن الفرضيات واختبار العلاقة بين الديمغرافية والاسئلة التراتبية، والتي يفسرها الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لجميع اسئلة الدراسة

No. q	mean	Shapiro wik. sig
Q1	2.33	0.000
Q2	1.85	0.000
Q3	3.08	0.000
Q4	2.33	0.000
Q5	2.71	0.000

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

4-3 اختبار فرضيات الدراسة:

استخدمت الدراسة معايير احتساب المتوسطات الحسابية (الاوزان، التكرارات، الانحرافات المعيارية) وهي تستخدم لكل فرضية لمقياس ليكارد التراتبي، كذلك مقارنة أثر المتغير المستقل على التابع ومدى الترابط بينهما باختيار قيمة SIG لاختبار مربع كاي لإثبات الفرضيات الصفرية او قبول الفرضية البديلة.

الفرضية الأولى:

1H: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05) بين أثر إنشاء مشروع العبدلي (ايجاد فرص عمل، التصميم الحضري، تنوع استخدامات الأراضي والاستثمارات) والرضا لدى سكان الاحياء عن تحسن مستوى الخدمات والمرافق المحلية.

يُظهر الجدول رقم (3) نتيجة إجابات افراد العينة للسؤال الأول (Q1) عن مدى مساهمة انشاء مشروع العبدلي منذ افتتاح عام 2016 –2021 في تحسين مستوى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لسكان الاحياء القريبة. كانت الاجابة بالموافقة بنسبة (46,9%)، وبلغ نسبة المقياس النسبي (76%) بحيث تجاوز (60%) وهذا يدل على أهمية مشروع العبدلي عمان في التجديد الحضري، و تتفق الاجابات مع مقالة (Wikiwand, 2018) التي تناولت دور تطوير مشروع العبدلي في استحداث مجمعات سكنية، وفنادق سياحية ومقاهي ومطاعم أدى إلى انتعاش الحركة الاقتصادية، وتوفر فرص العمل في محيط المشروع تمثلت في المجالات الخدماتية، والتجارية، والمهنية، وتوسع استخدامات الاراضي للمساكن، كما ساهم المشروع في ايجاد شبكة طرق حول المشروع يأمن الانسيابية لنحو 90 الف شخص يوميا من السكان والعاملين والزوار، ويفسر ذلك العلاقة بين توزيع الاحياء والتأثير المكاني الايجابي خصوصا حي اللويبدة الاقرب للمشروع الشكل رقم (3)، اظهرت نتيجة مربع كاي SIG تساوي 0.404 وهي اكبر من 0,05 نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (3):

إجابة سؤال: هل ساهم مشروع العبدلي عمان في التحسين الايجابي للخدمات والمرافق للأحياء المجاورة (الترفيهية والتجارية والبنية التحتية)

المحور الاول	المقياس	موافق بشده	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	Mean	std
Q1	تكرار	7	38	16	12	8	2.32	1.439
	نسبة%	8,6	46,9	19,8	14,8	9,9		

* المصدر: اعداد الباحثين، 2024

الشكل رقم (3): تحليل توزيع العينة حسب نوع الحي للسؤال التراتبي الاول

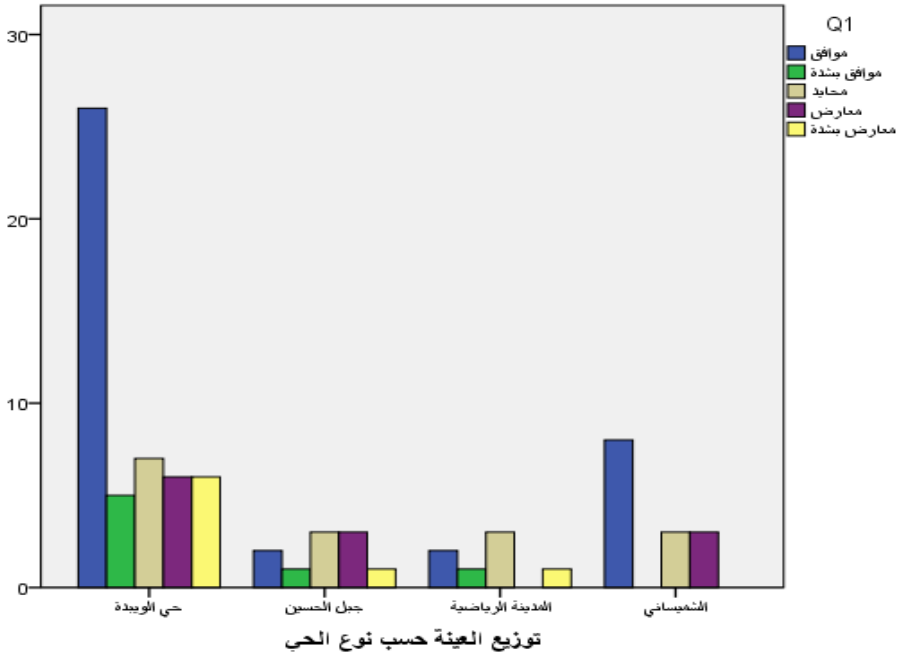

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

الفرضية الثانية:

2H: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدالة (0.05) بين التطوير الحضري لمشروع العبدلي (ارتفاع مستوى الطلب، مجيء سكان جدد) وارتفاع قيمة اسعار العقارات السكنية.

يشير الجدول رقم (4) للسؤال (Q2) مساهمة مشروع العبدلي عمان في ارتفاع قيمة العقارات السكنية المحيطة حيث اظهرت النتائج بنسبة (45,7%–34,6%) تأييد افراد العينة بشدة بالارتفاع التصاعدي لقيم الايجارات، وكان التأثير بشكل اكبر لسكان حي اللويبدة، فبحسب اختبار مربع كاي للفئات متوسطي الدخل كما في الشكل رقم (4) بلغت نسبة SIG تساوي (0,784) وهي اكبر الدالة المعنوية اي هناك تأثير او مؤشرات لارتفاع قيمة العقارات خاصة الايجار، وفي دراسة (ashour, 2016) حدث من 2015–2016 تقلبات في السوق العقاري مع رحيل المكاتب والمؤسسات الخدمية والمالية القريبة من المشروع، وبدأ استقطاب رواد الاعمال والمستثمرين والعاملين في المؤسسات، وكانت النتيجة الاتجاه لارتفاع الطلب على المساكن مع نقص واضح في المساحات السكنية القريبة.

الجدول رقم (4): إجابة سؤال: هل شعرت بارتفاع قيمة الايجارات السكانية منذ فترة انطلاق مشروع العبدلي عمان؟

المحور الثاني	المقياس	موافق بشده	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	Mean	std
Q2	التكرار	28	37	10	4	2	1,84	0,993
	النسبة%	34.6	45.7	12.3	4.9	2.5		

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

الشكل رقم (4): تحليل تصنيف الدخل مع للسؤال التراتبي الثاني

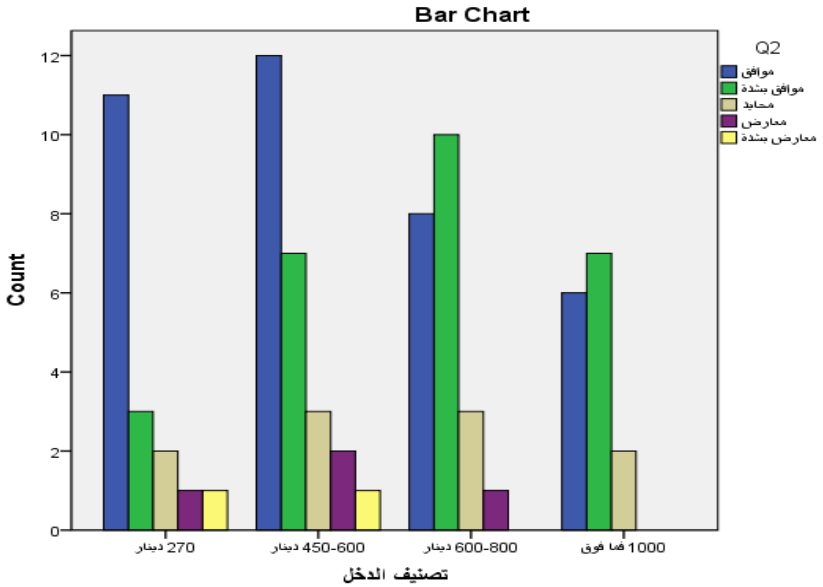

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

<u>الفرضية الثالثة:</u>

3H : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدالة (0.05) لإنشاء مشروع العبدلي (استحداث وظائف جديدة تتطلب مهارات معينة، ارتفاع اسعار العقارات السكنية، مظاهر ثقافية واجتماعية جديدة) عمان واحداث تغير ديمغرافي واقتصادي للفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

يشير الجدول رقم (5) للسؤال (3) حول اذا هنالك رغبة للرحيل للأحياء القريبة حيث كانت الاجابات معارضة للرحيل او عدم المعرفة تراوحت بين (8,6) إلى (28,5) ، ولكن لا يمكن تحديد بالفعل حدوث تغيير ديمغرافي للفئات بين متوسطي الدخل او منخفضي الدخل ، يلاحظ عند اختبار مربع كاي بان اتجاه العينة للفئات التي اقامت مدة قصيرة في الحي من (5–10 سنوات) تتجه للرحيل مما يعكس ارتفاع اسعار الشقق وعدم توفرها، اختبار مربع كاي للعلاقة بين الرحيل

الاحياء القريبة وبين مدة الاقامة بلغت SIG (0,396) الشكل رقم (5)، وهي اكبر من مستوى المعنوية (0,05). وفي السؤال رقم (Q5) نجد ان النسبة الاعلى عدم الرغبة في تأجير منازلهم رغم أن وجود بعض المالكين قد يقوم بتأجيرها للاستفادة الاقتصادية للسكان الجدد، ومع ذلك ذكرت دراسة (Zalloom,2015) حيث ناقشت تقييم الاستدامة الاجتماعية للمشهد الحضري لمشروع العبدلي عمان ذكر ان هناك رفض للعديد من السكان المحليين والمهنيين في التوسع للمشروع او تطوير عقاري جديد، حيث برز رفض ثقافي واجتماعي، وهنالك افكار ان مرافق العبدلي عمان مخصصه للمقيمين والمستثمرين والتي ليست بمتناول امكانياتهم المالية، وذكرت الدراسة أن المشروع يرتبط بثقافة الاستهلاك ويستقطب طبقات محددة من المجتمع، ويسود شعور بعدم الامان والاستقرار والانتماء للحي.

الجدول رقم (5): يظهر تفاصيل الردود على السؤال العاشر والحادي عشر والثاني عشر

المحور الثاني	المقياس	موافق بشده	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	Mean	std
Q3	التكرار	7	17	23	19	14	1,84	0,993
	النسبة%	8.6	21	28.4	23.5	17.3		
Q4	التكرار	9	33	22	11	5	2.33	1.310
	النسبة%	11,1	40.7	27.2	13.6	6.2		
Q5	التكرار	15	23	17	12	13	2.71	1.443
	النسبة%	18.5	28.4	21	14.8	16		

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

الشكل رقم (5): توزيع العينة حسب مدة الإقامة مع السؤال التراتبي الثالث

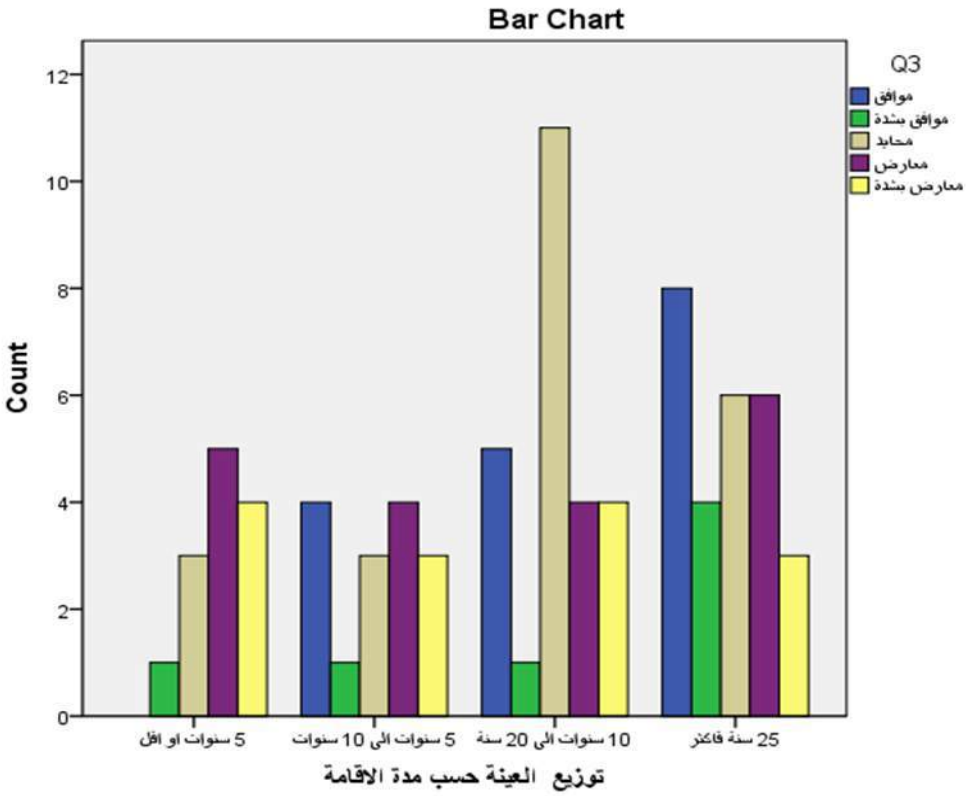

*** المصدر: اعداد الباحثين، 2024**

4-4 تحليل المقابلات مع أفراد العينة

ظهر من خلال تحليل استبانة الدراسة، ومن خلال المقابلات التي أجريت وجود ظاهرة الاستطباق في منطقة الدراسة، فمشروع العبدلي لا يختلف كثيرا عن المشاريع التي أوجدت هذه الظاهرة أساسا في المدن العالمية الكبرى، وقد تبدو مظاهر الاستطباق بوضوح في منطقة اللويبدة، حيث تحولت العديد من البنايات المأهولة إلى بنايات مهجورة في النواحي الشرقية، حيث لوحظ رحيل العديد من العائلات سواءً كانت مالكة أو مستأجرة، ويعود ذلك إلى استقطاب أفراد من تراكيب اجتماعية وثقافية مختلفة، في حين شهدت المنطقة الغربية تطورا ملحوظا في كافة المجالات الانشائية والخدمية، حيث تم هدم البيوت القديمة، وأقيم مكانها مقاهي Coffee shop والتي تقدم خدماتها بأسعار مرتفعة تتلاءم مع الطبقات المستهدفة، وتم تحويل العديد من العمارات من قبل المستثمرين إلى فنادق ومحال ترفيهيه ومقاهي، في حين تم تحويل الشقق القريبة من قصر العدل في حي اللويبدة إلى مكاتب محاماة، فالمنازل القديمة في منطقة الدراسة أصبحت مكانا غير صالح للسكن، حيث

يمكن تجديدها وتحويلها إلى فنادق أو مراكز ثقافية، ورغم ذلك وجد في منطقة الدراسة عدد من المطاعم القديمة التي لا زالت تحاول الاستمرار والمنافسة مع المطاعم الجديدة.

وكما أن الاستطباق أو التجدد الحضري يؤدي إلى تغييرات في البنية التحتية للمنطقة، وتحسين الخدمات المحلية وتطوير المرافق، إلا أن هذا التحديث يرافقه ارتفاع في أسعار العقارات، ينعكس في تهميش السكان الأصليين من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، حيث ارتفعت أسعار الأراضي في اللويبدة بشكل تصاعدي عشرة أضعاف بين عامي 2015 و 2022، كما ارتفعت أسعار الشقق بنسبة زادت عن 50%، وفي بعض المباني زادت عن 70%، وأسهم التغيير في تراكيب السكان في ارتفاع معدل الايجار الشهري للشقق، فالشقق التي تتراوح مساحتها بين 70م^2 إلى 170م^2 ، أصبح معدل الايجار الشهري لها 500 دينار، كما بلغ معدل الايجار الشهري للشقق بمساحة 80م^2 في داخل أحياء العبدلي ثلاثة أضعاف الايجار في أحياء أخرى خارج لواء العبدلي، مما اضطر بعض سكان حي العبدلي القديمين المستأجرين إلى الرحيل، بسبب هذا الارتفاع الغير متوازن في الإيجارات الذي رافق الإعلان عن مشروع العبدلي عمان، وقد أدى ذلك إلى وجود العديد من الشقق الفارغة، ذات المساحات الصغيرة والقديمة، إلا أن معدل إيجارها الشهري ارتفع بنسبة 45%.

وقد أسهمت ظاهرة الاستطباق في تغييرات واضحة في التركيب الاجتماعي للسكان، من الممكن أن تؤدي مع مرور السنوات إلى تغييرات في الهوية والصبغة الثقافية للمجتمع، فالعديد من العائلات المالكة أو المستأجرة والذين قضوا نحو 35–40 سنة في حي اللويبدة اضطرت إلى الرحيل إلى أحياء أخرى، بسبب استقطاب مشروع العبدلي لتراكيب سكانية اجتماعية وثقافية من الجنسيات الأسيوية والعربية، فنحو 90% من العمالة في المشروع الرئيس والخدمات المرتبطة به هم من خارج لواء العبدلي، حيث يقدر عدد العاملين في مشروع العبدلي بنحو عشرة الاف موظف، يشكل غير الأردنيين نحو 54% منهم، وبالتالي – حسب وجهة نظر السكان المحليين– لم يُسهم مشروع العبدلي في توفير فرص عمل لسكان لواء العبدلي، كما أن مستشفى العبدلي والذي يعتبر من المشاريع الرائدة على مستوى الشرق الأوسط عمل على استقطاب عدد من العمالة الأسيوية، مما أسهم بوجود ملحوظ للجنسيات الأسيوية في منطقة الدراسة.

الشكل رقم (6): الأثر التراكمي (المضاعف) لمشروع العبدلي

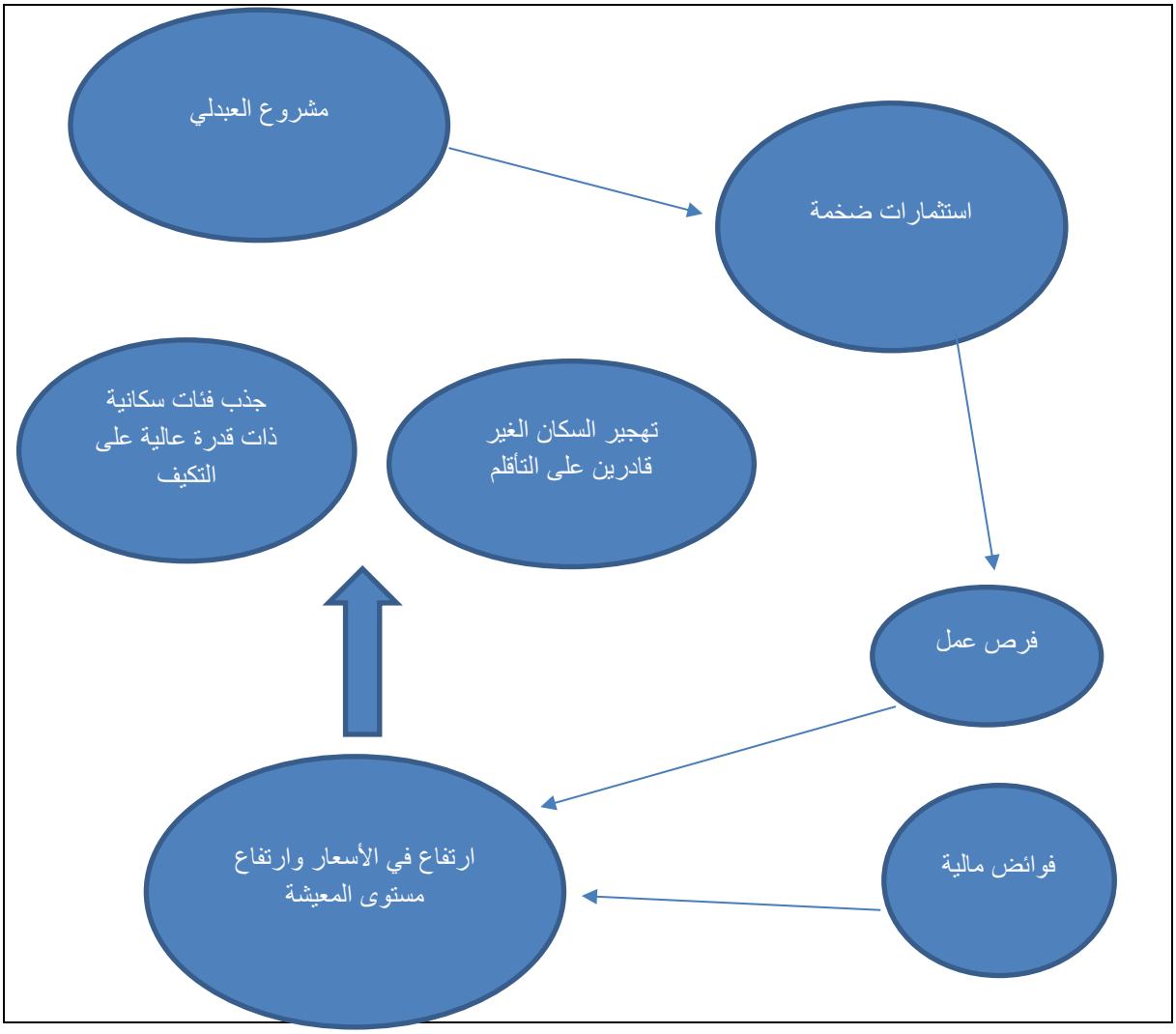

ويعاني السكان المحليين من العديد من المشكلات، حيث يرى نحو 62% من عينة الدراسة أن السكان الجدد يُشكلوا إزعاجا، حيث لاحظ السكان ظاهرات لم تكن موجودة، مثل الصخب والازعاج والازدحام المروري.

أما التأثير المكاني للتجدد الحضري، فإنه يقل كلما ابتعدنا عن الإطار المكاني لمشروع العبدلي.

خامسا: النتائج

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: –

- أظهرت اختبار نتيجة الفرضية الاولى بوجود تأثير مكاني ايجابي لإقامة مشروع العبدلي في تحسن مستوى الخدمات والبنية التحتية بالإضافة إلى استحداث وظائف عمل جديدة وكانت تتمركز بالأحياء القريبة وعلى وجه الخصوص في حي اللويبدة يظهر مدى التباين المكاني، وقد اتجهت اراء العينة بالموافقة بنسبة 46,9% بمستوى الخدمات فقد

استحدثه مجمعات سياحية ومقاهي ومطاعم ساعد انتعاش الحركة الاقتصادية من الزوار والسكان المحليين، بالإضافة إلى توسع شبكة الطرق بمحيط المشروع.

- الاستطباق من الظواهر العالمية الحديثة التي تخلق فجوة اجتماعية سلبية نتيجة لمشاريع التطوير والتجديد الحضري غير المتعمدة التي تؤدي إلى استبدال طبقة او فئة معينة بجلب فئة بديلة أكثر رقيا وذلك في تحسين الدورة الاقتصادية، وقد اشارة الدراسة بتوفر بعض المؤشرات لكن ذات قيمة منخفضة نتيجة صغر حجم العينة بوجود علاقة بين انشاء مشاريع مراكز التجزئة الكبرى التي تتبع التطوير الحضري، وبين ظاهرة الاستطباق.
- بناء على المعلومات الاحصائية في الدراسة يتجه اراء افراد العينة بنسبة 40% في الفرضية الثالثة بوجود ارتفاع تصاعدي لأسعار الايجارات السكنية وهي تشكل تحدي اقتصادي واجتماعية لمدى بقاء بعض الفئات بين متوسطي إلى منخفضي الدخل تحت تأثير التجديد الحضري، ويبدو ان مشروع العبدلي ساهم في إحلال حضري لفئات اجتماعية جديدة من خلال استقطاب رواد الاعمال والمستثمرين بالإضافة إلى المستهلكين الاثرياء، سواء للإقامة الدائمة او المؤقتة، الذي ساهم في ارتفاع الطلب المحلي. من جانب اخر هناك مؤشرات لرفض السلوكيات الثقافية والاجتماعية الجديدة، كذلك هنالك عدم علم او رغبة بالرحيل لمناطق اخرى بحسب العينة بالوقت الراهن او المستقبلي، فلا يمكن تأكيد حدوث تغير ديمغرافي لفئات محدودي الدخل إلى متوسطي الدخل دون اجراء دراسة اجتماعية واقتصادية موسعة.
- ساهم ارتفاع أسعار الشقق في محيط مشروع العبدلي عمان الى هجرة سكان حي العبدلي القديمين، حيث تبلغ أسعار الإيجارات الجديدة للشقق التي بمساحة 120 متر مربع في داخل احياء العبدلي بمعدل 500 دينار للشهر؛ أي اعلى ثلاث اضعاف أسعار الإيجارات في احياء اخرى خارج لواء العبدلي.

سادسا: التوصيات

بناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بـ:

- توصي الدراسة بأهمية اجراء دراسات موسعة تضم حجم عينة يفوق 500 شخص لبعض الاحياء التي تقع تحت التطوير الحضري، كذلك التتبع الاحصائي ومقارنة التغير في حجم الاسرة والدخل ومستوى التعليم ومدة الاقامة على مدار

السنوات لتحديد حجم التأثير الديمغرافي والاقتصادي والمكاني.

- توصي الدراسة بأهمية توفر سياسات واجراءات لحماية سكان منازل محدودي الدخل تمكنهم من مقاومة التأثير السلبي المحتمل لبرامج التطوير الحضري، واستبدالها ببرامج التنمية الحضري.
- توصي بضرورة دمج الاساليب الجغرافية الحديثة مع التحليل الكمي والنمذجة الرياضية في دراسة ظاهرة الاستطباق.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة الأجنبيـة:

- Al-Hiyari, Layali (2021), Sustainable Planning Strategies for Land Use in the City of Salt, Arab Journal for the Publishing of Sciences, Issue 27.

- Ashour, K. N. (2016). Urban regeneration strategies in Amman's core: Urban development and real estate market (Doctoral dissertation, Universitätsbibliothek Dortmund).

- Atkinson, R., & Bridge, G. (Eds.). (2005). Gentrification in a global context: The new urban colonialism. Routledge. Pp.50-60.

- Chen, Y., Xi, H., & Jiao, J. (2023). What Are the Relationships between Public Transit and Gentrification Progress? An Empirical Study in the New York–Northern New Jersey–Long Island Areas. Land, 12(2), 358.

- Dong, H. Transit-Induced Gentrification and the Affordability Paradox of TOD.

- Elliott-Cooper, A., Hubbard, P., & Lees, L. (2020). Moving beyond Marcuse: Gentrification, displacement and the violence of un-homing. Progress in Human geography, 44(3), 492-509.

- Ismail, M., Warsame, A., & Wilhelmsson, M. (2020). Measuring Gentrification with Getis-Ord Statistics and Its Effect on Housing Prices in Neighboring Areas: The Case of Stockholm

- Lees, L., Slater, T., & Wyly, E. (2008). Gentrification. Routledge. Pp. 1-10

- Mayer, Margit, Marcuse, Peter, Brenner, Neil. (2010). Cities for People, Not for Profit: Critical Urban Theory and the Right to the City"

- Smith, N. (1996). The New Urban Frontier: Gentrification and the Revanchist City. Routledge pp30-20.

- Yeom, M., & Mikelbank, B. (2013). Gentrification: An introduction, overview, and application. The 21st century American city: Race, ethnicity, and multicultural urban life, 79-96.

- Zalloom, B. (2015). Assessing the Social Sustainability of Urban Landscape. Case study of Abdali regeneration (The new downtown of Amman). Transformation of the urban character of Arab Cities since the late last century, 226, 226.

- Zuk, M., Bierbaum, A. H., Chapple, K., Gorska, K., & Loukaitou-Sideris, A. (2018). Gentrification, displacement, and the role of public investment. Journal of Planning Literature, 33(1), 31-44.

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

1- اسم الحي: ☐حي اللويبدة ☐جبل الحسين ☐المدينة الرياضية ☐الشميساني

2- العمر: ☐(18 – 30) ☐(30- 40) ☐(40 فما فوق)

3- الحالة الاجتماعية: ☐أعزب ☐متزوج (إذا متزوج الرجاء أدخال عدد افراد العائلة)

4- طبيعة السكن الحالي: ☐مالك ☐مستأجر

5- مدة الاقامة في الحي: ☐(5 سنوات او اقل) ☐(10 سنوات الى 20 سنة) ☐(25 سنة فأكثر)

6- المستوى التعليمي: ☐دون الثانوية العامة ☐ثانوية عامة ☐دبلوم ☐بكالوريوس فما فوق

7- مستوى الدخل:

☐(270 دينار) ☐(450 – 600 دينار) ☐(600 – 800 دينار) ☐(1000 دينار فما فوق)

8- ساهم مشروع العبدلي عمان في التحسين الايجابي للخدمات والمرافق للأحياء المجاورة (الترفيهية والتجارية والبنية التحتية): ☐موافق بشدة ☐موافق ☐محايد ☐معارض ☐معارض بشدة

9- هل شعرت بارتفاع قيمة الايجارات السكانية منذ فترة انطلاق مشروع العبدلي عمان:

☐موافق بشدة ☐موافق ☐محايد ☐معارض ☐معارض بشدة

10- هل تفكر بالرحيل من الاحياء القريبة من مول العبدلي عمان في الوقت الحالي او المستقبل القريب:

☐موافق بشدة ☐موافق ☐محايد ☐معارض ☐معارض بشدة

11- هل سمعت او علمت برحيل افراد او اسر من الاحياء القريبة من مول العبدلي عمان منذ فترة انطلاق المشروع: ☐موافق بشدة ☐موافق ☐محايد ☐معارض ☐معارض بشدة

12- إذا كنت مالك للعقار السكني في الاحياء القريبة من مول العبدلي هل تفكر في بيعه او ايجاره، والانتقال الى احياء أخرى: ☐موافق بشدة ☐موافق ☐محايد ☐معارض ☐معارض بشدة

العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن: الدور المعدل لرأس المال البشري

د. محمد امحمود مكيد العلوان[1]* أ.د. نسيم محمد موسى الطويسي[2]

تاريخ وصول البحث: 2024/09/22 م تاريخ قبول البحث: 2024/10/28م تاريخ نشر البحث: 2025/08/16م

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن بوجود رأس المال البشري، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، تكون مجتمع الدراسة من شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن والبالغة (220) شركة، أما عينة الدراسة فتكونت من (400) مستجيب يعملون في هذه الشركات، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. واستخدم الباحثان عدد من الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية واختبار (One sample t- test) واختبار الانحدار المتعدد والبسيط واختبار الانحدار الخطي المتعدد الهرمي. وأظهرت النتائج وجود علاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن، كذلك تبين وجود أثر لرأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن. وأوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية لما له من أهمية من الناحية العلمية في تطوير مهارات الموارد البشرية وذلك بإعادة صياغتها على شكل برامج تحتضنها الحواسيب.

كلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، تمكين الخدمات الرقمية، رأس المال البشري، شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

The Relationship Between Artificial Intelligence Applications and the Internet of Things in Enabling Digital Services in IT Companies in Jordan: The Moderating Role of Human Capital

Dr. Mohammad Amhamoud Al-Alwan [1*], Prof. Naseem Mohammad Twaissi [2]

[1]Department of Management Information Systems, Al Hussein Bin Talal University, Jordan.

[2]Department of Business Administration, Al Hussein Bin Talal University, Jordan.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the relationship between artificial intelligence applications and the Internet of Things to enable digital services in information technology companies in Jordan with the presence of human capital. The descriptive and analytical approach was relied upon. The study population consisted of information technology companies in Jordan, amounting to (220) companies. As for the study, sample It consisted of (400) respondents working in these companies. The questionnaire was used as a tool for collecting data. The researchers used a number of statistical methods, such as mean, frequencies, percentages, one sample t-

(1) قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

(2) قسم إدارة الاعمال، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

* الباحث المستجيب: mohammadalwan.961@gmail.com

test, the multiple and simple regression test, and the hierarchical multiple linear regression test. The results showed that there is a relationship between applications of artificial intelligence and the Internet of Things to enable digital services in information technology companies in Jordan. It also showed that there is an impact of human capital in the relationship between applications of artificial intelligence and the Internet of Things to enable digital services in information technology companies in Jordan. The study recommended increasing interest in artificial intelligence and Internet of Things technologies to enable digital services because of their importance from a scientific standpoint in developing human resources skills by reformulating them in the form of programs embedded in computers.

Keywords: Artificial Intelligence, Internet of Things, Enabling digital Services, Human Capital, Information Technology Companies in Jordan.

المقدمة

يشهد العالم زيادة كبيرة في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، حيث أصبح إنتاج المعرفة والاعتراف بها كموجود جوهري غير ملموس أحد الأولويات في منظمات الأعمال، كما أن التطورات المعرفية في دول كافة العالم نتج عنه استحداث الكثير من التطبيقات التكنولوجية المفيدة، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء التي تتمتع بإمكانات كبيرة وتدفق هائل في المعلومات إلى المنظمات.

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو من احدث الابتكارات التي اكتشفها العقل البشري، كمجال عالمي يصلح لكافة التوجهات، باعتباره يقوم على دراسة كيفية توجيه الحاسوب لأداء أشياء يؤديها الإنسان بشكل أفضل من خلال تطبيقات عديدة ذات أغراض عامة مثل الإدراك والتعليل المنطقي، أو من خلال تطبيقات لمهمات ذات أغراض خاصة مثل لعب الشطرنج أو التشخيص الطبي وغيرها، فالذكاء الاصطناعي يعتبر اليوم لغز مهم لكونه يتعلق ببيان كيفية قيام هذا الدماغ الصغير، سواء كان بيولوجياً أو إلكترونياً، بالفهم والإدراك والتنبؤ والتفاعل مع العالم الأكبر والأعقد من الدماغ نفسه؟ (الشرايعة وفارس، 2019).

وإنترنت الأشياء (Internet of Things) يشمل كافة الأشياء المتصلة بشبكة الانترنت ويتكون من أجهزة مثل الهواتف الذكية أو المستشعرات البسيطة أو الأجهزة القابلة للارتداد وغيرها، ويتم استخدامه بشكل متزايد لتحديد الأشياء التي تتحدث مع بعضها بعضا، وذلك من خلال الجمع بين هذه الأجهزة التي تكون متصلة مع بعضها والأنظمة الآلية التي تساعد على جمع المعلومات وتحليها والقيام بإجراءات وأفعال معينة لمساعدة الأفراد في أداء مهمة معينة أو التعلم من عملية محددة (خضرة وخيرة، 2022).

ويعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآية منظمة، لذا تسعى جميع المنظمات على اختلاف أنظمتها إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساساً على التدريب والتعليم؛ اللذان يزيدان من مخزون معارف رأسمالها البشري.

مشكلة الدراسة

لقد أدت الزيادة في تنوع وتعقيد العمليات الإدارية وخاصة في ظل التوسع الكبير في الأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال، ومنها شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن إلى زيادة الضغوط عليها إلى تبني واعتماد أساليب وأدوات تتضمن استخدام مناهج إدارية حديثة لتحقيق مستويات أداء عالية، ولأن تحقيق ذلك يتطلب من هذه الشركات رقابة وضبط أدائها، فإن ذلك يتطلب منها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية المقدمة منها.

وبالرغم من أن التطور التكنولوجي في مجالات الأعمال المختلفة في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن، إلا انه لا يزال هناك تقصير في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها كالنظم الخبيرة والشبكات العصبية، وإنترنت الأشياء، حيث أن غياب المعرفة الفنية والخبرة الكافية بإستخدام الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات الإدارية المختلفة، يجعل من إستخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ العمليات الإدارية شاقة ومعقدة، حيث أن هذا الأمر شكلَ حافزاً للباحث للخوض في هذا المجال عموماً والتركيز بوجه الخصوص على دراسة الدور المعدل لرأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

2- هل يؤدي رأس المال البشري دوراً معدلا في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

2- بيان الدور المعدل لرأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في الوسائل الحديثة والأنظمة الجديدة المستخدَمة في العمليات الإدارية وذلك بإستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية التي تعد من العناصر الهامة في طبيعة العملية الإدارية، حيث تَكمُن أهميتها في إعتماد شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن على تلك التطبيقات في ممارسة نشاطاتها المختلفة. وتأخذ الدراسة أهمية إضافية من بعدين، هما:

أولا: الأهمية النظرية: تبرز هذه الأهمية من الإثراء النظري والفكري الذي قد تسهم فيه من خلال تتبع الأدب النظري والدراسات السابقة للمتغيرات الرئيسة المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والمتمثلة بـ(النظم الخبيرة، والشبكات العصبية) ومكونات انترنت الأشياء والمتمثلة بـ(بأجهزة الاستشعار، والاتصال) والمتغير المعدل وهو رأس المال البشري وبالشكل الذي يكون إطار مفاهيمي متكامل عن هذه المفاهيم ومنهجية دراستها.

ثانيا: الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة بما يمكن أن تقدمه لمتخذي وصناع القرار في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن ومن إمكانية استفادتهم من نتائجها بالشكل الذي يساعدهم في معرفة رأي عينة من العاملين في هذه الشركات، وإبراز أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في ذلك، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستعالج موضوعاً يتعلق بالعلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وبيان الدور المعدل الذي قد يؤديه رأس المال البشري في إبراز تلك العلاقة.

فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة، فقد اعتمد الباحثان الفرضيات العدمية الرئيسة الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لرأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

نموذج الدراسة

قام الباحثان بتصميم وتطوير مقياس خاص بهذا البحث. والشكل (1) يوضح علاقات المتغيرات.

الشكل (1): نموذج الدراسة

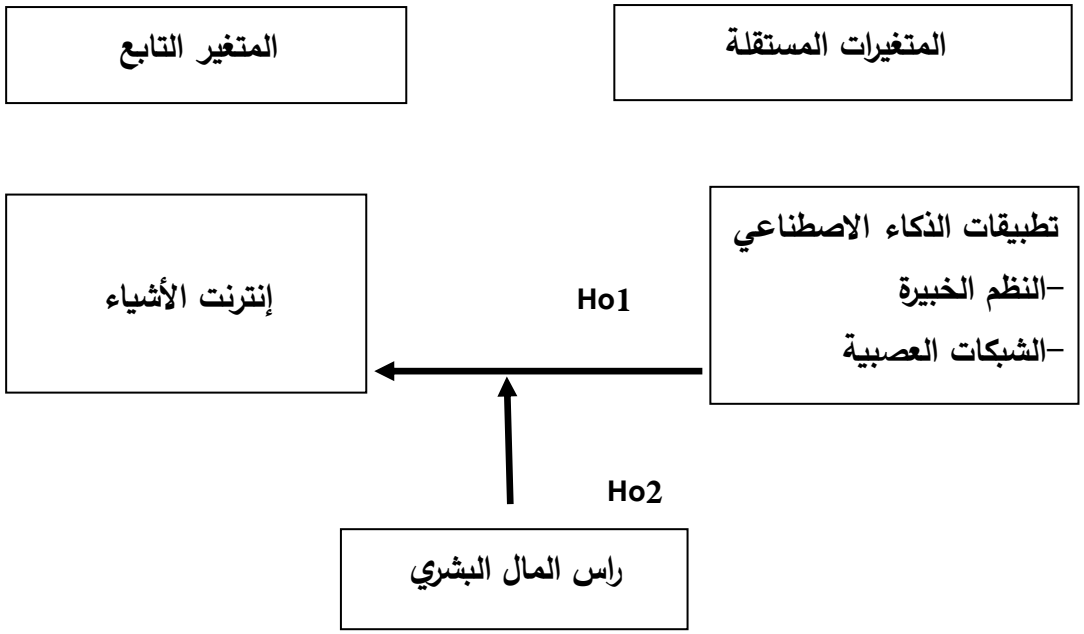

* **المصدر**: النموذج من إعداد الباحثَين.

الإطار النظري:

الذكاء الاصطناعي

علم الذكاء الاصطناعي من العلوم التي تقوم على أساس تطوير الأنظمة الحديثة التي يتم من خلالها تخزين ملايين من المعلومات في جهاز الحاسوب لتكوين قاعدة بيانات رئيسية لهذا العلم، وذلك بنفس الطريقة والأسلوب الذي يتم تخزينها في العقل البشري القائم على التعلم والخبرة المكتسبة بشكل يومي، (البمباوي، 2023). وبعد ذلك يتم تطوير البرامج الخاصة التي تسمح للحاسوب إستخدامها أثناء التعامل مع هذه المعلومات والبيانات بشكل منطقي في مواجهة مشكلات إتخاذ القرارات، ومن نماذج الذكاء الاصطناعي، أجهزة الروبوت والحواسيب الشخصية التي تقوم بإجراء المناقشات والحوارات مع الإنسان وتقوم بتنفيذ الأوامر الصوتية وغيرها (السيد، 2014).

والذكاء الاصطناعي هو أحد تطبيقات علم الحاسب الآلي الحديثة الذي يهتم بأتمتة السلوك الإنساني ويهتم بتصميم النظم الحاسوبية الذكية التي تقوم بعرض خصائص الذكاء في سلوك الإنسان، ويبحث كذلك في الطرق والأساليب المتطورة لبرمجة الأنظمة الإدارية التي يتم استخدامها في تطوير أنظمة تحاكي ذكاء الإنسان وتتيح إمكانية الاستنتاج لحقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسوب (النبالي وعادل، 2012).

ويشير الحسيني (2018) الى أن علم الذكاء الاصطناعي هو إحدى طرق التفكير (خوارزميات) التي تجعل الحاسب قادراً على حل المشكلات، وذلك من خلال الإعتماد على برامج وأنظمة حاسوبية ذكية يتم برمجتها بلغة من اللغات المستخدمة في البرمجة ويتم تمثيلها في ذاكرة الحاسوب وتكون قادرة على محاكاة الذكاء الإنساني، ويقوم المبرمج على الأغلب بكتابة البيانات وتمثيلها ثم تقوم اللغة بعمليات الدراسة، ومن أشهر هذه اللغات: لغة برولوج ولغة ليسب.

ويرى الباحثان أن الذكاء الاصطناعي هو أحد فروع علوم الحاسب الآلي الذي يقوم على أساس تصميم الأنظمة الذكية القادرة على التعامل مع العمليات التي يؤديها العاملون في شركات تكنولوجيا المعلومات، وإعطاء نفس الخصائص تقريباً المعروفة في الذكاء في سلوك العاملين، ويعتمد مبدأ العمل في الذكاء الاصطناعي على المضاهاة في التشكيلات التي يمكن بواسطتها القيام بوصف الأشياء والأحداث والعمليات بإستخدام خواصها الكيفية وعلاقاتها المنطقية والحسابية. ولغايات الدراسة الحالية تم قياس الذكاء الاصطناعي من خلال النظم الخبيرة والشبكات العصبية وفيما يلي نبذة عنها:

1-**النظم الخبيرة:** وهي أحد الأنظمة الحاسوبية الذكية التي تقوم باستخدام المعلومات والمعرفة والحقائق والإجراءات الاستدلالية من اجل حل مشكلات محددة، وذلك من خلال التعامل مع المعلومات المعطاة بالسابق أو المحاكاة والاستنتاج للخبرات، والنظم الخبيرة يتم بناءها لكي تقوم بتخزين المعرفة عن حقل معين، وكذلك خبرة بعض الأشخاص الذين يعملون على حل ومعالجة مشكلات تظهر من خلال ذلك الحقل، بحيث تستطيع هذه النظم حل ومعالجة المشكلات التي تواجه الشركات بدلا من الأشخاص ذوي الخبرة والمعرفة في حقل معين (الهبيدي، 2014).

2-**الشبكات العصبية:** هي عبارة عن نظام معالج كبير موزع على التوازي يتم تصميمه لمحاكاة الأسلوب الذي يؤدي بها العقل البشري مهمة معينة، وهذا النظام مكون من وحدات معالجة بسيطة تشكل عناصر حسابية تسمى عقد أو عصبونات، وتمتاز بخاصية عصبونية تقوم بتخزين المعلومات التجريبية والمعرفة العملية لكي تجعلها متاحة لكافة المستخدمين لها عن طريق ضبط الأوزان (ياسين، 2016).

إنترنت الأشياء:

يعتمد مفهوم إنترنت الأشياء على فكرة الكائنات أو الأشياء المادية التي تحصل بشكل يومي ولها قابلية الاتصال أو التواصل بشكل مباشر من خلال شبكة الإنترنت، والتي يمكنها التفاعل فيما بينها (آلة مع آلة) أو التفاعل مع الإنسان (آلة مع إنسان) للقيام بمجموعة من المهام والواجبات المناطة بها (خضرة وخيرة، 2022).

فإنترنت الأشياء يشبه الى درجة كبيرة النظام الأساسي الذي يوفر قدرات على الاتصال والتواصل مع الأشياء من أي مكان في العالم، فهو يمثل تشغيل الإنترنت للمستشعرات والمشغلات والأجهزة الإلكترونية الضرورية دون ان يكون هناك أي تفاعلات بشرية (Gubbi, 2013).

وإنترنت الأشياء هو شبكة من الأجهزة الحاسوبية والوسائل التكنولوجية التي تكون مترابطة ومتصلة مع بعضها بعضا ومع السحابة أيضا، ويتم تضمينها بأجهزة الاستشعار والمشغلات وغيرها من الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بتبادل المعلومات والبيانات من خلال شبكة الإنترنت، فإنترنت الأشياء يمثل القدرة على نقل المعلومات والبيانات عبر شبكة

الإنترنت، وذلك بدون الحاجة إلى التفاعل بين الإنسان أو الكمبيوتر، وهو يتكون من أجهزة الهواتف الذكية أو المستشعرات البسيطة أو الأجهزة القابلة للارتداد وغيرها (O'Neill, 2016).

إن إنترنت الأشياء يعمل على دمج الأشياء التي تحصل في الحياة اليومية مع شبكة الإنترنت من خلال إضافة أدوات الاستشعار والمعالجات الى الأشياء اليومية، وقد أدى تقلص حجم الأجهزة الحاسوبية وسرعتها وانخفاض تكاليفها وذكائها إلى زيادة قدرتها على إضافة اتصال يشتمل على الخدمات الصوتية الى وحدات التحكم المصغرة التي يقل حجمها عن 1 ميجابايت من ذاكرة الوصول العشوائي المدمجة مثل مفاتيح الإنارة، لذلك أصبحت هناك صناعة كاملة تركز على ملء المنازل والمكاتب والشركات بأجهزة حاسوبية غير مرئية يطلق عليها "إنترنت الأشياء" التي لديها القدرة على نقل البيانات بشكل تلقائي من الإنترنت واليه (Lee & Lee, 2015).

أما فيما يتعلق بالية عمل نظام إنترنت الأشياء الأمثل، فانه يعمل من خلال جمع وتبادل البيانات في وقتها الحقيقي، إذ يتكون هذا النظام من العناصر الآتية: (Wade & Vochozk, 2021)

1- الأجهزة الذكية: وهي عبارة عن الأجهزة والمعدات المزودة بقدرات الحاسوب التي تستخدم في تجميع البيانات وتنقلها عبر الشبكة من تطبيق إنترنت المرتبط بها واليه مثل التلفزيون وكاميرات المراقبة ومعدات التدريب.

2- تطبيق إنترنت الأشياء: وهو عبارة عن مجموعة من الخدمات والبرامج التي تعمل على دمج البيانات التي يتم استلامها من مختلف أجهزة إنترنت الأشياء، وهي تقوم باستغلال الذكاء الاصطناعي أو تكنولوجيا تعلم الالة من اجل تحليل تلك البيانات واتخاذ القرارات المدروسة.

3- واجهة المستخدم الرسومية: وهذه الواجهة يتم من خلالها التحكم في جهاز إنترنت الأشياء وهي تشمل تطبيقات الهواتف المحمولة أو المواقع الإلكترونية التي يمكن استخدامها لتسجيل الأجهزة الذكية والتحكم فيها (قناوي، 2021).

رأس المال البشري:

يعتبر مفهوم رأس المال البشري من أهم المفاهيم التي تسعى المنظمات الرائدة إلى تعزيزها باعتبارها حاجة ملحة في ظل التنافسية الشديدة، وهذا يحث المنظمات إلى تنمية وتعزيز القدرات والكفاءات البشرية في جميع جوانبها، فهو مفهوم

يشير إلى مجموعة الخبرات والمعارف والقدرات الموجودة في عقول العاملين، والمهارات والكفاءات التي يمتلكونها، وقدرة المنظمة على استخدامها بشكل أمثل (الدعجة، 2013).

وقد أصبحت الموارد البشرية تحتل أهمية كبيرة كأهمية الموارد المادية الأخرى التي باتت تشكل من الأصول الأكثر أهمية للمنظمات الحديثة، كما أنها تعتبر العنصر الرئيسي في استمرارية وتميز أيه منظمة عن غيرها لامتلاكه المعارف والمهارات والخبرات التي تلبي متطلبات الوقت الراهن، فراس المال البشري يمثل المعارف والمهارات والمواهب والخبرات والقدرات والاستخبارات والتدريب والحكم، والحكمة التي يمتلكها الأفراد بشكل فردي وجماعي والتي يمكن توجيهها لتحقيق أهداف الشركة أو جزء من تلك الأهداف (Irma et al, 2019, p:132).

ويشير (جرادات والمعاني، 2019) الى أن رأس المال البشري هو عبارة عن مجموعة من المكونات والخبرات التي تتعلق بالعاملين بالمنظمة أو بالإنسان بشكل عام والتي تزيد من خبراته وقدراته ومهاراته الشخصية، فهو يعبر عن قدرة المنظمة على تنمية القدرات والكفاءات لدى العاملين لديها من خلال مدهم بالمعارف والمعلومات والبرامج التي تسهم في زيادة طاقاتهم على إنجاز العمل بالشكل المطلوب.

ويرى الباحثان أن رأس المال البشري هو مجموعة من الكفاءات والخبرات والصفات الشخصية والمواهب والطاقات والقدرات التي يتمتع بها الأفراد العاملون في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن وتتيح لهم التميز والإبداع في الإنتاج أو إنجاز الأعمال التي تُوكل إليهم، الأمر الذي يتطلب قيام هذه الشركات ببناء وتطوير موارد بشرية كفؤة قادرة على مواجهة التحديات والعوائق التي تحدث جراء التغير المستمر، وهذا يحثها إلى أن تسعى للريادة بإعداد عاملين ذو كفاءة عالية بإعداد برامج تدريبية لتأهيلهم، وإتاحة المعلومات لهم للتعلم منها.

الدراسات السابقة

هدفت **دراسة البمباوي (2023)** إلى معرفة أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ودورها في رفع كفاءة الأساليب التسويقية الرقمية في إطار التقبل التكنولوجي، حيث توصلت إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ساعدت على التطور الكبير الذي يشهده التسويق الرقميي اليوم، وأن المسوق الرقمي يعتمد عليها بشكل كبير في حملاته التسويقية، حيث أن هذه التقنيات تسهل من مهام الحملة التسويقية، وتوفر الوقت والجهد، وتودي إلى نتائج أدق.

وتناولت **دراسة خضرة وخيرة، (2022)**، تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات من خلال دراسة نظرية، وبينت نتائج الدراسة أن العديد من الدول اتجهت الى تبين تقنية إنترنت الأشياء وأهمية إدخالها الى جميع القطاعات من اجل الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين وتطوير المهام التي تؤديها هذه القطاعات، كما وضحت الدراسة أهمية أن تقوم المكتبات بتجهيز البنية المادية والبشرية لمواكبة التطورات التكنولوجية للاستفادة من الفرص التي توفرها.

وبينت **دراسة الشمري (2023)** إلى معرفة إنعكاس تقنيات الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات في النظام السعودي، وتوصلت الدراسة إلى أن ضرورة تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظاق الحوكمة والإهتمام بالتحول الرقمي وإمكانية تفعيل مبدأ الإفحاص والشفافية إلكترونياً، وما بوفره من إختصار للوقت والجهد والتكاليف، وسرعة الإفصاح والشفافية، فضلاً عن إتاحة وصول أصحاب المصالح للبيانات والسجلات المتصلة بالشركة.

تناولت **دراسة، (Barnes & Zvarikova. 2021)** الأجهزة الطبية القابلة للارتداء التي تدعم الذكاء الاصطناعي، وأنظمة دعم القرار السريري والتشخيصي، وتطبيقات الرعاية الصحية المستندة إلى إنترنت الأشياء في الوقاية والعلاج لـ COVID-19، وبينت الدراسة انه يمكن تسخير تطبيقات الاستشعار في المراقبة المستمرة عن بعد في الوقت الحقيقي وتسخير العلامات الحيوية للمرضى التي تكوّن البيانات الإكلينيكية في انتشار متنقل يركز على المريض والرعاية الصحية.

وهدفت **دراسة، (Lazariu, etal. 2021)** الى تحليل الأدلة الموجودة على الأجهزة الذكية والذكاء الاصطناعي، وشبكات الاستشعار في الوقت الحقيقي باعتبارها قضايا أساسية في أنظمة الإنتاج الفيزيائية السيبرانية المستدامة، وتبين من خلال استطلاعات الراي حول الأجهزة الذكية والذكاء الاصطناعي وشبكات الاستشعار أهميتها في أنظمة الإنتاج الفيزيائية السيبرانية المستدامة.

وهدفت **دراسة (Wade & Vochozk, 2021)** إلى استكشاف أنظمة إنترنت الأشياء المستندة إلى بيانات الذكاء لاصطناعي، والشبكات اللاسلكية المستدامة، والإنتاج الضخم الرقمي في التصنيع الذكي للفيزياء الإلكترونية، وتبين من خلال قائمة الاستقصاء المعدة لإجراء استطلاعات الراي أهمية أنظمة إنترنت الأشياء المستندة إلى بيانات الذكاء الاصطناعي، والشبكات اللاسلكية المستدامة، والإنتاج الضخم الرقمي في التصنيع الذكي للفيزياء الإلكترونية.

كما هدفت **دراسة إبراهيم (2021)** إلى التعرف على تأثير رأس المال البشري في تحقيق الإنماء الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إلى تحقيقها وتتطلع إليها شعوب المنطقة، وقد أظهرت النتائج انه يوجد هدر كبير في القوى البشرية العربية وانه لا يتم استخدم إمكانياتها ومواردها البشرية بالشكل المناسب، وذلك لأسباب تتعلق بتدني نسبة الإنفاق على تعليم وتدريب الموارد البشرية بالمقارنة مع غيرها من الدول التي استطاعت تحقيق معدلات كبيرة من النمو الاقتصادي.

أما **دراسة قناوي، (2021)**، فقد هدف الى التعرف على تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات المصرية، وذلك من خلال دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، وبينت الدراسة أن المكتبات تواجه تحديثات كبيرة في إدارة سجلاتها والفحص السريع للكتب، الأمر الذي فرض عليها التطوير والتعايش المستمر مع التكنولوجيا ومنها تقنية إنترنت الأشياء.

وتناولت **دراسة (Feifei, etal. 2020)** الأهمية الكبرى المتعلقة بالتقارب بين إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، وبينت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يؤدي دوراً تقنياً قوياً ويسهم بشكل كبير في تحليل البيانات والمعلومات واتخاذ القرارات، كما أنها تلعب دوراً حيوياً في دفع الخدمات الرقمية والذكية.

وهدفت **دراسة الحوامدة، وعبدالمنعم، (2019)** إلى التعرف على أثر الذكاء الاصطناعي في خلق التفكير الاستراتيجي الصحيح للقيادات الريادية لمنظمات الأعمال للوصول للقيمة المضافة لعملياتها الإستراتيجية، وخلصت إلى أهمية أن يكون هناك مستوى جاهزية لدى القيادات الريادية للمنظمات بشأن تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث أن كل تطبيق منها له دلالات ريادية مؤثرة على كفاءة المنظمات والقيادات التابعة لها.

هدفت **دراسة الأكلبي، (2017)**، إلى التعرف على تطبيقات انترنت الأشياء في مؤسسات المعلومات، وقد بينت الدراسة وجود تحديات أمام تطبيقات إنترنت الأشياء ومن أبرزها الخوف من الخصوصية التي تتمتع بها المعلومات وقدرات البشر على السيطرة والتحكم في حياتهم الخاصة، ومقاومة التغيير في أنماط سلوكياتهم التي سوف تؤثر على تطبيقات إنترنت الأشياء.

ما يميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

لقد أصبح من السمات البارزة للمبادئ التوجيهية الجديدة التي أدخلتها التكنولوجيا الحديثة الاهتمام أكثر بخلق القيمة من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، فخلق القيمة باتت في عالم يتزايد تعقيدا يوما بعد يوم، متعدد الأبعاد ينبغي معرفة نقاط القوة والضعف ومعرفة الفرص والتهديدات، لذلك فان الدراسة الحالية تقدم إضافة علمية بالتركيز بشكل خاص على وضع صيغة من الوصف التحليلي للمضامين المقدمة حول متغيرات الدراسة المتمثلة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية ورأس المال البشري.

وبالتالي فان المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة تبدو أكثر تأقلما مع الظروف الاقتصادية المميزة للقرن الحالي، ويبدو أن هذه المتغيرات أصبحت توفر المزايا تؤدي إلى الإبداع التكنولوجي والابتكار والدافعية والمرونة في أداء في العمليات الالكترونية، فالتفكير في وسائل جديدة لخلق القيمة المضافة، تدفع إلى الخروج من الحدود التقليدية إلى الخروج بفكرة هذه الدراسة وضرورة مواجهة المؤسسات المنافسة، والانتقال لوضع حلول مبتكرة لخلق القيمة للعميل، بأن تسعى إلى إيجاد مهارات تقنية جديدة لخلق التكامل والتوسع باستمرار في إجراء البحوث والدراسات، لأنه مفتاح التنافسية اليوم أصبح ليس في الحجم ولكن في القدرة على الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول لمختلف الإشكاليات التي تواجه شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

منهج الدراسة

إن هدف الدراسة الحالية يتحقق من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المبني على التصور والتحليل، من خلال جمع وتنقيح وتصنيف المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع ومن المصادر والمراجع المختلفة، حيث تعتمد هذه الدراسة في توفير البيانات على المعلومات النظرية وعلى البحوث والدراسات السابقة التي تبحث في هذا الموضوع للوصول إلى استنتاجات واقعية تعكس أهداف الدراسة، وقد اعتمد الباحثان على المراجع والكتب المتوفرة في المكتبات العربية العامة والخاصة، كما اعتمد على الدراسة الميدانية بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات البحث.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون المجتمع من كافة شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن والمسجلة لدى جمعية شركات تقنية المعلومات "إنتاج" والتي يبلغ عددها حوالي (220) شركة ويعمل بها حوالي (18) ألف موظف، أما وحدة التحليل للدراسة والذي تم

الاعتماد عليه في تعبئة الاستبانات فيتكون من جميع العاملين في هذه الشركات، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية، تتكون من (400) مستجيب يعملون في الشركات المشمولة بالدراسة.

أدوات الدراسة والصدق والثبات والمعالجة الإحصائية

تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد إجابات عينة البحث وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمس، أعارض بشدة، أعارض، محايد، أوافق، أوافق بشدة، وبعد قراءة موسعة للدراسات والأبحاث التي تناولت قياس متغيرات الدراسة، والإطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال. وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على أساتذة وخبراء مختصين بعلم الإدارة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة. كذلك تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتمل عليها البحث من خلال معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha)، وبلغت (93.2%) وهي نسبة مناسبة وذات اعتمادية مرتفعة لنتائج الدراسة الحالية (Sekaran, 2016). أما أسلوب جمع البيانات فقد تم الاعتماد على المصادر الأولية باستخدام الاستبانة، والمصادر الثانوية مثل الكتب والدوريات والرسائل العلمية، واستخدم الباحثان البرنامج الإحصائي (SPSS) لاستخراج نتائج الدراسة الميدانية مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية واختبار t–test (One sample t– test) واختبار الانحدار المتعدد والبسيط واختبار الانحدار الخطي المتعدد الهرمي.

نتائج الدراسة

تفحص هذه الدراسة العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن: الدور المعدل لرأس المال البشري.

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنظم الخبيرة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
1	يتم استخدام برمجيات التطبيقات المبنية على قواعد المعرفة في مجال خبرة معينة في العمليات التي تؤديها الشركة	3.776	.7299	مرتفعة	4
2	تُستخدم النظم الخبيرة في العمليات التي تؤديها الشركة بإعادة صياغتها على شكل برامج تحتضنها الحواسيب	3.564	.6804	متوسطة	8
3	تُستخدم النظم الخبيرة باستخلاص المعرفة لحل المشكلات التي تواجه الشركة	3.905	.6835	مرتفعة	2

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
4	تُستخدم لغات برمجية متطورة في سبيل تحسين العمليات في العمليات التي تؤديها الشركة	3.670	.8221	متوسطة	7
5	يتم استخدام النظم الخبيرة في الشركة لكونها قادرة على إبداء الاستشارات وإعطاء القرارات الصحيحة	3.917	.6212	مرتفعة	1
6	يتم تمثيل المعرفة والتحكم في البحث عن العمليات التي تؤديها الشركة داخل قواعد البيانات	3.694	.6730	مرتفعة	6
7	يستخدم النظام الخبير في صورة إطار هرمي يعبر عن مجموعة المعرفة المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي تؤديها الشركة	3.858	.6006	مرتفعة	3
8	يستخدم النظام الخبير في العمليات التي تؤديها الشركة ليتم تشفيرها في برنامج وخزنها في قاعدة المعرفة بالنظام	3.752	.7385	مرتفعة	5
	النظم الخبيرة	**3.767**		**مرتفعة**	

يشير الجدول (1) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقنية النظم الخبيرة، قد جاءت بالمستوى المرتفع وبلغ (3.767)، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.564–3.917) وقد جاءت الفقرة التي تنص " يتم استخدام النظم الخبيرة في شركات تكنولوجيا المعلومات لكونها قادرة على إبداء الاستشارات وإعطاء القرارات الصحيحة" بمتوسط حسابي بلغ (3.917) بينما جاءت الفقرة "تُستخدم لغات برمجية متطورة في سبيل تحسين العمليات في العمليات التي تؤديها شركات تكنولوجيا المعلومات" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.564). أما الانحرافات المعيارية المنخفضة فهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

وهذه النتيجة تؤكد على أهمية النظم الخبيرة التي تساعد الإدارات والعاملين في مختلف المستويات الإدارية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن على تنفيذ عملياتها وتعزيز قدراتها على اتخاذ القرارات والقيام بحل المشكلات التي تعترضها من خلال ما توفره تلك النظم من خيارات لحل تلك المشاكل وذلك بالاستناد إلى قاعدة الخبرة المخزنة في النظام.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات للشبكات العصبية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
9	يتم استخدام تقنية الشبكات العصبية لإنجاز العمليات التي تؤديها الشركة بشكل الكتروني مدمج وتنفيذه بشكل عملي	3.835	.6874	مرتفعة	3
10	يتم استخدام الشبكات العصبية لتخزين المعلومات الخاصة بالعمليات التي تؤديها الشركة في روابط واتصالات	3.729	.6967	مرتفعة	4
11	يتوفر وحدات معالجة الكترونية للعمليات التي تؤديها الشركة على شكل عصبونات تجعل المعلومات متاحة للمستخدمين	3.588	.8351	متوسطة	7

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
12	يتم استخدام الشبكات العصبية ضمن نماذج رياضية للعمليات التي تؤديها الشركة مصاغة بشكل مخططات تحاكي الصفات الموجودة في الأنظمة الحاسوبية	3.564	.6804	متوسطة	8
13	تستخدم الشبكات العصبية لمعالجة المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تؤديها الشركة وتقديم الحلول للمشاكل المعقدة بشكل متوازي	3.905	.6835	مرتفعة	2
14	تسهم الشبكات العصبية بتقديم الحلول والتوصيات للمستخدم في صوره واضحة ووافيه حول العمليات التي تؤديها الشركة	3.670	.8221	متوسطة	6
15	تسمح الشبكات العصبية للمستخدم بإدخال التعليمات والمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تؤديها الشركة للحصول على المعلومات	3.917	.6212	مرتفعة	1
16	تمكن الشبكات العصبية من شرح خطوات العمليات التي تؤديها الشركة للوصول إلى الحل والأسباب التي تقف وراء هذا الحل	3.705	.6870	مرتفعة	5
تقنية الشبكات العصبية		**3.739**		**مرتفعة**	

يشير الجدول (2) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقنية الشبكات العصبية، قد جاءت بالمستوى المرتفع وبلغ (3.739)، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.917 –3.564) وقد جاءت الفقرة التي تنص " تسمح الشبكات العصبية للمستخدم بإدخال التعليمات والمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تؤديها شركات تكنولوجيا المعلومات للحصول على المعلومات " بمتوسط حسابي بلغ (3.917) بينما جاءت الفقرة " يتم استخدام الشبكات العصبية ضمن نماذج رياضية للعمليات التي تؤديها شركات تكنولوجيا المعلومات مصاغة بشكل مخططات تحاكي الصفات الموجودة في الأنظمة الحاسوبية" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.564). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها هذا المتغير المنخفضة فهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

وهذه النتيجة تؤكد على أهمية الشبكات العصبية التي تمثل إحدى الأدوات الجيدة والمناسبة لحل المشكلات المتعلقة بتميز الأنماط وتصنيفها، فالخلايا العصبية الحاسوبية تتضمن كافة الجوانب القادرة على إنجاز العمليات التي تؤديها شركات تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها بشكل عملي من خلال تخزين المعلومات التجريبية والمعرفة العملية في روابط واتصالات ووحدات معالجة تشكل عناصر حسابية.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات لمتغير: إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى التحقيق
17	تستخدم الشركة الأجهزة الحاسوبية والوسائل التكنولوجية التي تكون مترابطة ومتصلة مع بعضها بعضا ومع السحابة أيضا لتمكين خدماتها الرقمية	3.822	.7290	1	مرتفع
18	يتم تضمين الإنترنت بأجهزة الاستشعار والمشغلات التي تسمح للشركة بتبادل المعلومات والبيانات من خلال شبكة الإنترنت لتمكين الخدمات الرقمية	3.775	.7617	5	مرتفع
19	يوفر إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية قدرات على الاتصال والتواصل مع الأشياء من أي مكان في العالم	3.542	.7446	8	متوسط
20	يمثل إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية القدرة على نقل المعلومات والبيانات عبر شبكة الإنترنت	3.761	.9232	6	مرتفع
21	يعمل إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية على دمج الأشياء التي تحصل في الحياة اليومية مع شبكة الإنترنت	3.810	.7251	2	مرتفع
22	توفر الشركة الأجهزة الذكية والمعدات المزودة بقدرات الحاسوب التي تستخدم في تجميع البيانات وتنقلها عبر الشبكة لتمكين الخدمات الرقمية	3.790	.8149	3	مرتفع
23	توفر الشركة الخدمات والبرامج التي تعمل على دمج البيانات التي يتم استلامها من مختلف أجهزة إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية	3.547	.7901	7	متوسط
24	تقوم الشركة باستغلال الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا تعلم الالة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المدروسة	3.487	.7446	9	متوسط
25	توفر الشركة واجهة المستخدم الرسومية التي تتحكم في جهاز إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية	3.782	.7331	4	مرتفع
	إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية	**3.701**		**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (3) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص المتغير التابع: إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية والمتوسطات الحسابية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.822) و(3.487). وقد جاءت فقرة " تستخدم الشركة الأجهزة الحاسوبية والوسائل التكنولوجية التي تكون مترابطة ومتصلة مع بعضها بعضا ومع السحابة أيضا لتمكين خدماتها الرقمية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.822). وجاءت الفقرة التي تنص على أن " تقوم الشركة باستغلال الذكاء الاصطناعي أو تكنولوجيا تعلم الالة من اجل تحليل تلك البيانات واتخاذ القرارات المدروسة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.487).

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات للمتغير المعدل: راس المال البشري

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
26	يتم تعبئة الشواغر الإدارية القيادية بالشركة بناء على المهارة والمعرفة لدى الإدارة	3.960	.6416	مرتفعة	3

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الرتبة
27	لدى الشركة القدرة على تطبيق واستخدام المعرفة ونقلها إلى حيز التطبيق العملي	3.881	.8321	مرتفعة	4
28	تساعد المهارة التي يمتلكها العاملون بالشركة على إيجاد طرق جديدة للقيام بأعمالهم	3.981	.7831	مرتفعة	2
29	تمتلك الشركة كادر قادر على تطوير الحلول البديلة للمشكلات التي تواجههم واختيار الحل الأمثل	3.631	.8301	متوسطة	7
30	يساهم رأس المال البشري بالشركة في تفعيل عملية الإبداع والإبتكار في الخدمات الإلكترونية	3.565	.8380	متوسطة	8
31	يسعى رأس المال البشري في الشركة إلى المعرفة الكامنة في التطبيقات الذكية التي تحقق أفضل أداء لهم	3.684	.7157	مرتفعة	6
32	يقيم أداء رأس المال البشري وأداء الشركة ككل من قبل خبراء متخصصين	3.855	.7607	مرتفعة	5
33	تعتمد الشركة ورشات عمل تدريبية لتطوير كوادرها البشرية	3.552	.8229	متوسطة	9
34	يمكن قياس رأس المال البشري بالشركة من خلال إطلاقه للخدمات الرقمية القائمة على المعرفة والمهارة	4.000	.7303	مرتفعة	1
المتغير المعدل: راس المال البشري		**3.789**		**مرتفعة**	

يشير الجدول (4) إلى أن المتوسطات الحسابية للمتغير المعدل: راس المال البشري، قد جاءت بالمستوى المرتفع وبلغ (3.790)، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.000 –3.552) وقد جاءت الفقرة التي تنص على أن " يمكن قياس رأس المال البشري بالشركة من خلال إطلاقه للخدمات الرقمية القائمة على المعرفة والمهارة "، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وقد كانت أهميتهما النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " تعتمد الشركة ورشات عمل تدريبية لتطوير كوادرها البشرية" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.552) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة). أما الانحرافات المعيارية للعبارات التي شملها المتغير التابع والتي تشير إلى مدى تشتت قيم هذه المتغيرات عن وسطها الحسابي، فيلاحظ إنها منخفضة وهي تؤشر على أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

جدول (5): نتائج اختبار (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية للفرضية الأولى

(العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية)

المتغيران	Sig.	T المحسوبة	T الجدولية	القرار الإحصائي
الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء	.000	120.062	3.84	رفض الفرضية العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) أن قيمة t المحسوبة بلغت (120.062) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (3.84)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وعليه ترفض الفرضية الأولى، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه " توجد علاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن، ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

جدول (6): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد الهرمي للفرضية الثانية

(دور رأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية)

		النموذج الأول			النموذج الثاني		
		ß	T	Sig	ß	T	Sig
إنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية	الذكاء الاصطناعي	.480	4.538	.000	.371	4.193	.000
	رأس المال البشري				.462	11.501	.000
	R	.802			.869		
	R Square	.644			.754		
	R Square Change	.644			.111		
	F Change	106.167			132.266		
	Sig. F Change	.000			.000		

نلاحظ من خلال تحليل نتائج الجدول (6) المتعلق باختبار الانحدار الخطي المتعدد الهرمي Hierarchical Multiple Regression Analysis القائم على نموذجين، فقد أظهرت النتائج ان الدور وقيمة التأثير ß بلغت (.480) عند مستوى دلالة (Sig =0.000). أما النموذج الثاني والذي تم إدخال المتغير المعدل راس المال البشري ليصبح الدور وقيمة درجة التأثير ß (.371 ، .462)، كما بينت النتائج أن قيمة R Square ازدادت بقيمة (.11) لهذا النموذج عند مستوى دلالة (Sig = 0.000).

وبناءً على نتائج هذا الاختبار نرفض الفرضية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على التالي: يوجد دور لرأس المال البشري في العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن.

وتؤكد هذه النتيجة أهمية التطورات المعرفية في أعمال شركات تكنولوجيا المعلومات والتي أدت إلى ظهور الحاجة لتوفير الأدوات والوسائل التي تساعدها على تحسين العمليات التي تؤديها، لذلك فان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية كطريقة وأسلوب متطور جديد للتقليل من الأخطاء، ويساعد في الوصول إلى درجة عالية من الدقة والجودة في الوصول إلى أفضل القرارات من خلال استخدام المعلومات الدقيقة المعتمدة على نظم إدارة المعلومات، والتطبيقات والتكنولوجيا لتجميع البيانات، وتخزّينها، وتحليّلها.

توصيات الدراسة

يوصي الباحثان شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن بما يلي:

1- زيادة الاهتمام بتقنيات الذكاء الاصطناعي

وإنترنت الأشياء لتمكين الخدمات الرقمية لما له من أهمية من الناحية العلمية في تطوير مهارات الموارد البشرية وذلك بإعادة صياغتها على شكل برامج تحتضنها الحواسيب.

2- التأكيد على ضرورة استخدام لغات برمجية متطورة وتشفيرها في برنامج وخزنها في قاعدة المعرفة في النظام الخبير لتطوير مهارات الموارد البشرية.

3- التركيز على تدريب العاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية في الأنظمة الخبيرة وتمثيل المعرفة والتحكم في الدراسة عن الخدمة الرقمية داخل قواعد البيانات.

4- أهمية الاعتماد على استخدام برامج ذكية لتطوير الخدمات الرقمية وإعادة صياغتها على شكل برامج تحتضنها الحواسيب لدورها في تحسين مهارات الموارد البشرية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أكلبي، علي بن ذيب، (2017)، *تطبيقات إنترنت الأشياء في مؤسسات المعلومات*، منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس. 1، (19)، 161-180.

- إبراهيم، إيمان محمد، (2021)، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، *مجلة كلية الاقتصاد والسياسة*، مصر، 22، (1)، 33-62.

- البمباوي، هاني (2023). دور تقنيات الذكاء الصناعي والبيانات الضخمة في رفع كفاءة الأساليب التسويقية من وجهة نظر الخبراء. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، 88 (2)، 1431-1467.

- الحسيني، أسامة، (2018). *لغة لوجو*. مكتبة بن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- الحوامدة، ثروت وعبدالمنعم، أسامة، (2019)، أثر الذكاء الصناعي في خلق التفكير الاستراتيجي الصحيح للقيادات الريادية لمنظمات الأعمال للوصول للقيمة المضافة لعملياتها الإستراتيجية، *جرش للبحوث والدراسات*، 21، (1)، 9-21.

- خضرة، صادوق، وخيرة، نيل، (2022)، تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات: دراسة نظرية، *مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، الجزائر. 8 (2)، 96-110.

- السيد، خالد ناصر (2014). *أصول الذكاء الصناعي*، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

- الشرايعة، احمد وفارس، سهير، (2019). *الحاسوب وأنظمته*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- الشمري، سرمد حمزة، والبرزنجي، احمد محمد، والحياني، بشير إسماعيل (2017). المهارات الإدارية ودورها في تعزيز التفوق التنافسي للشركات: دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الإنشائية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 12 (38)، 142-157.

- قناوي، ياره ماهر، (2021)، تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات المصرية: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، *مجلة بحوث في علم المكتبات*، جامعة القاهرة. 26(26)، 9-66.

- النبالي، عثمان، وعادل، احمد (2012)، *إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية*، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، المنعقد يومي 23-26 نيسان 2012، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

- الهبيدي، عماد، (2014)، *أثر استخدام النظم الخبيرة على ريادة الأعمال في شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن*، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- ياسين، سعد، (2016)، *نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Barnes, R., and Zvarikova K., (2021), Artificial Intelligence-enabled Wearable Medical Devices Clinical and Diagnostic Decision Support Systems and Internet of Things-based Healthcare Applications in COVID-19 Prevention, Screening, and Treatment, *American Journal of Medical Research* 8(2), 9-22, ISSN 2334-4814, eISSN 2376-4481

- Feifei, S. Huansheng, N., Woi, H., Fan, Z., Dawei, W., Tao, H and Mahmoud, (2020), Recent Progress on the Convergence of the Internet of Things and Artificial Intelligence, *IEEE Network*, 34 (5): 8-15, September/October 2020, doi: 10.1109/MNET.011.2000009.

- Gubbi, J, (2013), "Internet of Things (IoT): A vision, architectural elements, and future directions," *Future generation computer systems*, 29 (1),1645-1660.

- Irma, B.; Avelino J. González & Rajiv, S., (2019). *Knowledge Management (Challenge, Solutions, and Technologies),* Upper Saddle River, New Jersey: Person Education.

- Lazariu, G., Klistik, T., & Novak, A., (2021), Internet of Things Smart Devices, Industrial Artificial Intelligence, and Real-Time Sensor Networks in Sustainable Cyber-Physical Production Systems, *Journal of Self-Governance & Management Economics*, 1(1);20-30.

- Lee, I., & Lee, K. (2015), "The Internet of Things: Applications, investments, and challenges for enterprises," *Business Horizons,* 58 (1), 431-440.

- Sekaran, U., (2016), *Research Methods for Business, A Skill-Building Approach*. John Wiley and Sons Inc, New York, USA.

- Wade, K., & Vochozk, M., (2021), Artificial Intelligence Data-driven Internet of Things Systems, Sustainable Industry 4.0 Wireless Networks, and Digitized Mass Production in Cyber-Physical Smart Manufacturing, ***Journal of Self-Governance and Management Economics,*** 9(3), 48–60, ISSN 2329-4175, eISSN 2377-0996.

- O'Neill, M. (2016) "Insecurity by design: Today's IoT device security problem," *Engineering*, 2 (1), 48-49, 2016.

الفهرس

رقم البحث	عنوان البحث	المؤلفون	رقم الصفحة
1	أثر القياس في تعليل المسائل اللغوية عند الأخفش	الدكتور أحمد هلال شحادة السلايمة	1
2	قياس مؤشر القدرة على تحمل تكاليف السكن وأهميته النسبية في متوسط الدخل: دراسة حالة الأردن	الأستاذ الدكتور أحمد عبدالقادر المجالي	23
3	مستوى قلق الموت لدى عينة من كبار السن وعلاقته بالتدين لديهم	الأستاذ الدكتور أنس صالح ربيع الضلاعين	51
4	مسوّغات النحاة في اعتراضهم على بعض القراءات القرآنيّة	الدكتور ساطع عبدالله محمد الذنيبات، الدكتور معاذ هزاع علي الزعبي، الدكتور إياد فتحي موسى العسيلي	82
5	أثر حسن النية من عدمها على الجزاء التأميني وفق أحكام القانون الأردني	الباحث فهد غازي عقله السميحيين	105
6	نظرية عمل الأمير وعلاقتها بنظرية الظروف الطارئة	الدكتورة سوار أحمد حسين عنانبه	130
7	أَثَرُ تَطْبِيقِ مَعَايِيرِ اَلْحَوْكَمَةِ فِي اَلْحَدِّ مِنْ اَلِانجراف الإستراتيجي اَلدَّوْرِ اَلْوَسِيطِ لِلرِّقَابَةِ الإستراتيجيةِ: دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ فِي اَلْجَامِعَاتِ اَلْحُكُومِيَّةِ الأردنيَّةِ فِي إقليم وَسَطَ الأردن	أسماء عبدالله حمدالله أبو عنزه، الاستاذ الدكتور خالد يوسف محمد الزعبي	152
8	التنظيم التشريعي لحق الحصول على المعلومات "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني واللبناني"	عادل عبدالرزاق أبو حجر	179

مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث (AHUJ)، مجلة علمية محكّمة تصدر عن عمادة البحث العلميّ والدّراسات العليا، ISSN 2519-7436
المجلد (11) العدد (3) لعام 2025م

أثر القياس في تعليل المسائل اللغوية عند الأخفش

الدكتور أحمد هلال شحادة السلايمة[1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/03/28 م **تاريخ قبول البحث: 2023/08/11م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

ناقشت الدّراسة استخدام القياس عند الأخفش في كتابه معاني القرآن في تعليل بعض المسائل اللغوية، وفي بيان تحديد أثر توظيف القياس في توسعة عدد من الجوازات المتعدّدة في وجوه الاستعمال الوارد عن كلام العرب شعرًا أو نثرًا، وفي بعض آيات القران الكريم، والقراءات القرآنية الشاذّة منها والمتواترة.

كما أن الدّراسة بيّنت أنّ الأخفش وظّف لفظة القياس وما يدلّ عليه بلفظ صريح في تعليل بعض المسائل، إلّا أنّ مصطلح القياس تفاوت في الاستعمال من ناحيتي القلّة والكثرة، وهذا أدّى إلى التّوسّع في الاستخدام، كما بيّنت الدّراسة أنّ الأخفش علّل بعض الأحكام وساعد على تقعيد بعض المسائل النّحويّة والحكم عليها، وعمل على إجازة بعض الوجوه في التّراكيب والألفاظ التي لم تكن مجازة عند بعض العلماء بالاعتماد على بعض المرجعيات التي كانت تحتكم عليها طبيعة المسألة.

الكلمات المفتاحية: صور القياس، تعدّد الوجوه، معاني القرآن، الأخفش، أثر القياس.

The Influence of Analogy on the Justification of Linguistic Issues in Al-Akhfash's Works

Abstract

Objective: This study examined the application of linguistic analogy (*qiyās*) by the grammarian Al-Akhfash in his work *Ma'ānī al-Qur'ān* (The Meanings of the Qur'an). It focused on his use of analogy to explain specific linguistic issues and assessed its impact on expanding the range of permissible interpretive possibilities (*wujūh al-i'tibār*) found in Arabic usage, whether in poetry, prose, certain verses of the Qur'an, or in both anomalous (*shādhdhah*) and canonical (*mutawātirah*) Qur'anic readings.

Methodology & Scope: The research analyzed how Al-Akhfash employed the explicit terminology of *qiyās* to elucidate linguistic problems. It investigated the varying frequency of his use of the term and the consequent interpretive flexibility it introduced.

Findings: The study demonstrated that Al-Akhfash utilized analogy to justify certain linguistic rulings and to establish foundational principles for syntactic issues. Furthermore, his reliance on analogy, governed by the specific nature of each linguistic problem, led him to permit certain structural and expressive interpretations that were rejected by other scholars.

Conclusion: The research concludes that analogy served as a critical tool for Al-Akhfash, enabling a more expansive and nuanced linguistic analysis of the Qur'anic text.

Keywords: Linguistic analogy (*qiyās*), Al-Akhfash; *Ma'ānī al-Qur'ān*, Qur'anic hermeneutics, medieval Arabic linguistics.

(1) وزارة التربية والتعليم، الأردن.

** الباحث المستجيب:* ahmadalsalaymeh@yahoo.com

مقدّمة الدراسة

أولًا: أسئلة الدّراسة

تثير الدّراسة طرح العديد من الأسئلة المهمّة في عملية البحث، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: هل القياس عند الأخفش اقتصر على تحديد الظواهر اللغوية في كتابه المعاني؟

ثانياً: هل للقياس عند الأخفش علاقة في تحديد المرجعيات التي اعتمد عليها؟

ثالثاً: هل القياس عند الأخفش جاء مطّردًا في الاستعمال ؟

رابعاً: هل القياس عند الأخفش أدّى إلى التّوسع في الاستعمال، والتّعدّد في وجوه المسالة الواحدة؟

ثانيًا: فرضيات الدّراسة

تنطلق الدّراسة من جملة فرضيات يذكر الباحث اثنتين منها:

أولاً: بعض أقيسة الأخفش التي ذكرها في تعليل بعض المسائل قد قدّمت مصدر السّماع على القياس.

ثانياً: بعض التّوجيهات التي ذُكرت في اعتماد مصدر القياس عند الأخفش في كتابه معاني القرآن فيها تفاوت، ومرجع ذلك لاختلاف المرجعيات التي اعتمد عليها في التوجيه.

ثالثًا: أهمية الدّراسة

تكمن أهمية الدّراسة في وظائف القياس عند الأخفش ومحاولة تعليل بعض المسائل وتفسيرها بما يتناسب مع المعنى العام للغة، وفق ما جاء في كلام العرب شعرًا ونثرًا والقرآن الكريم، وفي القراءات الشاذّة منها والمتواترة، وتكمن أهمية الدّراسة أيضاً بأنّها جاءت لتقدّم تفسيرًا واضحًا لما وقع من إشكال في توجيه بعض آرائه، وبيان وظيفة القياس وأثره في الاستعمال في تعليل بعض المسائل وتوجيهها، وفي تعدّد وجوه الاستخدام في المسألة الواحدة اعتمادًا على المصادر التي حدّدها.

رابعًا: حدود الدّراسة

اتّخذت هذه الدّراسة من وظائف القياس اللغوي عند الأخفش في كتابه معاني القرآن في تعليل بعض المسائل مادّة رئيسة في التّطبيق، وذلك بغية الوصول إلى أثر استعمال القياس عندها، والوقوف على فائدة القياس في تعدّد وجوه

الاستعمال من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وفي بعض آيات القرآن الكريم، وبعض القراءات، وجواز استخدامها في المسائل اللغوية التي وقع فيها إشكال.

خامسًا: منهج الدّراسة

اعتمدت الدّراسة على المنهج الاستقرائي التّاريخي في جميع المسائل الواردة في كتاب معاني القرآن للأخفش، والنّظر في هذه المسائل التي تمثّل مرجعيّة الدّراسة التّطبيقيّة، ومن ثمّ الاعتماد على المنهج الوصفي؛ بهدف تحديد أثر القياس عنده في الاستعمال، وجواز تعدّده بالاعتماد على العديد من المرجعيّات المعتمدة لديه، وذلك نحو: مرجعيّة القراءات القرآنية، والمعنى، والقرينة، وغير ذلك.

سادسًا: الدراسات السابقة

وجدت دراسة سابقة في موضوع البحث، وهي للباحثة: انتصار تاج السر العوض عبد الرحمن، بعنوان: القياس النحوي عند الأخفش(دراسة وصفيّة تحليليّة)، منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 2010م، م: 11، : ع1.

تناولت الباحثة دراستها بمقدمة ذكرت فيها الأسس العلمية في البحث العلمي، ثم ذكرت في المبحث الأول دراسة ترجمة الأخفش وانتماءه، وفي المبحث الثاني عرّفت القياس لغة واصطلاحاً، وأركانه وصوره، وفي المبحث الثالث والأخير ذكرت فيه بعض الأمثلة الدالة على منهج القياس وصوره عند الأخفش، ثم خاتمة تحوي أهم النتائج، لكنّ هذا البحث يختلف عن دراستي بالشكل والمضمون، حيث جاءت دراستي مرتكزة على بيان أثر توظيف القياس في المسائل النحوية، والصرفية، والدلالية، وكيف عملت على توسعة دائرة الاستعمال عند النحاة، والحكم عليها، وبيان بعض المرجعيات التي اتكأ عليها الأخفش في جواز تعدد وجوه استخدامها، وهذه الفروق لا نجدها في دراسة الدكتورة انتصار سابقاً.

مدخل الدراسة

يُعدُّ القياس من أدلّة النّحو الإجماليّة الثّانية، وذلك بعد مصدر السَّماع، فالسَّماع مُقدَّم على القياس، والقياس ابتدأ ظهوره مع نشأة النّحو العربي، وقد تداخل هذا المصطلح مع العديد من العلوم، وفي هذا السِّياق يقول محمد ولد أبّاه: «إنّ مصطلح القياس يشمل عدّة مفاهيم تختلف تبعاً للسِّياق، وللمادّة العلمية التي يتناولها القياس، فهو مصطلح مشترك بين علوم مختلفة، وأدّى استعماله في النّحو إلى نوع من الخلط الذي يؤول إلى الالتباس والغموض»[1].

(1) ولد أبّاه، محمد المختار(2008م)، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ص33.

والقياس لغة أخذ من مادة: قَيَسَ، والقَيْسُ مصدر: قِسْتُ، والقَيْسُ بمنزلة القَدَرُ، أي: بمقدار. وقاس يقيس قَيْسًا، وقياسًا، وأصْلُه الواو، وقاس يقوس: من القياس[1].

والقياس في الاصطلاح، عرّفه الأنباري بقوله: «وأمّا القياس، فهو حملُ غيرِ المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كلّ مكان، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم، وإنَّما لمّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب»[2].

كما أنّ الجامع ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو: المشابهة، وقياس الشَّيء على شبيهه.

بالنَّظر إلى تعريف الأنباري يتّضح أنّه جعل للقياس أربعة أركان[3]، وهي على النّحو الآتي:

- الأصل. الفرع. الحُكم. العلّة.
- وضرب مثالاً على ذلك، وهو: رفع ما لم يسمّ فاعله قياسًا على الفاعل، فالأصل: الفاعل، والفرع: نائب الفاعل، والعلّة: الإسناد، والحكم: الرَّفع.

وعلى هذا النّحو تركيب قياس كلّ قياس من أقيسة النّحو.

وبين محمد المختار بأنّ عملية القياس تتمّ وَفقًا لمجموعة من المراحل، وهي على النّحو الآتي[4]:

1. رصد الظّواهر اللُّغويّة وتصنيفها بحسب تماثلها في التّركيب الإعرابي، أو الصِّيغ الصّرفية، وتقرير القاعدة اعتمادًا على استقراء الغالب في السَّماع.
2. استبعاد كلِّ صيغةٍ لم تَرِدِ في السَّماع، ولو كانت موافقة للقياس النّظري.
3. اعتبار ما خرج عن القاعدة المطّردة سماعًا منقولاً، يُحفظ ولا يُقاس عليه، مثل: الشَّاذ، والنّادر، وما دعت إليه الضّرورة.

---

(1) الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري(1995م). **الجمل في النَّحو**. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، مادة (قَيَسَ)، وانظر: الجوهري الفارابي، أبو نصر(1987م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عطار، ط4، دار العلم للملايين– بيروت.، مادة (قَيَسَ).

(2) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن(1971م)،**الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النَّحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، ، ص45–46.

(3) انظر: الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النَّحو**، ص93.

(4) ولد أباه، محمد المختار، **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص36.

يحسن هنا الإشارة إلى ذكر ما وقع من تباين بين المدرستين: البصريّة، والكوفيّة في استعمال مصدر القياس، فالبصريون– والأخفش من أتباعهم– اعتمدوا القياس على المسموع إذا كان فيه كثرة، وتوسّعوا فيه، وكانوا يتجنّبون الأخذ عن الأعراب، ولا يقيسون على القليل، بخلاف الكوفيّين الذين كانوا يقيسون على القليل حتى وإنْ كان شاهدًا واحدًا، فالقياس عند البصريّين مُقدّم على السَّماع وإن كان قليلاً أو شاذًا أو نادرًا، بينما عُرف عن الكوفيّين أنّهم كانوا يُقدِّمون السَّماع على القياس. فالفارق بين المدرستين هو ما تعتَّد به، فالبصريون يعتدّون بالقياس على السَّماع[1].

كما يجدر الإشارة إلى ترجمة حياة الأخفش قبل البدء بتوظيف القياس وأثره، وبيان دور العالم في كيفيّة استخدامه لأشكال مصدر القياس في تعليل بعض مسائله اللغوية، ومعرفة أثره في توجيه المعنى المراد من مصنّفه لإعراب آيات القرآن الكريم التي توقّف عندها، وأراد تفسيرها، وفكّ المعاني المشكلة فيها.

أولًا: التّعريف بالأخفش

يُكنَى بأبي الحسن، وهو سعيد بن مسعدة، مولى بني مُجاشع بن دارم بن مالك بن حَنْظلة بن مالك بن زيد مَنَاة، من تميم[2]، وقيل: إنّه من أهل بَلْخ، وسكن البصرة، وقد نُسب إلى مُجاشع فلقِّب بالمُشاجعي، ولُقِّب بالرّاوية، ولُقِّب بالأخفش الأوسط[3]، وكان أجلعَ، أي: لا تنطبق شفتاه على أسنانه، أو بسبب القصر في شفتيه.

وكان من أكثر الناس علمًا بالنَّحو في زمانه، وهو أحد أئمة النَّحويين البصريين، فقد أخذ علمه عن سيبويه، وهو من أصحابه، وكان الأخفش أكبر منه سنًّا، وقد وصفه السّيرافي بقوله: «والطّريق إلى كتاب سيبويه الأخفش»[4]، ويعود سبب ذلك إلى أنّ كتاب سيبويه لا يُعلم أنّ أحدًا قرأه عليه، ولا قرأه سيبويه على أحدٍ، ولكنّه لمّا مات قُرئ الكتاب على

(1) انظر: الأفغاني، سعيد بن محمد(1971م)، **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت، ص73.

(2) ابن الأثير الشيباني، عز الدين أبو الحسن، **اللباب في تهذيب الأنساب**، د.ط، دار صادر– بيروت، د.ت، ج3، ص164–165.

(3) المقصود بالأخفش: هو صغير العينين مع سوء بصرهما، أو ضعفهما في الرؤية.

(4) السيرافي أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(1966م)، أخبار النَّحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني، د.ط، مصطفى البابي الحلبي، ص40، وانظر: ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي(1997م). **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة بيروت – لبنان. ص75، والأنباري، أبو البركات عبدالرحمن(1985م)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنارة– الزرقاء، الأردن، ص107–108، والحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1993م، ج3، ص1374.

الأخفش، وكان ممَّن قرأه عليه الجرمي أبو عمر، والمازني أبو عثمان، وقد ذكرت بعض كتب التّراجم أنّ الأخفش قد أخذ عن الخليل، وبعضهم يقول: بإنّه لم يأخذ عنه[1].

وكانت وفاة الأخفش سنة مئتين وخمس عشرة على أرجح الأقوال الواردة في كتب التّراجم[2].

وعليه يعدّ الأخفش من أتباع المدرسة البصريّة، وعلى مقتضى ذلك فإنّه يمكن بيان دور هذه العالم في كيفيّة استخدامه لأشكال صور استخدام القياس في تعليل المسائل التي وقع فيها إشكال في توجيهها، وبيان أثر هذا المصدر في تعدّد الوجوه.

ثانيًا: صور استخدام القياس عند الأخفش وبيان أثره.

الأخفش عالم نحويٌّ ينماز بحسّه اللغوي، وبعقله الرّاجح وبنظره الثّاقب، فلا عجب في أن يستخدم مصدر القياس في كتابه: (معاني القرآن) على أنَّه أصلٌ من أصول النّحو العربي، الأخفش وقد اعتدّ بهذا الأصل، وقاس على مقاييس النّحاة السّابقين، مثل: سيبويه والكسائي والفرّاء وغيرهم، في أحد المواضع، وخالفهم في مواضع أخرى.

وقد عُرف عنه أنّه كان يقيس على كلام العرب شعرًا ونثرًا من الشّاذ من كلامهم، ويقيس على بعض القراءات الشّاذة، وفي هذا يقول شوقي ضيف: « إنّ الأخفش هو الذي دفع الكوفيين إلى اتّخاذ القراءات مصدرًا للقواعد، مهما كانت شاذةً، وبذلك لا يكون هناك شيءٌ يتميَّز به النّحو الكوفي من النّحو البصري إلا نجد أصوله عند الأخفش، لا من حيث قبول القراءات الشّاذة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب، بل أيضًا من حيث قبول بعض الأشعار الشّاذة واتّخاذها أصلاً للقياس»[3].

---

(1) المراجع نفسها.

(2) انظر: التنوخي أبو المحاسن، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، ص85، وابن النديم، **الفهرست**، ص75، والأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص107، والحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله، **معجم الأدباء**، ص1374، والقفطي،جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(1982م). إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، ص36، وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد(1900م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، دار صادر– بيروت، ج2، ص380، والذهبي، شمس الدين أبو عبدالله، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهيروالأعلام**، تحقيق عمر التدمري، ط2، دار الكتاب العربي–بيروت، 1993م، ج10، ص206–208.

(3) ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام، **المدارس النَّحوية**، د.ط، دار المعارف، د.ت، ص100.

وعلى مقتضى ذلك يرى الباحث أنّ الأخفش كان من أولئك الذين اعتمدوا القياس كثيرًا في تعليلاتهم لمعاني القرآن، ومن شأن هذا القياس أنّه يعمل على توسعة الاستعمال في مفردات اللغة العربيَّة، واعتماده على هذا الأصل قد كان له وجوهٌ متعدّدةٌ، وطرائق مختلفة يمكن إجمالها

فيما يلي:

أولاً: المسائل النّحويّة عند الأخفش

سأضرب بعض المسائل النّحويّة التي استخدم الأخفش فيها مصدر القياس، وقام بتوظيفه لحلّ بعض الإشكال الوارد عند تفسيره وبيانه لها، ومن صور ذلك:

1. القياس مع ورود السَّماع من كلام العرب المطّرد في الاستعمال

وهذا النّوع من القياس كان ظاهرًا وجليًا في كتابه معاني القرآن، وقد وظّفه في سبيل بيان تعليل بعض ما هو مسموعٌ عن العرب على ما نراه في تعليل قوله تعالى:﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا**﴾ [المائدة: 69]، فقال:﴿**وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى**﴾، وقال في موضع آخر: ﴿**وَالصَّابِئِينَ**﴾[1] [البقرة: 62]، والنّصب القياس على العطف على ما بعد (إنّ)، فأمّا هذه فَرْفعُها على وجهين، كأنّ قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ**﴾ [المائدة: 69] في موضع رفع في المعنى؛ لأنّه كلام مبتدأ؛ لأنّ قوله: إنّ زيدًا منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواء، فإنْ شئت إذا عطفت عليه شيئًا جعلته على المعنى، كما قلت: إنّ زيدًا منطلق وعمرو، ولكنّه إذا جُعل بعد الخبر، فهو أحسن وأكثر»[2].

ومن هذا التّوجيه الذي سلكه الأخفش في تعليل قوله تعالى: (الصَّابئون) على قراءة الرّفع، وقوله: بأنّ النّصب القياس على العطف على ما بعد (إنّ)، وهذا يؤكّد على أنّ هناك آياتٍ تخرج عن القياس في ظاهرها، معتمدًا في ذلك على مرجعيّة القراءات القرآنية.

---

(1) وهي من القراءات الشاذة، وبهاقرأ عثمان، وأبيّ، وعائشة، وابن جُبير، والجحْدري، وقرأ القرّاء السَّبعة: سمحوَالصَّابِئِينَسجى، وعليه مصاحف الأمصار، والجمهور، انظر:ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف– مصر، 1400هـ ، ص144، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، ج4، ص325. وقيل هي قراءة ابن مُحَيْصن: والصابئين بالياء بدل الواوعطفًا على لفظ اسم إنّ قبل، انظرالبنَّاء، شهاب الدين، أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية– لبنان، 2006م، ص255.

(2) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد ابن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ص285.

كما يلحظ الباحث أنّ الأخفش يُحاول التّنظير والتّقعيد في هذه الآية قياسًا على ما ورد من كلام العرب وذلك حينما قال: «لأنّ قوله: إن زيدًا منطلقٌ، و: زيدٌ منطلقٌ»، يعني: الرَّفع على المعنى من غير دخول (إنّ) على الجملة، أي: أنها غير موجودة أو عاملة.

وفي محاولته تعليل كلمة: (الصّابئين)، بالرّفع، وبيان جوازه، وذلك إذا عُطف عليه شيء في المعنى، نحو: إنّ زيدًا منطلق وعمرٌو، فذهب إلى اختيار العطف بعد الخبر، ويظهر ذلك من قوله: «إذا جُعل بعد الخبر، فهو أحسن وأكثر»، أي: العطف يكون على خبر إنّ لمقاربته الحركة، يعني: جواز العطف على خبر إنّ لمقاربة الحركة، وعدم وجود فاصل بين التابع والمتبوع.

مثل ذلك ذهب في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾ [النساء: 22] ذكر معنى الآية، ومن ثُمَّ قاسها على ما سُمع عن العرب، فقال: «لأنّ معناه: فإنّكم تؤخذون به، فلذلك قال: ﴿**إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۚ**﴾، أي: فليس عليكم جناح، ومثل هذا في كلام العرب كثير، تقول: لا نَصْنَع ما صنعت، ولا نأكل ما أكلت»[1].

يتضح أنّه أورد القياس اعتمادًا على مرجعية الكلام المسموع عن العرب نثرًا، وهو جزم المضارع يتبعه الاسم الموصول مع صلته، وأشار بصريح العبارة بأنّ مثل هذا الكلام كثير الورود عنهم.

وإلى مثل ذلك قاس الأخفش قول الله جلّ وعزّ في الآية الكريمة: ﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ**﴾ [الأعراف: 143]، على كلام بعض النَّاس، فقال: «تجلَّى أمره، نحو ما يقول النّاس: برز فلانٌ لفلانٍ، وإنّما برز جنده»[2].

وكذلك قاس الأخفش قول الله جلّ وعزّ وجه الرفع والنصب في المفردة:(ويل)، معتمدًا في ذلك على مرجعية القرينة متزامنة مع مرجعية المعنى، بالإضافة إلى مرجعية المشابهة، وبيّن وجهة نظره وحكمه في المسألة، وهذا ما نجده في تعليله لقوله تعالى في: **سمح فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ سجى [البقرة: 79]**

سمح فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ سجى [البقرة: 79]، يرفع (الويلُ)؛ لأنّه اسم مبتدأ جعل ما بعده خبره، وكذلك: الويحُ، والويلُ، والويسُ، إذا كانت بعدهنّ هذه اللام ترفعهن. وأمّا التعسُ، و"البعد، وما أشبههما، فهو نصبٌ أبدًا، وذلك أنّ

(1) الأخفش، معاني القرآن، ص 251.
(2) المرجع نفسه، ص336.

كل ما كان من هذا النّحو تحسن إضافته بغير لام، فهو رفع باللام، ونصب بغير لام، نحو: **سمح وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ١سجى [المطففين: 1]** و: ويلٌ لِزيدٍ، ولو ألقيتَ اللام قلت: ويلَ زيدٍ، و: ويحَ زيدٍ، وويسَ زيدٍ، فقد حسنت إضافته بغير لام، فلذلك رفعته باللام، مثل: **سمح وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ سجى [المرسلات: 15]** .

وأما قوله: **سمح أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ سجى [هود: 95]**، و:**سمح أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ سجى [هود: 68]**، و:**سمح وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ سجى [محمد: 8]**، فَهذا لا تَحسن إضافتَهُ بغير لام، ولو قلت: تَعْسَهُم، أو: بُعْدَهُم، لم يحسنوا انتصاب هذا كلّه بالفعل، كأنك قلت: "تعسهُم اللهُ تَعْساً، و: أَبْعَدَهُم اللهُ بُعدا.

وإذا قلت: ويلَ زيدٍ، فكأنّك قلت: ألزمهُ اللهُ الويلَ، وأمّا رفعك إيّاه باللام، فإنّما كان لأنّك جعلت ذلك واقعًا واجبًا لهم في الاستحقاق، ورفعه على الابتداء، وما بعده مبني عليه، وقد ينصبه قوم على ضمير الفعل، وهو قياسٌ حسنٌ، فيقولون: ويلًا لزيد، وويحًا لزيد"[1]

نلحظ من الأمثلة السالفة كيف وظّف الأخفش القياس في إعراب بعض المفردات التي أشار إليها في الآية السابقة لوجهي الرفع والنصب، معتمداً في ذلك على مرجعية المعنى، وقاس آية على آية أخرى لتدليل حجّته، وقاس أيضًا معزّزًا رأيه من كلام العرب بالاعتماد على المعنى العام، وكيف أنّه أجاز بعض الأقيسة، وحكم عليها بأنّه وجهٌ حسنٌ.

ثانيًا: المسائل الدّلاليّة عند الأخفش

ومن المسائل الدلالية عند الأخفش في كتابه معاني القرآن، والتي وظّف فيها مصدر القياس لبيان بعض الإشكال الوارد في تعليل بعض المسائل اللغوية وتفسيرها، وبيان أثره في توسعة الاستعمال، والتي يمكن إجمالها على النّحو الآتي بيانه:

1. قياس الأخفش ما لم يُسمع على ما سُمع من كلام العرب

ذهب الأخفش إلى اعتماد القياس في العديد من تفسيراته في كتابه المعاني على الكلام الذي لم يُسمع على ما سمع، وفي ذلك فسَّر قوله تعالى: ﴿**عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**﴾ [النجم: 5]، فقال: «جماعة (القُوَّة)، وبعض العرب يقول: حُبْوَة،

(1) الأخفش، معاني القرآن، ص125-126.

و: حَبَى، فينبغي أن يقول: (القِوَى)[1]، في ذا القياس»[2]، وقاسه على كلام العرب، فقال: «ويقول بعض العرب: رِشْوَة، و: رُشا، ويقول بعضهم: رُشْوة، و: رشا»[3].

يتضح من كلامه السالف في تفسيره للآية كيف أنّه يقيس كلمة (القوى)، وهي في القرآن بالضّمّ، ويقول: إنّ القياس (القوى) بالكسر، وهي لم تسمع، ولكنّه قاسها على ما سُمع عن العرب بـ: (رِشْوَة، و: رُشوة)، وقال: ذا القياس، أي: هذا هو القياس الذي يجب أن تكون عليه مفردة: القوى.

وذكر مفسّرًا قول الله جل جلاله: ﴿**الْجَوَارِ الْكُنَّسِ**﴾ [التكوير: 16]، فقال: «فواحدها: كانِس، والجمع، كُنّس، كما تقول: عاطِل، و: عُطّل»[4].

ثم تابع كلامه في تفسير الآية التي بعدها، من قوله تعالى: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير: 24]، فحكى فيها: « في تفسير كلمة (بظنين)، أي: بمنَّهم؛ لأنّ بعض العرب يقول: ظننتُ زيدًا، فهو ظنين، أي: اتَّهمتُه، فهو مُنُّهم»[5].

وقد فسّر قوله تعالى: ﴿**فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا**﴾ [الأعراف: 20]، فحكى فيها: «والمعنى: فوسوس إليهم الشّيطان، ولكن العرب تُوصل بهذه الحروف كلها الفعل، ومنهم: (غَرِضْتُ) في معنى: اشتقت إليه، وتفسيرها غرِضت من هؤلاء إليه»[6].

يتبيّن قياس الأخفش في الفعل: (وسوس لهما)، على كلام العرب في الفعل (غَرضت) الذي بمعنى: اشتقت إليه، وذلك لأنّ العرب تُوصل بحروف الجر الكلام، سواء أكان اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا، كما يتّضح أنّ المرجعيّة التي يستند عليها في تعليل قياس مفردات القرآن الكريم وتفسيرها هي الكلام الوارد عن العرب، وعلى مرجعيّة المعنى.

---

(1) وبها قرأ عبد الرحمن السلمي، وأمّا الباقون بالضم، انظر: ابن خالويه الحسين بن أحمد، أبو عبد الله، **ليس من كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م،ص164، وأحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني، **البستان في إعراب مشكلات القرآن**، تحقيق: أحمد الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 2018م، ج3، ص202، وحكى الفرّاء بأنه يقرأ: (شديد القُوى) بالكسر؛ لأنّ فِعْلة، وفَعْلة يتضارعان، انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص160، و: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبري**، تحقيق: عبدالله التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 2001م، ج22، ص9.

(2) الأخفش، معاني القرآن، ص526.

(3) المرجع نفسه، ص526.

(4) المرجع نفسه ، ص569.

(5) الأخفش، **معاني القرآن**، ص569.

(6) المرجع نفسه، ص322.

هذه بعض الأمثلة الدالة على المسائل اللغوية، وهناك العديد من الأمثلة على هذا النّحو من كتابه، ولا سبيل إلى حصرها هنا، لذلك اكتفى الباحث بالأمثلة السَّالفة.

ثالثاً: المسائل الصّرفيّة عند الأخفش

ومن الأمثلة الدالة على توظيف الأخفش للقياس في كتابه معاني القرآن في تعليل بعض المسائل الصّرفيّة، والتي قام بتفسيرها بما يتناسب مع المعنى العام وإيضاحها، والوقوف على المرجعية التي اعتمد عليها في رأيه، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

1. تقديم القياس على ما يرى أنّه غير مسموع عند العرب، وهو مسموع.

حكى الأخفش في تعليل قول الله تعالى:﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾ [البقرة: 280]، فقال: «وقال بعضهم: (مَيْسُره)[1]، وليست بجائزة؛ لأنّه ليس في الكلام (مَفْعُلٌ)، ولو قرؤوها: (موسَره) جاز؛ لأنّه من (أيْسَر)، مثل: أدخل، فهو مُدْخل»[2].

إنّ المدقّق في المثال السَّابق يرى أنّ الأخفش قدَّم مصدر القياس، وهو (مُوسره، لأنّه أيسر، مثل: أدخل، مُدخل) على مصدر السَّماع، وحكم على السَّماع على ما يرى أنّه غير مسموع، وهو (مَيْسُره).

ويرى الباحث أنّ الأخفش زعم أنّ لفظة (مَيْسُره) بالضّم غير مسموعة عن العرب، وحكم عليها بأنّها غير جائزة؛ لأنها لم ترد عن العرب صيغة (مَفعُلٌ)، وهذا بحدِّ ذاته مجازفة من الأخفش؛ لأنّها مسموعةٌ من العرب، ويمكن الردّ عليه من ناحيتين، وهما:

أولاً: إنّ كلمة (مَيْسُره) بالضّمِّ، قرأ بها نافع، وهو يُعدّ رئيس القرَّاء في مدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وقراءة نافع من إحدى القراءات السَّبعة المتواترة، فقد قرأ عن شيخه عبدالرحمن بن هرمز الأعرج الذي أخذ القراءة عن الصحابيين أبي هريرة وابن عباس– رضي الله عنهما–، وهو أخذ عنه، وعن سبعين رجلاً من التّابعين الثّقات[3].

(1) وبها قرأ نافع بالضّمِّ، وأمّا الباقون بالفتح، انظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص192.
(2) الأخفش، **معاني القرآن**، ص204.
(3) انظر: ابن مجاهد، **السَّبعة في القراءات**، ص53.

كما أنّ نافعًا ابن أبي نعيم متقدِّمٌ عن الأخفش، فهذا يدلُّ على عدم سَماعه عن العرب في هذه المسألة، فنافع توفي 169هـ، والأخفش 215هـ، فيتبيّن أنّ نافعًا من المتقدِّمين على الأخفش الذي زعم أنّ (مَيْسُره) بالضّم غير واردةٍ في كلام العرب، وقال ابن جني: «قرأ بها نافع في جماعة من الصّحابة، فاعرف»[1].

ثانياً: ورد عن العرب سماعًا على وزن (مَفْعُل)، كلماتٌ عديدة، ومن ذلك قولهم: مَقْبُرة، و: مَشْرُبة، وممّا يعزّز ذلك قول أبي منصور الأزهري: هما لغتان مَيْسَرة، ومَيْسُرة، ومثله مَقْبَرة، ومقْبُرة، ومَشرَبة، ومَشْرُبه للغرفة[2].

1. جواز ترجيح قياس على قياس، والحكم عليه

رجّح الأخفش في معانيه للقرآن الكريم قياسًا على قياس في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، ومن ذلك قوله في بيان الآية الكريمة: ﴿**عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**﴾ [النجم: 5]، فقال: «ينبغي أن يقول: (القِوى)، وفي ذا القياس، ويقول بعض العرب: رِشْوة، و: رُشا، ويقول بعضهم: رُشْوة، و: رِشا، وبعض العرب: يقول صُوَرٌ، وصِوَرٌ، والجيدة صُوَر، ﴿**وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ**﴾ [غافر: 64]، و: [التغابن: 3]، و: (صِوَركم) تُقرأ[3]»[4].

يرى الباحث من كلام الأخفش السَّابق، كيف رجّح قياس القُوَى، على صُوَر، وأشار إليها بالحكم بأنّها جيدة مستدلاً عليها بآية من القرآن الكريم، وقال هي أفضل من قراءة (صِوَر) بالكسر، فهو قدّم قياسًا مشهورًا ومسموعًا من القراءات، على قراءة شاذة مسموعة.

وإلى مثل ذلك ذهب إلى تفسير قول الله تعالى في الآية الكريمة: ﴿**عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ**﴾ [التوبة: 98]، فقال: «وقال: (عليهم دائرة السَّوء)، كما تقول: هذا رَجلُ السَّوء، وقال الشّاعر[5]:

وكنْتُ كَذِئبِ السَّوْءِ لمَّا رأى دَمًا بصاحِبِهِ يَوْمًا أَحَالَ على الدَّم.

---

(1) ابن جني، أبو الفتح(1999م)،**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. د.ط، وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1، ص145.

(2) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(1991م)، **معاني القراءات**، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب– جامعة الملك سعود، ج1، ص233.

(3) وبها قرأ أبو رزين والأشهب العقيلي بكسر الصَّاد، انظر: القرطبي، أبو عبدالله محمد(1964م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، ط2، دار الكتب المصرية– القاهرة، ج15، ص328، و: وقال البناء بأنها وردت عن الحسن والأعمش بكسر الصاد، انظر: البناء، **إتحاف فضلاء البشر**، ص487.

(4) الأخفش، **معاني القرآن**، ص526.

(5) البيت للفرزدق على بحر الطويل، انظر: ديوان الفرزدق، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، (1984م)، ج2، ص187، و: الجاحظ، عمرو بن بحر(1424هـ)، **الحيوان**، ط2، دار الكتب العلمية– بيروت، ج5، ص171، و: الطبري، **تفسير الطبري**، ج11، ص633.

وقد قُرئت: (دائرة السُّوء)[1]، وذا ضعيفٌ؛ لأنّك إذا قلت: كانت عليهم دائرة السُّوء، كان أَحسنَ من (رَجلِ السَّوء)، ألا ترى أنّك تقول: (كانت عليهم دائرةُ الهزيمة)؛ لأنّ الرّجلَ لا يُضاف إلى السُّوء، كما يُضاف هذا، لأنّ هذا يُفسَّرُ به الخيرُ والشّرُ، كما تقول: سلكت طريقَ الشّر، وتركت طريق الخير»[2].

ويظهر من كلامه كيف يحاول تفسير كلمة: (السَّوء)، ويذكر لها سماعًا من الشّعر، ويقول بأنّ (السُّوء) ضعيفة بالضَّم ويقيسها على (كانت عليهم دائرةُ الهزيمة)، كما أنّ كلمة السُّوء تُفسّر الخير والشَّر.

وكذلك قال في تفسير قوله جلّ وعزّ الوارد في الآية الكريمة: **سمح وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سجى [النساء: 32]**، قال: سمح وَلَا تَتَمَنَّوْاْ سجى إن شئت أدغمت التّاء الأولى في الآخرة، فان قيل: كيف يجوز إدغامها، وأنت إذا أدغمتها سكنت، وقبلها الألف السّاكنة التي في (لا)، فتجمع ما بين ساكنين؟ قلت: إنّ هذه الألف حرف لين، وقد يدغم بعد مثلها في الاتّصال وفي غيره، نحو: يضربانّي، و: **سمح فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ سجى [المجادلة: 9]**، وتدغم أيضاً ومثله **سمح قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ سجى** [البقرة: 139]، أُدغمت وقبلها واو ساكنة، وإن شئت لم تدغم هذا كلّه، وقد قرأ بعض القرّاء: {فَبِمَ تُبَشِّرُونِ}[3] أراد:(تُبَشِّرُونَنِي) فأذهب أحد النّونين استثقالاً لاجتماعهما، كما قال: ما أَحسستُ منهُم أحدًا، فألقوا إحدى السّينين استثقالاً، فهذا أجدر أن يستثقل؛ لأنَّهما جميعًا متحركان"[4]

وهناك العديد من الأمثلة في كتابه على هذا النّحو، ولا سبيل إلى حصرها هنا.

وممّا يؤكّد أنّ الأخفش اعتمد القياس، واتخاذه أصلاً من أصول النّحو العربي في كتابه هذا، هو استخدام لفظة القياس وبما في معناها صراحة في بيان مسائله، يظهر هذا من بعض الأمثلة التي توضّح ذلك.

---

(1) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون بفتح السّين، وهم: نافع، وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي، انظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد(1993م)، **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، راجعه: عبدالعزيز رباح، ط2، دار المأمون للتراث– بيروت، ج4، ص206.

(2) الأخفش، **معاني القرآن**، ص363–364.

(3) وهي قراءة متواترة، قرأ بكسر النون ابن كثير، ونافع، وشدّد النّون ابن كثيروشدّدها ابن كثير، وقال: هما نونان: نون الجمع. ونون المتكلم، فَسُكِّنَت الأولى وأدغمت في الثانية، وخفّفها نافع، اقتصاراً على إحدى النّونين،وقرأ الباقون بفتح النّون، نصبًا؛ لأنّ نون الجمع مفتوحة أبدًا، فرقًا بينها وبين نون الاثنين. انظر: الأزهري، **معاني القراءات**، ج2، ص70.

(4)الأخفش، **معاني القرآن**، ص254.

ذهب الأخفش إلى تفسير قوله تعالى: ﴿**قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي**﴾ [الأعراف: 150]، فحكى: « إنّه جعله اسمًا واحدًا، مثل قولهم: ابنَ عَمّ أقبلْ، وهذا لا يُقاس عليه، وقال بعضهم: يا ابن أمّي لا تأخذ، وهو القياس، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كره هذا»[1]، وقال الشاعر[2]:

يا ابنَ أمّي ولو شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ عو تميمًا وأنتَ غيرُ مجابِ

يتبيّن أنّ الأخفش استخدم لفظة القياس بصريح العبارة، فقال، (وهو القياس)، وقال أيضًا:(وهذا لا يُقاس)، وهذا يُعدُّ دليلاً واضحًا على اعتماده القياس، كما أنّه يُقدِّم قياسًا على آخر، فهو لا يعتمد القياس (يا ابن أمّ) في الآية على (يا ابن عمّ)، بل أوجد له قياسًا معتمدًا على كلام العرب، وهو بإثبات الياء في منادى (يا ابن أمِّي لا تأخذ)، وعزّز ذلك بشاهد شعري.

وإلى مثل ذلك قال: « وقد ينصبه قوم على ضمير الفعل، وهو قياسٌ حَسَنٌ، فيقولون: ويلاً لزيد، و: ويحًا لزيدٍ»[3].

ومن الأمثلة التي أوردها الأخفش حيث ذكر لفظ القياس بصريح العبارة في سياق تفسيره للآية الكريمة: ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلاتٍ**﴾ [الأعراف: 133]، فحكى: «الطُّوفان، فواحدتها في القياس الطُّوفانة»[4].

وقال أيضًا في تفسير قول الله تعالى: ﴿**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا**﴾ [النبأ: 28]، فقال: «لأنّ فعله على أربعة أراد أن يجعله، مثل باب: (أفعلت) (إفعالاً)، فقال: (كذابًا)، فجعله على عدد مصدر مصدره، وعلى هذا القياس، تقول: قاتل، قيتالاً، وهو كلام العرب»[5].

---

(1) الأخفش، **معاني القرآن**، ص338.

(2) هذا البيت لمعد يكرب بن عمرو بن الحارث، ذكره في قتل أخيه شرحبيل، والشّاهد فيه (يا ابن أمي) إضافة الياء في أمّي، انظر: الشمشاطي، أبو الحسن علي بن محمد(1977م)، **الأنوار ومحاسن الأشعار**، تحقيق: السيد محمد يوسف، راجعه: عبدالستار فرّاج، التراث العربي– الكويت، ص222، و: أبو تمّام، **حبيب بن أوس الوحشيات وهو الحماسة الصغرى**، تحقيق: عبدالعزيز الراحكوتي، راجعه: محمود شاكر، ط3، دار المعارف– القاهرة، ص134.

(3) الأخفش، معاني القرآن، ص126.

(4) المرجع نفسه،ص335.

(5) المرجع نفسه، ص564.

يتضح من الأمثلة السَّابقة بأنّ الأخفش لجأ إلى اعتماد القياس في تعليل وتفسير المسائل اللغوية في كتابه معاني القرآن، فقد صرّح باستخدام القياس في مسائله، وذكر أقيسة من العرب شعرًا ونثرًا ومن القرآن الكريم، كما أنّه كان يحكم على القياس بأنّه حَسَنٌ أو رديء لا يُقاس عليه.

وممّا يُؤكّد أن الأخفش اعتمد على القياس في تعليل معانيه ذكر ألفاظٍ مرادفة لكلمة القياس، وهي نحو:(ومثله في الإعراب)[1]، (ومثله قول العرب)[2]، (ومثله في القرآن كثير)[3]، و(مثله قوله)[4]، (ومثل)[5]، (وكما تقول)[6]، وغيرها من الألفاظ الدّالة.

وخلاصة الكلام أنّ الأخفش كان يقيس في كتابه معتمدًا على السَّماع الصَّحيح من كلام العرب، وكذلك كان المقيس، كما أنّه توسَّع كثيرًا في مسألة القياس، فقد كان يقيس على بعض لغات العرب، وعلى بعض القراءات الشّاذّة، فهذا أدّى إلى توسعة الاستعمال في بعض المسائل من كتابه معاني القرآن، وهذا أدّى أيضًا إلى تعدّد الوجوه والجواز، وظهر أنّه قياس لا يقبل أي قياس، بل كان يحكم عليه أنّه قياس حَسَن أو جيّد، وفي ناحية أخرى كان يقول أنّه قياس رديء أو هذا لا يُقاس عليه أو هذا قياس ضعيف، يتّضح أن قياسه في مصنّفه غير ثابت على نمط مُعيّن، ويُلحظ عليه أيضًا أنَّ قياسه في بعض المسائل كان يستخدم فيها بعض التَّعليلات والاستنباطات للوصول إلى التّفسير الصّحيح المعتمد على المرجعيات التي تبنّاها، كما أنّ قياسه تنوّع إلى عدّة وجوه، فقد كان يقيس آية على آية، أو معنى على معنى أو آية على شعر، وغير ذلك، وهذا بحقٍ يدلُّ على ذكاء الأخفش وفطنته، وكذلك تبحّره في اللغة.

خاتمة القول في مصدر القياس وأثره عند الفراء والأخفش في معانيهما.

بعد هذا التجوال في كتاب معاني القرآن للأخفش، والوقوف على بعض المسائل الدّالة على توظيف القياس في تفسير معاني بعض المفردات التي وقع إشكال فيها وبيانها مع إثبات الأدلة والبراهين من كلام العرب شعراً أو نثراً، وآيات القرآن الكريم، والقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذّة، يتبين بأن مرجعية الأخفش في كتابه مختلفة، فالأخفش كان من أتباع أصحاب المدرسة البصريّة، وإن كان يخالفهم في بعض المسائل، وأنّ المدرسة الكوفية قدَّمت السَّماع على القياس،

(1) الأخفش، **معاني القرآن** ، ص499.
(2) انظر: المرجع نفسه، ص277، ص513.
(3) انظر: المرجع نفسه ، ص114.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص56.
(5) انظر: المرجع نفسه، ص17، ص19، ص41، ص50، وغيره الكثير.
(6) انظر: المرجع نفسه، ص6، ص18، ص38وغيره الكثير.

وتوسَّعت فيه كثيرًا، بينما المدرسة البصريَّة بخلافها، فقد اعتدَّت بالقياس وقدَّمته على السَّماع، وحدّدت حدوده وأركانه، إلا أنّ هذا لا يمنع أحدًا من أصحاب كتب المعاني اعتماد مصدر القياس في مصنّفاتهم في تفسير مفردات القرآن الكريم، وبيان ما وقع فيها من إشكال في بعض الألفاظ.

وقد ورد عنده التّقنين لمسألة ما أثناء شرحه، واستخدم لفظ القياس واشتقاقاته اللغوية ومرادفاته صريحة في تحليل بعض المسائل، كما بيّن الباحث ذلك في موضعه، إلا أنّ مصطلح القياس في الاستخدام تفاوت من ناحية القلَّة والكثرة.

وقد كان له اجتهادات خاصّة في طريقة توظيف اعتماد القياس، فالأخفش، فقد وسّع دائرة القياس كثيرًا، فهو يقيس على كلام العرب الذي اعتبر شاذًّا عند النّحاة، وقاس أيضًا على القراءات الشّاذّة، كما أنّه كان يُفاضل قياسًا على قياس آخر محاولاً في سبيل ذلك ترجيح أحدهما على الآخر، ويطلق حكمه على القياس بسبب ضعفه أو قوته.

فالقياس في كتابه معاني القرآن قد أدّى إلى تعدّد وجوه الاستعمال من كلام العرب، وإلى إثراء اللغة العربية بالمعاني والألفاظ والتّراكيب اللّغويَّة، وساعد على تقعيد بعض القواعد اللغويَّة في بناء القاعدة والحكم عليه، وذلك من خلال ذكره للعلّة والحكم، وهذا انعكس على مسائله، حيث أجاز بعض التّراكيب والألفاظ التي لم تكن مجازةً عند بعض العلماء، فمن المعروف بأنّ القياس عبارة عن قالب تستطيع عن طريقه صوغ عددٍ من الألفاظ الجديدة، وبذلك نشأ التّعدُّد في وجوه الاستعمال، وأتاح للمتكلّمين تداول الألفاظ الجائزة، فهذا المصدر يُعدّ من الطّرق المهمّة الرئيسة في زيادة مخزون الألفاظ ورُقيها.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.
- الأحنف اليمني أحمد بن أبي بكر بن عمر (2018م).البستان في إعراب مشكلات القرآن. تحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد ابن مسعدة(1990م).معاني القرآن. تحقيق: هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأزهري محمد، أبو منصور بن أحمد(١٩٩١م).معاني القراءات. ط1، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود.
- الأفغاني، سعيد بن محمد(1971م). من تاريخ النحو العربي. مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النَّحو. تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت.
- .....،.....(1985م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنارة- الزرقاء، الأردن.
- الأندلسي أبو حيان ، محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر- بيروت، 1420هـ.
- البغدادي ابن مجاهد، أحمد بن موسى(1400هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف- مصر.
- البنَّاء، شهاب الدين، أحمد بن محمد(2006م).إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية- لبنان.

- أبو تمّام. حبيب بن أوس الوحشيات وهو الحماسة الصغرى. تحقيق: عبدالعزيز الراحكوتي، راجعه: محمود شاكر، ط3، دار المعارف- القاهرة.

- التنوخي المعري أبو المحاسن، المفضل بن محمد(1992م).تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم. تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ط2، حجر للطباعة والنشر- القاهرة.

- الجاحظ، عمرو بن بحر (1424هـ).الحيوان. ط2، دار الكتب العلمية- بيروت،

- ابن جني، أبو الفتح(1999م).المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. د.ط، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

- الجوهري الفارابي، أبو نصر(1987م).الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عطار، ط4، دار العلم للملايين- بيروت.

- الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله(1979م).معجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي- بيروت.

- ابن خالويه الحسين بن أحمد، أبو عبد الله(1979م).ليس من كلام العرب. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2.

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد(1900م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس، د.ط، دار صادر- بيروت.

- الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله (1993م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: عمر التدمري، ط2، دار الكتاب العربي-بيروت.

- السيرافي أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان(1966م)، أخبار النَّحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني، د.ط، مصطفى البابي الحلبي.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين(2006م).الاقتراح في أصول النَّحو. تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق.

- .....، .بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية– لبنان، د.ت.

- الشمشاطي، أبو الحسن علي بن محمد(1977م).الأنوار ومحاسن الأشعار. تحقيق: السيد محمد يوسف، راجعه: عبد الستار فرّاج، التراث العربي– الكويت.

- الشيباني ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن. اللباب في تهذيب الأنساب. د.ط، دار صادر– بيروت، د.ت.

- ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام. المدارس النَّحوية. د.ط، دار المعارف، د.ت.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(2001م).تفسير الطبري. تحقيق: عبدالله التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

- الفارسي أبو علي ، الحسن بن أحمد(1993م).الحجة للقرّاء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي، راجعه: عبدالعزيز رباح، ط2، دار المأمون للتراث– بيروت.

- الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري(1995م). الجمل في النَّحو. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5.

- القرطبي أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري(1964م).الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية – القاهرة.

- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(1982م).إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1.

- ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي(1997م).الفهرست. تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2،دار المعرفة بيروت – لبنان.

- ولد أبّاه، محمد المختار(2008م). تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

رومنة المصادر والمراجع

- al-Qur’ān al-Karīm

- al-Aḥnaf al-Yamanī Aḥmad ibn Abī Bakr ibn ‘Umar (2018m). al-Bustān fī i‘rāb Mushkilāt al-Qur’ān. taḥqīq : Aḥmad Muḥammad ‘Abd al-Raḥmān al-Jundī, Ṭ1, Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah.

- al-Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan Sa‘īd Ibn ms‘dh (1990m). ma‘ānī al-Qur’ān. taḥqīq : Hudá Qurrā‘ah, Ṭ1, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.

- al-Azharī Muḥammad, Abū Manṣūr ibn Aḥmad (1991m). ma‘ānī al-qirā’āt. Ṭ1, Markaz al-Buḥūth fī Kullīyat al’ādāb-Jāmi‘at al-Malik Sa‘ūd.

- al-Afghānī, Sa‘īd ibn Muḥammad (1971m). min Tārīkh al-naḥw al-‘Arabī. Maktabat al-Falāḥ, D. Ṭ, D. t.

- al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd-al-Raḥmān. al-ighrāb fī jadal al-i‘rāb wa-Lam‘ al-adillah fī alnnaḥw. taḥqīq : Sa‘īd al-Afghānī, ṭ2, Dār al-Fikr, Bayrūt.

- ..... ,. (1985m). Nuzhat al-alibbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’. taḥqīq : Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, ṭ3, Maktabat almnārt-al-Zarqā’, al-Urdun.

- al-Andalusī Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr. taḥqīq : Ṣidqī Muḥammad Jamīl, D. Ṭ, Dār alfkr-Bayrūt, 1420h.

- al-Baghdādī Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá (1400h), Kitāb al-sab‘ah fī al-qirā’āt, taḥqīq : Shawqī Ḍayf, ṭ2, Dār alm‘ārf-Miṣr.

- Albnnā’, Shihāb al-Dīn, Aḥmad ibn Muḥammad (2006m). Itḥāf Fuḍalā’ al-bashar fī al-qirā’āt al-arba‘ah ‘ashar. taḥqīq : Anas Muhrah, ṭ3, Dār al-Kutub al‘lmyt-Lubnān.

- Abū tmmām. Ḥabīb ibn Aws alwḥshyāt wa-huwa al-Ḥamāsah al-ṣughrá. taḥqīq : ‘Abd-al-‘Azīz alrāḥkwty, rāja‘ahu : Maḥmūd Shākir, ṭ3, Dār alm‘ārf-al-Qāhirah.

- al-Tanūkhī al-Ma‘arrī Abū al-Maḥāsin, al-Mufaḍḍal ibn Muḥammad (1992m). Tārīkh al-‘ulamā’ al-naḥwīyīn min al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn wa-ghayrihim. taḥqīq : ‘bdālftāḥ al-Ḥulw, ṭ2, Ḥajar lil-Ṭibā‘ah wālnshr-al-Qāhirah.

- al-Jāḥiẓ, ‘Amr ibn Baḥr (1424h). al-ḥayawān. ṭ2, Dār al-Kutub al‘lmyt-Bayrūt,

- Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ (1999M). al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ ‘anhā. D. Ṭ, Wizārat al'wqāf-al-Majlis al-A‘lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah.

- al-Jawharī al-Fārābī, Abū Naṣr (1987m). al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah. taḥqīq : Aḥmad ‘Aṭṭār, ṭ4, Dār al-‘Ilm llmlāyyn-Bayrūt.

- al-Ḥamawī, Yāqūt Shihāb al-Dīn Abū ‘Abd Allāh (1979m). Mu‘jam al-Udabā'. taḥqīq : Iḥsān ‘Abbās, Ṭ1, Dār al-Gharb al'slāmy-Bayrūt.

- Ibn Khālawayh al-Ḥusayn ibn Aḥmad, Abū ‘Abd Allāh (1979m). laysa min kalām al-‘Arab. taḥqīq : Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, Makkah al-Mukarramah, ṭ2.

- Ibn Khallikān, Abū al-‘Abbās Shams al-Dīn Aḥmad (1900m). wafayāt al-a‘yān w'nbā' abnā' al-Zamān. taḥqīq : Iḥsān ‘Abbās, D. Ṭ, Dār ṣādr-Bayrūt.

- al-Dhahabī, Shams al-Dīn Abū Allāh (1993M). Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a‘lām. taḥqīq : ‘Umar al-Tadmurī, ṭ2, Dār al-Kitāb al‘rby-byrwt.

- al-Sīrāfī Abū Sa‘īd, al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh ibn al-Marzubān (1966m), Akhbār alnnaḥwyyn al-Baṣrīyīn, taḥqīq : Ṭāhā al-Zaynī, D. Ṭ, Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī.

- al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn (2006m). al-Iqtirāḥ fī uṣūl alnnaḥw. taḥqīq : ‘Abd al-Ḥakīm ‘Aṭīyah, Dār al-Bayrūtī, Dimashq.

- ..... ,. Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh. taḥqīq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, D. Ṭ, al-Maktabah al‘ṣryt-Lubnān, D. t.

- Alshmshāty, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad (1977M). al-anwār wa-maḥāsin al-ash‘ār. taḥqīq : al-Sayyid Muḥammad Yūsuf, rāja‘ahu : ‘bdālstār frrāj, al-Turāth al‘rby-al-Kuwayt.

- al-Shaybānī Ibn al-Athīr, ‘Izz al-Dīn Abū al-Ḥasan. al-Lubāb fī Tahdhīb al-ansāb. D. Ṭ, Dār ṣādr-Bayrūt, D. t.

- Ḍayf, Aḥmad Shawqī ‘Abdussalām. al-Madāris alnnaḥwyh. D. Ṭ, Dār al-Ma‘ārif, D. t.

- al-Ṭabarī, Abū Ja‘far Muḥammad ibn Jarīr (2001M). tafsīr al-Ṭabarī. taḥqīq : Allāh al-Turkī, Ṭ1, Dār Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān.

- al-Fārisī Abū ‘Alī, al-Ḥasan ibn Aḥmad (1993M). al-Ḥujjah llqrrā' al-sab‘ah. taḥqīq : Badr al-Dīn Qahwajī, rāja‘ahu : ‘Abd-al-‘Azīz Rabāḥ, ṭ2, Dār al-Ma'mūn lltrāth-Bayrūt.

- al-Farāhīdī Abū ‘Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ‘Amr ibn Tamīm al-Baṣrī (1995m). al-Jamal fī alnnaḥw. taḥqīq : Fakhr al-Dīn Qabāwah, ṭ5.

- al-Qurṭubī Abū ‘Abd Allāh, Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī (1964m). al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān. taḥqīq : Aḥmad al-Baraddūnī, wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, ṭ2, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah – al-Qāhirah.

- al-Qifṭī, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Yūsuf (1982m). Inbāh al-ruwāh ‘alá anbāh al-nuḥāh. taḥqīq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Fikr al-‘Arabī-al-Qāhirah, wa-Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah – Bayrūt, Ṭ1.

- Ibn al-Nadīm Abū al-Faraj Muḥammad ibn Isḥāq ibn Muḥammad al-Warrāq al-Baghdādī (1997m). al-Fihrist. taḥqīq : Ibrāhīm Ramaḍān, ṭ2, Dār al-Ma‘rifah Bayrūt – Lubnān.

- Wuld abbāh, Muḥammad al-Mukhtār (2008M). Tārīkh al-naḥw al-‘Arabī fī al-Mashriq wa-al-Maghrib. ṭ2, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.

قياس مؤشر القدرة على تحمل تكاليف السكن وأهميته النسبية في متوسط الدخل: دراسة حالة الأردن

الأستاذ الدكتور أحمد عبدالقادر المجالي[1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/03/29 م **تاريخ قبول البحث: 2023/05/23م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض بعض مقاييس القدرة على تحمل تكاليف السكن في الاقتصاد الأردني وتحديد ما إذا كانت تكلفة السكن في الأردن تتناسب مع قدرة الأسر الأردنية. قامت الدراسة باستخدام المنهج التحليلي من خلال عينة عنقودية احتمالية تمثل أسعار الشقق والأراضي والإيجارات لحساب مؤشر القدرة على الحصول على سكن بالاستناد إلى نسبة سعر السكن إلى الدخل ونسبة الإيجار إلى الدخل. تمت مراجعة المتوسطات إحصائياً باستخدام اختبار العينة الواحدة(one sample test) للتحقق من مدى دلالة المؤشر.

أظهرت نتائج التحليل أن شراء المنازل لا يمكن تحمله على الإطلاق في عمان والعقبة، ولا يمكن تحمله إلى حد ما في إربد، ولا يمكن تحمله إلى حد متوسط في الزرقاء والسلط ومادبا وجرش والطفيلة والرمثا، ومتوفر بشكل معقول في الكرك، وعجلون، والمفرق، ومعان. فيما يتعلق بالإيجار، يمكن تحمله بشكل متوسط في باقي المحافظات، ولكنه غير ممكن بشكل معقول في عمان والعقبة، ويمكن تحمله بصعوبة في إربد.أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود ارتفاع مفرط في تسعير الإيجارات، وأن هناك علاقة خطية قوية بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي من جهة، وبين أسعار الشقق والإيجارات من جهة أخرى.توصي الدراسة بتعزيز سياسات الحكومة في تمكين الأفراد من الحصول على سكن بتكلفة معقولة، واعتماد مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن لتحديد الفئات المستحقة.

الكلمات المفتاحية: القدرة على تحمل السكن، الأردن، الأراضي، السكن، الشقق، الإيجار.

Measuring the Housing Affordability Index and Its Relative Importance in Average Income: A Case Study of Jordan.

Abstract

This study assesses housing affordability across Jordanian governorates to determine the alignment between housing costs and household financial capacity. Employing an analytical methodology, a probabilistic cluster sample of apartment prices, land prices, and rental costs was used to calculate two primary indices: the price-to-income ratio and the rent-to-income ratio. The statistical significance of these indices was evaluated using a one-sample test.

The results reveal significant disparities in affordability across regions. Home purchasing was found to be severely unaffordable in Amman and Aqaba, somewhat unaffordable in Irbid, and moderately to relatively affordable in other governorates. A similar pattern emerged for rental costs, which were deemed unreasonably unaffordable in Amman and Aqaba and difficult to afford in Irbid, while remaining moderately affordable elsewhere. The analysis further indicated no evidence of excessive inflation in rental prices and identified a strong linear relationship between apartment prices and both land prices and rents.

(1) قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* majalia@mutah.edu.jo

The study concludes by recommending the strengthening of government policies to improve access to affordable housing and the formal adoption of housing affordability indicators to better target support for eligible populations.
Keywords: Housing Affordability, Jordan, Price-to-Income Ratio, Rent-to-Income Ratio, Housing Policy, Real Estate Economics.

1. المقدمة

أصبح مصطلح "القدرة على تحمل تكاليف السكن (Affordability)" في الآونة الأخيرة مصطلحاً شائع الاستخدام لتلخيص طبيعة الحصول على السكن في العديد من الدول، كما ويعد أحد الأولويات المهمة في سلوك المستهلكين ومشتري المساكن، ويؤثر على جميع قراراتهم الاقتصادية. يأتي ذلك في ضوء الارتفاع المستمرة في أسعار المساكن وصعوبة التنبؤ بمسارها على المدى المتوسط والطويل، ويتسبب ذلك في حدوث حالة عدم اليقين بشأن امتلاك السكن مقابل الاعتماد على السكن بالأجرة، أو حتى اختيار مستوى السكن ومكانه.

تركزت الدراسات التطبيقية في هذا المجال على تطبيق مؤشرات اقتصادية لتقييس القدرة (Affordability) من هذه المؤشرات، يأتي تكلفة السكن بالنسبة للدخل، حيث يفضل ألا تتجاوز تكاليف السكن 30٪ من دخل الأسرة ليكون السكن في متناول الجميع(Affordable) (ميسور التكلفة)(Anthony, 2022). ترتبط هذه النسبة بتغيرات تكاليف البناء، وتغير دخول الأسر، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع الدخول الحقيقية للأسر، ويتأثر أيضاً بالعوامل الجغرافي وموقع المدن الرئيسة، حيث يبقى السكن ميسور التكلفة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض في أجزاء محددة من المدن (HROMADA & PIECHA, 2022).

تظهر الأدبيات الاقتصادية أن هناك تقارباً في مقاييس القدرة على تحمل تكاليف السكن من حيث الجوانب الكمية الكلية والنوعية والحقيقة والاسمية، وكذلك في العوامل التي تؤثر عليها(Hulchanski J. D., 1995). **فيما يتعلق بالطلب**، تعدّ العوامل التالية من أهم العوامل المؤثرة: دخل الأسرة الحالي والمستقبلي، حيث يعد هذا العنصر أساسياً في قياس القدرة على تحمل تكاليف السكن(Sani, 2015). كما يؤثر توفر التمويل اللازم لشراء المساكن بتكاليف معقولة (معدلات الفائدة على التمويل العقاري بشكل عام والرهن العقاري بشكل خاص). أيضاً هنالك تأثيرات أخرى تشمل النمو السكاني والتوزيعات الديمغرافية والسكانية، وتوزيعها في المدن الرئيسة(Yap & Ng, 2018). بالإضافة إلى ذلك، تلعب التوقعات المستقبلية لأسعار المساكن دورًا مهمًا، حيث يزداد الطلب على المساكن إذا كانت هناك توقعات بارتفاع أسعار

المساكن، وهذا يتسبب في تنافس أكبر بين الأفراد الراغبين في الحصول على السكن والذين يستخدمونه لأغراض الاستثمار والمضاربة (Cheshire & Sheppard, 2004) . ويوجد أيضاً جانب إضافي في الطلب يتعلق بالرغبات الشخصية مثل موقع المنزل وحجمه وأسعار المساكن في المنطقة ومستويات الجودة. هذه العوامل تؤثر على اختيار الأفراد للمسكن الذي يناسب احتياجاتهم ورغباتهم.بشكل عام، فإن الدراسات الاقتصادية تركز على تحليل وقياس مقاييس القدرة على تحمل تكاليف السكن بناءً على العوامل المذكورة أعلاه، وتوفير الإطار اللازم لصنع القرارات الاقتصادية ووضع السياسات العقارية التي تعزز إمكانية الوصول إلى سكن ميسور التكلفة للجميع.

أما جانب العرض فتتعلق جوانبه في عدة عوامل تؤثر فيها، يتمثل الجانب الأول في خطط الحكومات المحلية والتخطيط الحضري، حيث تقوم الحكومات بتوفير البنية التحتية والخدمات العامة، وتطوير المناطق السكنية وإطلاق المشاريع السكنية التي تستهدف الطبقات المتوسطة والفقيرة(Yap & Ng, 2018)،ويعدّ هذا الجانب أحد العوامل المهمة في توفير سكن بتكلفة معقولة للأفراد.أما الجانب الآخر فيتعلق بتكاليف البناء وقدرة المطورين العقاريين على إنتاج المساكن الجديدة. فكلما زادت كمية المساكن الجديدة المعروضة، زادت الفرصة للأفراد للحصول على سكن بأسعار مناسبة. وبالتالي، يعزز زيادة العرض من قدرة الأفراد على تحمل تكاليف السكن.

وعلى مستوى الاقتصاد الأردني يعدّ قطاع الإسكان من بين القطاعات المهمة، حيث يشكل نسبة كبيرة في تكوين الثروة، ويساهم بشكل أساسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأردنيين، إذ يساهم قطاع الإسكان في الأردن بحوالي 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل حوالي 30% من التكوين الرأسمالي، ويستوعب عدداً كبيراً من العمالة الرسمية وغير الرسمية. فضلاً عن ذلك يساهم هذا القطاع برفد الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة عليه. وقد تعرّض قطاع الإسكان في الأردن إلى العديد من الصدمات خلال العقود الماضية، وخاصة في أعقاب الحرب العراقية والربيع العربي والاضطرابات الإقليمية، إذ نما عدد سكان الأردن بمستويات تجاوزت المستويات الطبيعية لتصل إلى 6.2% سنوياً خلال العقد الماضي نتيجة نمو عدد السكان غير الأردنيين بنسب وصلت إلى 22%، ليصل عدد السكان إلى 11.3 مليون نسمة تقريباً في نهاية عام 2022 (دائرة الإحصاءات العامة، 2022)، هذا وترتب على هذه الزيادات وخاصة في العاصمة عمان والمحافظات الشمالية العديد من الآثار السلبية على القطاع السكني تمثلت في ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات بشكل غير مسبوق، وعليه قامت الحكومة بتعزيز مبادراتها في مجال المشاريع الحكومية وأطلقت مبادرة

(سكن كريم لعيش كريم) لتمكين الأسر ذات الدخل المتوسط والمتدني من امتلاك السكن. وفي ضوء ما سبق، تأتي أهمية هذه الدراسة في دراسة قطاع مهم على المستوى والوطني من خلال الإجابة على التساؤل هل تكاليف السكن في الأردن قابلة للتحمل (affordable)؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟

بناءً ما سبق يعدّ من المهم إجراء دارسات تقييم القدرة على تحمل تكاليف السكن ضمن مؤشرات متعددة مع مراعاة التوزيع الجغرافي، ومن هنا تهدف هذه الدراسة استعراض بعض مقاييس القدرة على تحمل تكاليف السكن في الاقتصاد الأردني، ومعرفة فيما إذا كانت تكلفة السكن في الأردن ضمن قدرة الأسر الأردنية، الأمر الذي يساعد متخذي القرار في رسم السياسات والأهداف وإيجاد برامج حكومية تعطي مزايا تساعد في جعل السكن في متناول الجميع. تتألف الدراسة من ستة أجزاء، يتناول الجزء الأول المقدمة، بينما يتطرق الجزء الثاني إلى الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة، ويقدم الجزء الثالث بعض المؤشرات حول الوضع السكني، بينما يتناول الجزء الرابع تحليل التطبيق العملي لتلك المؤشرات. في النهاية، يستعرض الجزء الخامس النتائج والتوصيات المستنتجة من الدراسة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يقيس مؤشر القدرة على تحمل تكاليف السكن (Affordability) قدرة الشخص العادي على شراء منزل في منطقة معينة، إذ يجب أن تحافظ أسواق الإسكان على مؤشر مقبول نسبياً للقدرة لكي يبقى السكن متاحاً، ويمثل هذا المؤشر حلقة الوصل بين السكن والناس حسب تعريف كل من(Yang & Shen, 2008) و(Stone, 2006) ،كما ويعبر عن الخيار الذي تقوم بها الأسرة بالإنفاق على الوحدات السكنية مقابل الإنفاق على الاحتياجات غير السكنية، وعن درجة الصعوبات المالية عند دفع تكاليف السكن، وكيف تقرر الأسر امتلاك السكن عندما تكون في ضائقة مالية في ضوء تكاليف السكن المرتفعة، وهنا تأتي العلاقة ما بين الدخل والأسعار النسبية للسكن(Glaeser & Gyourko, 2003).

وعلى الرغم من أهمية الدخل في احتساب المؤشر إلا أن هنالك من يعارض أهمية الدخل باعتبار أن مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن تخلط بين الفقر وأسعار المساكن، وأن الدخل يجب ألا يشكل جزءاً من مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن(Glaeser & Gyourko, 2003). حيث إن التكاليف المباشرة لبناء السكن هي المؤشر الأكثر منطقية للمقارنة مع الأسعار. ويتعارض هذا الطرح مع دراسات أخرى تعتبر أن القدرة على تحمل تكلفة السكن هي مقدار

الضغط المالي (financial stress) الذي يتحمله الفرد عند شراء السكن والذي يمكن التعبير عنه من خلال مقدار الدخل الذي يدفعه الفرد مقابل شراء المنزل(HROMADA & PIECHA, 2022) كذلك مقدار الدخل المتبقي لدى الفرد مقابل الاحتياجات الأخرى غير السكن. وفي نفس السياق تتفق العديد من الدراسات على أن قياس القدرة على تحمل تكاليف السكن أمر معقد، ولكن يعتبر أشهرها مؤشراً أو مقياس نسبة متوسط سعر السكن إلى متوسط الدخل، حيث على الرغم من إشارة بعض الدراسات إلى وجود بعض الانتقادات على هذا المؤشر من شأنها أن تفضي إلى نتائج أقل دقة إلا أنه الأفضل من حيث توفر البيانات وسهولة التفسير والمقارنة(Kosareva & Polidi, 2020).

وبشكل عام يمكن حصر مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن التي تطرقت لها الأدبيات بشكل عام إلى مجموعتين رئيستين المجموعة الأولى مؤشرات السكن أولاً (shelter first) وهنا تتجه نفقات الأسر نحو تغطية نفقات السكن أولاً وبعد ذلك تغطية النفقات الأخرى من الدخل المتبقي، أما المجموعة الثانية فهي السكن ليس أولاً (non-shelter first) فتفترض هذه المقاييس أولوية النفقات الأخرى على نفقات السكن، والذي نادراً ما يتم استخدامه، إذ يتطلب تقدير تكاليف جميع حاجات الأسر الضرورية غير السكنية (McCord, McGreal, Berry, Haran, & Davis, 2011). وقد استخدمت دراسات أخرى في هذا الجانب مقياس خط الفقر هندرسون ومعيار الميزانية (Burke 2004)،وفي نفس السياق استخدمت البنوك طرقاً شبيهة لتحديد مدى ملاءمة المقترضين للحصول على تسهيلات ائتمانية في مجال السكن. وهنالك مقياس آخر يُستشهد معيار ستون "فقر المأوى" (Stone 1994) والذي يستخدم مقياساً متحركاً لتحليل الدخل المطلوب لأنواع مختلفة من المساكن وإذا ما كان دخل الأسر كافياً لذلك، ويعتبر هذا المؤشر قريباً من طريقة الدخل المتبقي، ومن عيوبه عدم وجود حدود معيارية للحكم عليه. ومن المقاييس الأخرى مؤشر جامعة ماسي والذي يقيس المدة الزمنية اللازمة للأسرة لتجميع وديعة بنسبة 10٪ على المنزل المتوسطة في مناطقهم، بناءً على المدخرات الشهرية المختلفة وتعطي هذه الطريقة نتائج مقاربة لمؤشر أسعار المساكن عبر المناطق (Robinson, Mark; Scobie, Grant M; Hallinan, Brian, 2006). كذلك مقياس آخر هو نسبة تكاليف البناء إلى الدخل تكمن المشكلة في هذا المؤشر أنه قد تكون من أهم العوامل الرئيسة في تغيرات أسعار المساكن هي قيم الأرض وليس تكاليف البناء فقط، وبالتالي قد تكون نتائجه مضللة في حال كان هنالك تفاوت عالٍ في أسعار الأراضي داخل البلد(Azmi & Bujang, 2021).

وبتفصيل مؤشرات السكن أولاً (shelter first) فإن المؤشرات الأكثر شيوعاً فيها المصروفات على السكن نسبة إلى الدخل ((Outgoings (on Housing) to Income Ratio (OTI)، أو نسبة سعر المنزل إلى الدخل (House Price to Income Ratio (PIR))(Chen & Cheng, 2017) ، ومقياس الدخل المتبقي (Residual Income Measure (RI))(tone, 2006) ، ويمكن تحليل هذه المقاييس في حال السكن المستأجر أو حالة تملك السكن، **ففي حال السكن المستأجر** وضمن مؤشر OIT يتم قياس نسبة الإيجار إلى الدخل، ويمكن هنا أيضاً إيجاد نسبة الأسر التي لديها OTI أعلى من مستوى معين، وكلما زاد عدد الأسر فوق هذا المستوى، قل الإيجار الذي يمكن تحمله، كلما كان الوضع أفضل(Hulchanski J. D., 1995). كما ويمكن أيضاً إيجاد متوسط الإيجار مقسوماً على متوسط الدخل، أو استخدام الوسيط، أو الربع الأدنى، أو الشريحة المئوية الشعيرية الأدنى. وفي المجمل يشير ارتفاع مؤشر OTIإلى عدم القدرة النسبية على الإيجار. أما مقياس RI فهو ببساطة دخل الشخص مطروحاً منه مدفوعات الإيجار، لفترة زمنية معينة. وأيضاً هنا يمكن حساب نسبة الأسر التي تقل عن مستوى معين، حيث يشير الرقم الأعلى إلى عدم القدرة على تحمل التكاليف نسبياً، كذلك يمكننا حساب متوسط RI، حيث تشير القيمة المنخفضة إلى عدم القدرة على تحمل التكاليف نسبياً(Davis, Lehnert, & Martin, 2008). **وفي حال تملك السكن** فإن المؤشرات تكون أكثر صعوبة في حساب الـ OTI بالنسبة للذين يمتلكون المساكن الحالية فإن المقياس هو نسبة مدفوعات الرهن العقاري إلى الدخل، وبالنسبة للذين يرغبون بتملك المساكن فتكون المصروفات المحتملة هي مدفوعات الرهن العقاري المحتملة بالنظر إلى ودائعهم وأسعار الفائدة الحالية وأسعار المساكن. أما مقياس الدخل المتبقي لكل من أصحاب المساكن الحاليين والمحتملين فيطرح الدخل من مدفوعة الرهن العقار. وفي جانب مقياس متوسط سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR) والتي يمكن تصنيف أسواق الإسكان على أنها "ميسورة التكلفة"، يجب ألا يتجاوز الإسكان ثلاثة أضعاف الدخل الإجمالي السنوي للأسرة، وللتدرج بعد ذلك حسب الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): تصنيفات مستويات القدرة على تحمل تكاليف السكن

التصنيف	الوسط/الوسيط
لا يمكن تحمله على الإطلاق (Severely Unaffordable)	أكبر أو يساوي 5.1
لا يمكن تحمله إلى حد ما (Seriously Unaffordable)	من 5.0 إلى 4.1
لا يمكن تحمله إلى حد ما (Moderately Unaffordable)	من 4.0 إلى 3.1
في متناول الجميع (Affordable)	أقل من 3.0

*** المصدر: (Suhaida, et al., 2011)**

وفي جانب العوامل التي تساهم في القدرة على تحمل تكاليف السكن، فهناك العديد من العوامل المحددة في الأدبيات التي تساهم في القدرة على تحمل تكاليف السكن، فالدخل الحالي والمتوقع يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأسرة على شراء وتسديد مدفوعات الإسكان، كذلك أسعار وإيجارات المساكن والتي تمثل مستوى الدفع المطلوب لتأمين السكن، أيضاً أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية والتي تحدد تكلفة الاقتراض لأصحاب المساكن (BAHARUN, MASROM, & ROSHIDI, 2021)، ظروف سوق العمل والتي تؤثر على قدرة الأسرة على المشاركة في سوق العمل وكسب الدخل، وبالتالي تكون قادرة على الحفاظ على تكاليف السكن على مدى فترة زمنية، قيود العرض والتي تحد من قدرة السوق على الاستجابة للطلب الزائد للإسكان، والتي من أهمها أسعار المواد الأولية اللازمة لعميلات البناء، والتي تنعكس بشكل مباشر على تكاليف السكن أيضاً مدى توفر الأراضي المطورة والمرخصة لعمليات البناء، وهنا ترتبط بسياسات الحكومة في مجال التطوير الحضري وخطط الحكومة لتوفير السكن الملائم والخدمات الملائمة للمناطق، وكذلك وفي الجانب الحكومي تؤثر السياسات العامة في مجال اشتراطات البناء (كود البناء)، والضرائب والرسوم المفروضة على تكاليف السكن بشكل كبير (Swerissen & Jordan, 2004).

2.2 الدراسات التطبيقية

تطرقت العديد من الدراسات لموضوع القدرة على تحمل تكاليف السكن منها دراسة (Hulchanski J. D., 1995)التي درست القدرة على تحمل التكاليف في أمريكا الشمالية، بتحليل نسبة الإنفاق على الإسكان إلى الدخل كمقياس، وتحليل نفقات الأسرة والاتجاهات في الإنفاق، والتنبؤ بقدرة الأسرة على دفع الإيجار أو الرهن، وتقييم معايير الاختيار ما بين الإيجار أو الرهن العقاري، ووجدت الدراسة أن هنالك تفاوتاً في تناول المفاهيم والنسب المقبولة لنسب الإنفاق من الدخل على الإسكان المقبولة، والتي ارتفعت من 25% إلى 30% كحد مقبول لتكاليف السكن لصياغة السياسات الداعمة للسكن. كما ناقش (Trimbath & Montoya, 2002) مدى إمكانية تحقيق الأسر الأمريكية لملكية السكن بتحليل أسعار المساكن والدخل وأسعار الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكاليف السكن قابلها انخفاض في أسعار الفائدة (أسعار الفائدة على الرهن العقاري)مما حسن من القدرة على تحمل تكاليف السكن وخاصة عند مجموعة الدخل المنخفض، وأشارت الدراسة إلى أن ارتفاع مؤشر أسعار المساكن إلى الدخل إلى مستويات عالية، والذي بلغ 4.14 في عام 1999، قد يؤدي إلى حدوث فقاعات في قطاع الإسكان، وهنا فإن خفض أسعار الفائدة على التمويل العقاري يؤدي إلى التخفيف من احتمالية حدوث فقاعات في قطاع العقار. وباتجاه معاكس وجد (Robinson, Scobie, &

(Hallinan, 2006أن قدرة تحمل تكاليف السكن يصعب تحديدها وأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن أفضل طريقة لقياسها، إذ استخدمت الدراسة مجموعة من المقاييس لفحص الاتجاهات بمرور الوقت ولم تكشف البيانات عن أي اتجاه طويل الأجل في القدرة على تحمل التكاليف، أو حركات مختلفة بمرور الوقت، كما أن القدرة على تحمل التكاليف تتحرك في دورات زمنية تمتد إلى العشرين عاماً.

كما استكشفت دراسة(Al-Homoud, Al-Oun, & Al-Hindawi, 2009) الإمكانات والعقبات التي تواجه عرض المساكن لذوي الدخل المنخفض في الأردن. وأوضحت أن هناك نقصاً في المعروض في إسكان ذوي الدخل المنخفض، بناءً على استعراض كمي ونوعي لسمات العرض والطلب في ثلاث مدن رئيسة: عمان وإربد والزرقاء، وتصلت الدراسة إلى أن السبب الأكثر منطقية لنقص المعروض من إسكان ذوي الدخل المنخفض يرجع إلى نقص الموارد البشرية وبناء القدرات، ونقص مهارات التسويق والإعلان عن المبيعات، وعدم استخدام التكنولوجيا المناسبة في البناء، والبناء يقتصر على المنطقة الجغرافية المطورة، وجود صعوبات في القروض المصرفية والإقراض، والقوانين واللوائح الصارمة. فيما درس(Meen, 2011) آثار المستويات المختلفة لبناء المساكن على المدى الطويل وتأثيرها على القدرة على تحمل تكاليف السكن في إنجلترا من خلال بناء نموذج قطاعي يقيس المؤثرات في أسعار المساكن والترابطات مع نفقات الأسرة، وحيازة المساكن، وتأثير تدفقات الهجرة، والتركيبة السكانية، وأسواق العمل. ومن خلال تحليل المحاكاة، درس فاعلية السياسات التي حدثت في الإسكان في المملكة المتحدة والتي في مقدمتها السياسات المرتبطة بتحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما بين (Suhaida, et al., 2011)التطبيق المحتمل لمقاييس القدرة على تحمل التكاليف بما في ذلك نسبة السعر إلى الدخل لقياس قدرة التحمل لأول منزل متوسط التكلفة مملوك من قبل مجموعة الدخل المتوسط في ماليزيا. كذلك قيم (Goh, 2012)الخصائص الإحصائية لخمس طرق مختلفة لتقدير مؤشر أسعار المنازل بهدف تحديد الطريقة الأكثر دقة وقوة على فترات زمنية متكررة ولعدة أسواق محلية، ووجد أن تجميع البيانات الزمنية والجغرافيا غير دقيق، وأن طريقة بناء النموذج من خلال استخدام طريقة الهودينيك (hedonic imputation) هي أفضل لبناء مؤشر يعبر عن الأسعار وتتفوق على الطرق البديلة في جميع مقاييس الدقة والمتانة. واستخدم (Tsai, 2013)بيانات من سوق الإسكان في تايوان لتقدير الطلب على السكن من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ، وباستخدام بيانات مقطعية لخمس مدن رئيسة، حيث وجدت الدراسة أنه عندما ترتفع أسعار المساكن تنخفض القدرة على تحمل تكاليف السكن، ويتبع ذلك

انخفاض في الطلب على المساكن. علاوة على ذلك، فإن التغيير في هيكل الطلب يزيد من الطلب على المساكن بدافع الاستثمار. كما بين (Sani, 2015)أن هناك العديد من الأساليب لقياس القدرة على تحمل تكاليف السكن (نسبة السعر إلى الدخل، ونسبة الإيجار إلى الدخل، والإنفاق السكني إلى نسبة الدخل، وقياس سلة السوق، والقياس القائم على الجودة، وقياس الدخل المتبقي). وأنه غالباً ما تستخدم نسبة السعر إلى الدخل كمؤشرات لقياس القدرة على تحمل تكاليف السكن. وقد تم تطبيق هذه النسبة على عينة من الأفراد الذين يمتلكون منزلًا منخفض التكلفة وأشارت النتائج إلى أن نسبة السعر إلى الدخل هي نهج جيد وسهل لقياس القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما وبنى (Bourassa & Haurin, 2016) مؤشراً ديناميكياً للقدرة على تحمل تكاليف السكن ليعكس التكلفة الحقيقية للمساكن في الولايات المتحدة، ويتتبع التغيرات في الطلب على المساكن بالتوافق مع الجوانب الأخرى لسوق الإسكان. إذ ركز المؤشر على نظرية تكلفة المستخدم، وأسعار المساكن، وفوائد الرهن العقاري، ومعدلات ضريبة الأملاك، والتأمين على المساكن، وتكاليف المعاملات المرتبطة بتملك المساكن، والإهلاك، والصيانة، ونسب تملك العقار، وتغيرات التضخم. ووجدت الدراسة أن هنالك آثاراً إيجابية لتخفيض كل من الضريبة على الدخل، والفوائد على الرهن العقاري وضرائب الممتلكات. وقد أظهرت نتائج تحليل المؤشر نتائج أفضل من المقاييس الشائعة الأخرى للقدرة على تحمل تكاليف السكن.

كما وبحث كل من (Yap & Ng, 2018) القدرة على تحمل تكاليف السكن في ماليزيا، ومدى كفاية السكن ميسور التكلفة، والعوامل التي تؤثر على القدرة على تحمل تكاليف السكن. وكشفت النتائج أن القدرة على تحمل تكاليف السكن هي مصدر قلق كبير للماليزيين العاديين، وأن المعروض من المساكن الميسورة التكلفة غير كافٍ، كما وجدت أن الدخل وأسعار العقارات وتكلفة الأرض والطلب والعرض على أنها العوامل الرئيسة المؤثرة على القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما بينت دراسة (Chee Yin, Yong Hui Nee, & Senadjki, 2019) الأثر النسبي للقدرة على تحمل تكاليف الإسكانوالترابط مع أسعار السكن، والناتج المحلي الإجمالي، وتأثيرات تخمة الإسكان على صحة سوق الإسكان، ثم اقتراح حلول للتخفيف من مخاطر انفجار فقاعة الإسكان. وأظهرت النتائج أن القدرة على تحمل تكاليف المساكن وأسعار المساكن لها تأثيرات طفيفة للغاية على تخمة الإسكان على عكس الاعتقاد السائد بأن هذين العاملين لهما تأثير كبير على تخمة الإسكان. كما أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يساهم سلبياً على تخمة الإسكان، في حين أن زيادة سعر الإسكان يمكن أن يزيد من تخمة الإسكان. كما وجد (Roberts, 2019) أن تكاليف شراء المنزل مرتفعة لأسرة نموذجية في المدن

الكندية، مقارنة بالمتوسط التاريخي على مستوى المدن، وأن هنالك علاقة قوية بين أسعار المساكن ومتأخرات الرهن العقاري. هذا وبينت دراسة (HROMADA & PIECHA, 2022) أنه من الصعب التنبؤ بالتطور المستقبلي لأسعار المساكن والقدرة على تحمل تكاليفها من قبل المستثمرين والأشخاص الذين يبحثون عن مساكن خاصة بهم. وحللت الدراسة اتجاهات سوق الإسكان في جمهورية التشيك باستخدام بيانات إحصائية أولية لتحديد المحددات الهامة لأسعار المساكن وقيم التغيرات في القدرة على تحمل تكاليف السكن، حيث كشفت الدراسة عن سبب مساهمة اتجاهات سوق العقارات في خلق عدم المساواة وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.كما بحثت دراسة (Kosareva & Polidi, 2020) في السياسة العامة لروسيا المتمثلة في زيادة الإسكان ميسور التكلفة من خلال تحليل مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الإسكان بشكل عام وفي المناطق الحضرية الروسية الرئيسة. وحللت الدراسة العوامل الرئيسة المؤثرة في القدرة على تحمل تكاليف الإسكان والتي منها انخفاض أسعار المساكن الحقيقية، التي انخفضت بشكل أسرع من دخل الفرد الحقيقي، وانخفاض معدلات الفائدة على الرهن العقاري، وقد وجدت الورقة أن التحسن في القدرة على تحمل تكاليف الإسكان يرجع إلى حد كبير بسبب انخفاض أسعار الفائدة، ويمكن تحقيق قدر أكبر من القدرة على تحمل تكاليف الإسكان عن طريق زيادة أنواع وملكية المساكن الميسورة التكلفة، بما في ذلك الإيجار الميسور التكلفة. وبينت دراسة (Azmi & Bujang, 2021)العلاقة بين القدرة على تحمل التكاليف ودخل الأسرة ونفقات الإسكان (تكاليف السكن) من خلال تحديد الفرق بين القدرة على تحمل تكاليف السكن ميسور التكلفة، وتحديد العوامل التي تؤثر على الفجوة، حيث تم تحديد 28 متغيراً أو عاملاً. أظهرت النتائج أنّ ارتفاع سعر المنزل، والسداد الشهري المرتفع، ونوع ملكية العقار ومساحة الأرض، قد أثر بشكل كبير أو متوسط على الفجوة بين القدرة على تحمل تكاليف السكن وأسعار السكن ميسور التكلفة. وقد هدفت دراسة (Squires, Webber, Trinh, & Javed, 2021) إلى فحص العلاقة بين القدرة على تحمل أسعار المساكن والقدرة على تحمل أسعار الإيجار في نيوزيلندا من خلال تحليل التكامل المشترك وتقدير نموذج المربعات الصغرى المعمم. وقد أظهرت النتائج وجود تأثيرات سببية إحصائية للتكامل المشترك وأحادي الاتجاه بين القدرة على تحمل أسعار المساكن والقدرة على تحمل أسعار الإيجار في 11 منطقة في نيوزيلندا. وبحث(Coskun, 2022) أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن من منظور الفئات الاجتماعية الضعيفة في تركيا في المدن الكبرى في تركيا(إسطنبول وأنقرة وإزمير) خلال الفترة من 2010 إلى2019، واستخدمت الدراسة نسبة سعر المنزل إلى الدخل، ووجدت الدراسة أن السكن ليس ميسور التكلفة في تركيا، وأن التوزيع غير المتكافئ للدخل هوالعامل الرئيس في أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن، وأن عدم القدرة على تحمل تكاليف

الإسكان متجذر بعمق في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تؤدي في النهاية إلى عدم المساواة في ملكية المنازل.

وحلل (HROMADA & PIECHA, 2022)اتجاهات سوق الإسكان في جمهورية التشيك باستخدام بيانات إحصائية أولية المستخرجة بواسطة برنامج EVAL الذي يسمح بجمع المعلومات حول تطور سوق العقارات من الإعلانات العقارية. وحللت الدراسة اتجاهات السوق، والمحددات الهامة لأسعار المساكن وقيم التغيرات في القدرة على تحمل تكاليف الإسكان، وكشفت النتائج أن هنالك عدم مساواة كبير، الأمر الذي قد يهدد الاستقرار الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن سوق العقارات في بلدان منطقة أوروبا الوسطى يشترك في عدد من السمات المشتركة، من بينها الخصخصة، أو إعادة الممتلكات، أو التنظيم الشامل، أو السوق المالية المتخلفة، والتي ساهمت جميعها في استمرار الاختلالات في سوق العقارات والتغيرات الديناميكية المستمرة. وقد تفاقمت هذه التغييرات مؤخراً بشكل كبير بسبب وجود جائحة Covid-19 والحرب في أوكرانيا والزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة (تدفئة الشقق والمساكن، وإنتاج مواد البناء، وما إلى ذلك). ومن الصعب حالياً على المستثمرين والأشخاص الذين يبحثون عن مساكن خاصة بهم التنبؤ بالتطور المستقبلي لأسعار المساكن والقدرة على تحمل تكاليفها. كما بين (Anthony, 2022)أن الولايات المتحدة تعاني من نقص مزمن في المساكن ذات الأسعار المعقولة. وأن التدخل في السياسات والبرامج على الولايات المتحدة والمحلية لم تخفف هذه المشكلة بشكل جوهري. وبالتالي، فإن النسب المرتفعة بشكل مثير للقلق من السكان تنفق أكثر من 30٪ من دخلها على تكاليف الإسكان ويعدّون مثقلين بتكاليف الإسكان. وبالتالي، فإن مشكلة القدرة على تحمل تكاليف السكن هي مصدر قلق اجتماعي خطير. كما وجدت الدراسة أن الانخفاض في القدرة على تحمل تكاليف الإسكان كان له تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في هذه المناطق المركزية.

3. بعض مؤشرات الواقع السكني في الأردن

يشير الجدول رقم (2)إلى تركز الكثافة السكانية بشكل كبير في كل من محافظة إربد، تلتها محافظة جرش والعاصمة ثم البلقاء، وقد لا يعكس مؤشر الكثافة السكانية بشكل كبير طبيعة التوزيعات السكانية، حيث إن هنالك تركيزات عالية في بعض الأحياء والمناطق داخل كل محافظة، ووجود مساحات كبيرة غير مأهولة بالسكان (صحراوية)، الأمر الذي

يشير إلى إمكانية تعزيز استغلال المساحات في العديد من المحافظات، والتوسع في المدن الرئيسة بتطوير الأراضي في المناطق غير المستغلة، مما سيتعكس إيجاباً على تكاليف الأراضي وبالتالي تكاليف السكن في مراكز المدن.

الجدول رقم (2): الكثافة السكانية في المحافظات الأردنية

محافظات	الكثافة (نسمة/كم²)	المساحة (%)	المساحة (كم²)	السكان (ألف)
إربد	1333	1.77	1572	2,095.7
جرش	685	0.46	410	280.7
عمان	626	8.54	7579	4,744.7
البلقاء	520	1.26	1120	582.1
عجلون	496	0.47	420	208.5
الزرقاء	339	5.36	4761	1,616.0
مادبا	238	1.06	940	224
الكرك	107	3.94	3495	374.8
الطفيلة	52	2.49	2209	114
العقبة	32	7.78	6905	222.8
المفرق	25	29.9	26551	651.1
معان	6	36.98	32832	187.6

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، 2022.

كما وتشير البيانات المتاحة من واقع مسح السكان والمساكن الذي تجريه دائرة الإحصاءات العامة (جدول رقم (3)) إلى تراجع نسبة التملك في الأردن في عام 2018 لتصل إلى 63.9% مقابل 70.7% في عام 2013 ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد سكان المملكة خلال تلك الفترة بحوالي 27%، فضلاً عن ارتفاع أسعار العقارات بشكل كبير مما حدّ من قدرة الأردنيين في الحصول على السكن، حيث اتجهت فئة كبيرة إلى الاستئجار مقابل التملك وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على تراجع القدرة على تحمل تكاليف السكن.

الجدول رقم (3): نسبة عدد الأسر التي تمتلك سكناً في الأردن (نسب التملك) (%)

	العاصمة	البلقاء	الزرقاء	مأدبا	إربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المملكة
2006	66.9	78.3	53.0	75.0	78.8	78.8	74.0	70.0	69.8	55.4	74.0	44.2	68.3
2008	64.4	72.9	56.6	68.6	74.3	85.1	83.6	71.6	70.4	72.6	74.5	45.6	67.3
2010	70.6	81.1	68.4	85.6	78.2	80.8	79.1	81.7	75.7	60.1	80.9	39.3	73.1
2013	66.8	80.3	66.9	78.7	72.6	80.4	81	79.6	79	77	78.3	53.9	70.7
2018	60.4	72.8	55.5	77	67.8	78.2	67.7	66.5	69.9	68.2	73.7	48.4	63.9

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والمساكن، أعداد مختلفة، 2006-2018.

وفي جانب نسب الإنفاق على السكن من الدخل تشير البيانات المتاحة من واقع مسح السكان والمساكن كما هي موضحة في الجدول رقم (4) ارتفاع نسبة الإنفاق على السكن في الأردن من 18.4% في عام 2013 إلى 22.2% في عام 2018 فعلى الرغم من أنها أقل من 30% إلا أنها تعطي مؤشراً واضحاً على تراجع القدرة على تحمل تكاليف السكن في الأردن نتيجة ارتفاع أسعار المساكن وعدم ارتفاع مستويات الدخل بشكل يوازي ارتفاع التكاليف، كما أن هذه النسبة لا تعكس الفروقات الجغرافية داخل المحافظات مع الإشارة إلى وصول عمان وهي تقريباً ضمن الحد الأعلى للحدود المقبولة.

الجدول رقم (4): نسبة الإنفاق على السكن من الدخل (%)

	العاصمة	البلقاء	الزرقاء	مأدبا	إربد	المفرق	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المملكة
2006	18.7	15.8	18.1	20.4	16.5	14.5	16.2	11.7	11.8	11.7	14.8	21.2	16.0
2008	21.7	16.2	15.3	18.0	14.7	12.8	11.0	10.8	11.7	13.7	13.9	20.0	15.1
2010	21.7	17.8	15.9	17.2	15.9	14.2	13.7	13.6	12.2	13.5	15.7	20.5	16.1
2013	24.2	18.3	21.1	19.2	20.5	22.8	14.3	15.3	15.2	11.8	15.7	21.7	18.4
2018	29.7	16.1	21.9	22.4	22.1	25.2	26.5	26.2	17.5	18.0	21.9	19.6	22.2

*** المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والمساكن، أعداد مختلفة، 2006-2018.**

ويبين الشكل رقم (1) صورة عن التوزيع الجغرافي لمتوسط الدخل الجاري السنوي للأسر الأردنية (بالدينار الأردني) وكيفية توزعه بين المحافظات المختلفة، إذ تأتي في المقدمة العاصمة عمان تليها البلقاء والكرك.

الشكل رقم (1): متوسط الدخل الجاري السنوي للأسر الأردنية حسب المحافظة (بالدينار الأردني)

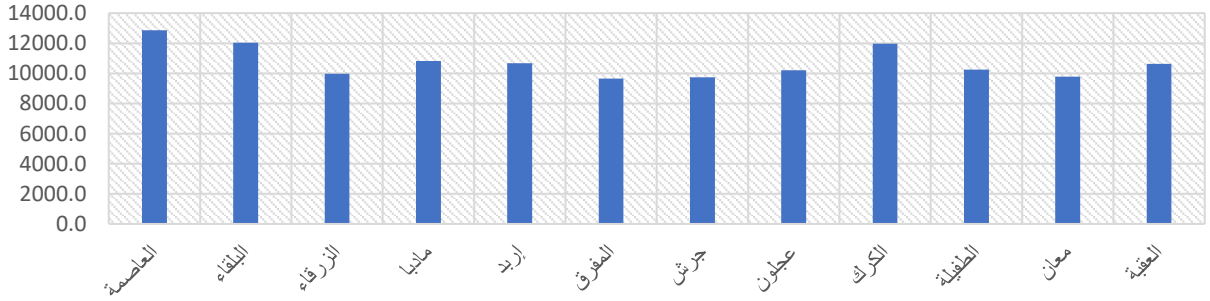

*** المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والمساكن، أعداد مختلفة، 2006-2018.**

وبمقارنة نسبة الإنفاق على السكن من الدخل في الأردن مع دول مختارة (الشكل رقم (2) نجد أن الأردن ضمن الفئات المرتفعة وتتقارب مع الدول المتقدمة.

الشكل رقم (2): نسبة الإنفاق على السكن من الدخل (%) لدول مختارة

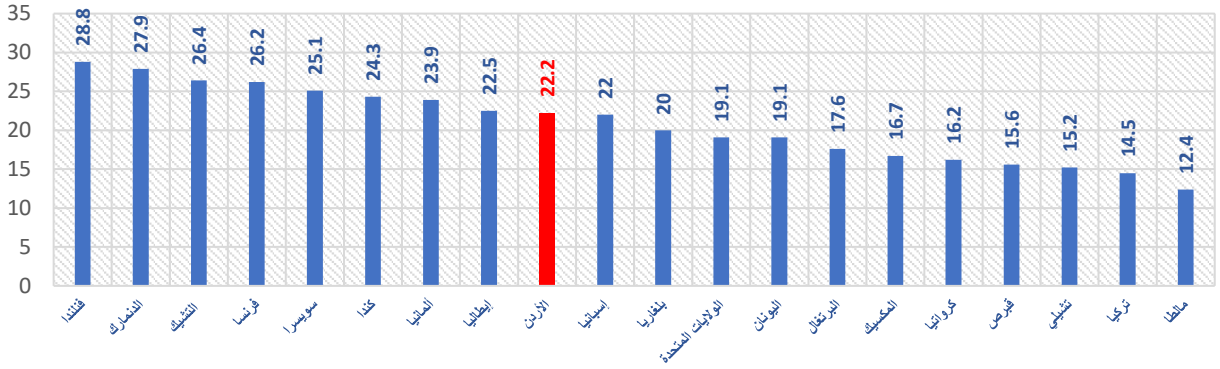

* المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة البيانات الإحصائية،2019، بيانات الأردن دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والمساكن 2018.

كما وتشير المؤشرات إلى تراجع عرض الوحدات السكنية المنجزة نسبة لعدد السكان، إذ تراجع مؤشر عدد الوحدات السكنية المنجزة (لكل ألف نسمة) كما هو موضح في الجدول رقم (5) من 6.44 وحدة لكل ألف نسمة في عام 2013 إلى 1.79 وحدة لكل ألف نسمة في عام 2021.

الجدول رقم (5): عدد الوحدات السكنية المنجزة (لكل ألف نسمة)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2.30	1.74	2.60	3.05	3.46	6.10	7.62	11.39	12.49	11.31	7.44	8.70	عمان
2.59	1.96	2.03	2.15	3.03	3.11	3.82	4.02	4.46	2.72	2.70	3.15	البلقاء
1.51	1.14	1.87	1.25	1.76	1.83	1.79	2.23	2.09	1.88	1.61	1.88	الزرقاء
1.46	1.11	1.33	1.54	2.08	2.50	2.50	1.01	1.37	1.38	1.18	1.38	مأدبا
1.47	1.11	0.95	0.94	1.24	1.52	1.94	3.22	3.46	2.98	3.00	3.51	إربد
1.23	0.93	0.74	0.28	0.41	0.25	0.31	0.52	1.05	0.89	0.97	1.14	المفرق
0.16	0.12	0.07	0.14	0.20	0.23	0.26	0.37	0.26	0.34	0.41	0.48	جرش
0.01	0.01	0.01	0.05	0.05	0.09	0.16	0.10	0.24	0.11	0.20	0.23	عجلون
0.89	0.67	0.37	1.47	1.65	1.22	1.86	1.64	2.39	1.18	1.56	1.83	الكرك
0.33	0.25	0.08	0.30	0.40	0.23	0.65	0.65	0.95	1.30	1.15	1.35	الطفيلة
1.44	1.09	1.30	1.36	1.47	1.32	1.31	1.91	2.66	2.13	2.77	3.24	معان
2.12	1.60	2.82	3.74	3.65	3.72	5.71	10.64	5.92	8.76	9.10	10.65	العقبة
1.79	**1.35**	**1.80**	**1.94**	**2.32**	**3.48**	**4.30**	**5.99**	**6.44**	**5.76**	**4.26**	**4.98**	**المجموع**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، أعداد مختلفة، 2010-2021.

وفي جانب الرقم القياسي لأسعار الاصول العقارية في الأردن، والذي يصدره البنك المركزي الأردني الشكل رقم (3) فيشير إلى انخفاض المؤشر في عام 2021 ليصل إلى 104 نقطة، ولكنة يبقى مرتفعاً بنسبة 26.8% عن عام

2010، ما يشير إلى ارتفاع أسعار المساكن بشكل كبير خلال العقد الماضي، والذي انعكس بشكل سلبي على مؤشرات قدرة المواطنين على مجمل تكاليف السكن.

الشكل رقم (3): الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن

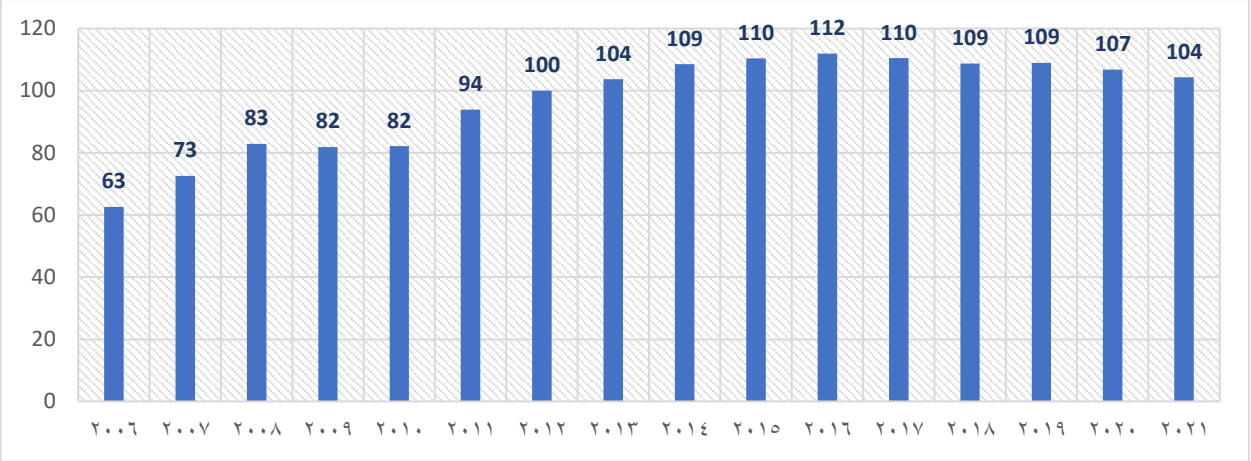

*** المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، 2021.**

وشهدت تكاليف البناء تذبذبات خلال الفترة من عام 2010– 2021 حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة بلغ متوسط تكلفة سعر بناء المتر المربع 190 ديناراً في عام 2021 ، كما وشهد انخفاضاً في بعض المدن، وهذا المؤشر لا يعكس بالمطلق انخفاض تكاليف البناء خاصة في ضوء ارتفاع نسبةالإنفاق على السكن من الدخل في الأردن، والذي يمكن تفسيره بلجوء المواطنين إلى أساليب بناء أقل جودة وأقل تكلفة، أيضاً التركيز على مباني المجمع (الشقق ضمن البنايات) مقابل السكن الفردي المستقل، وفي المجمل تعدّ تكلفة البناء مرتفعة، حيث إن بناء شقة بمساحة 150 م2 يكلف دون الأرض والتراخيص والمخططات والإشراف الهندسي وربحية المقاولين 28.5 ألف دينار بالمتوسط في المملكة.

الجدول رقم (6): متوسط تكلفة بناء المتر المربع (دينار)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العاصمة	188	199	231	212	206	196	200	190	177	218	201	199
البلقاء	165	174	158	166	174	174	172	168	172	165	165	163
الزرقاء	155	164	169	158	156	160	156	165	150	144	171	169
مأدبا	151	160	165	162	166	163	169	168	159	145	137	136
إربد	146	154	151	151	175	206	236	221	216	221	198	196
المفرق	125	132	170	120	151	238	283	230	161	185	183	181
جرش	124	131	142	138	175	178	223	237	182	147	161	159
عجلون	133	140	148	155	206	279	228	164	248	502	202	002
الكرك	230	243	141	146	167	193	201	184	224	223	201	199

الطفيلة	135	143	141	153	169	177	206	213	245	293	207	205
معان	122	129	137	138	145	135	130	137	142	134	157	155
العقبة	133	140	182	130	140	138	153	132	133	153	151	149
المملكة	**178**	**188**	**216**	**199**	**197**	**192**	**197**	**188**	**176**	**203**	**192**	**190**

*** المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، أعداد مختلفة، 2010-2021.**

ويمكن الاستنتاج مما سبق أنّ هنالك تراجعاً في المعروض من المساكن وزيادة في الطلب نتيجة تزايد عدد السكان، وبالتالي وجود فائض طلب انعكس بشكل أساسي بارتفاع أسعار المساكن وانخفاض في نسب الملكية، وفي ضوء الثبات النسبي في تكاليف البناء فإن ارتفاع أسعار المساكن يرجع إلى ارتفاع أسعار الأراضي والتكاليف الأخرى.

4. منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها

1.4 منهجية الدراسة والبيانات

تتمثل منهجية الدراسة بسحب عينة ممثلة لأسعار الشقق والأراضي والإيجارات من كل محافظات الأردن لاحتساب مؤشر القدرة على تكاليف السكن، بالاعتماد على مؤشر نسبة سعر السكن إلى الدخل، وأيضاً نسبة متوسط الإيجار إلى الدخل، وقد تم الحصول على أسعار الشقق والأراضي وإيجارات الشقق من خلال موقع السوق المفتوحة (www.opensooq.com)[2]، أما الدخل لكل محافظة فقد تم الحصول عليه من واقع بينات دائرة الإحصاءات العامة، كما تم الربط بين أسعار الشقق والإيجار وأسعار الأراضي لتحليل الترابطات بينها، وفي جانب مؤشر قدرة تحمل تكاليف السكن تم فحص المتوسطات إحصائياً باستخدام اختبار (one sample test) للتأكد من مدى معنوية المؤشر وتمثيله لعينة الدراسة.

2.4 مجتمع الدراسة وعينتها

في ضوء عدم توفر البيانات التفصيلية لأسعار الشقق والمساكن في الأردن واعتماد دائرة المساحة والأراضي الأردنية السعر الإداري الثابت للمناطق تم اللجوء إلى موقع السوق المفتوحة، والذي يعرض به العقارات للبيع والإيجار، وقد حصر مجتمع الدراسة في الإعلانات الموجودة على الموقع بتاريخ 2023/2/28 وكما هي موضحة في الجدول رقم (7)، حيث كان هنالك 24641 إعلان شقة للبيع، و19331 شقة للإيجار، و23470 أرض سكنية للبيع. تم أخذ عينة عنقودية

(2) السوق المفتوح هو واحد من أهم المواقع الإلكترونية المتخصصة في مجال الإعلانات المبوبة في الأردن والتي تمكّن المستخدمين سواء أكانوا بائعين أم مشترين من بيع وشراء العقارات ويوجد أقسام رئيسة وفرعية لعرض وتصفّح مختلف أنواع العقارات.

احتمالية عشوائية (probability cluster sample) على مستوى المحافظات، وأيضاً المناطق ضمن المحافظة عند مستوى ثقة 99% وهامش خطأ 5%.

الجدول رقم (7): مجتمع الدراسة

	شقق معروضة للبيع		شقق للإيجار		أرض سكنية للبيع	
	المجتمع*	العينة	المجتمع*	العينة	المجتمع*	العينة
المجموع	24,641	649	19,331	644	23,470	648

*المصدر: الإعلانات الكلي على موقع السوق المفتوحة (www.opensooq.com)

ولتوزيع العينة العشوائية الكلية على كافة مناطق المملكة، وضمن منهجية العينة العنقودية الاحتمالية العشوائية(probability cluster sample)، تم احتساب الأهميات النسبية لكل محافظة (احتمالية الحدوث) للعناقيد وضربها بالعينة العشوائية الكلية لعكس احتماليات الحدوث ضمن العناقيد (Ziegel & Sharon , 2000)، ولتمثيل كافة المناطق الفرعية في كل محافظة تم زيادة عينة الدراسة (oversampling) وكما هي موضحة في الجدول رقم (8)، وحتى يتم الوصول إلى قيمة وسيطة لسعر الشقق والأراضي والإيجار، والحصول على عينة ممثلة لمجتمع وسيط في السكن ضمن المناطق الفرعية والمحافظات تم الأخذ بعين الاعتبار عند سحب عينة الشقة أن تكون مساحة الشقة ما بين 100-200 م^2، وأن تكون ضمن عمارة أو مجموعة شقق، وفي جانب الأراضي أن يكون تصنيفها سكنياً وضمن التجمعات السكانية وأن تكون المساحة لا تتجاوز 1500 متر.

الجدول رقم (8): مجتمع وعينة الدراسة

	شقق معروضة للبيع (شقة)			شقق للإيجار (شقة)			أرض سكنية للبيع (أرض)		
	المجتمع	الاحتمالية	العينة	المجتمع	الاحتمالية	العينة	المجتمع	الاحتمالية	العينة
عمان	19,806	0.566	476	17,556	0.555	467	15,169	0.569	421
إربد	1,638	0.143	120	769	0.143	120	2,757	0.132	98
الزرقاء	1,936	0.125	105	513	0.125	105	2,355	0.096	71
السلط	198	0.036	30	99	0.039	33	1,062	0.047	35
العقبة	810	0.030	25	163	0.030	25	145	0.034	25
مادبا	90	0.024	20	56	0.024	20	464	0.027	20
الكرك	54	0.018	15	51	0.018	15	167	0.020	15
عجلون	27	0.018	15	33	0.018	15	62	0.020	15
جرش	45	0.018	15	36	0.018	15	505	0.020	15
المفرق	19	0.012	10	32	0.012	10	485	0.014	10
الطفيلة	7	0.006	5	5	0.006	5	51	0.007	5

الرمثا	7	0.004	3	841	19,331	8	0.006	5	183	0.007	5
معان	4	0.002	2	841	10	10	0.006	5	65	0.007	5
الجموع	**24,641**	**1.000**	**841**	**841**	**19,331**	**841**	**1.000**	**841**	**23,470**	**1.000**	**740**

* المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الإعلانات على موقع السوق المفتوحة (www.opensooq.com)

توضح الاشكال 4 إلى 7 التوزيع التكراري لعينة الدراسة، فقط بلغ متوسط مساحة الشقق المأخوذة 139 متر مربع، فيما بلغ متوسط السعر 58.5 ألف دينار، كما بلغ متوسط سعر المتر المربع من الأرض 246.2 دينار للمتر المربع، كما بلغ متوسط الإيجار 263.1 دينار لعينة الدراسة.

الشكل رقم (4): التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب مساحات الشقق (م2)

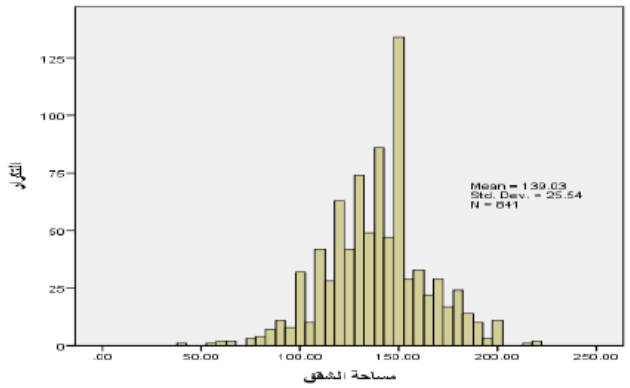

الشكل رقم (5): التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب أسعار الشقق (ألف دينار)

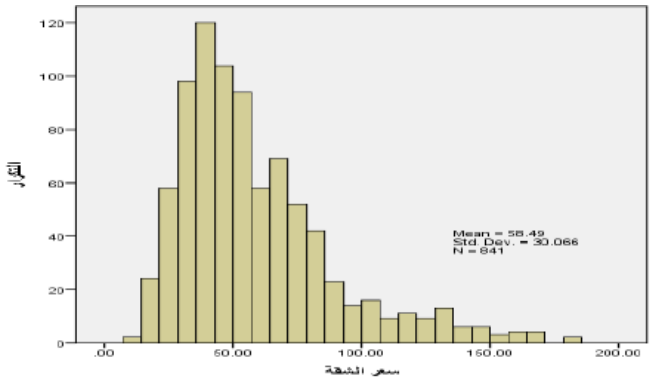

الشكل رقم (6): التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب سعر متر الأرض(دينار)

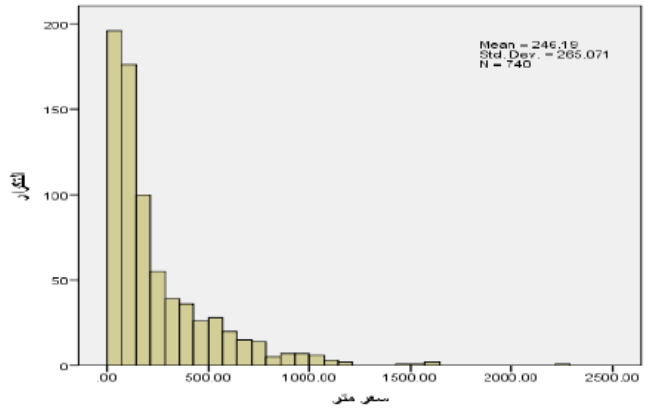

الشكل رقم (7): التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب إيجار الشقق (دينار)

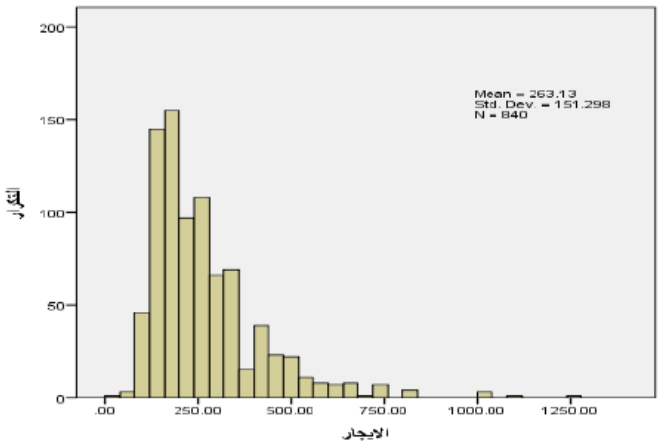

5. النتائج التطبيقية لتحليل المؤشرات

1.5 مؤشر سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR)

بلغ متوسط مؤشر سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR) في الأردن 4.89 نقطة كما هو مبين في الجدول رقم (9)، وحسب التصنيفات فقد تجاوز 3 نقاط، ما يعني أن السكن في الأردن لا يمكن تحمله إلى حد ما(Seriously Unaffordable)، كما كانت النتيجة مقبولة إحصائياً، حيث إن قيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 5%، وتجاوب هذه النتيجة عن تساؤلات الدراسة الرئيسة، وبتفصيل النتائج حسب المحافظات نجد أن أعلى نتيجة للمؤشر كانت في العاصمة عمان، إذ بلغ المؤشر 5.74 نقطة، ما يعني لا يمكن تحمل تكاليف السكن على الإطلاق (Severely Unaffordable)، تلتها العقبة ببلوغ المؤشر 5.05 نقطة، في حين بلغت أقل قيمة للمؤشر في معان 2.33 نقطة بالمتناول بالمتوسط(Affordable).

لجدول رقم (9): نتائج تحليل مؤشر سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR)

	الوسط	الوسيط	أقل قيمة	أعلى قيمة	اختبار T للوسط	المعنوية Sig	النتيجة	
عمان	5.74	.365	1.55	13.44	49.88	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
إربد	74.2	44.1	1.66	9.32	30.61	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد ما	Seriously Unaffordable
الزرقاء	3.35	43.2	0.92	12.7	24.61	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
السلط	.973	93.8	1.79	6.43	20.33	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
العقبة	55.0	14.5	2.25	10.49	15.86	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
مادبا	3.63	3.36	1.44	6.58	19.94	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
الكرك	2.75	2.72	1.40	3.81	14.84	*0.000	بالمتناول بالمتوسط	Affordable
عجلون	2.66	2.64	1.55	3.50	19.37	*0.000	بالمتناول بالمتوسط	Affordable
جرش	3.90	3.19	2.00	11.27	6.879	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
المفرق	2.83	2.93	1.24	5.01	8.81	*0.000	بالمتناول بالمتوسط	Affordable
الطفيلة	3.70	2.80	1.32	9.71	2.40	**0.075	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
الرمثا	3.32	3.34	3.11	3.50	29.37	*0.001	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
معان	2.33	2.33	1.55	3.11	3.00	***0.205	بالمتناول بالمتوسط	Affordable

المملكة	4.89	4.35	0.92	13.44	60.24	0.000	لا يمكن تحمله إلى حد ما	Seriously Unaffordable

*معنوي عند مستوى دلاله أقل من 5%، **معنوي عند مستوى دلالة أقل من 10%، *** غير معنوي. ..... (المصدر: إعداد الباحث).

وبتفصيل نتائج العاصمة عمان نجد أن غرب عمان كانت الأعلى بواقع 7.27 نقطة لا يمكن تحمل تكاليف السكن على الإطلاق، أما أقل قيمة فكانت في شرق عمان 4.01 نقطة لا يمكن تحمله إلى حد متوسط.

الجدول رقم (10): نتائج تحليل مؤشر سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR) عمان

	الوسط	الوسيط	أقل قيمة	أعلى قيمة	اختبار T للوسط	المعنوية Sig	النتيجة	
شرق عمان	4.01	3.79	1.55	10.52	29.20	*0.000	لا يمكن تحمله إلى حد متوسط	Moderately Unaffordable
وسط عمان	5.80	5.25	2.10	12.05	22.80	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
شمال عمان	5.07	4.97	2.25	9.02	22.23	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
جنوب عمان	6.13	5.65	2.72	11.71	21.28	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
غرب عمان	7.27	6.61	3.21	13.44	34.47	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable
عمان	5.74	5.36	1.55	13.44	49.88	*0.000	لا يمكن تحمله على الإطلاق	Severely Unaffordable

*معنوي عند مستوى دلالة أقل من 5%. ..... (المصدر: إعداد الباحث).

وبتحليل العلاقة ما بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي، نجد أن الارتباط بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي قد بلغ 59.6% في حين أن الارتباط بين أسعار الشقق والإيجار بلغ 56.1% كما هو مبين في الجدول رقم (11). أيضاً وجود علاقة خطية قوية ما بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي من جانب وأسعار الشقق والإيجار من جانب آخر كما هو مبين في الشكل رقم (8) و(9). وتشير هذه النتائج إلى أن أسعار الأراضي من العوامل الأساسية في تحديد الشقق والتي تنعكس من خلال أسعار الشقق في الإيجارات، وعليه فإن من بين أهم السياسات التي لابد من النظر بها من قبل صانع السياسية التركيز على تخفيض أسعار الأراضي أو إيجاد أراضٍ ذات أسعار منخفضة وضمن مزايا خدمية ومواقع مميزة، الأمر الذي يقلل من الضغط على الأراضي في مراكز المدن، وبالتالي تقليل أسعار الأراضي، ومن جانب آخر توفير الأراضي بأسعار معقولة لطبقات الدخل المنخفض، مما يعزز من مؤشر تحمل تكاليف السكن في الأردن، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة في نفس المجال منها (Chiwuzie & Dabara, 2021) حيث وجد أن تكلفة البناء تنتقل إلى إيجارات المنزل بشكل مباشر، ودراسة (Koster & Rouwendal, 2012) إذ وجدا أن هناك أنواعاً مختلفة من استخدامات الأراضي لها تأثير إيجابي على أسعار المساكن. ويجب التركيز على هذه النتيجة باعتبار أن خيارات السكن تبدأ أولاً من المقارنة بين الإيجار أم شراء السكن، وبما أن أسعار الأراضي تنعكس في أسعار الشقق والتي

تنعكس أيضاً في الإيجار فلابد من تركيز الخطط الحكومية في هذا الجانب على السياسات المرتبطة بتنظيم الأراضي وإيجاد قطع الأراضي بأسعار معقولة، وربط المطورين العقاريين بتلك السياسات لترويجها وزيادة عدد الوحدات السكنية المنجزة.

الجدول رقم (11): معامل الارتباط بين أسعار الشقق ومتوسط إيجار الشقق

	أسعار الشقق	متوسط سعر متر الأرض	متوسط إيجار الشقق
أسعار الشقق	1	*0.586	0.651*
متوسط سعر متر الأرض	*0.586	1	*0.629
متوسط إيجار الشقق	*.6510	*0.629	1

***معنوي عند مستوى دلالة أقل من 5%. ..... (المصدر: إعداد الباحث).**

الشكل رقم (8): العلاقة ما بين سعر متر الأرض وسعر الشقق

الشكل رقم (9): العلاقة ما بين الإيجارات وسعر الشقق

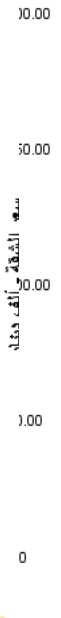

2.5 مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة (PIR)

بلغ متوسط مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة (PIR) في الأردن 26.4 نقطة كما هو مبين في الجدول رقم (12) وحسب التصنيفات يمكن تحمله بصعوبة، كما كانت النتيجة مقبولة إحصائياً، حيث إن قيمة الاحتمالية (Sig) أقلمن 5%، وتجاوب هذه النتيجة عن تساؤل الدارسة الرئيس، وبتفصيل النتائج حسب المحافظات نجد أن أعلى نتيجة للمؤشر كانت في العاصمة عمان، إذ بلغ المؤشر 31.41 نقطة ما يعني لا يمكن تحمله بالمتوسط، تلتها

العقبة إذ بلغ المؤشر 30.18 نقطة، في حين بلغ أقل قيمة للمؤشر في معان 10.25 نقطة يمكن تحمله بالمتوسط. ويلاحظ هنا توافق نتائج مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة (PIR) مع مؤشر سعر المنزل إلى متوسط دخل الأسرة (PIR).

الجدول رقم (12): نتائج تحليل مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة (PIR)

	الوسط	الوسيط	أقل قيمة	أعلى قيمة	اختبار T للوسط	المعنوية Sig	النتيجة
عمان	31.41	27.98	2.10	116.57	44.32	*0.000	لا يمكن تحمله بالمتوسط
إربد	26.39	24.78	10.02	66.16	25.13	*0.000	يمكن تحمله بصعوبة
الزرقاء	15.79	15.28	6.53	27.72	38.89	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
السلط	19.38	19.40	9.33	30.49	21.03	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
العقبة	30.18	27.97	4.92	60.62	13.34	*0.000	لا يمكن تحمله بالمتوسط
مادبا	18.66	17.72	13.06	31.59	17.65	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
الكرك	15.15	14.92	7.93	21.45	15.19	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
عجلون	11.07	11.19	6.53	16.79	15.85	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
جرش	14.32	14.92	9.33	19.98	19.25	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
المفرق	14.97	14.45	8.39	20.52	15.04	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
الطفيلة	12.03	11.66	10.26	13.99	19.56	*0.000	يمكن تحمله بالمتوسط
الرمثا	14.92	13.99	10.26	23.31	6.14	4*0.00	يمكن تحمله بالمتوسط
معان	10.25	10.25	7.46	13.99	8.98	001*0.	يمكن تحمله بالمتوسط
المملكة	**26.4**	**23.31**	**2.1**	**116.6**	**53.73**	**0.000**	**يمكن تحمله بصعوبة**

***معنوي عند مستوى دلالة أقل من 5%. ..... (المصدر: إعداد الباحث).**

وبتفصيل نتائج العاصمة عمان نجد أن غرب عمان كانت الأعلى بواقع 41.76 نقطة لا يمكن تحمله على الإطلاق، أما أقل قيمة فكانت في شرق عمان 20.36 نقطة يمكن.

الجدول رقم (13): نتائج تحليل مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة (RIR) عمان

	الوسط	الوسيط	أقل قيمة	أعلى قيمة	اختبار T للوسط	المعنوية Sig	النتيجة
شرق عمان	**20.36**	**19.24**	**2.10**	**48.36**		***0.000**	**يمكن تحمله**
وسط عمان	**30.52**	**27.97**	**11.25**	**101.03**		***0.000**	**لا يمكن تحمله**
شمال عمان	**26.43**	**26.46**	**13.99**	**44.99**		***0.000**	**يمكن تحمله بصعوبة**
جنوب عمان	**33.79**	**31.62**	**13.90**	**69.94**		***0.000**	**لا يمكن تحمله**
غرب عمان	**41.76**	**39.02**	**20.10**	**116.57**		***0.000**	**لا يمكن تحمله على الاطلاق**
عمان	**31.41**	**27.98**	**2.10**	**116.57**		***0.000**	**لا يمكن تحمله**

***معنوي عند مستوى دلالة أقل من 5%. ....(المصدر: إعداد الباحث).**

ولدراسة إذا ما كان هنالك مغالاة في معدلات الإيجار تم احتساب متوسط الإيجار إلى متوسط أسعار الشقة في المملكة، حيث بلغت بالمتوسط 4.95% تراوحت قيمها ما بين (2.7–7.2%)، أما على مستوى المحافظة جاءت محافظة إربد الأعلى بواقع 6.64% بالمتوسط تلتها العقبة 6.40% ثم العاصمة عمان 5.83% بالمتوسط، وكانت أقل قيمة في محافظة عجلون 4.27% بالمتوسط، ويظهر التحليل النسبي أن معدلات الإيجار ليست مرتفعة، وعليه فإن ارتفاع قيمة الإيجار ترتكز بشكل أساسي على قيمة الشقق، وعليه وحتى يتم تخفيض قيمة الإيجار لابد من تخفيض أسعار الشقق ومن بين أهم العوامل أسعار الأرضي.

الجدول رقم (14):متوسط معدلات الإيجار السنوي إلى متوسط أسعار الشقة (%)

المحافظة	قيمة المؤشر
عمان	5.83
إربد	6.64
الزرقاء	5.33
السلط	5.10
العقبة	6.40
مادبا	5.50
الكرك	5.78
عجلون	4.27
جرش	4.31
المفرق	5.89
الطفيلة	5.10
الرمثا	4.87
معان	4.90
المملكة	**4.95**

* المصدر: إعداد الباحث.

6. ملخص النتائج والتوصيات

1.6 ملخص النتائج

أشارت النتائج حسب مؤشر سعر المنازل إلى متوسط دخل الأسر لا يمكن تحمله على الإطلاق في عمان والعقبة، ولا يمكن تحمله إلى حد ما في إربد، لا يمكن تحمله إلى حد متوسط في الزرقاء، والسلط، ومادبا، وجرش، والطفيلة، والرمثا، وبالمتناول بالمتوسط في الكرك، وعجلون، والمفرق، معان. وبتفصيل النتائج للعاصمة عمان كانت أعلى قيمة للمؤشر في غرب عمان وكانت أغلب مناطق عمان لا يمكن تحمله على الإطلاق باستثناء شرق عمان لا يمكن

تحمله إلى حد متوسط. أما مؤشر معدل الإيجار السنوي إلى متوسط دخل الأسرة فقد أظهرت النتائج أنه لا يمكن تحمل الإيجار بالمتوسط في عمان والعقبة، ويمكن تحمله بصعوبة في إربد، ويمكن تحمله بالمتوسط في باقي المحافظات. كما إشارة مؤشر متوسط معدل الإيجار السنوي إلى متوسط أسعار الشقق إلى عدم وجود مغالاة نسبية في تسعير الإيجارات نسبة إلى أسعار الشقق. وبتحليل العلاقة ما بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي ومعدلات الإيجار، وجود علاقة خطية قوية ما بين أسعار الشقق وأسعار الأراضي من جانب وأسعار الشقق والإيجار من جانب آخر، ويمكن الاستنتاج هنا أن أسعار الأراضي من العوامل الأساسية في تحديد الشقق والتي تنعكس أسعارها في أسعار الشقق ومعدلات الإيجارات حسب بيانات العينة.

2.6 التوصيات

توصي الدراسة بناءً على نتائج التحليل تعزيز سياسة الحكومة في مجال تمكين فئات الدخل المنخفضة من الحصول على السكن المناسب في حدود التكلفة المقبولة، ويمكن هنا اعتماد مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن لتحديد الفئات المستحقة. كذلك في ضوء العلاقة القوية ما بين أسعار الأراضي وأسعار الشقق، إضافة الى الثبات النسبي في تكاليف البناء تركيز سياسات الحكومة على جانب تعزيز المعروض من الأراضي بأسعار مقبولة، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على أسعار الشقق ومعدلات الإيجار، وخاصة في المحافظات التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار المساكن. إن تبني الحكومة مؤخراً لإنشاء مدينة رئيسة جديدة سيكون له الأثر الإيجابي على تخفيف الضغط على المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية، ممّا يؤدي الى تحسن في مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما وتوصي الدراسة إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال وخاصة دراسة أثر السياسة النقدية وأسعار الفائدة على القدرة على تحمل تكاليف السكن.

المصادر والمراجع

- Davis, M. A., Lehnert, A., & Martin, R. F. (2008). THE RENT-PRICE RATIO FOR THE AGGREGATE STOCK OF OWNER-OCCUPIED HOUSING. *Review of Income and Wealth, 54*(2), 279–284. doi:https://doi.org/10.1111/j.1475-4991.2008.00274.x

- HROMADA, E. Č., & PIECHA, M. (2022). Determinants of House Prices and Housing Affordability Dynamics in the Czech Republic. *European Journal of Interdisciplinary Studies, 14*(2), 119–132. doi:https://doi.org/10.24818/ejis.2022.24

- Al-Homoud, M., Al-Oun, S., & Al-Hindawi, A.-M. (2009). The low-income housing market in Jordan. *International Journal of Housing Markets and Analysis, 2*(3), 233-252. doi:DOI: 10.1108/17538270910977536

- Anthony, J. (2022). Housing Affordability and Economic Growth. *Housing Policy Debate, May 16*, 1–19. doi:https://doi.org/10.1080/10511482.2022.2065328

- Azmi, N., & Bujang, A. A. (2021). THE GAP BETWEEN HOUSING AFFORDABILITY AND AFFORDABLE HOUSE: A CHALLENGE FOR POLICY MAKERS. *PLANNING MALAYSIA, 19*(17). doi:https://doi.org/10.21837/pm.v19i17.1016

- BAHARUN, N., MASROM, S., & ROSHIDI. (2021). Factors Affecting the Housing Affordability of Homebuyers in Perak: Measuring Transport Expenditure. *Journal of Southeast Asian Research*, 1-11. doi:https://doi.org/10.5171/2021.676983

- Bourassa, S. C., & Haurin, D. R. (2016). A Dynamic Housing Affordability Index. *SSRN Electronic Journal.* doi:https://doi.org/10.2139/ssrn.2721211

- Bourassa, S. C., & Haurin, D. R. (2016). A Dynamic Housing Affordability Index. *SSRN Electronic Journal*. doi:https://doi.org/10.2139/ssrn.2721211

- Chee Yin, Y., Yong Hui Nee, A., & Senadjki, A. (2019). THE NEXUS BETWEEN HOUSING GLUT, ECONOMIC GROWTH, HOUSING AFFORDABILITY AND HOUSE PRICE IN MALAYSIA. *PLANNING MALAYSIA JOURNAL, 17*(9). doi:https://doi.org/10.21837/pmjournal.v17.i9.604

- Chee Yin, Y., Yong Hui Nee, A., & Senadjki, A. (2019). THE NEXUS BETWEEN HOUSING GLUT, ECONOMIC GROWTH, HOUSING AFFORDABILITY AND

HOUSE PRICE IN MALAYSIA. *PLANNING MALAYSIA JOURNAL, 17*(9). doi:https://doi.org/10.21837/pmjournal.v17.i9.604

- Chen, N. K., & Cheng, H. L. (2017). House price to income ratio and fundamentals: Evidence on long-horizon forecastability. *Pacific Economic Review, 22*(3), 293-311. doi:https://doi.org/10.1111/1468-0106.12231

- Chiwuzie, A., & Dabara, D. I. (2021). Housing construction costs and house rents fluctuations in an emerging property market: the case of Osogbo, Nigeria. *Property Management, 39*(4), 527–545. doi:https://doi.org/10.1108/pm-06-2020-0041

- Coskun, Y. (2022). Housing affordability crisis and vulnerable social groups in Turkey. *Open House International*. doi:https://doi.org/10.1108/ohi-12-2021-0267

- Glaeser, E., & Gyourko, j. (2003). The impact of building restrictions on housing affordability. *FRBNY Economic Policy Review*, 21-39.

- Goh, Y. M. (2012). Accuracy and Robustness of House Price Index Methods. *Housing Studies, 27*(5), 643–666. doi:https://doi.org/10.1080/02673037.2012.697551

- HROMADA, E. Č., & PIECHA, M. (2022). Determinants of House Prices and Housing Affordability Dynamics in the Czech Republic. *European Journal of Interdisciplinary Studies, 14*(2), 119–132. doi:https://doi.org/10.24818/ejis.2022.24

- Hulchanski, J. D. (1995). The concept of housing affordability: Six contemporary uses of the housing expenditure-to-income ratio. *Housing Studies, 10*(4), 471–491. doi:https://doi.org/10.1080/02673039508720833

- Hulchanski, J. D. (1995). The concept of housing affordability: Six contemporary uses of the housing expenditure-to-income ratio. *Housing Studies, 10*(4), 471–491. doi:https://doi.org/10.1080/02673039508720833

- Hulchanski, J. D. (1995). The concept of housing affordability: Six contemporary uses of the housing expenditure-to-income ratio. *Housing Studies, 10*(4), 471–491. doi:https://doi.org/10.1080/02673039508720833

- Kosareva, N., & Polidi, T. (2020). Housing Affordability in Russia. *Housing Policy Debate, 31*(2), 214–238. doi:https://doi.org/10.1080/10511482.2020.1800778

- Koster, H. R., & Rouwendal, J. (2012). THE IMPACT OF MIXED LAND USE ON RESIDENTIAL PROPERTY VALUES. *Journal of Regional Science, 52*(5), 733–761. doi:https://doi.org/10.1111/j.1467-9787.2012.00776.x

- McCord, M., McGreal, S., Berry, J., Haran, M., & Davis, P. (2011). he implications of mortgage finance on housing market affordability. *International Journal of Housing Markets and Analysis, 4*(4), 394-417. doi:https://doi.org/10.1108/17538271111172175

- Meen, G. (2011). A Long-Run Model of Housing Affordability. *Housing Studies, 26*(7–8), 1081–1103. doi:https://doi.org/10.1080/02673037.2011.609327

- Roberts, T. (2019). Local Affordability, House Price Forecasting, and Vulnerabilities. *SSRN Electronic Journal*. doi:https://doi.org/10.2139/ssrn.3351444

- Robinson, M., Scobie, G. M., & Hallinan, B. (2006). Affordability of Housing: Concepts, Measurement and Evidence. *New Zealand Treasury Working Paper, 06/03*, 1-46.

- Robinson, Mark; Scobie, Grant M; Hallinan, Brian. (2006). *New Zealand Treasury Working Paper, 06*(03).

- Sani, M. A. (2015). Price to Income Ratio Approach in Housing Affordability. *Journal of Economics, Business and Management*, 1190–1193. doi:https://doi.org/10.7763/joebm.2015.v3.357

- Squires, G., Webber, D., Trinh, H. H., & Javed, A. (2021). The connectedness of house price affordability (HPA) and rental price affordability (RPA) measures. *International Journal of Housing Markets and Analysis*, 521–547. doi:https://doi.org/10.1108/ijhma-03-2021-0029

- Stone, M. E. (2006). What is housing affordability? The case for the residual income approach. *Housing Policy debate, 17*(1), 151–184.

- Suhaida, M., Tawil, N., Hamzah, N., Che-Ani, A., Basri, H., & Yuzainee, M. (2011). Housing Affordability: A Conceptual Overview for House Price Index. *Procedia Engineering, 20*, 346–353. doi:https://doi.org/10.1016/j.proeng.2011.11.176

- Swerissen, H., & Jordan, L. (2004). Factors affecting Medicare affordability. *Australian Journal of Primary Health, 10*(3), 144. doi:https://doi.org/10.1071/py04059

- tone, M. E. (2006). What is housing affordability? The case for the residual income approach. *Housing Policy Debate, 17*(1), 151-184. doi:https://doi.org/10.1080/10511482.2006.9521564

- Trimbath, S., & Montoya, J. (2002). Housing Affordability in Three Dimensions: Price, Income and Interest Rates. *SSRN Electronic Journal*. doi:https://doi.org/10.2139/ssrn.349681

- Tsai, I. C. (2013). Housing affordability, self-occupancy housing demand and housing price dynamics. *Habitat International, 40*, 73–81. doi:https://doi.org/10.1016/j.habitatint.2013.02.006

- Yang, Z., & Shen, Y. (2008). The affordability of owner occupied housing in Beijin. *Journal of Housing and the Built Environment, 23*(4), 317-335.

- Yap, J. B., & Ng, X. H. (2018). Housing affordability in Malaysia: perception, price range, influencing factors and policies. *International Journal of Housing Markets and Analysis, 11*(3), 476–497. doi:https://doi.org/10.1108/ijhma-08-2017-0069

- Yap, J. B., & Ng, X. H. (2018). Housing affordability in Malaysia: perception, price range, influencing factors and policies. *International Journal of Housing Markets and Analysis, 11*(3), 476–497. doi:https://doi.org/10.1108/ijhma-08-2017-0069

- Ziegel, E., & Sharon , L. (2000). Sampling: Design and Analysis. *Technometrics, 42*(2), 223. doi:https://doi.org/10.2307/1271491

مستوى قلق الموت لدى عينة من كبار السن وعلاقته بالتدين لديهم

الأستاذ الدكتور أنس صالح ربيع الضلاعين [1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/04/05 م **تاريخ قبول البحث: 2023/08/19م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

هدف البحث الحالي للكشف عن مستوى قلق الموت لدى عينة من كبار السن وعلاقته بالتدين لديهم، والتعرف على اختلاف كل من قلق الموت والتدين تبعاً لمتغيري الجنس والمرحلة العمرية، ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تطوير مقياسين للكشف عن قلق الموت والتدين، وتم اختبار خصائص المقاييس السيكومترية من صدق وثبات، كما تم تطبيق هذا البحث على عينة من كرة الثلج من كبار السن في محافظة الكرك عددها (224) فرداً، وقد بينت نتائج البحث أن مستوى قلق الموت جاء متوسطاً، بينما جاء مستوى التدين مرتفعاً، وكان هناك علاقة سلبية ارتباطية بين قلق الموت والتدين، كما تبين من النتائج عدم وجود فروق بين المسنين والمسنات في قلق الموت والتدين، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين كبار السن تبعاً للمرحلة العمرية في التدين، بينما كان هناك مستوى أعلى من قلق الموت لدى كبار السن لصالح الفئة العمرية (71–80) سنة.

الكلمات المفتاحية: قلق الموت، التدين، كبار السن.

The level of death anxiety among a sample of the elderly and its relationship to their religiosity

Abstract

This study investigates the level of death anxiety and its relationship to religiosity among a sample of elderly individuals. It further examines differences in these variables based on sex and age stage. Data were collected from a purposive snowball sample of 224 elderly residents in Karak using scales demonstrated to be valid and reliable.

The results revealed a moderate level of death anxiety and a high level of religiosity among participants. A significant negative correlation was identified, indicating that higher religiosity is associated with lower death anxiety. The findings showed no statistically significant differences in death anxiety or religiosity based on sex. Similarly, no significant differences in religiosity were found across age stages. However, a significant difference in death anxiety was observed between age groups, with the highest level reported among individuals aged 71-80 years.

Keywords: Death Anxiety, Religiosity, Elderly, Gerontology, Aging.

(1) قسم الإرشاد والتربية الخاصة، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

*** الباحث المستجيب:** anassaleh79@mutah.edu.jo

المقدمة:

يعمد المسنون خلال هذه المرحلة الحياتية إلى تبني سلوكيات وانفعالات ومشاعر جديدة نتيجة التغيرات التي يمر بها هؤلاء الأفراد، في محاولتهم لمواجهة التحديات الخارجية غير المألوفة لديهم، ويسهم خروج المسن من العملية الإنتاجية بسبب التقاعد، وما يلازم ذلك من فقدان للنفوذ والسلطة، إلى جانب زيادة احتمالات الابتعاد عن الأبناء وزيادة فرص فقدان شريك الحياة، الى الشعور باقتراب الموت وربما التدين لدى بعضهم.

لقد ازداد الاهتمام بسيكولوجية كبار السن في الآونة الأخيرة، وذلك لازدياد عدد كبار السن، وزيادة التطور المعرفي في قضايا المسنين واحتياجاتهم ومشكلاتهم المستمرة، وهناك محاولات عديدة لتعريف هذه المرحلة، كما استعملت مصطلحات عدة تتناول كبار السن سواء على المستوى الزمني أو على مستوى تغيرات المرحلة (زريقة وخضور، 2021). تمثل مرحلة كبر السن حالة من الاضمحلال لإمكانات الفرد وقدراته في هذه المرحلة الحياتية؛ نتيجة لما يعتريه من تغيرات عديده –جسمية، صحية، اجتماعية، نفسية، عقلية–في تلك المرحلة العمرية، فتقل قدرة المسن على استغلال إمكاناته في مواجهة ضغوط الحياة (منيب، 2014).

وقد عرف المسنين بأنهم الأفراد الذين يبلغون من العمر (65) سنة أو أكثر مع تدهور في الجوانب البيولوجية والفسيولوجية وعدم القدرة على التوافق الاجتماعي السوي (رسلان، 2019). ويشمل مصطلح كبار السن الأشخاص البالغين من العمر (60) سنة فأكثر، كما تعدّ إدارة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي أن "كبار السن" هم الذين بلغوا من العمر (65) سنة أو أكثر، حيث إنّ سن التقاعد الأكثر شيوعاً هو (65) عاماً Ince Yenilmez ،(2015). ويعرف كبر السن عالميًا: وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، على أنه من بلغ "الستين" فأكثر من عمره، والتقديرات تشير إلى أن نسبة كبار السن في العالم ستتضاعف من حوالي (12% إلى 22%) ما بين عامي (2015 و2050)، وهذا يعني–بالأرقام المطلقة–زيادة متوقعة من (900 مليون إلى ملياري) شخص فوق سن الـ (60). (30)، مما سيؤدي ذلك لازدياد عدد كبار السن مقارنة بعدد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر(عبيد، 2016).

وتعتري مرحلة أواخر الحياة لكبار السن مجموعة من التغيرات البيولوجية في التدهور الواضح في النواحي البدنية وما يتبعها من تدهور في الأجهزة العضوية والحركية والعصبية والعقلية وغيرها من الأجهزة وأبرز هذه التغيرات (النوبي، 2012): التغيرات الجسدية:كالتغير في الوزن، والتغيرات الفسيولوجية كتغيير معدل الأيض أي عملية البناء والهدم في

الجسم، تغيرات في الجهاز الهضمي كانخفاض في كمية إفراز اللعاب وقصور الأمعاء الدقيقة على امتصاص المواد الغذائية والتي سببت قلق لدى كبار السن حول هذه التغيرات.

وقد قسم المشتغلون بعلم النفس المرضي القلق إلى أنواع كما يلي: القلق الموضوعي: هو النوع الذي يدرك الفرد أن مصدره خارج عن نفسه، وهو عبارة عن رد فعل لإدراك خطر خارجي أو لأذى يتوقعه الشخص ويراه مقدما (Janis،2016)، والقلق العصابي: يمكن مصدره الشخص نفسه، ولكنه لا يعرف له أصلاً أو يجد له مبرراً موضوعياً أو سبباً مباشراً واضحاً، فهو خوف أسبابه مكبوتة لاشعورية، إنه قلق هائم طليق غامض (Rycroft،2018)، والقلق الخلقي: هذا النوع من القلق ينشأ نتيجة تحذير أو لوم (الأنا الأعلى) (الأنا) عندما يأتي الفرد أو يفكر في الإتيان بسلوك يتعارض مع المعايير والقيم التي يمثلها جهاز(الأنا الأعلى) أي أن هذا النوع يتسبب عن مصدر داخلي مثله مثل القلق العصابي الذي ينتج من تهديد دفعات (الهوى) الغريزية ويتمثل هذا القلق في مشاعر الخزي والإثم والخجل والاشمئزاز(Jackson،.et al ،2018).

ويتجسد قلق الموت في حالات خيبة أمل الإنسان وعجزه ومحاولاته الفاشلة في إدراك المعني لدى المسن، وأن الهدف في الحياة للمسن هو في إيجاد معنى لها (العاني، 2015).توجد ثلاثة مفاهيم للموت وهي: المَوْت بوصفه جريمة يتخلص بها الإنْسَان من حياته، والمَوْت بوصفة انتقالاً إلى حياة أخرى، والتي قد ينظر إليها على أنها حياة رهيبة أو فظيعة أو حياة رائعة ينتظرها الشخص بتخوف أو بهدوء، والمَوْت بوصفه نهاية نتوقعها (معمرية، 2009). ويعرّف هولتر قلق الموت على أنه استجابة انفعالية تتضمن مشاعر شخصية من عدم السرور والانشغال المعتمد على التأمل الواقع، أي مظهر من مظاهر العديدة المرتبطة بالتفكير بالموت (Schneier،.et al ،2014).ومن ثم تشتمل هذه الجوانب على ما يلي: الخوف من موت الذات، والخوف من اقتراب الأجل، والخوف من موت المحيطين به، والخوف من احتضار الآخرين (Tassell–Matamua and Lindsay،2016). ويمكن تقسيم قلق الموت إلى قسمين: قلق الموت المزمن: وهو كالمرض الذي طالت مدة مكثه لدى المريض، مثل مرض القلب. وقلق الموت الحاد:يرتبط بجملة من الأعراض العنيفة والملحة التي تظهر خلال زمن قصير، ويرتبط هذا النوع من قلق الموت بخبرات الحياة الواقعية (Kastenbaum،2015).

وقلق الموت من خلاله فإننا نعلم أهمية الوعي بالموت إلا أننا لا نحتمل معايشته في كل لحظة من لحظات حياتنا، لأن هذا يكون بمثابة محاولة التحديق في الشمس، الأمر الذي لا يمكن احتماله إلا للحظات معدودةYalom)، (2009. إن خبرة القلق خبرة أليمة، وقلق الموت من خبرات القلق المؤلمة، كما أن القلق بوصفه خاصية وجودية فلا

سبيل للتخلص منه، فقط يمكن التعايش معه وابتكار الأساليب التي تجعل من احتماله والتعايش معه أمراً ممكناً (شاهين، 2007).

وفي ثقافتنا العربية والإسلامية يحرص العديد من كبار السن على تقبل الكبر في السن، بعيداً عن التوتر وتقبل التغيرات الصحية والجسمية والاجتماعية والمادية، ويسهم الإسلام في ذلك، حيث إنّ الدين الإسلامي يحثّ على رعاية الكبار ويقول تعالى: **(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا سورة الاسراء) .(23)**

وقد تطرقت نظرية التحليل النفسي عن غريزة المَوْت، وما زالت قضية جدلية كبيرة بين علماء النظرية التحليلية، فالتغيرات العادية التي تحدث باستمرار هي عملية تكييف تهدف إلى تحقيق التوازن، وتسيطر الأنا الأعلى على الفرد الذي لديه قلق موت (Boothby،2014). كما يرى الوجوديون أن وجود الإنسان يحمل في طياته تهديده بالفناء وضياع كينونته، وقد تتفق أغلب المدارس النفسية على أن القلق بأنواعه ومنها قلق الموت من المكونات الرئيسية لشتى أنواع المخاوف والعديد من أنواع العصاب مثل العصاب القهري، والضعف العصبي وتوهم المرض وغيرهما (Sharf،2015). وقد استخلص تمبلر وزملاؤه أربعة أبعاد تصف العناصر المختلفة لقلق الموت وهي: القلق حول التأثير المعرفي والانفعالي للموت والاحتضار، والترقب والخوف من التغيرات الجسمية خلال الموت والاحتضار، والوعي بالوقت المحدود بين الميلاد والوفاة وسرعة مروره، والقلق حول المشقة والألم المصاحب للموت (Miller،.et al، 2012).

ويشكل التدين مصدراً من مصادر سعادة الإنسان، لأنه ينعكس إيجاباً على أفعاله وسلوكياته، إذ يعد دافعاً للسلوك الإيجابي، القاضي بالتفكير بالخلق وأهدافه، وتحقيق الراحة النفسية والطمأنينة. وهو مصدر لتهذيب السلوك وتقويم الأخلاق وتحقيق التفاعل الاجتماعي بين الناس(Ozawa–de ،.et al، 2012) . قد ذكر (الشهراني، 2012) عوامل مؤثرة في التدين نجملها فيما يلي: الفطرة، والنفس، والأخلاق. أيضاً إن الشخص يقوم بأداء العبادات والطقوس الدينية، ولكن بدون معرفة كافية بحكمتها وأحكامها، والتدين الدفاعي (العصابي): قد يكون الدين دفاعاً ضد الخوف، أو القلق أو الشعور بالذنب أو تأنيب الضمير أو دفاعاً ضد القهر والإحباط، وفي هذه الحالة يلجأ الفرد إلى التدين ليخفف من هذه المشاعر والتخلص منها.

والتدين المرضي (الذهاني): نواجه هذا النوع في المراكز والمستشفيات النفسية مع بعض المرضى مع بدايات الذهان، حيث يلجأ المريض إلى التدين في محاولة منه لتخفيف حدة التدهور والتناثر المرضي لديهم، والتدين الأصيل: هذا

هو النوع الأمثل من الخبرة الدينية، حيث يتغلغل الدين في دائرة المعرفة ودائرة العاطفة، ودائرة السلوك فنجد الفرد يملك معرفة دينية كافية وعميقة، ورغبة دينية تجعله يحب دينه ويخلص له مع سلوك يوافق كل هذا، وهنا يكون الدين هو الفكرة المركزية المحركة والموجهة لكل نشاطاته (القحطاني، 2019).

إن التدين والسلوك الديني الذي أمرنا الله به يمدنا بالقيم الإيمانية التي تساعد على الخطى بطريق سليم، ويقلل الخوف، ويزود الفرد بنسق من القيم والمبادئ والمحكات التي تؤمن له التكيف مع ما حوله، إن الالتزام الديني يرتبط سلبياً مع القلق والشعور بالذنب، وإيجابياً مع الضبط الذاتي، والأمان والحياة، وفاعلية الشخصية والقدرة على معايشة الأحداث الضاغطة، وتحمّل المشقة، وتحسين الصحة الجسمية والنفسية (البراوري، 2013). وتزداد معدلات حدوث المرض والاضطراب الجسمي والنفسي في هذه المرحلة، فكبر السن يعد موضوعًا مهماً للأفراد والأسر والمجتمع بأسره، ويعد عدم ممارسة النشاط البدني عائقاً أمام الصحة الجيدة، وإنّ حث كبار السن على ممارسة النشاط البدني عامل مهم في تعزيز الصحة.

جاءت عدة دراسات تبين مدى علاقة القلق من الموت بالتدين عند كبار السن، منها دراسة نجوم (2001) التي كشفت عن طبيعة العلاقة بين الالتزام بالدين الإسلامي والاكتئاب النفسي، وقد توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بالدين الإسلامي وقلق الموت. كما كشفت دراسة غانم (2004) عن وجود علاقة موجبة بين التدين الجوهري وقلق الموت والنظرة الإيجابية لدى المسنين، ووجود علاقة ارتباط سالبة بين قلق والأحداث السارة، ووجود علاقة سالبة بين التدين الظاهري وقلق الموت، والأحداث السارة والنظرة الإيجابية للحياة لدى عينة المسنات.

وقد كشفت أيضاً دراسة المشوخ (2011) طبيعة العلاقة بين التدين ومستوى الصحة النفسية لدى المسنين، وقد وجدت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين منخفضي ومتوسطي ومرتفعي التدين من المسنين الذكور والإناث على متغيرات قلق الموت والاكتئاب واليأس ووجهة الضبط واحترام الذات، حيث وجد أن هناك ارتباطاً بين التدين وقلق الموت إيجابياً.

كما أشارت نتائج دراسة ربابعة (2013) أن قلق الموت والرضا عن الحياة لدى كبار السن وعلاقتها بالتدين وكيفية قضاء بعض الوقت وبعض المتغيرات الديموغرافية، لمن هم في عمر (65) عاماً فما فوق، وكذلك المقيمين في دور الرعاية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبلغ عدد العينة (403) فرداً، ولتحقيق أهداف الدارسة طور الباحث أربعة مقاييس هي: مقياس قلق الموت، ومقياس الرضا عن الحياة، ومقياس التدين، ومقياس قضاء الوقت، أظهرت النتائج

أنّ قلق الموت لدى كبار السن ظهر بمستوى متوسط، وكان مستوى الرضا عن الحياة متوسطاً، أما مستوى التدين فقد كان مرتفعاً، وقد تبين وجود علاقة ارتباطية بين قلق الموت وضعيفي التدين، وفروق في مقياس قلق الموت تعزى لأثر الجنس ولصالح الإناث وعدم وجود فروق في التدين تعزى للجنس أو العمر.

كما أوجدت دراسة منيب (2014) أن مستوى التدين بين المسنين كان مرتفعاً، ووجود علاقة ارتباطية موجبة بين الأمل والتدين من جهة وجودة الحياة من جهة أخرى، ووجود فروق بين المسنين والمسنات في درجات الأمل وجودة الحياة في اتجاه المسنين الذكور، ولا توجد فروق بين المسنين والمسنات في التدين.

تناولت دراسة عنو (2015). التدين وعلاقته بالصحة النفسية وبالأحداث السارة والنظرة للحياة لدى المسنين، مقارنة بالمسنات في البيئة الجزائرية، وتكونت عينة البحث من (250) مسناً و (250) مسنة مقيمين بدور العجزة بباب الزوار ودالي بالجزائر العاصمة وبومدفع بالبليدة، تتراوح أعمارهم ما بين 60–85 سنة. وتمثلت أدوات البحث في مقياس التوجه الديني، مقياس قلق الموت، استبانة قائمة الأحداث السارة للمسنين، اختبار النظرة للحياة، مقياس الاكتئاب، قياس اليأس، مقياس وجهة الضبط، مقياس احترام الذات. وتوصل البحث إلى أنه توجد علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها كلّ من المسنين والمسنات على مقاييس كل من قلق الموت، الاكتئاب، اليأس، وجهة الضبط، احترام الذات والدرجات التي حصلوا عليها في مقياس التدين، كما توجد علاقة ارتباطية بين التدين والأحداث السارة لدى المسنين. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين التدين والنظرة للحياة، حيث كانت معاملات الارتباط تمثل 0.56 لدى المسنين و0.66 لدى المسنات وهي معاملات دالة إحصائياً.

وقام قلبوبي (2020) بالكشف عن علاقة الدعم الاجتماعي بقلق الموت لدى عينة من المسنين المقيمين في دور الرعاية الاجتماعية، وتكونت عينة الدراسة من (80) مسناً ومسّنة، وقد طبق عليهم مقياس الدعم الاجتماعي ومقياس قلق الموت، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الدعم الاجتماعي وقلق الموت لدى المسنين من عينة الدراسة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ترجع إلى النوع في اتجاه الإناث.

وأجرى بولطيعة ولوحلي (2020) دراسة هدفت إلى معرفة مستوى قلق الموت لدى المسنين بدور المسنين والمسنين مع أسرهم، أجريت الدراسة على عينة قوامها (56) مسناً ومسنة من المقيمين في دار رعاية المسنين ببلدية الجبل الأخضر والمسنين المقيمين مع أسرهم والمسجلين بقسم الخدمات الضمانية البيضاء، تم استخدام (مقياس قلق)، أظهرت

النتائج ارتفاع مستوى قلق الموت لدى أفراد العينة على هذين البعدين، وعدم وجود فروق في مستوى قلق الموت بين المسنين المقيمين بدور المسنين والمقيمين مع أسرهم تعزى لمتغير النوع، والفئة العمرية.

وهدفت دراسة الطراونة (2021) إلى التعرف إلى مستوى قلق الموت وعلاقته بالأعراض الاكتئابية السائدة لدى عينة من المسنين في الأردن، حيث تكونت عينة الدراسة من (80) مسناً، تم تطبيق أداتي الدراسة وهما: مقياس قلق الموت، ومقياس الأعراض الاكتئابية. أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى انتشار قلق الموت لدى عينة من المسنين في الأردن بلغ (52.19%)، كما وأن هناك علاقة موجبة بين قلق الموت وأبعاده الفرعية والأعراض الاكتئابية، كذلك أوضحت نتائج الدراسة أيضاً وجود فروق بين المسنين من حيث الجنس (الذكور، والإناث) في كل من قلق الموت لصالح الذكور في متغير قلق الموت.

وتناولت دراسة الطريفي والنعيمات (2022) التعرف إلى العلاقة بين قلق الموت بمستوى الأمل في ظل جائحة كورونا لدى عينة من المسنين في الأردن، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي بشقيه التحليلي، والارتباطي، وتكونت العينة من (321) مسناً ومسنة، تم استخدام مقياس قلق الموت، ومقياس الأمل، أظهرت النتائج أن مستوى قلق الموت جاء مرتفعاً، ومستوى الأمل جاء متوسطاً، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين قلق الموت، وأبعاده، ومستوى الأمل وبعديه (المسارات، والطاقة)، ووجود فروق في مستوى قلق الموت، ووجود فروق في قلق الموت تعزى للعمر لصالح من هم أعلى من (80) سنة.

كما تناولت دراسة الحربي والسعداوي (2022) التعرف على العلاقة بين مستوى قلق الموت، تم تطبيقها على عينة مكونة من (66) من كبار السن في المدينة المنورة، في ظل جائحة كورونا، واستخدمت الباحثة مقياس قلق الموت (إعداد الباحثة)، استبانة الحاجات الإرشادية، لكبار السن في ضوء جائحة كورونا (إعداد الباحثة) حيث تبين أن مستوى قلق الموت لدى كبار السن بدرجة متوسطة، وجاء بعد الخوف من الموت وما بعده أولاً، يليه بعد الخوف من الإصابة بفيروس كورونا، كما أنه توجد فروق في مستوى قلق الموت لدى كبار السن في ضوء جائحة كورونا، تعزى للنوع (ذكور، وإناث) لصالح الذكور.

تعقيب على الأبحاث والدراسات السابقة:

يتضح مما تم عرضه من أبحاث سابقة أنها تناولت قلق الموت والتدين في محاولة للتعرف على علاقتها بمتغيرات أخرى، وبعض هذه الدراسات اتخذت عيناتها من كبار السن، وتوصلت الدراسات التي ربطت القلق بالتدين إلى أنّ هناك علاقة ارتباطية سلبية ومنها دراسة غانم (2004)، وقد اختلف البحث الحالي عن هذه الأبحاث والدراسات في تناولها لمفهوم قلق الموت والتدين معاً لدى فئة كبار السن.

مشكلة البحث:

تعد دراسة المراحل العمرية التي يمر بها الفرد من المواضيع التي لا تزال تحتل المراكز الأولى في البحوث النفسية والاجتماعية في الكائن الحي المعرض لعملية التغيير، منذ البداية من عند التكوين حتى الوفاة، هذا التغيير يمس مختلف التغيرات التي تطرأ على حياته، ولا يقف تطوره في حد معين أو مرحلة معينة، بل يستمر نموه ثم يتدهور حتى يدخل مرحلة كبار السن، ومن الدراسات التي اهتمت بالتطرق لموضوع الدراسة دراسة برسمانPressnian ، وليونسLyons ، ولارسون Larson، جارتترر Gartner ، وخرجوا بنتيجة عامة من خلال نتائج تلك الدراسات تميل إلى تأييد الارتباط العكسي بين التدين وكل من القلق والخوف من الموتSehumaker) ،.etal ، (1992 كما أظهرت نتائج دراسة البحري والشمايلة (2022)، وبالتالي وجود العديد من الآثار المسببة لمشاكل لدى كبار السن في المجتمع الأردني بمستوى مرتفع، وبنفس الإطار، إن الأفراد ذوي الاعتقاد الديني القوي كانت مستويات الاضطراب النفسي لديهم منخفضة بوضوح قياساً بالأفراد ذوي الاعتقاد الديني المنخفض، الذين ارتفع لديهم مستوى الاضطراب النفسيRoss)، (2006 حيث يعد التدين من المتغيرات المهمة في مرحلة كبر السن، وأظهرت دراسة عبد الحكم (2020) وجود علاقة بين السعادة ومستوى التدين، وأكدت على أهمية رعاية المسنين. ومن خلال معايشة الباحث للعديد من كبار السن لاحظ اتجاه بعضهم للتدين وخوف آخرين من الموت بشكل مبالغ فيه، ولذلك جاء إحساس الباحث بهذا البحث.

وبناءً على ذلك وما توصلت له تلك الدراسات السابقة فقد نبعت مشكلة البحث الحالي التي تحاول الربط بين قلق الموت والتدين لدى فئة كبار السن الكرك، والتي تدرس تلك العوامل النفسية في المقارنة ببعض المتغيرات الشخصية، كما نبعت مشكلة البحث من كون الباحث التقى مع عدد من كبار السن وخاصة في مرحلة انتشار جائحة كورونا، وقد عبر العديد منهم عن مخاوف مرتبطة بالموت، بينما اتجه آخرون لزيادة التدين، ولذلك ظهرت مشكلة البحث الحالي التي تدور حول التعرف على طبيعة العلاقة بين التدين وقلق الموت لدى فئة كبار السن.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الحالي تناول الأسئلة التالية:

1. ما مستوى قلق الموت لدى كبار السن؟
2. ما مستوى التدين لدى كبار السن؟

3. هل هناك علاقة بين قلق الموت والتدين لدى كبار السن؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في قلق الموت والتدين باختلاف للجنس والمرحلة العمرية لدى كبار السن؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية المتغيرات التي يتصدى لدراسته، حيث إنها تسعى لدراسة قلق الموت والتدين لدى عينة من كبار السن، ولا شك أن هذا الموضوع ينطوي على أهمية كبيرة سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية.

أولاً: الأهمية النظرية:

- تكمن الأهمية النظرية للبحث في أنها تتناول مواضيع التراث النفسي، وهما: قلق الموت والتدين، فهما وإن تناولتهما من قبل الدراسات الأجنبية– وما زالت– بالبحث والتجريب، إلا أنهما في البيئة العربية ما زالا في طور البحث.
- تظهر أهمية البحث أيضاً في تناولها لمتغيرين لهما أكبر الأثر في تحقيق الصحة النفسية للفرد وهما: قلق الموت والتدين، ولما لهذين المتغيرين من دور كبير في مساعدة الفرد وحمايته من الوقوع نتيجة لاضطراب الصحة النفسية.
- يمكن أن يسهم البحث الحالي في إثراء المكتبة العربية بموضوع يخص فئة بدأت بالتزايد نتيجة الاهتمام بالصحة الجسمية وزيادة فئة العمر لدى الأفراد بالأردن.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تكمن الأهمية العملية للبحث في ضوء ما تبين من نتائج مستفادة في تخصيص برامج مساعدة القائمين على رعاية كبار السن وإعداد برامج خاصة بهم للتخفيض من قلق الموت لديهم.
- هذا بالإضافة إلى أن البحث الحالي يخص فئة من أهم فئات المجتمع، وهي فئة كبار السن، وهم فئة تعاني من تغيرات جسمية ونفسية متسارعة.
- ويؤمل أن يستفيد من نتائج البحث الحالي المرشدون والقائمون على إعداد برامج تدريبية لهم.

مصطلحات البحث:

الفرد كبير السن: يعرف المسن من المنظور الاجتماعي بأنه الفرد الذي يتعرض لمجموعة من التغيرات الحياتية بسبب تقدمه في العمر، وما يصاحبها من تغير في المراكز والأدوار المهنية والصحية والاجتماعية التي كان يمارسها، والتي من شأنها التأثير في إدراك الآخرين له وطرق تفاعلهم معه، وعلى إعادة تصور المسن لذاته وعمره ومواقفه المختلفة (الجوير، 2002).

التعريف الإجرائي للمسنين: المسن هو كل فرد أصبح عاجزاً عن رعاية نفسه وخدمتها، إثر تقدمه في العمر وليس بسبب إعاقة أو مرض، والمسن هو في حدود العمر ما بين 60 إلى 80 سنة.

مفهوم قلق الموت :Death Anxiety هو شعور سلبي غير سار يصاحبه حالة من الخوف والتوتر الشديد، ويضطرب فيها الطفل، وذلك حينما يكون تفكيره متمركزاً حول الموت، ممّا يؤدي إلى تدهور حالته (أحمد وآخرون، 2013). ومن ناحية إجرائية هي الدرجة التي يحصل عليها المسن على المقياس المطور في البحث الحالي.

التدين: التزام المسلم بعقيدة الإيمان الصحيح (بأركان الإيمان المختلفة)، وظهور ذلك على سلوكه، بممارسة ما أمره الله به، والانتهاء عن إتيان ما نهى عنه (الصنيع،2002). يشتمل التدين على جانبين أساسيين، هما: الاعتقاد أو الإيمان بوجود الله، سبحانه وتعالى، خالق الأكوان والكائنات، المتصف بالأسماء الحسنى، والجانب الثاني هو العمل الصالح وممارسة العبادات، ويعرف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المسن على المقياس المطور في البحث الحالي.

محدّدات البحث: يتحدد البحث بالحدود التالية

محدّدات بشرية: ويقصد بها مجموعة الأفراد الذين طبقت عليهم البحث، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في كبار السن الأردنيين، والذين تتجاوز أعمارهم من 60 فأكثر، وقد بلغت إجمالي من شملتهم الدراسة (224) مسناً من محافظة الكرك.

محددات زمانية: وهي المدة الزمنية التي استغرقها البحث، وحددت خلال الفترة 2021 – 2022

محددات مكانية: حددت في الكرك–الأردن.

محددات موضوعية: يقتصر البحث على جميع كبار السن المستجيبين على مقياسين قلق الموت والتدين.

علاقة مستوى قلق الموت عند كبار السن بالتدين

الطريقة والإجراءات:

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لمناسبته لموضوع البحث.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من كبار السن بين العمر 60–80 سنة في محافظة الكرك وقد بلغ عدد أفراد عينة البحث (8500) فرداً.

عينة البحث: تم تطبيق البحث على كبار السن من خلال الالتقاء بهم في المستشفيات والجمعيات الخيرية ومؤسسة المتقاعدين ومن خلال طريقة كرة الثلج، حيث قام بعض المشاركين بإخبار مشاركين يعرفونهم وطلبوا منهم الاستجابة، ثم توسع عدد المشاركين، وكان كل مشارك يطلب ممن يعرفه الاستجابة على فقرات المقياسين، حيث استجاب على المقياسين لمدة شهرين (224) كبير سن، تم تطبيق البحث بطريقة كرة الثلج.

والجدول التالي يوضح وصف عينة البحث

جدول (1): وصف عينة البحث حسب متغيرات الجنس والفئة العمرية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	118	%52.7
	إناث	106	%47.3
الفئة العمرية	70–60	135	%60.3
	80–71	89	%39.7

أدوات البحث:

أولاً: مقياس قلق الموت: تم تطوير مقياس قلق الموت من خلال الرجوع للأطر النظرية والدراسات السابقة وهي (محمود وعبد العزيز وعزب، 2020؛ وصبحي وعمر، 2016) وقد تكون المقياس من (25) فقرة وأربعة أبعاد وهي:

1–عامل الخوف من الموتى والقبور وهو خوف شديد يشعر به الفرد من جراء التفكير بصورة مستمرة في موته، والخوف من كل ما يحرك لدى الفرد تخيل ما بصاحب فكرة الموت. وعدد مواقفه.

2-عامل الخوف ممّا بعد الموت ويقيس مدى خوف الفرد من عالم ما بعد الموت، وتوقعات الفرد عن الحياة الأخرى، وغموضها بالنسبة للفرد هل ستكون عذاباً وألماً وعقاباً على الذنوب والآثام فقط، أم ستكون مكاناً للراحة والاطمئنان بالنسبة للفرد؟

3-عامل الخوف من الأمراض المميتة كالسرطان: ويقيس مدى انشغال الفرد بتفكيره في توقف حياته بشكل مفاجئ نتيجة إصابته بمرض مزمن وخطير مثل مرض القلب الذي قد يؤدي إلى الموت ونهاية الحياة.

4-عامل الانشغال بالموت وأفكاره غير العقلانية: ويقيس خوف الفرد من كيفية الموت والخوف الشديد من سكرات الموت، وشعور الفرد بأن عملية الانتقال إلى العالم الآخر هي عملية مخيفة ومؤلمة.وقد أُدرج أمام كل فقرة من الفقرات مقياس متدرّج من خمس درجات حسب أسلوب ليكرت على النحو الآتي: (دائمًا، غالبًا، أحيانًا، قليلًا، نادرًا).

وللتحقق من مناسبة المقياس لهدف البحث وبيئته تم التحقق من الخصائص السيكوماترية التالية للمقياس:

أولًا: دلالات صدق أداة البحث:

1-الصدق الظاهري (صدق المحكمين):للتأكد من الصدق وملاءمته لأهداف البحث ومدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية، تم عرض المقياس على عدد من المحكّمين بلغوا (14) محكّمًا من أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات التربية في بعض من الجامعات الأردنية، وتمّ اعتماد محك اتفاق (11) محكماً للإبقاء على الفقرة أو تعديلها، وبناءً على رأيهم، تمّ إجراء تعديلات صياغة في (9) فقرات ولم يتم حذف أي فقرة من فقرات المقياس.

2-صدق البناء الداخلي: تم التأكد من صدق البناء الداخلي من خلال توزيع المقياس على عينة استطلاعية عددها (30) كبيراً في السن من مجتمع البحث وخارج العينة، ومن ثم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع البعد، وارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية والجدول (2) يبين النتائج

جدول (2): معاملات ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية لمقياس قلق الموت

الرقم	الفقرة مع البعد	الفقرة مع الدرجة الكلية	الرقم	الفقرة مع البعد	الفقرة مع الدرجة الكلية
البعد الأول			البعد الثاني		
1	**0.59	**0.60	7	**0.56	**0.54
2	**0.66	**0.52	8	**0.54	**0.46

الرقم	الفقرة مع البعد	الفقرة مع الدرجة الكلية	الرقم	الفقرة مع البعد	الفقرة مع الدرجة الكلية
البعد الأول			البعد الثاني		
3	**0.68	**0.62	9	**0.53	*0.44
4	**0.77	**0.66	10	**0.69	**0.52
5	**0.52	*0.49	11	**0.71	**0.62
6	*0.47	*0.44	12	**0.59	*0.48
ارتباط البعد مع الدرجة الكلية		**0.66	ارتباط البعد مع الدرجة الكلية		**0.61
البعد الثالث			البعد الرابع		
13	**0.66	**0.58	20	**0.55	*0.44
14	**0.62	**0.52	21	**0.62	**0.52
15	*0.41	*0.40	22	**0.63	**0.50
16	**0.58	*0.46	23	*0.47	*0.41
17	**0.69	**0.62	24	**0.52	*0.40
18	**0.70	**0.71	25	**0.62	**0.55
19	**0.62	**0.50			
ارتباط البعد مع الدرجة الكلية		**0.59	ارتباط البعد مع الدرجة الكلية		**0.58

يتبين من الجدول (2) وجود مستوى دلالة في جميع الفقرات بين الفقرة والبعد فقد تراوحت معاملات الارتباط للفقرة مع البعد بين (0.41–0.77)، كما تراوحت معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية بين (0.40–0.70)، وكان هناك معاملات ارتباط بين البعد والدرجة الكلية، وتراوحت بين (0.58–0.66). مما يدل على مستوى مناسب من الصدق لمقياس قلق الموت.

دلالات ثبات أداة البحث: تم التأكد من ثبات أداة البحث باستخدام طريقتين لحساب الثبات وهي:

1–ثبات إعادة الاختبار (Test Retest): تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية بلغت (30) كبير سن من مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية، حيث طلب منهم الإجابة على فقرات أداة البحث، ثم أُعيد تطبيقه عليهم بعد أسبوعين من التطبيق الأول، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كبار السن في التطبيقين، وعلى الأبعاد الاربعة للمقياس والدرجة الكلية، والجدول (3) يبين معاملات الارتباط بطريقة إعادة الاختبار.

2–طريقة كرونباخ ألفا: لقد تم حساب ثبات أداة عن طريق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك على كبار السن في العينة الاستطلاعية، والجدول (3) يوضح نتائج التطبيق للثبات بطريقة كرونباخ ألفا.

جدول (3): معاملات الثبات لمقياس قلق الموت بطريقتي الإعادة للاختبار وكرونباخ ألفا

البعد	عدد الفقرات	الثبات بطريقة الإعادة للاختبار	الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
عامل الخوف من الموتى والقبور	6	**0.77	0.74
عامل الخوف مما بعد الموت	6	**0.79	0.70
عامل الخوف من الأمراض المميتة كالسرطان	7	**0.81	0.76
عامل الانشغال بالموت وأفكاره غير العقلانية	6	**0.88	0.73
الدرجة الكلية للمقياس		**0.84**	**0.83**

تطبيق وتصحيح وتفسير مقياس قلق الموت حسب اتجاه الفقرات: يتم تطبيق المقياس المكوّن من (25) فقرة والمستجيب لهذا المقياس هم كبار السن، وتتراوح الدرجة على فقرات المقياس بين (25–125) حيث تعطى الدرجات في حالة ارتفاع مستوى قلق الموت كما يلي دائماً (5)، غالباً (4)، أحياناً (3)، قليلاً (2)، نادراً (1)، ولتفسير فقرات المقياس تم استخدام المدى، وفيه تقسيم الدرجة حسب المتوسط الحسابي للفقرة من (1–5) إلى ثلاثة مستويات على النحو الآتي: بين 1–2.33 مستوى منخفض من قلق الموت، وبين 2.34–3.67 مستوى متوسط من قلق الموت، وبين 3.68–5 مستوى مرتفع من قلق الموت.

ثانياً: مقياس التدين: تم تطوير مقياس التدين من خلال العودة للأدب النظري والدراسات السابقة وهي (الشلوة، 2004؛ والطراونة، 2018). وقد تكون المقياس بصورة أولية من (30) فقرة ودرجة كلية، وقد أُدرج أمام كل فقرة من الفقرات مقياس متدرّج من خمس درجات حسب أسلوب ليكرت على النحو الآتي: (دائمًا، غالبًا، أحيانًا، قليلًا، نادرًا).

وللتحقق من مناسبة المقياس لهدف البحث وبيئته تم التحقق من الخصائص السيكوماترية التالية للمقياس:

أولًا: دلالات صدق أداة البحث:

1–الصدق الظاهري (صدق المحكمين):للتأكد من الصدق وملاءمته لأهداف البحث ومدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية، تم عرض المقياس على عدد من المحكّمين بلغوا (14) محكّمًا من أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات التربية في بعض من الجامعات الأردنية، وتمّ اعتماد محك اتفاق (11) محكماً للإبقاء على الفقرة أو تعديلها، وبناءً على اقتراحاتهم، تمّ إجراء تعديلات صياغة في (6) فقرات ولم يتم حذف أي فقرة من فقرات المقياس.

2–صدق البناء الداخلي: تم التأكد من صدق البناء من خلال توزيع المقياس على عينة استطلاعية عددها (30) كبيراً في السن من مجتمع البحث وخارج العينة، ومن ثم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع البعد، وارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية والجدول (4) يبين النتائج

جدول (4): معاملات ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية لمقياس التدين

الرقم	الفقرة مع الدرجة الكلية	الرقم	الفقرة مع الدرجة الكلية	الرقم	الفقرة مع الدرجة الكلية
16	**0.58	14	*0.46	9	**0.70
29	**0.58	26	*0.46	15	**0.78
5	**0.55	24	*0.45	17	**0.64
2	**0.54	3	*0.41	18	**0.66
27	**0.53	13	*0.41	20	**0.74
10	**0.52	23	*0.40	21	**0.66
11	**0.51	1	**0.67	22	**0.62
19	**0.51	6	**0.60	25	**0.77
4	*0.48	7	**0.63	28	**0.62
12	*0.47	8	**0.60	30	**0.61

يتبين من الجدول (4) وجود مستوى دلالة في جميع الفقرات بين الفقرة والدرجة الكلية فقد تراوحت معاملات الارتباط للفقرة مع البعد بين (0.40–0.78)، مما يدل على وجود مناسب من الصدق لمقياس التدين.

دلالات ثبات أداة البحث: تم التأكد من ثبات أداة البحث باستخدام طريقتين لحساب الثبات وهي:

1–ثبات إعادة الاختبار (Test Retest): تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية بلغت (30) كبيراً في السن من مجتمع البحث وخارج العينة الأساسية، حيث طلب منهم الإجابة على فقرات أداة البحث، ثم أُعيد تطبيقه عليهم بعد أسبوعين من التطبيق الأول، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كبار السن في التطبيقين، وعلى الأبعاد الأربعة للمقياس والدرجة الكلية، وقد تبين أن مستوى ثبات إعادة الاختبار بلغ (0.91) وهو مناسب للمقياس.

2–طريقة كرونباخ ألفا: لقد تم حساب ثبات أداة عن طريق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك على كبار السن في العينة الاستطلاعية، وقد بلغ معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا (0.84). مما يدل على مستوى مناسب من الثبات لمقياس التدين.

تطبيق وتصحيح وتفسير مقياس التدين حسب اتجاه الفقرات: يتم تطبيق المقياس المكوّن من (30) فقرة والمستجيب لهذا المقياس هم كبار السن، وتتراوح الدرجة على فقرات المقياس بين (30–130) حيث تعطى الدرجات في حالة ارتفاع مستوى التدين كما يلي دائما (5)، غالباً (4)، أحياناً (3)، قليلاً (2)، نادراً (1)، ولتفسير فقرات المقياس يتم استخدام المدى وفيه تقسيم الدرجة حسب المتوسط الحسابي للفقرة من (1–5) إلى ثلاثة مستويات على النحو الآتي: بين

2.33-1 مستوى منخفض من التدين، وبين 3.67-2.34 مستوى متوسط من التدين، وبين 5-3.68 مستوى مرتفع من التدين.

الأساليب الإحصائية

- المتوسطات الحسابية للإجابة عن السؤال الأول والثاني
- معامل ارتباط بيرسون للإجابة عن السؤال الثالث
- اختبار ت للإجابة عن السؤال الرابع

نتائج البحث ومناقشته:

عرض النتائج المرتبطة بالسؤال الأول ومناقشته: ما مستوى قلق الموت لدى كبار السن؟، للإجابة عن السؤال الحالي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس قلق الموت، والجدول (5) يبين النتائج

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس قلق الموت لدى كبار السن

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
عامل الخوف من الموتى والقبور	2.48	0.33	متوسط	2
عامل الخوف مما بعد الموت	2.44	0.33	متوسط	4
عامل الخوف من الأمراض المميتة كالسرطان	2.50	0.35	متوسط	1
عامل الانشغال بالموت وأفكاره غير العقلانية	2.47	0.29	متوسط	3
الدرجة الكلية للمقياس	**2.47**	**0.30**	**متوسط**	

يتبين من نتائج الجدول (5) وجود مستوى متوسط من قلق الموت لدى كبار السن، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.47) بانحراف معياري (0.30)، كما تبين وجود مستوى متوسط في الأبعاد الأربعة وقد جاء أعلى بعد لدى كبار السن هو عامل الخوف من الأمراض المميتة كالسرطان، ثم جاء بعد الخوف من الموتى والقبور، بينما جاء أقل عامل في قلق الموت هو عامل الخوف مما بعد الموت، وتعزى النتيجة الحالية نظراً لكبر الأشخاص أفراد عينة البحث، وإحالة العديد منهم للتقاعد، وزيادة الأمراض الجسمية لدى العديد منهم، كما تتفق مع ما أشارت له نظرية التحليل النفسي لفرويد والتي تركز على أنّ الأفراد ربما مع قلة اللهو لديهم فيزيد لديهم الأنا الأعلى، والذي قد يرتبط بالقلق بأنواعه المختلفة ومنها قلق الموت، كما يرتبط ذلك مع ما أشارت له النظرية الوجودية التي ترى أهمية البحث عن وجود معنى للحياة، وأثناء عمل الإنسان وسعيه للوصول لأهدافه في الحياة فإنه يكون لديه هدف يسعى له ويجد معنى من حياته، ولكن عند الكبر ونتيجة

إنجازه للعديد من الأهداف فقد يقل معنى حياته، كما يرتبط مع ما أشار له أريكسون والذي يرى أن بعض كبار السن في مرحلة التكامل قد يمرون بمرحلة التكامل مقابل الشعور باليأس، ولذلك فإن البعض لديهم شعور باليأس والذي يتمثل في شعور بالقلق وخاصة قلق الموت. وتتفق مع نتيجة دراسة الطراونة (2021) ودراسة الحربي والسعداوي (2022)، بينما تختلف مع نتيجة دراسة بلوطيعة ولوحلي (2020)، ودراسة الطريفي والنعيمات (2022)، ويعزو الباحث النتيجة الحالية نظراً لكون كبار السن في محافظة الكرك يحصلون على الدعم والمساندة الاجتماعية ويتم تقديرهم، ولذلك لم يكن لديهم قلق الموت مرتفعاً، بل جاء متوسطاً.

عرض النتائج ذات الصلة بالسؤال الثاني ومناقشته: ما مستوى التدين لدى كبار السن؟

للإجابة عن السؤال الحالي تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس التدين، وقد تبين أن المتوسط الحسابي (3.95) بانحراف معياري بلغ (0.91)، حيث يتبين وجود مستوى مرتفع من التدين لدى كبار السن والتي تتفق مع ما أشارت له النظرية السلوكية التي ترى أن سلوك الإنسان متعلم من خلال البيئة، وقد تعلم هؤلاء الكبار في السن نتيجة التزامهم الديني ونظرة المجتمع لهم، وكذلك سعي الكثير منهم للصلاة في المسجد خاصة أنهم في مجتمع الكرك، والذي يعتبر من المجتمعات المحافظة والتي يلتزم فيها الأشخاص بالالتزام الديني وخصوصا كبار السن، ويحافظ من خلالها كبار السن على أن يكونوا قدوة للآخرين في الجانب الديني، ولذلك فقد حقّق كبار السن مستويات مرتفعة من التدين، وتعزى هذه النتيجة نتيجة التزام كبار السن بالمحافظة على السلوك الديني والنابع من ذاتهم ورغبتهم في الالتزام الديني للوصول إلى الجنة، وبنفس الوقت نتيجة الخبرات التي تعلمها هؤلاء الكبار من الحياة والتي سمحت لهم بمستوى مرتفع من النضج العقلي والانفعالي والذي يدفعهم للالتزام الديني المناسب. وتتفق مع نتيجة دراسة منيب (2014)، وتعزى النتيجة الحالية نظراً لكون كبار السن في محافظة الكرك يحرصون على التدين ويبتعدون عن ارتكاب الآثام والأخطاء ويدعمهم المجتمع في سبيل تحقيق ذلك.

عرض النتائج المرتبطة بالسؤال الثالث ومناقشته: هل هناك علاقة بين قلق الموت والتدين لدى كبار السن؟،

للإجابة عن السؤال الحالي تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، والجدول (6) يبين النتائج

جدول (6): معاملات الارتباط بين قلق الموت والتدين لدى كبار السن في محافظة الكرك

معامل الارتباط	الخوف من الموتى والقبور	الخوف مما بعد الموت	الخوف من الأمراض المميتة	الانشغال بالموت	الدرجة الكلية لقلق الموت
التدين	-**0.35	--***0.41	-*0.25	-**0.34	-**0.37

دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≥0.01)*دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≥0.05)

ويظهر من نتيجة الجدول (6) وجود معامل ارتباط سلبي دال إحصائياً بين التدين وبين قلق الموت، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.37) بمعنى أنه كلما زاد قلق الموت لدى هؤلاء كبار السن، انخفض لديهم التدين، حيث إن كبار السن عندما يكونون متدينين فإن التدين يدفعهم إلى الإيمان بقضاء الله والاقتناع بما يحدث معهم، وتقبّل الواقع الذي يعيشونه والتعايش مع التغيرات التي تحدث لديهم، وبالتالي فإن هؤلاء كبار السن بنفس الصعيد عندما يرتفع لديهم قلق الموت فإن ذلك يدل على أنهم لا يحافظون على مستوى مناسب من الإيمان بالله سبحانه وتعالى وبالتالي ينخفض لديهم التدين، ويعزو الباحث النتيجة الحالية نظراً لكون قلق الموت يعد عاملاً سلبياً ويؤثر على الصحة النفسية بطريقة سلبية لدى كبار السن، بالمقابل فإن التدين المناسب يعد أمراً صحياً يساعد على الإيمان بالله سبحانه وتعالى وتقبّل الأحداث، والرضا بانخفاض الجانب الصحي والعمل على تحسينه، وقضاء الوقت في أعمال الخير ومساعدة الآخرين، ولذلك عندما ينخفض قلق الموت يزيد التدين لديهم. وتتفق مع نتيجة دراسة غانم (2004) التي وجدت علاقة سالبة بين التدين الظاهري وقلق الموت لدى المسنات، بينما تختلف نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة نجوم (2001) والمشوخ (2011) التي وجدت علاقة بين قلق الموت والتدين. كما أنّ التدين يساعد بما يقتضيه من جوانب دينية في الإيمان الغيبي بوجود الجنة وهذا ما يخلق حالة من الراحة والتوتر والقلق لدى كبير السن، وتعزى النتيجة الحالية نظراً لكون كبار السن عندما يمتلكون التدين فإن التدين يجعلهم أكثر تقبلاً لحياتهم وهدوءًا لما يحدث معهم مما يؤدي إلى انخفاض في قلق الموت لديهم.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشته: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في قلق الموت والتدين تبعاً للجنس والمرحلة العمرية؟

لفحص الفروق بين متوسطات الأداء على الدلالة الإحصائية في قلق الموت والتدين تبعاً لمتغير الجنس (ذكور وإناث) تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة، والجدول (7) يوضح ذلك:

الجدول (7): نتائج اختبار (ت) لمتوسطات قلق الموت والتدين تِبعًا لمتغير الجنس

المقياس	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة المتغير (ت)	مستوى الدلالة
قلق الموت	ذكور	118	2.49	0.28	222	1.17	0.24
	إناث	106	2.45	0.31			
التدين	ذكور	118	3.69	0.93	222	0.15	0.88
	إناث	106	3.94	0.90			

يظهر من الجدول (7) عدم وجود فروق في قلق الموت والتدين كبار السن باختلاف الجنس، حيث بلغت قيمة ت (1.17) في قلق الموت، كما بلغت قيمة ت (0.15) في التدين، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية، بمعنى أن كبار السن سواء المسنين أو المسنات لا يختلفون في قلق الموت والتدين باختلاف الجنس، ويعود ذلك نظراً لكون كلّ من المسنين والمسنات يعيشون في ظروف متقاربة، سواء من ناحية جسمية أو اجتماعية أو انفعالية أو حتى مالية، فمن الناحية الاجتماعية فالمجتمع بمحافظة الكرك عموماً يتقبل كبار السن ويحترمهم ويقدرهم ويعطي لهم الاعتبار والإجلال، ويقدم بالعادة كبير السن سواء أكان رجلاً أم امرأة في المناسبات الاجتماعية، ويقدر بشكل مناسب نظراً لما بذله في حياته من جهد وما قدمه في خدمة أسرته ومجتمعه، وبشكل عام تقدم أنواع مختلفة كذلك لكبار السن لكي يعيشوا حياة مناسبة من قبل أبنائهم وأسرتهم ومن يتعامل معهم، ولا يتم التفريق في ذلك بين المسنين والمسنات، ولذلك فقد جاء كل من قلق الموت والتدين بمستوى متقارب لديهم. كما أن من خصائص كبار السن الميل للبحث عن اهتمامات متنوعة بالحياة وتقل الميول الجنسية لديهم ويتم التركيز على الجانب الأخلاقي والاجتماعي والثقافي، وتتفق مع نتيجة دراسة المشوخ (2011) ودراسة عبد الخالق والجوهري (2013) التي أشارت إلى عدم وجود فروق في الالتزام الديني تبعاً للجنس، بينما تختلف مع نتيجة دراسة منيب (2014) ومع نتيجة دراسة قلبوبي (2020)، ونتيجة دراسة الذهبي (2020) ودراسة الطراونة (2021)، ودراسة الحربي والسعداوي (2022). وتعزى النتيجة الحالية نظرا لكون كبار السن بغض النظر عن الجنس يسعون للمحافظة على نظرة إيجابية لديهم في الحياة تتمثل في مستوى متوسط من قلق الموت ومرتفع من التدين بغض النظر عن الجنس كونهم مسنين أو مسنات.

ولفحص الفروق بين متوسطات الأداء على الدلالة الإحصائية في قلق الموت والتدين تبعاً لمتغير الفئة العمرية (60–70، 71–80) تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة، والجدول (78 يوضح ذلك:

الجدول (8): نتائج اختبار (ت) لمتوسطات قلق الموت والتدين تِبعًا لمتغير المرحلة العمرية

المقياس	المرحلة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة المتغير (ت)	مستوى الدلالة
قلق الموت	70-60	135	2.44	0.29	222	-2.21	0.03
	80-71	89	2.53	0.30			
التدين	70-60	135	3.96	0.92	222	0.17	0.87
	80-71	89	3.94	0.91			

يظهر من الجدول (8) عدم وجود فروق في التدين لدى كبار السن تبعا للمرحلة العمرية، حيث بلغت قيمة ت (0.17) في التدين، بينما بلغت قيمة ت (2.21) فيقلق الموت وكانت هذه القيمة دالة إحصائياً مما يشير إلى أن الأفراد الذين يبلغون من العمر بين (60-70) سنة يكون لديهم مستوى أقل من قلق الموت، ربما يعود بسبب صغر أعمارهم مقارنة مع الأشخاص بعمر بين (71-80) والذين يعانون من مستوى قلق موت أكثر، وربما يعزى ذلك نتيجة زيادة الأمراض وضعف الأفراد الجسمي لكبار السن بعمر (71-80) سنة مقارنة مع الأفراد بين (60-70) سنة والذين يعانون من أمراض بدرجة أقل، ونظراً، لأن كبار السن بغض النظر عن المرحلة العمرية فهم يتجهون بالكبر إلى التدين والالتزام بالحياة التي يقل فيها ارتكاب الأخطاء. وتتفق نتيجة البحث الحالي مع نتيجة دراسة الطريفي والنعيمات (2022) التي وجدت أن كبار السن الأكبر عمراً أكثر شعوراً بقلق الموت، وتعزى النتيجة الحالية كون كبار السن يسعون بغض النظر عن المرحلة العمرية للمحافظة على الجانب الديني، وفيما يتعلق بقلق الموت فهم عند الكبر فإنهم نتيجة زيادة الأمراض لديهم فإنه يزداد لديهم قلق الموت.

توصيات البحث:

بناء على ما توصل إليه الباحث من نتائج فإنه يوصى بالتالي:

1. العمل على تخفيض قلق الموت لدى المسنين.
2. ضرورة العمل من خلال ورش العمل من أجل دعم كبار السن لمساعدتهم في تخفيض قلق الموت.
3. إجراء برامج إرشادية لكبار السن للتعرف على طبيعة مشكلاتهم النفسية والعمل على تخليصهم منها.
4. العمل على الاستفادة من طبيعة العلاقة العكسية بين قلق الموت والتدين للعمل على الاستفادة من جانب في تخفيض جانب آخر.

5. ضرورة اهتمام كل من الأسرة والقائمين على رعاية كبار السن بمعرفة طبيعة مشكلاتهم النفسية.

6. مساعدة المسنين والمسنات بغض النظر عن الجنس على التركيز على مستوى مناسب من قلق الموت والتدين.

7. مساعدة كبار السن في المرحلة العمرية بين (71–80) سنة على تخفيض قلق الموت.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد، جمال والجبري، أسماء وكمال، أكمل (2013). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بكل من قلق الموت والاكتئاب لدى عينة من أطفال مرضى السرطان. *مجلة دراسات الطفولة، جامعة عين شمس*، 16(59)، 93-96.

- البحري، نسرين والشمايلة، زيد (2022). الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على كبار السن خلال جائحة كورونا في المجتمع الأردني. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث*، جامعة الحسين بن طلال، 8(1)، 1-51.

- البراوري، رشيد (2013). *الأفكار العقلانية واللاعقلانية وعلاقتها بالالتزام الديني وموقع الضبط*، عمان: دار جرير.

- بولطيعة، علي ولوحلي، حميدة (2020). قلق الموت لدي المسنين المقيمين بدار الرعاية والمقيمين مع أسرهم: دراسة مقارنة. *فكر وإبداع*، رابطة الأدب الحديث، 133، 211-266.

- الجوير، سعود (2002). تقويم فعالية خدمات رعاية المسنين بدولة الكويت. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، جامعة الكويت، العدد (112)

- الحربي، حنان والسعداوي، نادر (2022). مستوى قلق الموت لدى عينة من كبار السن وعلاقته بحاجاتهم الإرشادية في ضوء جائحة كورونا. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 27، 169-226.

- الذهبي، محمد (2020) الدين والتدين، *مجلة البحوث الإسلامية*، ت (1).

- ربابعة، مهدي (2013) *قلق الموت والرضا عن الحياة لدى كبار السن وعلاقتها بالتدين وكيفية قضاء بعض الوقت وبعض المتغيرات الديموغرافية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية

- رسلان، محمود (2019). الصحة النفسية لدى المسنين. *المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*، الاكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 28، 116-136.

- زريقة، يسرى وخضور، حلا (2021). المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها كبار السن في محافظة اللاذقية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، جامعة تشرين، 43(4)، 389-403.

- شاهين، إيمان (2007). استراتيجيات التعامل مع قلق الكمبيوتر وعلاقتها بمستوى قلق الكمبيوتر لدى عينة من الشباب الجامعي، *مجلة كلية التربية* (التربية وعلم النفس)، جامعة عين شمس، 31 (3)، 9-67.

- الشهراني، عبد الكريم (2012). *التدين وأثره في الصحة والتوافق النفسي*، الدمام: دار الكفاح.

- صبحي، سيد وعمر، مروة (2016) الخصائص السيكومترية لمقياس قلق الموت لمرضى القلب، *مجلة الإرشاد النفسي*، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 46(211)، 2-430.

- الصنيع، خولة (2002). العلاقة بين مستوى التدين والقلق العام، *العلوم التربوية والدراسات النفسية*، جامعة الملك سعود، 14(1): 207-234.

- الطراونة، صبري (2018). تطوير مقياس التدين لدى طلبة الجامعة باستخدام نموذج سلم التقدير في نظرية الاستجابة للفقرة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، جامعة البحرين، 19(3)، 109-87.

- الطراونة، هيا (2021). مستوى قلق الموت وعلاقته بالأعراض الاكتئابية السائدة لدى عينة من المسنين في الأردن.*مجلة جامعة عمان العربية للبحوث*، سلسلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة عمان العربية، 5(1)، 394-414.

- الطريفي، ميساء والنعيمات، محمود (2022). قلق الموت وعلاقته بمستوى الأمل في ظل جائحة كورونا لدى عينة من المسنين في الأردن. *مجلة جامعة عمان العربية للبحوث*، جامعة عمان العربية، 7(1)، 361-378.

- العاني، ضحى (2015). قلق الموت عند المسنين وعلاقته بالرضا عن أهداف الحياة والنزعة الاستهلاكية. *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة بغداد، 215، 355-378.

- عبد الحكم، منى (2020). علاقة كل من التسامح والتدين بالسعادة النفسية لدى المسنين: دراسة مرجعية. *المجلة العلمية لكلية الآداب*، جامعة أسيوط، 207-232.

- عبد الخالق، أحمد والجوهري، شيماء (2013) التدين وعلاقته بالعوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى عينة من المراهقين الكويتيين، *مجلة الطفولة العربية*، 14(65)، 49-31.

- عبد العزيز، محمود (2020) فعالية برنامج إرشادي انتقائي لخفض كل من الخوف المرتبط بكورونا (كوفيد -19) وقلق المستقبل لدى عينة من الراشدين، *المجلة المصرية للدراسات النفسية*، 32(114)، 313-372.

- عبيد، زرزورة (2016). الانعكاسات النفسية لفئة المسنين في الأوساط الاجتماعية. *دراسات*، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 44، 158-173.

- عنو، عزيزة (2015). التدين وعلاقته بالصحة النفسية وبالأحداث السارة والنظرة للحياة لدى المسنين مقارنة بالمسنات في البيئة الجزائرية. *عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 15(52)، 1-52.

- غانم، محمد (2004). التدين وعلاقته بقلق الموت والأحداث السارة والنظرة للحياة دراسة نفسية مقارنة بين المسنين والمسنات. *مجلة دراسات عربية*، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، 3(3)، 197-255.

- القحطاني، مضاوي (2019). معنى الحياة وعلاقته بمستوى التدين لدى السجينات وغير السجينات بمدينة الرياض. *مجلة البحث العلمي في التربية*، جامعة عين شمس، 20(4)، 399-463.

- قلبوبي، خالد (2020) الدعم الاجتماعي كمنبئ بقلق الموت لدى عينة من المسنين في دور الرعاية الاجتماعية بمدينة مكة المكرمة، *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، 11(112)، 389-421.

- الشلوي، مبارك (2004). *الالتزام الديني وعلاقته بقلق الموت*، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جدة، السعودية

- المشوخ، سعد (2011). التدين وعلاقته بقلق الموت والاكتئاب واليأس ووجهة الضبط واحترام الذات: دراسة نفسية للمسنين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. *المجلة المصرية للدراسات النفسية*، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، 70(21)، 203-259.

- منيب، تهاني محمد (2014). *نوعية الحياة لدى المسنين العاديين وذوي الإعاقات في علاقتها بأحداث الحياة الضاغطة*- مؤتمر الرعاية المتكاملة للمسنين "رسالة وعلم وفن"- مركز جامعة القاهرة لرعاية المسنين-ج ١ - دار السحاب للنشر.

- نجوم، خالد (2001) *الدين الإسلامي وعلاقته بكل من قلق الموت والاكتئاب لدى المسنين والمسنات بالعاصمة المقدسة ومحافظة جدة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

- النوبي، محمد علي. (2012). *الخرف لدى المسنين الاتجاهات الحديثة في التشخيص والعلاج وكيفية التعامل*. ط1. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Abdel Aziz، M. (2020) The effectiveness of a selective counseling program to reduce both fear associated with Corona (Covid-19) and future anxiety in a sample of adults،*Egyptian Journal of Psychological Studies*، 32 (114)، 313-372.

- Abdul-Hakam، M. (2020). The relationship of tolerance and religiosity to psychological happiness in the elderly: a reference study. *Scientific Journal of the Faculty of Arts*، Assiut University، 207-232.

- Abdul-Hakam، M. (2020). The relationship of tolerance and religiosity to psychological happiness in the elderly: a reference study. *Scientific Journal of the Faculty of Arts*، Assiut University، 207-232.

- Abdul-Khaleq، A. & Al-Johari، S. (2013) Religiosity and its relationship to the five major factors of personality among a sample of Kuwaiti adolescents،*Arab Childhood Journal*، 14 (65)، 49-31.

- Ahmed، J.، Al-Jabri، A. & Kamal، A. (2013). Social support and its relationship to death anxiety and depression among a sample of children with cancer. *Journal of Childhood Studies*، Ain Shams University، 16 (59)، 93-96.

- Ahmed، J.، Al-Jabri، A. & Kamal، A. (2013). Social support and its relationship to death anxiety and depression among a sample of children with cancer. *Journal of Childhood Studies*، Ain Shams University، 16 (59)، 93-96.

- Alani، D. (2015). Death anxiety in the elderly and its relationship to satisfaction with life goals and consumerism. *Al-Ustad Journal of Humanities and Social Sciences*، University of Baghdad، 215، 355-378.

- Alani، D. (2015). Death anxiety in the elderly and its relationship to satisfaction with life goals and consumerism. *Al-Ustad Journal of Humanities and Social Sciences*، University of Baghdad، 215، 355-378.

- Al-Bahri، N.،& Shamaila، Z. (2022). The social and psychological effects of the elderly during the Corona pandemic in Jordanian society. *Al-Hussein Bin Talal University Journal of Research*، Al-Hussein Bin Talal University، 8(1)، 1-51.

- Al-Bahri، N.،& Shamaila، Z. (2022). The social and psychological effects of the elderly during the Corona pandemic in Jordanian society. *Al-Hussein Bin Talal University Journal of Research*، Al-Hussein Bin Talal University، 8(1)، 1-51.

- Al-Barawry، R. (2013). *Rational and irrational ideas and their relationship to religious commitment and locus of control*، Amman: Dar Jarir.

- Al-Barawry، R. (2013). *Rational and irrational ideas and their relationship to religious commitment and locus of control*، Amman: Dar Jarir.

- Al-Dhahabi، M. (2020) Religion and religiosity، *Islamic Research Journal*، Vol. (1).

- Al-Harbi، H. & Al-Saadawi، N. (2022). The level of death anxiety among a sample of the elderly and its relationship to their counseling needs in light of the Corona pandemic. *The Arab Journal of Educational and Psychological Sciences*، Arab Foundation for Education، Science and Arts، 27، 169-226.

- Al-Harbi، H. & Al-Saadawi، N. (2022). The level of death anxiety among a sample of the elderly and its relationship to their counseling needs in light of the Corona pandemic. *The Arab Journal of Educational and Psychological Sciences*، Arab Foundation for Education، Science and Arts، 27، 169-226.

- Al-Juwair، S. (2002). Evaluation of the effectiveness of elderly care services in the State of Kuwait. *Journal of Gulf Studies and the Arabian Peninsula*، Kuwait University، Issue (112).

- Al-Juwair، S. (2002). Evaluation of the effectiveness of elderly care services in the State of Kuwait. *Journal of Gulf Studies and the Arabian Peninsula*، Kuwait University، Issue (112).

- Al-Mashookh، S. (2011). Religiosity and its relationship to death anxiety، depression، despair، point of view، and self-esteem: a psychological study of the elderly in Riyadh، Saudi Arabia. *Egyptian Journal of Psychological Studies*، Egyptian Society for Psychological Studies، 70(21)، 203-259.

- Al-Qahtani، M. (2019). The meaning of life and its relationship to the level of religiosity among female prisoners and non-prisoners in Riyadh. *Journal of Scientific Research in Education*، Ain *Shams University*، *20 (4)*، *399-463.*

- Al-Qahtani، M. (2019). The meaning of life and its relationship to the level of religiosity among female prisoners and non-prisoners in Riyadh. *Journal of Scientific Research in Education*، Ain *Shams University*، *20 (4)*، *399-463.*

- Al-Sanea، K. (2002). *The relationship between the level of religiosity and general anxiety*، Educational Sciences and Psychological Studies، King Saud University، 14 (1): 207-234.

- Al-Sanea، K. (2002). *The relationship between the level of religiosity and general anxiety*، Educational Sciences and Psychological Studies، King Saud University، 14 (1): 207-234.

- Al-Shahrani، A. (2012). *Religiosity and its impact on health and psychological adjustment*، Dammam: Dar Al-Kifah.

- Al-Shahrani، A. (2012). *Religiosity and its impact on health and psychological adjustment*، Dammam: Dar Al-Kifah.

- Al-Shalawi، M.(2004). *Religious commitment and its relationship to death anxiety*، PhD thesis، College of Education for Girls، Jeddah، Saudi Arabia

- Al-Tarifi، M. & Al-Naimat، M. (2022). Death anxiety and its relationship to the level of hope in light of the Corona pandemic among a sample of the elderly in Jordan. *Amman Arab University Research Journal*، Amman Arab University، 7(1)، 361-378.

- Al-Tarifi، M. & Al-Naimat، M. (2022). Death anxiety and its relationship to the level of hope in light of the Corona pandemic among a sample of the elderly in Jordan. *Amman Arab University Research Journal*، Amman Arab University، 7(1)، 361-378.

- Anou، A. (2015). Religiosity and its relationship to mental health، joyful events and life view of the elderly compared to the elderly in the Algerian environment. *World of Education*، Arab Foundation for Scientific Consultation and Human Resources Development، 15 (52)، 1-52.

- Boltaia، A. & Louhli، H. (2020). *Death anxiety among elderly people living in nursing homes and living with their families: a comparative study*. Thought and Creativity، Association of Modern Literature، 133، 211-266.

- Boltaia، A. & Louhli، H. (2020). *Death anxiety among elderly people living in nursing homes and living with their families: a comparative study*. Thought and Creativity، Association of Modern Literature، 133، 211-266.

- Boothby، R. (2014). *Death and desire (RLE: Lacan): Psychoanalytic theory in Lacan's return to Freud*. Routledge.

- Ghanem، M. (2004). Religiosity and its relationship to death anxiety، joyful events، and outlook on life: A comparative psychological study between elderly men and women. *Arab Studies Journal*، Egyptian Psychologists Association، 3(3)، 197-255.

- Ince Yenilmez، M. (2015). Economic and social consequences of population aging the dilemmas and opportunities in the twenty-first century. *Applied Research in Quality of Life*، *10*، 735-752.

- Jackson، J. L.، Leslie، C. E.،& Hondorp، S. N. (2018). Depressive and anxiety symptoms in adult congenital heart disease: prevalence، health impact and treatment. *Progress in cardiovascular diseases*، *61*(3-4)، 294-299.

- Janis، I. L. (2016). *Psychological stress: Psychoanalytic and behavioral studies of surgical patients*. Academic Press.

- Kastenbaum، R. (2015). *Death، society and human experience (1-download)*. Routledge.

- Miller، A.، Lee، B.،& Henderson، C. (2012). Death anxiety in persons with HIV/AIDS: A systematic review and meta-analysis. *Death studies*، *36*(7)، 640-663.

- Mounib، T. M. (2014). *The quality of life of the normal elderly and people with disabilities in relation to stressful life events - Integrated Care for the Elderly Conference "Message، Science and Art"* - Cairo University Center for Elderly Care - Part 1 - Dar Al-Sahab Publishing House.

- Mounib، T. M. (2014). *The quality of life of the normal elderly and people with disabilities in relation to stressful life events - Integrated Care for the Elderly Conference "Message، Science and Art"* - Cairo University Center for Elderly Care - Part 1 - Dar Al-Sahab Publishing House.

- Obeid، Z. (2016). *Psychological reflections of the elderly in social circles*. Studies، Ammar Thaliji University in Laghouat، 44، 158-173.

- Obeid، Z. (2016). *Psychological reflections of the elderly in social circles*. Studies، Ammar Thaliji University in Laghouat، 44، 158-173.

- Ozawa-de Silva، B. R.، Dodson-Lavelle، B.، Raison، C. L.، Negi، L. T.، Silva، B. R. O.،& Phil، D. (2012). Compassion and ethics: Scientific and practical approaches to the cultivation of compassion as a foundation for ethical subjectivity and well-being. *Journal of Healthcare، Science and the Humanities*، *2*(1)، 145-161.

- Qalboubi، K. (2020) Social support as a predictor of death anxiety among a sample of elderly people in social care homes in Makkah Al-Mukarramah، Journal of the Faculty of Education، Mansoura، 11 (112)، 389-421.

- Raslan، M. (2019). Mental health in the elderly. *International Journal of Arts، Humanities and Social Sciences*، Arab Academy for Humanities and Applied Sciences، 28، 116-136.

- Raslan، M. (2019). Mental health in the elderly. *International Journal of Arts، Humanities and Social Sciences*، Arab Academy for Humanities and Applied Sciences، 28، 116-136.

- Ross، C. (2006). Religion and Psychological Distress،*Journal For the scientific study of Religion*، 29(2)، 236 -245.

- Rycroft، C. (2018). *Anxiety and neurosis*. Routledge.

-Schneier، F. R.، Vidair، H. B.، Vogel، L. R.،& Muskin، P. R. (2014). Anxiety، obsessive-compulsive and stress disorders. *Psychiatry*، 168-203.

- Sehumaker، J.، et.al. (1992). *Religion and mental health*، New York: Oxford University press.

- Shaheen، I (2007). Strategies for dealing with computer anxiety and its relationship to the level of computer anxiety among a sample of university youth،*Journal of the Faculty of Education (Education and Psychology)*، Ain Shams University، 31 (3)، 9-67.

- Shaheen، I (2007). Strategies for dealing with computer anxiety and its relationship to the level of computer anxiety among a sample of university youth،*Journal of the Faculty of Education (Education and Psychology)*، Ain Shams University، 31 (3)، 9-67.

- Sharf، R. (2015). *Theories of psychotherapy & counseling: Concepts and cases*. Cengage Learning.

- Sobhi، S. & Omar، M. (2016) Psychometric properties of the death anxiety scale for heart patients،*Psychological Counseling Journal*، Psychological Counseling Center، Ain Shams University، 46 (211)، 2-430.

- Tarawneh، H. (2021). The level of death anxiety and its relationship to the prevailing depressive symptoms among a sample of the elderly in Jordan. *Amman Arab University Journal of Research، Educational and Psychological Research Series*، Amman Arab University، 5 (1)، 394-414.

- Tarawneh، H. (2021). The level of death anxiety and its relationship to the prevailing depressive symptoms among a sample of the elderly in Jordan. *Amman Arab University Journal of Research، Educational and Psychological Research Series*، Amman Arab University، 5 (1)، 394-414.

- Tarawneh، S. (2018). Developing a measure of religiosity among university students using the scale of estimation model in paragraph response theory. *Journal of Educational and Psychological Sciences*، University of Bahrain، 19(3)، 109-87.

- Tarawneh، S. (2018). Developing a measure of religiosity among university students using the scale of estimation model in paragraph response theory. *Journal of Educational and Psychological Sciences*، University of Bahrain، 19(3)، 109-87.

- Tassell-Matamua، N. A.،& Lindsay، N. (2016). “I’m not afraid to die”: the loss of the fear of death after a near-death experience. *Mortality*، *21*(1)، 71-87.

- Yalom، I. (2009). *Staring at the Sun: overcoming the terror of death*. Jossey-Bass، San Francisco.

- Zureika، Y.،& Khaddour، H. (2021). The social and psychological problems that the elderly suffer from in Lattakia Governorate. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies*، Tishreen University، 43 (4)، 389-403.

- Zureika، Y.،& Khaddour، H. (2021). The social and psychological problems that the elderly suffer from in Lattakia Governorate. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies*، Tishreen University، 43 (4)، 389-403.

مسوّغات النحاة في اعتراضهم على بعض القراءات القرآنيّة

الدكتور ساطع عبدالله محمد الذنيبات[1] الدكتور معاذ هزاع علي الزعبي[2]*

الدكتور إياد فتحي موسى العسيلي[3]

تاريخ وصول البحث: 2023/04/09 م تاريخ قبول البحث: 2023/05/29م تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م

الملخص

يدرس هذا البحث اعتراض النحاة على القراءات القرآنيّة، ويدفع عن النحاة قصديّتهم فيما اتُّهموا به من تخطيئهم بعض القراءات القرآنيّة وصرامتهم في التعامل مع النصّ الدينيّ، وهي تهمة يتناقلها النحاة وغيرهم في معرض حديثهم عن الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة.

وينتخب هذا البحث مواقف متعدّدة للنحاة والقرّاء في احتكامهم للقراءات، مبيّناً مواقفهم في قبولها أو ردّها. ناظرًا في أسباب ردّها، ودافعاً عن النحاة معرفتهم تواتر القراءات.

وقد خلص البحث إلى أنّ مواقف النحاة تغيّرت من القراءات بعد ظهور كتاب ابن مجاهد "السبعة في القراءات"، لأنّه بيّن أنّ القراءات وصلت إلينا بالتواتر، وأنّها هي القرآن، فصارت بعد هذه الفترة هي الأصل، والقاعدة تابعة لها، عند النحاة وعند غيرهم، ما جعل النحاة يقدّمونها على كلّ الشواهد ويُتبعون غيرها لها. أمّا القرّاء فقد قدّموا الرواية على القاعدة، وحكموا بتفوّق القراءات على كلّ نصّ غيرها؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ لا يمكن تخطيئها.

الكلمات المفتاحية: القرّاء، النحاة، القراءات.

The Grammarians Justifications on Their Objection to Some of The Qur'anic Readings

Abstract

Aim: This research examines the objections raised by grammarians concerning certain Qur'anic readings (*qirā'āt*). It seeks to defend these grammarians against accusations of being overly strict or dismissive in their treatment of religious texts, a charge often conveyed in discussions about their engagement with the Qur'anic readings.

Methodology: The study analyzes several representative positions adopted by grammarians and reciters (*qurrā'*) in their evaluation of various readings, highlighting their criteria for acceptance or rejection.

Findings: The research concludes that the stance of grammarians towards the readings underwent a significant shift following the appearance of Ibn Mujahid's work, *Al-Sab'ah fi al-Qirā'āt* (The Seven Readings). By establishing the principle that the canonical readings were transmitted through widespread, uninterrupted chains of narration (*tawātur*) and were thus definitively the Qur'an itself, Ibn Mujahid's work fundamentally altered the

(1) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(2) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(3) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

* *الباحث المستجيب:* moathzoabe@yahoo.com

framework of discussion. After this period, the canonical readings were treated as the primary source and foundation (*aṣl*), to which grammatical rules had to conform. This paradigm compelled grammarians to prioritize these authenticated readings over all other linguistic evidence.
Keywords: Qur'anic readings (qirā'āt); grammarians; reciters (qurrā'); Ibn Mujahid; Islamic linguistics.

المقدمــة

يتطلّب البحث في القراءات القرآنيّة مزيداً من العناية من الدارسين، سواء من اللغويّين المعنيّين بدراسة أصول النحو العربيّ والفترةِ الأولى التي نشأ فيها، أو من المعنيّين بعلم القراءات القرآنيّة ورواياتها وطرائق ضبطها، خصوصاً في المرحلة الأولى التي قاربت فترة وضع النحو. ذلك أنّ التساؤل عن حال القراءات القرآنيّة قبل أن يسبّعها ابن مجاهد (324هـ) ما يزال قائماً؛ إذ إنّ الدراسات الّتي عُنيت بالقراءات لم تملأ الحلقة المفقودة في المرحلة التي سبقت ابن مجاهد لتصف لنا حال القراءات قبله، فهل كان الناس في المرحلة التالية لجمع المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وحتّى تسبيعها، يتعبّدون بها بوصفها متواترة؟ أم كانت، في ظنّهم، طرائق أدائيّة في قراءة القرآن تناسب كلّ لسان عند العرب وتيسّر له قراءة القرآن، ولم تكن القرآن نفسه؟

وما الذي جعل بعض نحاة البصرة يرفضون قراءات قرآنيّة ويعدّونها مخالفة لكلام العرب، ويطلقون عليها كثيراً من الأحكام النقديّة التي تعجّ بها كتب اللغة وكتب القراءات حتّى أيّامنا هذه؟ وهي أحكام شملت القراءات المتواترة والقراءات الشاذّة على السواء، ولم تكن مقصورة على الشاذّة كما يتوهّم البعض. وهل كان النحاة والقرّاء ينطلقون من منهج واحد في حكمهم على القراءات، ونحن نعلم أنّ كبار القرّاء كانوا من النحاة؟

الحقّ أنّ الخلاف الدائر بين النحاة وبين القرّاء هو خلافٌ في المنهج الذي انطلق منه كلٌّ منهما، لا في الوصف حسبُ، فالنحاة بنوْا قواعدهم على اطّرادٍ في المسموع، ضمن قيود معلومة عندهم، وما خرج عن هذه القيود أطلقوا عليه حكمهم حسب حاله، بين أن يكون شاذّا، أو نادراً أو ضرورة أو خطأ، أمّا القراء فقد انتهجوا الرواية، فما جاء مرويّا بالطرائق المشهورة عندهم فليس لأحد أن ينكره أو أن يحكم عليه، فهو كلام الله. والفارق بينهما أنّ النحاة سبقوا القراء في حكمهم على بعض القراءات، أمّا القراء فلم نجد لهم آراء وأقوالا في موضوع القراءات حتى ظهر كتاب ابن مجاهد(324هـ) السبعة في القراءات.

والنحاة الذين تشدّدوا في القراءات هم نحاة الجيل الأول في وضع النحو؛ وهم نحاة البصرة، وهم وإن كانوا قلّة، إلا أنّهم يمثّلون حالة في النحو، جعلت التالين لهم يصنّفونهم ويشيرون إليهم، ولسنا هنا نزعم أنّ المناخ العامّ عند النحاة الأوائل الطعنُ في القراءات، بل كان ذلك حالَ بعضهم حسبُ، في قراءات معدودة، يعرفها كلّ من يشتغل في هذا الفنّ؛ لكثرة دورانها في التواليف النحويّة، ما جعل القارئ في كتب البصريّين يظنّ أنّ الاعتراض على هذه القراءات يمثّل حالة عامّة عندهم.

وليس أمر التخطيء مقصوراً على النحاة وحدهم، بل لقد وجدنا ابن مجاهد، وهو من كبار المشتغلين بعلم القراءات، خطّأ قراءة متواترة؛ لأنّها خالفت القاعدة اللغويّة، مع وعيه بأنّها من القرآن. وسنعرض في هذا البحث نموذجا من هذه الاعتراضات.

وسنقترح في هذا البحث عدداً من النحاة والقرّاء لنتبيّن مواقفهم من القراءات القرآنيّة، مشيرين إلى الأسباب التي جعلتهم يردّون بعض القراءات، مناقشين بعض المسائل النحويّة الشائكة التي تعرّض لها النحاة من المتقدّمين والمتأخرين.والجديد في هذا البحث أنّه يبحث في أسباب الاعتراض على القراءات، ويدفع عن النحاة النقدَ السلبيّ الذي تعرّضوا له.

مشكلة البحث وأسئلته:

شغل موضوع طعن النحاة في بعض القراءات القرآنيّة الدارسين فترة طويلة؛ ذلك أنّ النحاة الأوائل كانوا من علماء القراءات من أمثال أبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما. وكان ما يثير العجب أننا نجد نحاة مقدّمين، لهم قدم راسخة في الصناعة النحويّة من أمثال الفرّاء (207هـ) والمبرّد(286هـ)، يعترضون على بعض القراءات القرآنيّة المخالفة للقواعد النحويّة التي وضعوها، ويخطّئونها. ما أثار سؤال هذا البحث.

ويسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل كان الأصوليّون الأوائل يدركون مفهوم التواتر؟
2. هل كان النحاة يميّزون القراءات المتواترة من الشاذّة قبل تسبيع ابن مجاهد؟
3. هل اعترض النحاة على القراءات القرآنيّة وهم يعلمون أنّها من القرآن المتواتر؟
4. هل بقي موقف النحاة ثابتاً في اعتراضهم على القراءات بعد تسبيع ابن مجاهد لها؟

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى:

1. بيان أنّ النحاة وغيرهم من الأصوليّين وأهل الصناعة الحديثيّة لا يدركون مفهوم التواتر في القرنين الثاني والثالث الهجريّين، وهي فترة التقعيد التي خطّأ فيها النحاة بعض القراءات.
2. بيان موقف النحاة من القراءات المخالفة للقاعدة النحويّة في الفترة الأولى من وضع النحو العربيّ.
3. بيان موقف القرّاء من القراءات القرآنيّة، تحديداً في الفترة التي تلت ابن مجاهد.
4. عرض نماذج من مواقف النحاة في القراءات وملاحظة تطوّر هذه المواقف.

الدراسات السابقة:

يوجد كثرة من الدراسات الحديثة التي بحثت موضوع القراءات القرآنيّة والاعتراض عليها، منها:

1. أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد، إبتهاج راضي عبد الرحمن، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42/ العدد1/ 2015.
2. اعتراضات أبي حيّان على الفرّاء، دراسة وصفيّة، زياد أبو حليب، رسالة ماجستير/ الجامعة الإسلامية/ غزة/ 2011.
3. القراءات القرآنيّة التي أنكرت لعلّة صرفيّة، عماد الخزرجي/ جامعة تكريت/ المجلد 23/ العدد8/ 2016.
4. مطاعن اللغويّين والنحويّين في القراءات السبع، خلود الحسّاني، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، 1434.
5. موقف النحاة من القراءات القرآنية، دريم نورالدين، مجلة طلائع اللغة وبدائع الأدب، المجلد الأول، العدد الأول.
6. النحاة والقراءات القرآنيّة، هشام سعد الدين، مجلة دراسات معاصرة، المجلد2/ العدد3/ 2018.

بحثت الدراسات السابقة كما يظهر في عنواناتها في اعتراض اللغويّين على القراءات القرآنيّة، حيث جمعت بعض هذه الدراسات الاعتراضات وصنّفتها بين نحوية وصوتية وصرفية، وبعضها درس أسباب الاعتراض من مثل مخالفتها للرسم أو لكلام العرب ونحو من ذلك، وتفترق دراستنا هنا عن الدراسات السابقة في أنها تبيّن أنّ النحاة لم يكونوا يدركون

تواتر هذه القراءات حين طعنوا فيها؛ لغياب التواتر في المرحلة الأولى من وضع النحو، ويؤكّد صحة هذا المذهب أنّنا نجد النحاة في الفترة اللاحقة يعتدلون في أحكامهم في هذه القراءات، ويتابعون النحاة الأوائل في تشددّهم.

منهج البحث:

يستقري هذا البحث مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة من خلال النظر في أمّات كتب النحو القديمة وكتب التفسير، ويقف على أبرز ما قاله النحاة فيها، ويبحث في أقوالهم عمّا يثبت معرفتهم تواتر هذه القراءات عند أبناء الجيل الأوّل، فلا يجد، فيسعى إلى تفسير اعتراضهم عليها.

خطّة البحث:

المقدّمة: تحدّثت عن موضوع البحث وعن أسئلته وأهدافه.

المبحث الأول: تحدّث عن مواقف النحاة والقراء من القراءات القرآنيّة.

المبحث الثاني: تحدث عن مسوّغات الاعتراض على القراءات.

المبحث الثالث: نموذج يدلّ على تطوّر موقف النحاة من القراءات

الخاتمة: تضمّنت أهمّ النتائج.

المبحث الأوّل: القراءات بين النحاة والقرّاء

تباينت مواقف النحاة في الحكم على القراءات في الفترة الأولى من وضع النحو العربيّ، فقد أدرجوها ضمن أقوال العرب التي احتكموا إليها، فما انطبقت عليه قيود السماع المكانيّة والزمانيّة قبلوه، وبنوا له قاعدة مستقلّة إن عضده كثرة من الشواهد في المسألة نفسها، وما خرج عن قيود السماع تعاملوا معه وَفق حاله، تخطئياً أو تأويلاً.

وسبب وضعهم القراءات في رتبة أقوال العرب الأخرى أنّ القراءات والقرآن صورتان مختلفتان في هذه الفترة في ظنّ كثير من النحاة، كما سيظهر في هذا البحث لاحقاً. وبناء على هذه النظرة وجدنا للنحاة مذاهب متنوّعة مع بعض القراءات المخالفة، فبعضهم يطلق قاعدة نحويّة، مثل سيبويه، ويخطّئ كلّ خروج عنها، دون أن يشير إلى القراءات القرآنيّة التي تخالفها القاعدة، من ذلك قوله: "ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ فى شعرٍ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"(سيبويه، 1988، 1/ 176-177).فقد منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه على المشهور من لغة العرب،

وهما في المثال الذي ساقه: سارق، وأهل. ومعلومٌ أنّ ثمّة قراءة قرآنيّة سبعيّة فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر(ابن الجزري، د.ت: 263/2) في قوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائُهُمْ" (سورة الأنعام، 137). فقد بنى الفعل "زيّن" للمجهول، ورفع "قتل" نائبا للفاعل، ونصب "أولادهم" مفعولا به للمصدر، وجرّ "شركائهم" مضافا إليه، فـ "قتل" مضاف، و"شركائهم" مضاف إليه، وفصل بينهما بمفعول المصدر "أولادهم". وسيبويه منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، دون أن يشير إلى قراءة ابن عامر فيها، ولموقفه هذا تفسيران: أوّلهما أنّه لا يعرف هذه القراءة، والثاني أنّه لم يعتدّ بها؛ فربّما لا يرى أنّها من القرآن؛ فعلم القراءات لم يكن ناضجاً حتى هذه الفترة، وبناءً على هذه المعياريّة عند سيبويه وجدنا أنّ آية قرآنيّة سبعيّة خالفت صريح القاعدة التي وضعها.

وسيبويه واعٍ بأنّ القرآن لا يمكن مخالفته، وهذ الوعي ليس طارئا عليه ولا على النحاة، فهو القائل معلّقًا على قراءة "وأمّا ثمودَ فهديناهم"(سورة فصّلت، 17) بنصب ثمود في قراءة عاصم(الداني، 2007: 1560/4): "إلا أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"(سيبويه، 1988: 148/1). فهو مدرك أنّ القرآن ليس مادّة للاعتراض، فإن ثبت له صحّة القراءة كانت أصلاً لا يخالف.

ومن النحاة من اعترض على القراءات بصورة مباشرة مثل المبرّد(286هـ)، وهو الذي تكثر الأخبار حوله زاعمة أنّه أكثر النحاة تخطيئا للقراءات القرآنيّة، نقل ابن يعيش عنه قوله في إحدى القراءات السبعيّة: "لا تَحِلُّ القراءةُ بها"(ابن يعيش، 2001، 283/2)، وهو حكم ينمّ عن معياريّة لافتة لقيت رفضاً، بل عداءً عند بعضٍ من الدارسين، وسنشير إلى تفصيل هذه القراءة لاحقاً.

ومن اللغويّين المتأخّرين من اعتدلوا في أحكامهم في القراءات مثل البغداديّ(1093هـ)، فهو لم يقبل ردّ أيٍّ من القراءات، على كثرة اطّلاعه في كتب التراث، إنّما بيّن أنّها تمثّل مستويات لغويّة متفاوتة، وللقارئ، أو مستعمل اللغة، أن يقدّم أو يؤخّر في اختياره حسب رؤيته النحويّة. يقول: "مَا ثَبت بالتواتر عن النَّبِي صلّى الله عَلَيْهِ وَسلم فَلا يجوز أَن يُقَال هُوَ خطأ أَو قَبِيح ورديء، بل فِي الْقُرْآن فصيح وَفِيه ما هُوَ أفْصح"(البغداديّ، 1997: 435/4). وهو ما قاله ابن جنّيّ(392هـ) قبلُ فيما ورد له وجهان في كلام العرب، يقول: "لو أنّ إنسانًا استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنّه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين"(ابن جنّيّ، د.ت: 14/2)، فالخطأ عنده معناه أنّ أحد الوجهين أقلّ فصاحة من الآخر.

ويقول عبده الراجحيّ: "القراءات القرآنيّة هي المرآة الصادقة الّتي تعكس الواقع اللغويّ الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام"(الراجحيّ، 1996: 83).

وبقي هذا حال المتأخرين من النحاة، تحديداً من اتّضحت لديهم القراءات القرآنيّة؛ متواترها وشاذّها، فصارت القراءات المتواترة عندهم هي القرآن نفسه، والشاذّة تمثّل وجهاً من وجوه العربيّة بوصفها واردة في عصر الاحتجاج، ولا يمكن لأحد ردّ أيٍّ منها، يقول السيوطيّ(911هـ): "كان قوم من النحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة" (السيوطيّ، 1989: 69)

والنحاة في فترة وضع النحو الأولى كانوا يقدّمون الشاهد الشعريّ ويعدّونه الأصل في وضع القاعدة النحويّة، ويوردون القراءات على سبيل الاستئناس لهذه القواعد إن اتّفقت معها، فإن خالفت، فيؤوّلونها إن استقامت لهم، أو يردّونها. ما جعل بعضاً من الباحثين ينطلقون من أنّ "معظم البصريّين لا يحتجّون بالقراءات إلا حينما تتّفق مع أصولهم، وتتلاءم مع قواعدهم"(عمر، 1988، 1/101–102)، وهذه النظرة عند النحويّين تقوّي ما ذهبنا إليه في هذا البحث من أنّهم كانوا يجهلون تواتر هذه القراءات في هذه الفترة، إذ لو ثبت لهم صحّتها لأدخلوها في أقيستهم.

والحقّ أنّ تشدّد البصريّين شمل كلّ قول من أقوال العرب ورد إليهم خارجاً عن ضوابط السماع عندهم، والقراءات عندهم كانت واحداً من أقوال العرب بوصفها طريقة خاصّة في قراءة القرآن، وما يؤكّد هذا التوجّه اعتراض النحاة عليها بالتخطيء، فلو كانت من المتواتر في نظرهم لما وجدناهم يخطئونها.

والّذي سوّغ هذه الأداءات وأجازها، تسهيل قراءة القرآن لهم، يقول ابن قتيبة:"فكان من تيسيره:أن أمره بأن يقرىء كلّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذليّ يقرأ «عتّى حين» يريد حَتَّى حِينٍ، لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسديّ يقرأ: تِعلمون وتِعلم...، والتّميميّ يهمز، والقرشيّ لا يهمز. والآخر يقرأ وَإِذا قِيلَ لَهُمْ، وَغِيضَ الْماءُ، بإشمام الضم مع الكسر...، ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً– لاشتدّ ذلك عليه...، فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متّسعاً في اللغات، ومتصرّفاً في الحركات"(ابن قتيبة، د.ت: 32). وهذا يشير إلى وعيٍ جمعيّ بأنّ هذه القراءات موافقة للهجات العرب، وهي ليست القرآن. ولعلّ تأويل نزول القرآن على سبعة أحرف يعني أنّه نزل "على سبعة أوجه من اللغات متفرّقة في القرآن"(ابن قتيبة، د.ت: 30).

والذين خطّؤوا بعض القراءات من المتأخّرين من النحاة شكّكوا في تواتر القراءات السبعة نفسها قبل أن يعترضوا على القراءة، يقول الرضيّ(686هـ) في شرح الكافية معلقًا على قراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"(النساء، 1) (بجرِّ الأرحام): "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيّين، لأنّه كوفيّ، ولا نسلّم تواتر القراءات السبع"(الاستراباذي، 1993: 1025). ولعلّ مذهب الرضيّ فيه غلوّ كبير، فقد استقرّ أمر القراءات المتواترة وثبتت صحّتها وصارت القرآن الذي يُعْبَدُ الله به. وما نقصد إليه في النقل السابق، أنّ الرضيّ رفض هذا الوجه بعد أنْ لم يثبت لديه صحّة القراءة، فقد شكّك في تواترها قبل الطعن فيها، وربّما لو ثبت له صحّة نقلها لتغيّر مذهبه فيها.

لكن، ما نثق به أنّ النحاة لم يعترضوا بصورة مباشرة على أيّ قراءة وهم يعلمون أنّها متواترة، إنّما كان اعتراضهم على القراءة بوصفها نصّاً مثل غيره من النصوص التي وردت إليهم، لا بصفتها من القرآن.

والمتتبع منهج النحاة في القراءات يجد أنّهم في بادئ الأمر كانوا يقّدمون الشاهد الشعريّ ويحتجّون به وفق شروطهم في الاحتجاج، وكانوا يحتجّون للقراءات القرآنيّة، لا بها، إلّا إن وافقت قواعدهم، فهي في تصوّرهم ليست من المصحف، إذ لم نجد عندهم إشارة تدلّ على أنّ القراءات هي من القرآن المتواتر، بل وجدناهم يقولون إنّ القراءة الصحيحة لا تخالف، فكيف يضعون القاعدة ثمّ يخالفونها؟ أمّا في المراحل التالية من وضع النحو، فقد توسّع النحاة في الاحتجاج بالقراءات بعد أن تبيّن لهم حجّيّتها في إقامة القاعدة النحويّة، وما ساعد في ذلك أنّ أصول النحو الأولى قامت عند البصريّين واستقرّت، وبقي النظر في الفروع للنحاة بعدهم.

أمّا القرّاء، فالرواية مقدّمة عندهم على القاعدة النحويّة لأنّ القراءة هي الأصل إن وردت بالطرائق المعهودة عندهم، لكنّنا نعي أنّ الفترة الأولى من وضع النحو كان القرّاء لا يتبيّنون تواتر القراءات، مثل النحاة، حتى جاء ابن مجاهد(324هـ) وجمعها في كتابه: "السبعة في القراءات"، جمع فيه المتواتر من القراءات، وألّف كتابه: "شواذّ القراءات"، جمع فيه القراءات الشاذّة. ونشير هنا إلى أنّ التأليف في القراءات كان قبل ابن مجاهد، لكنّه لم يكن بالصورة الناضجة التي ظهرت عنده. وقد أضاف ابن الجزري(833هـ) ثلاث قراءات على السبعة لتصل إلى عشر قراءات عند أهل الأداء.

أمّا موقف القرّاء من القراءات، فقد ذكره ابن الجزري، وتناقله القرّاء كثيرا في مصنّفاتهم، يقول:"كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوافَقَتْ أَحَدَ الْمَصاحِفِ الْعُثْمانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمالًا وَصَحَّ سَنَدُها، فَهِيَ الْقِراءَةُ الصَّحيحَةُ الَّتي لا يَجوزُ رَدُّها وَلا يَحِلُّ إِنْكارُها، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتي نَزَلَ بِها الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النّاسِ قَبُولُها، سواءٌ كانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ،

أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبولينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكانِ الثَّلاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْها ضَعِيفَةٌ أَوْ شاذَّةٌ أَوْ باطِلَةٌ"(ابن الجزري، د.ت، 9/1). فقد حدّد شروط القراءة المتواترة، وهي أن توافق العربيّة، وأن تروى بسند صحيح، وأن توافق أحد المصاحف العثمانيّة. "فكُلُّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ رَدُّهُ، وَلَزِمَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنَّ كُلَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، إِذْ كُلُّ قِراءَةٍ مِنْها مَعَ الْأُخْرى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ يَجِبُ الْإِيمانُ بِها كُلِّها وَاتِّباعُ ما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنى عِلْمًا وَعَمَلًا"(ابن الجزري، د.ت: 51/1).

وقد شدّد أبو عمرو الداني(444هـ) على أن تقدّم الرواية على القياس اللغوي لما وُجد عند النحاة في الفترة الأولى من اعتراض على القراءات، يقول: "وأئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"(الداني، 2007: 1/ 51). فالرواية مقدّمة ولا اعتبار للفصاحة إن تعارضت مع رواية صحيحة، فالأفصح عندهم ما صحّ سنده.

وقد جمع أبو شامة(665هـ) شروط القراءة المتواترة التي لا يجوز الاعتراض عليها بقوله: "كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خطّ المصحف، ولم تنكر من جهة العربية، فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذّ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض"(أبو شامة، 1975: 1/ 178).

فالقراءات القرآنيّة عند القرّاء ليست تابعة للغة، بل هي أصلٌ من أصول السماع فيها، ولا يجوز ردّها ما دامت مرويّة بالطرائق المعهودة عندهم، ولم تخالف العربيّة، ووافقت المصحف العثمانيّ.

المبحث الثاني: مسوّغات الاعتراض على القراءات

عدّ النحاة الأوائل القاعدة النحويّة أصلاً، والقراءة القرآنيّة تابعة له، وبنَوْا ذلك بعد تقرّيهم المادّة اللغويّة التي جمعوها عن العرب وفْق ضوابط الاحتجاج الزمنيّة والمكانيّة، فما خالف القاعدة أوّلوه حتّى ينسجم معها، فإن تعذّر ذلك، خرّجوا النصّ وَفْق حاله، بين نادرٍ أو شاذّ أو خاطئ.

وكانت القراءات القرآنيّة في الفترة الأولى من وضع النحو سياقاً من السياقات التي احتكمت للقاعدة وخضعت لها، ولم تكن في نظر النحاة نصّاً دينيّاً؛ ما جعل النحاة يردّون بعضها ويخطّئونها دونما حرج.

والأحكام التي وُصف بها النحاة الذين اعترضوا على بعض القراءات القرآنيّة المخالفة كانت أحكاماً قاسية، تغفل ضبابيّة حال القراءات في فترة التقعيد، يقول ابن حزم الأندلسيّ: "وَلَا عجب أعجب مِمَّن أَوجَدَ لأمرئ الْقَيْس أَو لزهير أَو لجرير أَو الحطيئة والطرماح أَو لأعرابي أسدي أو سلمي أَو تميمي أَو من سَائِر أَبنَاء الْعَرَب، بوَّال على عَقِبَيْهِ، لفظاً فِي شعر أَو نثْر جملَة فِي اللُّغَة، وَقطع بِهِ وَلم يعْتَرض فِيهِ، ثمَّ إِذا وجد لله تَعَالَى خَالق اللُّغَات وَأَهْلهَا كلَاماً لم يلْتَفت إِلَيْهِ، وَلَا جعله حجَّة، وَجعل يصرّفهُ عَن وَجهه، ويحرّفه عَن موَاضعه، ويتحيّل فِي إحالته عَمَّا أوقعه الله عَلَيْهِ"(ابن حزم، د.ت: 3/107–108). ويقال في هذا النقل وأمثاله ما قيل قبلُ من أنّ القراءات لم تكن هي القرآن في منظور النحاة، بل كانت وجوهاً أخرى لآيات القرآن.

فلا مشكلة في أن يُعترض على قراءة في تلك الفترة، فالقراءات وجوه كثيرة جدّا ومتفاوتة في مستواها اللغوي، وهي ليست القرآن في نظر الجيل الأوّل، وما يدلّ على هذا أنّنا نجد مفسّرين من مثل ابن جرير الطبري يردّون بعضاً من القراءات في تفسيراتهم، ولا نجد من يطعن عدالتهم على كثرة ما نجد لهم من خصوم.(بكّار، 1990: 74)

حتى إنّنا نجد بعض النحاة المهاجمين منهج البصريين، أمثال مهدي المخزومي، يكادون يلتمسون لهم عذراً في تشدّدهم في قبول الشواهد، يقول: إنّ البصريّين "شغلتْهم الرغبة في التقنين والتقعيد عن أن يرجعوا إلى هذه المادّة ليتصيّدوا ظواهرها وأصولها العامّة"(المخزوميّ، 1955: 239)، فعلى نقده الواسع للمدرسة البصريّة إلا أنّه لم يُغْفِل أنّ الصناعة النحويّة حينئذ كانت في بواكيرها، وكان همّ النحاة حينها وضع الخطوط العامّة في النحو العربيّ من خلال وضع منهج حازم فرضوه على كلّ كلام عربيّ، والقراءات كانت في نظرهم من كلام العرب.

ووصل الأمر بأن وصف بعض الباحثين المحدثين النحاة الذين اعترضوا على بعض القراءات القرآنيّة بأنّهم طغاة، مطالباً إيّاهم أن يدرجوا هذه القراءات ضمن قواعدهم، يقول أحمد مكي الأنصاري: "ماذا أقول لهؤلاء الطغاة النحاة؟ إنّني لا أجد شيئاً أقوله أكرم من: سامحهم الله. ماذا عليهم لو أجازوا هذه القراءات كما أجازها الفريق المعتدل من النحاة"(الأنصاري، د.ت: ص هـ)، فهو يصف النحاة بأنّهم طغاة لأنّهم ردّوا بعض القراءات، دون أن يعلم أنّ النحاة في فترة ردّهم للقراءات لا يعلمون أنّها من القرآن، وتلحينهم إيّاها كان بوصفها طرقاً أدائيّة في قراءة القرآن، فهي ليست القرآن عند هذا الجيل من النحاة، إنّما هي لهجات عربيّة قرئ بها القرآن، وليست منزّلة من عند الله بهذه الصورة، فهم واعون أنّ القرآن سنّة متّبعة، وأنّه لا يخالف.

وعند وقوفنا على تعبيرات النحاة والقرّاء في التصانيف النحويّة للنحاة الأوائل، أو في التصانيف المتأخرة التي نقلت عن الأوائل نجد أنها تخلو من أيّ إشارة إلى مسألة التواتر في القراءات، أو في غيرها، ومن خلال تتبّع مادّة (وتر) في منصّة معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيّة نجد أنّ الإمام الشافعيّ (204هـ) أوّل من أشار إلى مفهوم التواتر بقوله: "الأخبار كلّما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجّة، وأطيب لنفس السامع"(الشافعي، 1940، 433) وهو وعيٌ يدلّ على إدراك الشافعيّ رحمه الله لمفهوم التواتر والدلالة اللغويّة للفظة دون أن يكون ثمّ أصول تضبط هذا المفهوم، وانقطعت الإشارة إلى التواتر حتى نهاية العقد الثاني من القرن الثالث عند الإمام الطحّاوي(321هـ) في قوله: "وَلَا تحسب أَنّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحمَه الله ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْآثَار الأول الَّتِي لَا تَوْقِيت فِيهَا، إِلَّا لِأَنَّهُ لم يتَّصل بِهِ هَذِهِ الْآثَار الْأُخَر المفسّرة، وَلم نقف عَلَى ظُهُورهَا، وَلَا تواترها من رَوَاهَا"(الطحّاوي، 1995م، 1/ 338)، وقد استخدم التواتر أيضا بمعناه العامّ لا الخاصّ.

ولعلّ الشاشي (344هـ) من أوائل من أشاروا إلى التواتر في قوله: "فالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يُتصوّر توافقهم على الكذب لكثرتهم، واتصل بك هكذا، أمثالُه نقلُ القرآن وأعدادُ الركعات"(الشاشي، 1402هـ، 272). ويظهر من كلامه وعيه بمسألة التواتر، لكن يبقى كلامه في إطار المفهوم وإن تخصّص قليلاً.

ومن أوائل الذين أطلقوا مصطلح التواتر بمعناه الخاصّ الإمام أبو بكر الكلاباذي (380هـ) في كتابه بحر الفوائد، يقول: "وَالْحَدِيثُ إِذَا صَحَّ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ قَبُولُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْمُتَوَاتِرِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْآحَادِ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ"(الكلاباذي، 1999م، 354). وهذا النقل يدلّ على وعيه بمعنى المتواتر، والفرق بينه وبين الآحاد، وهي معرفة متقدّمة تدلّنا على شيوع لفظ "التواتر" في هذه الفترة بمعناه الاصطلاحي لا المفهومي. فالطحّاوي المتوفى عام 321هـ أدرك المفهوم، والكلاباذي المتوفّى (380هـ) أدرك الاصطلاح، وابن مجاهد المتوفى (324هـ) كان بينهما، ما يجعلنا نقطع بأن النحاة في الفترة قبل ابن مجاهد لم يكونوا يدركون المتواتر من الآحاد من الشاذّ، حتى جاء ابن مجاهد وبيّن هذه الوجوه.

وثمّ بحث نشر حديثاً، يزيد هذا التوجّه رسوخاً، عنوانه: "شروط المتواتر من خلال التطوّر التاريخيّ لمفهومه الاصطلاحيّ، فرج حمد سالم الزبيدي، مجلة جامعة الحسين، المجلد8، العدد 2/ 2022 ". تحدّث عن مفهوم التواتر وتطوّره التاريخيّ بما يتّفق مع ما قدّمه بحثنا هذا.

وإذًا، غياب مفهوم التواتر جعل النحاة يعتقدون أنّ القراءات ليست القرآن، تحديدا في الفترة الأولى من نشأة النحو، وما رسّخ هذا الاعتقاد عندهم ضبابية القراءات في هذه الفترة وانعدام معرفة النحاة وغيرهم بها، أهي شاذّة أم متواترة؛ لأنّ علم القراءات كان في بواكيره، ما جعل النحاة في إطلاق أحكامهم يعترضون على وجوه أدائيّة في قراءة القرآن، لا على القرآن نفسه.

ولم يكن آنئذٍ محاذير تمنعهم من إطلاق أحكامهم على القراءات في الفترة الأولى من وضع قواعد النحو؛ فقد وجدنا النحاة يصرّحون بمواقفهم من القراءات، دون أن نجد نحويّا يعترض على أحد أبناء جيله لأنّه خطّأ قراءة أو تكلّم فيها. وسكوت القدماء أنفسهم عن هذا يقودنا إلى القطع بأنّهم يعلمون بأنّ القراءة الصحيحة لا تخالف، أمّا ما يخالَف فليس من القرآن، إذ لو خولفت قراءة صحيحة لنقل إلينا ما يكون بينهم من اعتراضات حول تخطئة أيّ قراءة. خصوصا أنّ القرآن جمع في عهد عثمان في مصحف واحد هو المصحف الإمام الذي لا يجوز الخروج عنه، وما عدا ذلك لم يكن من القرآن حتّى عهد ابن مجاهد.

ومن المعلوم أنّ الاختلاف في القراءات بلغ ذروته في عهد عثمان رضي الله عنه وقبله بقليل، ويظهر هذا الخلاف فيما رواه أنس بن مالِك من "أَنَّ حُذيفةَ بن اليمان قدم عَلى عثمان، وكان يُغازي أهْل الشام فِي فتح أرمينية وَأَذْربِيجَانَ مع أهلِ العراقِ، فَأَفْزَعَ حُذيْفة اختلافهم في القراءة، فقال حُذَيْفَةُ لِعُثْمانَ: يا أَميرَ الْمُؤْمنينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ، اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَسَخُوهَا فِي المصاحِفِ، وَقالَ عُثْمانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ"(البخاريّ، 183/6).

ففي الحديث إشارة صريحة إلى اختلاف الناس في القراءات القرآنيّة في فترة مبكّرة من ظهور الإسلام، وفيه أيضا أنّ القرآن في الفترة بعد عثمان رضي الله عنه هو ما كان في المصحف الإمام حسبُ، وما خرج عنه يعدّ وجها أدائيّا لقراءة القرآن يتّفق مع لهجة من لهجات العرب.

فهذه الإشارات وأمثالها تدلّنا على الاختلاف الذي وقع فيه الناس في القراءات القرآنيّة، من حيث تعدّد الوجوه التي يجوز أن يقرأ فيها القرآن، وهي فترة مبكّرة نسبيّا عن الفترة التي وصلت إلينا فيها صورٌ من اعتراض النحاة على قراءات قرآنيّة، ما يقوّي الزعم عندنا بأنّ النحاة وغيرهم كانوا يعتقدون أنّ هذه القراءات ليست من القرآن.

ومن أمثلة اعتراض النحاة على القراءات قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء، 1)، في قراءة حمزة بجرّ الأرحام"(الدانيّ، 2007: 1003/3)، يقول المبرّد(286هـ): "لَو أَنّي صلّيت خلف إِمَام فَقَرَأَ بهَا لَقطعت صَلَاتي"(الحريريّ، 1998: 74)، فهو يرى أنّ من الخطأ عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ.

واللافت في هذا الاعتراض أنّنا لم نجد من يعترض عليه من أبناء جيله، إنّما وجدنا المتأخّرين هم المعترضين، ما يقوّي الزعم بأن المبرّد وأبناء جيله يدركون أنّ القراءات ليست القرآن، خصوصا أنّ ابن مجاهد، وهو من سبّع القراءات، وقسمها إلى متواتر وشاذ، قد توفي عام 324هـ، وهي فترة متأخرة؛ ولقد وجدنا أكثر المعترضين من النحاة على القراءات توفّوا قبل هذه الفترة.

ونشير هنا إلى أنّ بعضاً من المتأخرين أشاروا إلى أنّ القراءات مختلفة عن القرآن، يقول الزركشي(794هـ): "القُرْآن والْقراءات حَقِيقَتان متغايِرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كَتَبَة [هكذا وردت]الحروف أو كيفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"(الزركشيّ، 1957: 1/ 318).

ونقف هنا قليلاً مع مذهب الزركشي، فإنّنا لا نقبل زعمه بأنّ القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان، لأنّه صار من المعلوم أنّ القراءات المتواترة قرآن يعبد الله بها، بل لا خلاف في ذلك، والأولى في العبارة السابقة، إمّا نفي التغاير بين القرآن والقراءات، أو بيان المقصود بالقراءات التي يعنيها بصورة تفصيليّة، لتشمل المتواتر والآحاد والشاذّ والمدرج، ثمّ إخراج المتواتر والآحاد منها. فلقد تقرّر أنّ"ما اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْمُصْحَفُ الشَّرِيفُ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَّاءُ الْمَشْهورونَ فَهُوَ قُرْآنٌ"(الشوكانيّ، 1999: 1/88).

ومن الأسباب التي جعلت النحاة يعترضون على القراءات أيضاً، قلّة النماذج المسموعة الواردة عن العرب، فلم يكن النحاة في العهد الأول من وضع النحو قادرين على الإحاطة بكل ما ورد عن العرب، فكانت أحكامهم على بعض

القراءات وبعض الشعر مقايسة لما يحفظون حسْبُ، "قَالَ يُونُس بن حبيب: قَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء: مَا انْتهى إِلَيْكُم مِمَّا قالَت الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلّه، وَلَو جاءَكُم وافرا لجاءكم علمٌ وَشعرٌ كثير"(الجمحيّ، د.ت: 25/1)؛ والقياس إذّاك لا يستقيم؛ إذ لا يقيس نحاة البصرة إلّا على الكثير. وهم معذورون في تشدّدهم في القياس؛ لأنّهم كانوا يقعّدون اللغة في هذه الفترة المبكّرة، فلا يقبلون فيها أيّ خروج عن أقيستهم، فإن خالفت قراءة أو قول عربيّ ما اتّقفوا عليه، أوّلوه، فإن لم يستقم تأويله، حكموا عليه بالشذوذ أو الندرة أو التخطيء.

ولا مشكلة عندهم في أن يردّوا الشاهد الواحد الذي لا يعضده شواهد أخرى في هذه الفترة المتقدّمة من وضع النحو، ويكون لها بعْدُ قاعدة أصيلة يبنون عليها أحكاما لغويّة، ويبوّبون لها؛ فالأهمّ، أن يقوم صرح النحو بصورته الأولى القابلة للتعليم، ثمّ بعد ذلك، يُلتفت إلى الفروع. والدليل على ذلك أنّنا نجد الكوفيّين أكثر توسّعا في القياس وأكثر قبولا للشواهد المفردة؛ فقد استقرّ النحو بصورته العامّة عند البصريّين، وصار على الجيل التالي لهم من النحاة أن ينظروا في كلّ الفروع الّتي تشدّد فيها أسلافهم.

ولم يكن النحاة وحدهم من ردّوا قراءات سبعيّة، إنّما نجد من القرّاء أيضا من خطّأ قراءة سبعيّة لتشدّده في السماع، وهو مدرك أنّها متواترة وأنّ القراءة سنّة متّبعة، ومن هؤلاء ابن مجاهد، وهو من سبّع القراءات وحمل لواء الميْز بين المتواتر والشاذّ منها، يقول معلّقا على قراءة لابن عامر وهو أحد السبعة: "قَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} نصبا وَهَذَا خطأ في الْعَرَبيَّة وقرأ الباقون رفعا"(ابن مجاهد، 1979: 409)، والحقّ، أنّنا نكاد نغضّ النظر عن نحويّ يعترض على قراءة وهو غير متبيّن لها، متواترة هي أم شاذّة، وهو مدرك أنّها ليست من القرآن. لكن، أن نجد رأس المشتغلين في علم القراءات، ومن جمع رواياتها، وفصّل القول في متواترها وشاذّها، هو من يخطّئ قراءة سبعيّة، فهذا ممّا لا يقبل.

وقد اعترض ابن مجاهد على نصب المضارع في عبارته السابقة في قوله تعالى في سورة مريم: "مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(مريم، 35). وعلّق على قراءة ابن عامر في سورة البقرة: "بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(سورة البقرة، 117)، يقول: "فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} بِنصب النُّون، قَالَ أَبُو بكر وَهُوَ غلط"(ابن مجاهد، 1979: 139).

واللافت أنّه في قراءة نصب (يكون) في موضعين آخرين مشتركين بين ابن عامر والكسائيّ، لم يعلّق بالتخطيء ولا غيره، إنّما نقل الرواية عنهما دون أن يتدخّل، ما يجعلنا نتساءل عن ذلك ولا نجد له جوابا. يقول في قوله تعالى في

سورة النحل: "إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"(سورة النحل، 40). يقول: "فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة {كن فَيكون} رفعا وَكَذَلِكَ فى كلّ الْقُرْآن، وَقَرَأَ ابْن عَامر والكسائى {فَيكون} نصبا، وفي سُورَة يس مثلُه{كن فَيكون} (سورة يس، 82) "(ابن مجاهد، 1979: 373).فعندما انفرد ابن عامر في روايته خطّأه، وعندما اشتركت الرواية بينه وبين الكسائيّ لم يعلّق، وربّما فعل ذلك لمعرفته بأنّ الكسائيّ من أشياخ النحو في زمانه.

المبحث الثالث: نموذج يدلّ على تطوّر موقف النحاة من القراءات

لعلمن المبالغة الزعمَ بأنّ التآليف النحويّةَ القديمة اشتغلت كثيرا بتخطيء القراءات القرآنيّة، والاعتراض عليها، والبحث عمّا يضعفها ويخرجها عن دائرة الاحتجاج، فهذه ادّعاءات لا نسلّم بصحّتها، إذ الغاية منها توسيع الهوّة بين هذين العلمين الشريفين، ومحاولة إضعاف أحدهما على حساب الآخر. فلم يكن من عادة النحاة تخطيئهم للقراءات، إلا أنّنا لا ننكر أنّ مسائل مفردات دار حولها الخلاف بين النحاة والقرّاء لأسباب عديدة، وقع فيها أحد الفريقين، أو كلاهما.

وسنعرض في هذه الجزئيّة من البحث إلى ذكر نموذج من اعتراض النحاة على قراءة قرآنيّة، دون أن نطيل في النقاش، فقد أشبع النحاة هذه المسألة شرحا ونقاشا، ولكن، نسوقها لندلّل على منهج البصريّين الأوائل في التعامل مع كلّ ما يخالف أصولهم، إضافة إلى تثبيت مذهبنا في هذا البحث من أنّ القراءات مختلفة عن القرآن في نظر النحاة الأوائل.

يقول الله تعالى في بداية سورة النساء: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"(سورة النساء، 1).

والخلاف بين النحاة في الآية السابقة في كلمة "الأرحام"، فقد قُرئت بالنصب عطفا على "ربّكم"، أي: "واتّقوا الأرحامَ أن تقطعوها"(ابن النحّاس، 2001: 197/1)،"وقرأ "إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة الأرحام بالخفض"(القرطبيّ، 1964: 5/ 2)، وحمزة من القرّاء السبعة والباقون قراءاتهم شاذّة. والنحاة في الاحتجاج لا يفرّقون بين المتواتر والشاذّ؛ فما وافق العربيّة بأحد وجوهها، وروي عن عربيّ ممّن يجوز الاحتجاج بهم احتجّوا به.

والمسألة النحويّة التي دار عليها الخلاف في كلمة "الأرحام" السابقة هي: هل يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجرّ؟

وفي هذا يقول سيبويه: "وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنّها لا يُتكلّم بها إلّا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ"(سيبويه، 1988: 381/2).

وعلّة كراهة هذا العطف كما ذكر سيبويه أنّ حرف الجرّ مع الاسم المجرور بمثابة الاسم الواحد، فهو مثل التنوين في الاسم، لهذا حسُن تكرار حرف الجر بعد حرف العطف. والناظر في كلامة سيبويه يدرك أنّه استعمل لفظة "يقبح" ولفظة "كرهوا"، ولم يمنع العطف، إضافة إلى أنّه لم يمثّل بآية الأرحام السابقة في هذا الموضع، ولعلّ هذا له أكثر من تفسير؛ الأوّل: أنّ لها وجهًا آخر عنده، مثل أن تكون الواو للقسم لا للعطف، والوجه الثاني أنّ هذه القراءة فاتته، والثالث: أنّ القراءات ليست القرآن، فلا داعي أن يعتلّ لكلّ قراءة مخالفة.

وقد ذكر المبرّد أنّ البصريّين "لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة. والقرآن إنّما يُحمل على أشرف المذاهب. وقرأ حمزة: {الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}، وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطرّ إليه شاعر، كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب"(المبرّد، 1997: 3/ 30)

فعبارته "على قبح" هي نفس عبارة سيبويه السابقة، فهو لم يخطّئ هذا العطف، إنّما كرهه، خصوصا أنّه أجازه في ضرائر الشعر، واحتجاجه بقول الشاعر "فما بك والأيّام من عجبِ" دليل على تجويزه إيّاه في الشعر. ومعلوم أنّ ما يجوز في الشعر يكره في درج الكلام، ولا يمنع.

أمّا تشدّده في عدم تجويزه العطف على المضمر في القرآن، فلأنّ القرآن يُحمل على أشرف المذاهب، وعبارته هذه تدلّ على تفريقه بين القرآن والقراءات، وقد نقل ابن يعيش عن المبرد قوله: "لا تَحِلُّ القراءةُ بها"(ابن يعيش، 2001، 2/ 283)، لأنّ القرآن يُعبد الله به في الصلاة، فهو لا يعدّها من القرآن، لأنها ليست من اللغات العاليّة التي ينبغي أن تكون في القرآن حسب زعمه. فضبابيّة تلك الفترة كما قدّمنا، جعلته يفرّق بين القراءات والقرآن، إذ لو علم أنّ هذه الآية وغيرها من القرآن لما رأيناه يضعّفها ويخرجها عن سنن العرب في كلامهم، فهو من هو في علمه وفضله.

وقد أجاز المتأخّرون من النحاة هذه القراءة وغيرها، بعد أن ثبت لهم صحّة نقلها إليهم، إذ المقدّم عندهم صحّة النقل، فإن رويت لهم بالطرائق المعهودة عند الرواة، فلا سبيل إلى ردّها. يقول ابن يعيش(643هـ) في المسألة السابقة: "قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النخعي، والأَعْمَش، والحسن البصري، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ. وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها"(ابن يعيش، 2001، 2/ 283).

والبصريّون في المرحلة المتأخّرة من وضع النحو العربيّ قبلوا مثل هذه القراءة ونحوها، لأنّهم سلّموا بصحّة روايتها، وقد كانوا يؤوّلون كلّ شاهد لا ينسجم والقاعدة التي وضعوها. وهم في مسألة العطف على الضمير المجرور، يقرّون بصحّة الشواهد، سواء كانت قرآنيّة أو شعريّة، لكنّهم يؤوّلونها جميعها، وقد بسط الأنباري(577هـ) القول في هذه المسألة، وجمع ما قاله النحاة فيها، وساق كثيرا من أقول العرب فيها، ومن جملة ما قاله فيها أنّ الواو للقسم لا للعطف، على خلاف في ذلك.(الأنباريّ، 2005: 2/ 34-42).

وبهذا يظهر لنا أنّ أوائل النحاة فرّقوا بين القرآن ووجوه القراءات، ولم يكونوا يعترضون إلا على ما يعتقدون أنّه ليس من القرآن، أمّا في المرحلة التالية لابن مجاهد رأينا مواقف النحاة تغيّرت بين من قبل القراءة وبين من أوّلها.

الخاتمة:

النحاة في الفترة الأولى من وضع النحو كانوا معياريّين، وكانت القراءات في نظرهم في هذه المرحلة نصوصا قابلة للنقد والتخطئة، بوصفها روايات في قراءة القرآن، وليست من القرآن، وهي ممّا يُحتجّ له. أمّا في المرحلة المتأخرة، تحديدا بعد وضع ابن مجاهد كتابه: السبعة في القراءات، تغيّرت النظرة كليّا، واتّضحت صورة القراءات بحيث انمازت القراءات المتواترة عن غيرها، وصار النحاة يحتجّون بها لا لها.

وفي نهاية هذا البحث، وجدنا أنّ أبرز نتائجه تتلخّص في الآتي:

1. أن أبناء الجيل الأوّل من النحاة، وهو المعترضون على بعض القراءات، لم يدركوا مفهوم التواتر في القراءات، ولو أدركوا أنّ القراءات المعترض عليها سبعيّة لما خطّؤوها.
2. أنّ النحاة رسموا لأنفسهم منهجا جعلهم يقدّمون الشاهد الشعريّ، ويذكرون القراءات على سبيل الاستئناس أو التمثيل أو لتقوية الاحتجاج بالشواهد الشعريّة، وهذا واضح عند البصريّين في الفترة الأولى من وضع النحو.

3. لم تكن القراءات عند النحاة الأوائل من القرآن، بل كانت وجوها أدائيّة تسهّل عليهم قراءة القرآن حسب لهجاتهم؛ وذلك لغياب مفهوم التواتر في تلك الفترة.
4. أنّ النحاة الرافضين بعض القراءات القرآنيّة حكموا على القراءة وفق ما لديهم من أقوال مسموعة فيما وسعهم حصره، وقد غاب عنهم منها الكثير. لكنّ المتأخّرين من النحاة الذين قبلوا هذه القراءات كان قد وصل إليهم جلّ أقوال العرب، فوجدوا لهذه القراءات نماذج مسموعة قاسوها عليها.
5. أنّ القرّاء انطلقوا من الرواية واحتكموا إليها، فكل ما روي جاز أن نعدّه قراءة، سواء كانت سبعيّة أم شاذة.
6. لم يكن النحاة وحدهم من ردّوا قراءات قرآنيّة أو اعترضوا عليها، إنّما وجدنا من القرّاء أنفسهم من خطّؤوا قراءات أيضا، لكن، ما يشيع عند الباحثين اعتراض النحاة حسبُ.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الإستراباذي، الرضي(1993م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1.
- الأنباريّ، أبو البركات(2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط1.
- الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، مصر، دار المعارف.
- البخاري، أبو عبد الله، صحيح البخاريّ، تحقيق: جماعة من العلماء، ط: السلطانيّة، المطبعة الأميريّة، بولاق/مصر.
- البغدادي، عبد القادر(1997م)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
- ابن الجزري، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجاريّة الكبرى.
- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
- ابن جنّي، عثمان، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4.
- الحريري، أبو محمد(1998م)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
- ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بكار، عبد الكريم(1990م)، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دمشق، دار القلم، ط1.
- الداني، أبو عمرو(2007م)، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، ط 1.
- الراجحي، عبده(1996م)، القراءات القرآنيّة في اللهجات العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة.
- الزركشي، بدر الدين(1957م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- السيوطي، جلال الدين(1989م)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1.

- سيبويه، أبو بشر(1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحق(1402هـ)، أصول الشاشي(د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الشافعي، محمد بن إدريس(1940م)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1.
- أبو شامة، شهاب الدين(1975م)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيّار قولاج، دار صادر، بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي(1999)، إرشاد الفحول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1.
- الطحّاوي، أحمد بن محمّد (1995م)، أحكام القرآن الكريم، تحقيق: سعد الدين أونال، استانبول، ط1.
- عمر، أحمد مختار، و: مكرم، عبد العال سالم(1988م)، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2.
- ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القرطبيّ، أبو عبد الله(1964م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2.
- الكلاباذي، أبو بكر(1999م)، بحر الفوائد، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.
- المبرّد، أبو العبّاس(1997م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.
- ابن مجاهد، أبو بكر(1400هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2.
- المخزومي، مهدي(1955م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.ط، دار المعرفة، بغداد.
- ابن النحاس، أبو جعفر(2001م)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.
- ابن يعيش، أبو البقاء(2001م)، شرح المفصل، تقديم: إيميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Al-Astrabadhi, Al-Radi (1993 AD), Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, Investigation: Hassan Al-Hasabi, Imam Muhammad bin Saud University, 1st Edition.
- Al-Anbari, Abu Al-Barakat (2005), Equity in matters of disagreement, investigation: Mohammed Mohiuddin Abdel Hamid, Dar Al-Tala'i, Cairo, 1st Edition .
- Al-Ansari, Ahmed Makki, defending the Qur'an against grammars and orientalists, Egypt, Dar Al-Ma'arif.
- Al-Bukhari, Abu Abdullah, Sahih Al-Bukhari, Investigation: A group of scholars, i: Al-Sultaniya, Amiri Press, Bulaq/Egypt.
- Al-Baghdadi, Abdel Qader (1997 AD), Khizanatu Aladab, Investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th Edition.
- Ibn al-Jazari, Shams al-Din, ALnashir Fe Alqiraat alashir, investigation by: Ali Mohammed Al-Dabaa, the major commercial printing press.
- Al-Jomhi, Ibn Salam, layers of stallions of poets, investigation by: Mahmoud Shaker, Dar Al-Madani, Jeddah.
- Ibn Jinni, Othman, ALkhasais, Egyptian General Book Organization, 4th Edition.
- Hariri, Abu Mohammed (1998), Durrat Alghawas fe Awham Al-Khawas, investigation: Arafat Matarji, Cultural Books Foundation, Beirut, 1st Edition.
- Ibn Hazm, Ali bin Ahmed, ALfasil fe almilal Walnihal, passions and bees, Al Khanji Library, Cairo.
- Bakkar, Abdul Karim (1990), The impact of the seven readings on the development of linguistic thinking, Damascus, Dar Al-Qalam, 1st Edition.
- Al-Dani, Abu Amr (2007), Al Bayan Mosque in the Seven Readings, University of Sharjah, UAE, 1st Edition.
- Al-Rajhi, Abdo (1996 AD), Quranic Readings in Arabic dialects, Dar Al Marefa University.
- Al-Zarkashi, Badr Al-Din (1957 AD), Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books.

- Al-Suyuti, Jalal Al-Din (1989 AD), ALiqtirah, Investigation: Mahmoud Fajal, Dar Al-Qalm, Damascus, 1st Edition.

- Sibawayh, Abu Bishr (1988), Alkitab, Investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition.

- Al-Shashi, Ahmed bin Mohammed bin Ishaq (1402 AH), Osool Al-Shashi (Dr. I), Beirut, Arabic Book House.

- Al-Shafi'i, Mohammed bin Idris (1940 AD), ALrisalah, Investigation: Ahmed Mohamed Shaker, Mustafa Al-Babi Press Al-Halabi, Egypt, 1st Edition

- Abu Shama, Shihab Al-Din (1975 AD), Almurshid ALwageez, investigation: Tayyar Gulaj, Dar Sader, Beirut.

- Al-Shawkani, Mohammed bin Ali (1999), Irshad alfuhuul, Investigation: Ahmed Azou Enaya, House of the Arabic Book, 1st Edition.

- Al-Tahhawi, Ahmed bin Mohammed (1995 AD), Rulings of the Holy Quran, investigation: Saad Al-Din Unal, Istanbul, 1st Edition.

- Omar, Ahmed Mukhtar, and: Makram, Abdel-Al Salem (1988 AD), Dictionary of Quranic Readings with Introduction to Readings and the Most Famous Readers, Kuwait University Publications, 2nd Edition.

- Ibn Qutaybah, Abdullah, interpretation of the problem of the Qur'an, investigation: Ibrahim Shams al-Din, Scientific Books House, Beirut.

- Al-Qurtubi, Abu Abdullah (1964 AD), Mosque of the Rulings of the Qur'an, investigation: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Tfayesh, Egyptian Library, Cairo, 2nd Edition.

- Al-Kalbadi, Abu Bakr (1999), Bahr Al-fawaid, investigation: Mohammed Hassan Ismail, Ahmed Al-Azaidi, Scientific Library, Beirut, 1st Edition.

- Al-Muradih, Abu Al-Abbas (1997 AD), complete in language and literature, investigation: Mohammed Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd Edition.

- Ibn Mujahid, Abu Bakr (1400 AH), the seven in the readings, investigation: Shawky Deif, Dar Al-Ma'arif, Egypt, 2nd Edition.

- Al-Makhzoumi, Mahdi (1955 AD), Kufa School and its curriculum in the study of language and grammar, Dr. I, Dar Al Marefa, Baghdad.

- Ibn al-Nahhas, Abu Jaafar (2001), the expression of the Qur'an, investigation: Abdel Moneim Khalil Ibrahim, Dar Al-Kitab Al-Scientific, Beirut, 1st Edition.

- Ibn Yash, Abu Al-Waqa (2001), Sharh almofassal, presented by: Emile Yaqoub, Scientific Book House, Beirut, 1st Edition.

أثر حسن النية من عدمها على الجزاء التأميني وفق أحكام القانون الأردني

الباحث فهد غازي عقله السميحيين[1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/04/22 م **تاريخ قبول البحث: 2023/11/18م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

تناولت هذه الدراسة أهمية مبدأ حسن النية في عقد التأمين والأسس التي يقوم عليها، وعرضت للالتزامات التي تقع على كاهل أطراف عقد التأمين والجزاءات المترتبة على مخالفتها، بغية التعرف على أثر حسن النية من عدمها على الجزاء التأميني، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية وتحليلها ونقدها عند اللزوم .

وخلصت الدراسة إلى أن عقد التأمين من عقود منتهى حسن النية، ويستفيد المؤمن له بالدرجة الأولى في كثير من الحالات من حسن نيته، فيلتزم المؤمن مثلاً بإعادة الأقساط للمؤمن له حسن النية في حالة الفسخ بسبب كتمان بيانات الخطر، بينما المؤمن في الغالب متخصص بأعمال التأمين ولا مجال لمناقشة حسن نيته؛ ولذلك فرضت عليه بعض الجزاءات التي تمنع إخلاله بهذا المبدأ، كبطلان الشروط التعسفية التي يضعها في العقد .

الكلمات المفتاحية: عقد التأمين، حسن النية في عقد التأمين، الجزاء التأميني.

The impact of the good faith or non-good faith on insurance penalty according to the provisions of the Jordanian law

Abstract

Aim: This study addressed the significance of the principle of good faith within insurance contracts, its foundational pillars, and the consequential obligations it imposes on the contracting parties. It further examined the legal ramifications of breaching these obligations to identify the impact of acting in good or bad faith on insurance penalties.

Methodology: The study adopted a descriptive-analytical approach. This was implemented by reviewing relevant legal texts, jurisprudential opinions, and judicial rulings, which were subsequently analyzed and critically evaluated where necessary.

Results: The study concluded that the insurance contract is one of utmost good faith (*uberrimae fidei*). The findings revealed a distinct application of this principle to each party. The insured party is obligated to act in good faith through full disclosure yet may sometimes seek to exploit this principle for advantage. Conversely, the insurer, as a specialized professional entity, is held to a stringent standard where a lack of good faith is

(1) طالب دكتوراة تابع لقسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

** الباحث المستجيب:* fatemafalah105@gmail.com

presumed inexcusable. Consequently, specific penalties are imposed on the insurer to deter breaches of this principle, such as the nullification of any arbitrary or unfair clauses it inserts into the contract.

Keywords: Insurance contract; utmost good faith (uberrimae fidei); insurance penalty; principle of good faith; contractual obligations.

المقدمـــة

إن حاجة الإنسان للشعور بالأمان من المخاطر التي قد تصيبه، والتخفيف من آثارها على حياته وبدنه وماله هي حاجةٌ فطريةٌ راسخةٌ في النفس البشرية، لذلك سعت المجتمعات الآدمية لإيجاد نوع من التكافل بين أفرادها يجبر مصابهم ويهون بلاءهم، ولا أدل على ذلك من وجود نظام العاقلة في الشريعة الإسلامية السمحة على سبيل المثال .

ومع تطور الحضارة وفي زمن السرعة وكثرة الحوادث كان لابد من إيجاد أنظمةٍ حديثةٍ تعالج فكرة التأمين من المخاطر، فوجدت شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص والأشياء، ونظم المشرعون في أقطاب الدنيا المسائل التشريعية المتعلقة بهذا العقد؛ أي عقد التأمين ومنهم المشرع الأردني الذي تناول أحكام هذا العقد وسماه ونظّم أحكامه.

وعقد التأمين يقوم وكأي عقدٍ آخر من العقود على ضرورة قيام كل طرف بالتزاماته بشكل يوافق حسن النية المفترض، ويظهر ذلك من خلال قيام كل متعاقد بتنفيذ الواجبات الملقاة على كاهله وفق مبدأ التعاون البناء مبتعداً كل البعد عن الغش والخديعة، وبخلاف ذلك فإن الطرف المخل بهذه المبادئ يكون عرضةً للجزاءات التأمينيةٍ المختلفة .

أهمية الدراسة وأهدافها

حيث إن جميع العقود تقوم على مبدأ عظيم ألا وهو حسن النية فيها؛ كان لزاماً أن يكون لعقد التأمين وافر النصيب من هذا المبدأ، كيف لا واسم هذا العقد مشتقٌ من الأمان، كما أنه ينظم علاقة قوامها حسن النية بين طرفيه المؤمن والمؤمن له، والذين يتعاونون فيما بينهم، فالمؤمن يبصر المؤمن له ويقدم له النصح والمشورة، ويلتزم بدفع مبلغ التأمين إذا حل الأجل المقرر أو وقع الخطر المؤمن ضده، والمؤمن له بدوره يلتزم بإعطاء المعلومات الصحيحة ويدفع القسط التأميني وينفذ التزاماته العقدية.

ونظرا لأهمية هذا العقد في الحياة العملية وانتشاره إلى الدرجة التي يكاد المرء لا ينظر حوله إلا إلى شيءٍ قد تم التأمين عليه طريقاً كان أو سيارةً أو عمارةً سكنية، كان من الطبيعي أن يذهب أطرافه في بعض الأحيان بعيداً عن مبدأ

حسن النية وبالتالي تكون النتيجة ضياع الحقوق إن لم يتم الانتباه لذلك، فوجدت تبعاً لذلك الجزاءات التي تعاقب من خالف التزامه التأميني، لذلك كله جاءت هذه الدراسة لبيان أثر حسن النية من عدمها على نطاق الجزاء التأميني وفق أحكام القانون الأردني .

إشكاليات الدراسة

يكمن الإشكال في هذه الدراسة في معرفة الأثر المترتب على حسن نية المؤمن والمؤمن له في إيقاع الجزاءات التأمينية عليهما والموقف التشريعي والقضائي من ذلك، وحتى نصل لحل لهذه الإشكالية لابد من التعرف إلى مفهوم حسن النية في عقد التأمين وأثره في تنفيذ التزامات طرفي هذا العقد، ومعرفة الجزاءات التأمينية التي تلحق بأطراف عقد التأمين ودور حسن النية من عدمها في إيقاع هذه الجزاءات، والتعرف على كيفية معالجة المشرع الأردني لهذه الجزاءات والكشف عن موقفه من حسن نية المؤمن والمؤمن له عند إيقاعها، وعرض الموقف الفقهي والقضائي من الأخذ بمبدأ حسن النية عند توقيع هذه الجزاءات على أطراف عقد التأمين.

منهجية الدراسة

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية وتحليلها ونقدها عند اللزوم.

خطة الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية حسن النية في عقد التأمين وأثره في تنفيذ التزامات طرفيه.

المبحث الثاني: الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على طرفي عقد التأمين.

المبحث الأول: ماهية حسن النية في عقد التأمين وأثره في تنفيذ التزامات طرفيه

اهتمت الشريعة الإسلامية والتي هي من أهم مصادر التشريع بالقيم العليا التي تنظم حياة الأفراد والمجتمعات، ومنها العقود وحسن النية في تنفيذها، وقد ورد النص على المسائل المرتبطة بذلك في غير موضعٍ من كتاب الله الكريم وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ومنها على سبيل المثال قوله تعالى في سورة هود الآية رقم 85: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود".

ولقد حرصت التشريعات المختلفة على ضرورة الأخذ بمبدأ حسن النية في مختلف العقود والتعاملات ومنها المشرع الأردني الذي حرص على إظهار أهمية هذا المبدأ ودوره الكبير في الحياة العقدية، وعليه وعند الحديث عن حسن النية في هذا المقام يجب التوقف عند بيان ماهيته في عقد التأمين في مطلب أول، ثم بيان أثر حسن النية في تنفيذ التزامات طرفي هذا العقد في مطلبٍ ثانٍ.

المطلب الأول: ماهية حسن النية في عقد التأمين

كي يسهل علينا معرفة هذا المبدأ الجليل في العقد وجب التعرف على مفهوم حسن النية في العقود بشكل عام في الفرع الأول، ثم مفهوم حسن النية في عقد التأمين في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم حسن النية في العقود

لم يُعّرف المشرع الأردني حسن النية في العقد، وليس مطلوباً منه ذلك، إذ إنّه ليس من واجب المشرع تعريف كل مفردةٍ من مفردات القانون المتنوعة، وإنما يستخلص ذلك من النصوص القانونية المتعلقة بهذا الشأن، وخير ما دل عليها من هذه النصوص ما جاء في نص الفقرة الأولى من المادة رقم 202 من القانون المدني الأردني والتي تقول: "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية".

ويعرف حسن النية بأنه: سلوك طريق اليقظة والإخلاص والبراءة من كل إيذاءٍ أو غشٍ للغير[1]، ويعرف كذلك بأنه جهل المرء المبرر بحادثة ما وأن تكون هذه الحادثة من الحوادث التي يرتب عليها القانون أثراً معيناً، بحيث يختلف حكم القانون بحسب تحقق الجهل بها من العلم بوقوعها [2].

ولعل أنسب ما يوضح هذه الفكرة هو أن حسن النية في العقود يعني أن يقوم المدين بالتزامه العقدي بما يوائم حسن النية المفترض عند ما أراد توقيع العقد، مع مراعاة المصلحة لكلا المتعاقدين لنيل ما أرادوه من فائدةٍ في إبرام هذا العقد، وبشكل لا يزيد من أعباء كل متعاقدٍ على حساب الطرف الآخر بغير ما سندٍ قانوني[3].

(1) إبراهيم، عبدالمنعم موسى (2006)، حسن النية في العقود، دراسة مقارنة، بدون طبعة، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، ص83.
(2) بدوي، السيد "1989 " حول نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص74
(3) الحمد، سلطان مفلح غانم (2017)، الالتزام بمبدأ حسن النية في عقد التأمين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص13.

ويلاحظ أن مبدأ حسن النية مبدأ ثابت في أغلب العقود لما له من أهمية في تحقيق مقتضيات التعاقد ومصلحة المتعاقدين والمجتمع ككل، ففي عقد الوكالة مثلاً نصت المادة 114 من القانون المدني الأردني على أنه "إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معاً وقت إبرام العقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذي يبرمه يضاف إلى الأصيل أو خلفائه".

وهنا المشرع راعى حسن النية لدى النائب والمتعاقد معه من الغير حماية لهذا الأخير، حسن النية بأن جعل آثار العقد المبرم تضاف إلى المتعاقد الأصيل أومن يخلفه، والعلة في ذلك بأنه قد توجد دلائل على بقاء النيابة وأن النائب كان يعمل في إطارها، كوجود السند الخاص بالنيابة مع النائب بعد انقضاء النيابة أو وعدم وضوح بعض ألفاظ هذا السند، والذي يدفع الغير للظن بأن التصرف كان ضمن حدود النيابة هنا، وفي هذا المسلك من المشرع تطبيقٌ سليمٌ لمبدأ حسن النية واستقرار المعاملات بشكلٍ عام [1].

وقد دأبت محكمة التمييز الأردنية في الكثير من أحكامها على التأكيد على ضرورة مراعاة مبدأ حسن النية في العقد، ومنها ما جاء في حكمٍ لها اعتبرت فيه أن قيام المؤجر بإبرام عقد وكالة بالخصومة لإقامة الدعاوى للمطالبة بأجورٍ غير مستحقةٍ بعد بل ستستحق في المستقبل ما هو إلا استعجال على الشيء قبل أوانه ودليل على سوء النيةٍ ويخالف ما قضت به المادة 202 من القانون المدني من ضرورة تنفيذ العقود بحسن نية [2].

الفرع الثاني: مفهوم حسن النية في عقد التأمين

لا يختلف مفهوم حسن النية في عقد التأمين عنه في العقود الأخرى وإن كان أشد تطلباً فيه من أي عقدٍ آخر، ونجد أن التعريف المناسب لهذا لمبدأ في عقد التأمين هو: سلوك طرفي عقد التأمين المؤمن والمؤمن له مسلك الصدق والأمانة والبعد عن الغش والخديعة في تنفيذ هذا العقد، مع التزامهم الأكيد بواجب التعاون فيما بينهم من لحظة بدء المفاوضات وحتى آخر مراحل العقد.

هذا ويضطلع حسن النية بدور كبير في هذا العقد وبشكل أكبر من العقود الأخرى، إذ بغيره لا يمكن لأطراف العلاقة التعاقدية السير بشكل صحيح في العقد بمراحله المختلفة، فكيف لشركة التأمين أن تعرف عن البيانات المؤثرة في الخطر المؤمن عليه لولا إفصاح المؤمن له عنها وعدم كتمانها، كذلك شركة التأمين من واجبها تبصير المؤمن له بما له أو

(1) سلطان، أنور (2022)، مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الثقافة، عمان، ص42.
(2) تمييز حقوق رقم 2463 / 2017، تاريخ 2017/8/28، منشورات قسطاس الالكتروني .

عليه في هذا العقد ليتبين أمره، بينما أغلب العقود الأخرى تتمتع بالبساطة في تكوينها ولا تحتاج إلى بياناتٍ ومعلوماتٍ وإخطاراتٍ كالتي في عقد التأمين[1].

وحسن النية مفترض دائماً في عقد التأمين ويحتاج من الطرف الذي يدعي عدم وجوده إلى دليلٍ على ذلك، وهو التزام متبادل بين المؤمن والمؤمن له فالمؤمن يعتمد على حسن نية المؤمن له في الإدلاء بشكل صادق بالبيانات الضرورية المتعلقة بالخطر حتى يتعرف بشكل دقيق على طبيعة المخاطر التي يتحملها، كما يجب أن يكون المؤمن حسن النية أيضاً من ناحية تقديم المعلومات الأولية للمؤمن له عن اسمه التجاري وقدراته المالية في تحمل مبلغ التغطية التأمينية وكل ما هو ضروري لتبصير المؤمن له، لأن المصدر الوحيد لهذه المعلومات هو شركة التأمين فلا بد من أن تبينها للمؤمن له بشكل واضحٍ حتى يتمكن من اختيار السياسة التأمينية التي تناسبه والتفكير في إبرام العقد من عدمه[2].

ومن تطبيقات مبدأ حسن النية في مجال التأمين على المركبات والتي تبين أهميتهما ورد في نص المادة 14 فقرة أ من نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم 12 لسنة 2010 بقولها: "على المتضرر مطالبة شركة التأمين رضائياً بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به وتمكينها من الكشف على الأموال المتضررة قبل مطالبتها قضائياً"، وهذه المادة تطبيق لمبدأ حسن النية فهي تلزم المتضرر المؤمن له أو المستفيد بمطالبة الشركة رضائياً قبل اللجوء للقضاء، لأن مجرد ذهاب المؤمن له للقضاء قبل المطالبة الودية لشركة التأمين يحمل في طياته سوء النية من قبله، لما قد ينتج عن ذلك من تكبيد شركة التأمين خسائر إضافية نتيجة النزاع القضائي وما يقتضيه من كلفٍ ماليةٍ ورسوم ومصاريف، والمؤمن له ليس بحاجة لذلك أصلاً إذا طالب الشركة واستجابت له ودياً.

ويلعب حسن النية دوراً مهماً في تحقيق التوازن المالي في عقد التأمين، فشركة التأمين تتطلع إلى تحقيق الربح من خلال التزامها بالتغطية التأمينية للخطر كما أن المؤمن له يحصل على فائدة الحصول على مبلغ الضمان مقابل دفع القسط التأميني، وكل هذه المصالح هي مصالح مالية والسبيل إلى المحافظة عليها هو حسن النية من الطرفين والذي يسهم في تحقيق التوازن المالي للعقد، فعندما يتحلى المؤمن مثلاً بحسن النية ويبصر المؤمن له بشكل صادق عما تحتويه وثيقة التأمين ويقوم المؤمن له كذلك بإعطاء المعلومات المتعلقة بالخطر بصدق فعلى ضوء ذلك يحدد كل طرف موقفه من إبرام

(1) أبو السعود، احمد (2009)، عقد التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص134 .
(2) النيداني، ياسر محمد (2020)، حسن النية في عقد التأمين، بحث منشور مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع 35، ج4، ص 1355.

العقد من عدمه، لذلك يتعين على المؤمن والمؤمن له إظهار حسن النية بشكلٍ دائمٍ من لحظة التفاوض على العقد وحتى إبرامه وتنفيذه لضمان المساواة بينهما ليكون كل طرفٍ على معرفةٍ تامةٍ بما له وما عليه، ويستمر الأخذ بمبدأ حسن النية أيضاً في المراحل اللاحقة وذلك بالمحافظة على التوازن المالي لهذا العقد والإعلام عن أي ظروفٍ مستجدةٍ قد تذهب بهذا التوازن[1].

المطلب الثاني: أثر حسن النية في تنفيذ التزامات طرفي عقد التأمين

حتى يتسنى لنا معرفة حسن النية في هذا العقد لابد من التعرف على التزامات طرفيه والتي تدل على حسن النية منهما في تنفيذ هذا العقد، وهذا ما بحثناه في فرعين الفرع الأول منهما عن أثر حسن النية في تنفيذ التزامات المؤمن في عقد التأمين والفرع الثاني عن أثر حسن النية في تنفيذ التزامات المؤمن له في هذا العقد .

الفرع الأول : أثر حسن النية في تنفيذ التزامات المؤمن في عقد التأمين

يقع على المؤمن وهو الطرف القوي في العقد العديد من الواجبات والالتزامات والتي إن قام بتنفيذها يكون قد قام بالتزامه بشكل يوافق حسن النية المطلوب في هذا العقد، وسنعرض لهذه الالتزامات وكما يأتي:

أولا: الالتزام بالتبصير

يعرف التبصير هنا بأنه: أخبار المتعاقد ذو المركز القوي وهو هنا شركة التأمين للطرف الآخر وهو المؤمن له بكافة المعلومات والبيانات المطلوبة، والتي تسهم في خلق الرضا الواعي في نفسه بما له أو عليه عند توقيع العقد، فإما أن تجعله هذه البيانات يبرم العقد أو أن يتنصل منه ابتداءً، وفي ذلك تنفيذ لمقتضيات حسن النية في تنفيذ العقد وحماية للطرف الضعيف من تغول الطرف القوي والذي يملك الخبرة الكافية في تنظيم هذا العقد [2].

ومما يدل على التزام المؤمن بالتبصير، هو أن وثيقة التأمين تكون معدّة من قبله شركة التأمين بشكلٍ مسبقٍ، وعلى هذا نص نظام التأمين الإلزامي للمركبات في المادة السادسة والتي تقول: "تلتزم شركة التأمين بإصدار وثيقة التأمين الإلزامي للمركبات وفق الأنموذج الذي يعد بما يتفق مع أحكام هذا النظام ويتم اعتماده من المدير العام".

(1) النيداني، ياسر محمد، مرجع سابق، ص 1477 .

(2) أبو جميل، وفاء حلمي (1992)، الالتزام بالتعاون، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ، صفحة 6.

وممّا تقدم حول هذا الالتزام الواقع على كاهل المؤمن نرى أنه التزامٌ سابقٌ على إبرام العقد أي في المراحل الأولى منه، وذلك يخبرنا بأن حسن النية مطلوبٌ من مرحلة المفاوضات إلى آخر مراحل تنفيذ العقد، ويجب على شركة التأمين تبعاً لهذا الالتزام بيان شروطها ونطاق تغطيتها للخطر والتزامات المؤمن له بشكل واضحٍ جليٍ ليحسم هذا الأخير أمره في مسألة إبرام العقد من عدمه.

ثانياً: الالتزام بدفع مبلغ الضمان أو التأمين

إنّ التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له أو إلى المستفيد هو التزام بنص القانون كما أشارت لذلك المادة 920 من القانون المدني التي سبق وأن أوردنا نصها، وهو يقابل التزام المؤمن له بدفع القسط التأميني المتفق عليه في العقد، وبالتالي لا يمكن للمؤمن التنصل منه إلا في الحالات التي يسقط فيها حق المؤمن له في الضمان، كما ونصت على هذا الالتزام المهم المادة 929 من القانون المدني بقولها: "على المؤمن أداء الضمان أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له أو المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في العقد" .

ويعدّ هذا الواجب بالنسبة للمؤمن بمثابة العوض الذي يلتزم بتأديته للمؤمن له أو للمستفيد حال تحقق الخطر المؤمن منه أو عند حلول الأجل الذي تم الاتفاق عليه، وقد يأخذ هذا العوض صورة مبلغٍ نقديٍ وهذه هي الصورة الغالبة، وقد يكون إيراداً مرتباً أو أي تعويضٍ مالي آخر، كما يصلح في بعض الأحوال أن يكون عينياً كما في التأمين على المركبات عندما تقوم شركة التأمين بإصلاح المركبة المتضررة من الحادث على نفقتها[1].

وهكذا إذا قام المؤمن بواجباته كاملة والتي منها تبصير المؤمن له وتقديم النصح له ودفع مبلغ التأمين عند حلول أجله أو عند تحقق الخطر المؤمن ضده، يكون قد قام بما عليه وبشكل يطابق حسن النية في تنفيذ العقد.

الفرع الثاني: أثر حسن النية في تنفيذ التزامات المؤمن له في عقد التأمين

لقد بيّن القانون التزامات المؤمن له بشكلٍ جلي، وذلك فيما نصت عليه المادة 927 من القانون المدني الأردني بقولها: "يلتزم المؤمن له: 1- بأن يدفع المبالغ المتفق عليها في الأجل المحدد في العقد. 2- وأن يقرر وقت إبرام العقد كل المعلومات التي يهم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي يأخذه على عاتقه. 3- وأن يخطر المؤمن بما يطرأ أثناء مدة العقد من أمور تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر".

(1) منصور، محمد حسين (2005)، أحكام قانون التأمين، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص101-102.

ومن هذه المادة يتبين لنا ما يقع في ذمة المؤمن له من التزامات مغلفة بحسن النوايا من أولها لآخرها، ولعلنا نشير في عجالة لأهم هذه الالتزامات وأثر حسن النية فيها:

أولاً: الالتزام بدفع مبلغ القسط التأميني

يقصد بالقسط هنا المبلغ النقدي الواجب على المؤمن له دفعه للمؤمن لقاء حصوله على التغطية التأمينية المتفق عليها، ويدخل في عملية تحديد هذا القسط عوامل مهمة تحددها في الغالب شركات التأمين، وهي أسسٌ فنيةٌ تعتمد على تسعير الخطر المؤمن عليه من حيث مدى تحققه واحتمال حدوثه من عدمه، وما سيقع على كاهل الشركة من مبالغ ومصاريف إذا تحقق الخطر، وبناء على ذلك يتم تحديد قيمة هذا القسط [1].

هذا ومن البديهي أن يكون المؤمن له هو المدين بهذا القسط، ولكن قد تستجد أمور أثناء سريان العقد تجعل المدين بهذا القسط شخصاً آخر، كحالة وفاة المؤمن له فينتقل واجب القسط على الورثة وفق ضوابط محددة لذلك، وقد يتصرف المؤمن له بالشيء المؤمن عليه والتأمين من مستلزمات انتقال هذه العين أو السلعة فتنقل الالتزامات تلقائياً إلى الخلف الخاص الذي آلت إليه الملكية [2].

ويعدّ المؤمن له منفذاً لواجبه وبريء الذمة هنا، إذا وفى للمؤمن أو تابعيه بمبلغ القسط في ميعاده المتفق عليه في العقد، وأن يكون هذا الوفاء في المكان المكتوب في العقد أو في موطن المؤمن أو في المقر الخاص بأعماله كل ذلك مرجعه الاتفاق[3].

ونجد أن دفع المؤمن له لمبلغ القسط التأميني في موعده المقرر هو دليل واضح على قيامه بتنفيذ التزامه بحسن نية، فهذا القسط هو المقابل لالتزام الطرف الآخر وهو المؤمن والمتمثل بتأمين التغطية التأمينية للخطر المؤمن ضده.

ثانياً: الالتزام بالإفصاح عن البيانات المتعلقة بالخطر

يعد عقد التأمين من العقود القائمة على مبدأ التعاون بين طرفي هذا العقد وعلى ضرورة توافر حسن النية لديهما؛ وتبعاً لذلك ينبغي على المؤمن له أن يخبر المؤمن بكل البيانات الضرورية المتعلقة بالخطر المؤمن ضده حتى يتمكن

(1) ابو السعود، أحمد، المرجع السابق، ص127.
(2) الراجحي، عبدالرحمن محمد هادي (2018)، القسط التأميني في التشريع الأردني، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة آل البيت، ص38.
(3) الراجحي، عبدالرحمن محمد هادي، مرجع سابق، ص39.

المؤمن من إجراء حساباته المالية حول كلفة هذا الخطر وتحديد قيمة القسط المناسب، وهذه البيانات الجوهرية معلومة للمؤمن له ومجهولة للمؤمن وإن إخفاء أي بيان مؤثر فيها هو مخالفة لحسن النية المفترض، وبالتالي قد يعرض المؤمن له لنتيجة قاسية وهي فقدان مبلغ التغطية التأمينية في كثيرٍ من الحالات [1].

وهذا الالتزام من أهم التزامات المؤمن له على الإطلاق، إذ إنّ عليه تقديم كافة المعلومات الضرورية للمؤمن عن جميع ما يحيط بموضوع الخطر المؤمن ضده من ملابساتٍ وظروفٍ، وذلك حتى تتكون لدى المؤمن فكرة كافية عمّا سيغطيه من أخطار وليضع مبلغ القسط زيادةً أو نقصاً وفق هذه المعلومات والبيانات، ويمتد هذا الالتزام ليصحب المؤمن له طيلة سريان العقد وذلك بقيامه بإخطار المؤمن بكل مستجد يؤثر على طبيعة الخطر المؤمن عليه[2] .

ثالثاً: الالتزام بالإعلام عن تفاقم الخطر وتزايده

يعدّ هذا الالتزام شأنه شأن الالتزام بالإفصاح عن البيانات المؤثرة في الخطر من الالتزامات الجوهرية في عقد التأمين، فعلى المؤمن له أن يخبر المؤمن بأي أحوال قد تطرأ أثناء تنفيذ العقد ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة في احتمال تحقق الخطر وبالتالي تزايد فرصة حدوثه، ولا يكفي المؤمن له التحجج بأنه قد نفذ التزامه عندما أدلى بالمعلومات الأولية، وهذا الالتزام موجود في أغلب التأمينات، غير أن التأمين على الحياة له حكم خاص نظراً لطبيعته الخاصة، فليس مطلوباً من المؤمن على حياته أن يخبر شركة التأمين عن كل مرض يستجد وقد يؤدي إلى وفاته، والمطلوب بالنسبة له فقط أن يفصح عن حالته الصحية قبل توقيع العقد[3] .

هذا وإن العبرة في هذا التغيير الحادث في ظروف الخطر بعد إبرام العقد هو زيادة نسبة احتمال وقوع الخطر المؤمن عليه أو تزايد في حجم الخسارة الناجمة عن وقوع هذا الخطر، مما يؤثر على التزام المؤمن ويجعله أكثر كلفةً وأشد عناءً، فعندما يقوم المؤمن له مثلاً باستعمال سيارته الخصوصي لنقل الركاب بأجر مغيراً من صفة استعمالها والتي تم التأمين وفقها، فإنه يزيد بفعله هذا من أعباء شركة التأمين ويزيد من كلفة تغطيتها للخطر عندما يقع حادث للسيارة وتتعدد الإصابات في الركاب جراء ذلك [4].

(1) الدويش، سعود فواز ماجد (2016)، مبدأ حسن النية في عقد التأمين في النظام السعودي، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأردنية، ص41.
(2) منصور، محمد حسين، مرجع سابق، ص344.
(3) أبو السعود، أحمد، المرجع السابق، ص255 –256.
(4) منصور، محمد حسين، مرجع سابق، ص187 .

وبهذا نجد أن التزام المؤمن له بالإخبار عن تفاقم الخطر هو التزام مهم ويقتضيه واجب التعاون وحسن النية في هذا العقد، فكما أن المؤمن يلتزم بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر فمن واجب المؤمن له علاوة على توضيح معلومات الخطر أن يخبر المؤمن بكل ما يزيد من فرص تحقق الخطر ليحتاط المؤمن ويأخذ للأمر عدته.

وبعد أن عرضنا في هذا المبحث لمفهوم حسن النية في العقود بشكل عام وفي عقد التأمين بشكل خاص وبينا التزامات طرفيه والقائمة على حسن النية، كان لابدّ من تناول الجزاءات التأمينية المترتبة على مخالفة هذه الواجبات في مبحثنا الثاني .

المبحث الثاني: الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على طرفي عقد التأمين

إن من أهم مقتضيات حسن النية في عقد التأمين تنفيذ كل طرف لواجباته والتزاماته بالتعاون مع الطرف الآخر وبشكل يكفل استمرار مسيرة العقد ويحقق مصالح الطرفين ويوازن بينها، فلا يطغى أحدٌ على أحدٌ ولا يغتني طرفٌ على حساب الآخر، ومن الطبيعي أن يحدث من جانب المؤمن أو المؤمن له إخلالٌ في التزاماته التعاقدية في بعض الأحيان، ولذلك وجدت الجزاءات التأمينية والتي تردع الطرف المخل وتكفل التوازن العقدي وتحقق مقاصد العقد وغاياته، و هذه الجزاءات مرتبطة في غالب الأحوال بحسن نية الطرفين نتيجة أن هذا العقد من عقود منتهى حسن النية، وهذا ملاحظ بشكل كبير من حيث التشديد في الجزاء في حالة سوء نية أحد الأطراف والتخفيف منه في حالة وجود حسن النية.

ولدراسة هذا الأمر وللتعرف على هذه الجزاءات فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا في الأول منهما الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على المؤمن وفي الثاني الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على المؤمن له.

المطلب الأول: الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على المؤمن

إن المؤمن وهو الشخص المتمرس في أعمال التأمين قد يقوم ببعض الأفعال التي تنافي حسن النية المفترض في هذا العقد، أو قد يضع بعض الشروط المجحفة بحق المؤمن له، لذلك وجد الجزاء على سوء النية من قبله ، فكان هناك جزاء على عدم تبصيره للمؤمن له، وجزاء آخر يتعلق ببطلان بعض الشروط المجحفة التي يضعها في وثيقة التأمين، وهذا ما بيّناه في الفرعين التاليين تباعاً.

الفرع الأول: جزاء عدم تبصير المؤمن له

لم يرد في الأحكام الخاصة بعقد التأمين نص صريح يتعلق بهذا الجزاء، ولكن هناك من يرى[1] أنه بالإمكان تطبيق النص المتعلق بالتغرير على هذا الجزاء باعتباره يدخل في مفهوم التغرير الوارد في المادة 144 من القانون المدني والتي تنص على أنه: "يعتبر السكوت عمداً عن واقعةٍ أو ملابسةٍ تغريراً إذا ثبت أن المغرور ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة" والمادة 145 من ذات القانون والتي جاء فيها: " إذا غرر أحد العاقدين بالآخر وتحقق أن العقد تم بغبنٍ فاحشٍ كان لمن غرر به فسخ العقد".

وفي هذه النصوص المتقدمة تأكيد صريح على ضرورة قيام المتعاقد المؤمن هنا بواجب التبصير وعدم كتمان أي أمر جوهري عن الطرف الآخر وتوضيح المقصود من هذا العقد له، وبالتالي إذا خالف هذا الأمر كان عرضةً لجزاء الفسخ إذا شاب هذا التغرير غبن فاحش حسب القواعد العامة المذكورة آنفا[2].

ولكن الأمر هنا مختلف نظراً لخصوصية عقد التأمين وقيامه على مبدأ حسن النية، إذ قد يترتب على المؤمن جزاء صعب وهو البطلان خلافاً للقواعد العامة قياساً على حالة بطلان الشرط المبرز بشكل غير واضح والمتعلق ببطلان العقد أو سقوطه والذي أورده المشرع في المادة 924 من القانون المدني، إذ إن من حق المؤمن له بناءً على ذلك طلب فسخ العقد إذا لم يقم المؤمن بواجب التبصير والإرشاد وتقديم المعلومات بشكل صحيح دونما انتظار لتحقق شروط القواعد العامة التي تتطلب ارتباط التغرير بالغبن الفاحش[3].

ونرى هنا صحة القياس ما بين جزاء البطلان الذي يلحق بالشروط غير الواضحة في عقد التأمين وما بين الالتزام بالتبصير، إذ إن في وضع مثل هذا الشرط مخالفة صريحة للالتزام بالتبصير من جانب المؤمن وذلك في أي أمر من شأنه التأثير في قبول المؤمن له إبرام هذا العقد من عدمه، ولو ترك الأمر للقواعد العامة قد يضيع حق المؤمن له إذا كان الغبن يسيراً، وهذه دعوة منا في هذا المجال للمشرع بإلغاء شرط الغبن الفاحش في كافة العقود، حيث إن التغرير بحدّ ذاته يكفي في كثير من الأحوال لطلب فسخ العقد.

---

(1) أشار لهذا الرأي الباحث سلطان مفلح غانم الحمد، المرجع السابق، ص41.

(2) الحمد، سلطان مفلح غانم، نفس المرجع، ص42.

(3) الحمد، سلطان مفلح غانم، نفس المرجع، ص 42.

الفرع الثاني: جزاء بطلان بعض الشروط المجحفة التي يضعها المؤمن في وثيقة التأمين

يبرز دور سوء نية المؤمن بشكلٍ كبيرٍ من خلال وضعه لبعض الشروط المجحفة بحق المؤمن له في وثيقة التأمين والتي هي دلالة على سوء نيته، ولذلك فالجزاء هو بطلان مثل هذه الشروط وعلى ذلك نصت المادة 924 من القانون المدني الأردني بقولها: " يقع باطلاً كل ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط التالية:

1- الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين إلا إذا انطوت المخالفة على جناية أو جنحة قصدية.

2- الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى الجهات المطلوب إخبارها أو في تقديم المستندات إذا تبين أن التأخير كان لعذرٍ مقبول.

3- كل شرطٍ مطبوعٍ لم يبرز بشكل ظاهر إذا كان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى بطلان العقد أو سقوط حق المؤمن له.

4- شرط التحكيم إذا لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التأمين.

5- كل شرط تعسفي يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه".

وبنظرةٍ مستفيضةٍ لهذا النص يتبين أن المشرع تدخل هنا حماية للمؤمن له، لأن المؤمن هو الذي يقوم بصياغة وثيقة التأمين في الغالب وهو خبير في هذا المجال ويستطيع وضع الشروط التي تناسبه هو دونما اعتبارٍ لما قد يصيب الطرف الآخر من ضرر، ممّا يخالف مبدأ حسن النية المفترض في هذا العقد، لذلك أبطل المشرع بعض الشروط لاعتبارات شكلية على اعتبارها شروطاً ليست بالمعتادة في هذا العقد، كشرط السقوط إذا لم يتم إبرازه بشكل ظاهر وكذلك شرط التحكيم، لما في هذه الشروط من تقييد لحرية المؤمن له بعدم اللجوء للقضاء أو عدم حصوله على مبلغ التأمين[1].

وفي المقابل فقد نص المشرع في هذه المادة على إبطال بعض الشروط لاعتباراتٍ موضوعيةٍ لأنّها تحمل بين طيّاتها تعسفاً واضحاً، وحسن النية كما هو معلوم يقوم على أساس مهم ألا وهو عدم التعسف في استعمال الحق[2].

(1) العطير، عبدالقادر (2006)، التأمين البري في التشريع الأردني، دار الثقافة، عمان، ص150.

(2) الماضي، جاسم مقبل (2011)، أثر مبدأ حسن النية على أحكام عقد التأمين، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عمان العربية -عمان، ص68-69.

هذا وقد وردت العديد من قرارات محكمة التمييز الأردنية تؤكد فيها على بطلان مثل هذه الشروط التي تقدم ذكرها، ومنها ما جاء في حكم لها قضت فيه ببطلان شرط شركة التأمين والتي اشترطت فيه أن يتم التبليغ عن الحادث خلال 48 ساعة من وقوعه، ذلك أن الحادث الذي وقع للسيارةِ المؤمنةٍ كان في سوريا ويستحيل الإبلاغ عنه خلال المدة المبينة في العقد، وإنما يتطلب ذلك وقتاً بسبب المخاطبات الرسمية والإجراءات الحدودية بين الدول وما إلى ذلك، وبالتالي فإن التأخير عن التبليغ كان لعذرٍ مقبول، وعليه فإن حق المؤمن له لا يسقط هنا[1] .

وقضت محكمة التمييز في حكمٍ آخر لها ببطلان الشرط القاضي بسقوط حق المؤمن له في الضمان بسبب مخالفة القانون، ذلك أن السيارة موضوع الدعوى مؤمنة لدى شركة التأمين وقت وقوع الحادث ولا يعفي الشركة من مسؤوليتها التذرع بأن السائق قد خالف القانون بتجاوزه السرعة المقررة [2].

كما جاء في حكمٍ حديثٍ لمحكمة التمييز الأردنية قررت فيه بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والذي يقضي بعدم تحمل شركة التأمين نقصان قيمة السيارة المؤمن عليها إذا وقع الحادث المؤمن ضده، واعتبرت أن هذا الشرط شرط تعسفي باطل لأنه يهدف إلى الانتقاص من حق المؤمن له في التعويض وهو ما ينافي طبيعة عقد التأمين والغاية التي وجد من أجلها[3].

هذا وبعد أن استعرضنا الجزاءات التي قد تلحق بالمؤمن، نجد أنه من نافلة القول إن المؤمن وكنتيجة طبيعية لوقوع الحادث المؤمن ضده يلتزم بدفع مبلغ التعويض للمؤمن له أو للمستفيد بعد أن تتم مطالبته ودياً بذلك، فإن لم يفعل ذلك فإنه يكون عرضة لإقامة الدعوى المدنية عليه للمطالبة بهذا المبلغ أو التعويض عن الضرر وفق القواعد العامة المقررة في القانون المدني، لأنه بامتناعه عن تنفيذ التزامه هذا أخل بحسن النية المفترض والمتطلب بشدة في هذا العقد بالذات.

كما أننا نرى مدى فاعلية حسن النية في مثل هذه الجزاءات، والتي لا مجال للأخذ بحسن نية المؤمن فيها، لأنه في الغالب يمارس أعماله بواسطة شركة خبيرة محترفة في هذا المضمار، والتي قلما تخطئ في شرط إلا إذا كان في

(1) تمييز حقوق رقم 587/ 78، تاريخ 7/12/ 1987، نقلا عن المومني، أيمن (2001)، التأمين والقضاء في قرارات محكمة التمييز، دار الثقافة، عمان، ص47.

(2) تمييز حقوق رقم 1088 /1994، تاريخ 1995/3/30، المومني، أيمن، المرجع السابق، ص 292.

(3) تمييز حقوق رقم 2020/1147 تاريخ 2020/6/30، منشورات قسطاس.

صالحها، على خلاف المؤمن له والذي هو في العادة شخص بسيط من أواسط الناس، وبالتالي هناك اعتبار لحسن نيته من عدمها، كما سيتبين معنا عند مناقشة الجزاءات المترتبة على المؤمن له في مطلبنا الثاني.

المطلب الثاني: الجزاء التأميني المرتبط بحسن النية من عدمها على المؤمن له

إن النظرة لعقد التأمين بأنه من عقود منتهى حسن النية، تجعل من يخالف هذه النظرة يفكر ملياً بما قد يصيبه من جزاءاتٍ قد تخرج عن القواعد العامة في القانون المدني في كثير من الأحيان، والمؤمن له كأحد أطراف هذا العقد ليس بعيداً عن ذلك، لذا فقد تناولنا الجزاءات التأمينية الواقعة عليه في ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول جزاء البطلان أو الفسخ وفي الثاني جزاء السقوط وفي الفرع الثالث جزاء الوقف.

الفرع الأول: جزاء البطلان أو الفسخ

جاء النص في المادة 928 من القانون المدني الأردني على أنه:

"1- إذا كتم المؤمن له بسوء نية أمراً أو قدم بياناً بصورة تقلل من الخطر المؤمن منه، أو تؤدي إلى تغيير في موضوعه، أو إذا أخل عن غش بالوفاء بما تعهد به، كان للمؤمن أن يطلب فسخ العقد مع الحكم له بالأقساط المستحقة قبل هذا الطلب.

2 – وإذا انتفى الغش أو سوء النية فإنه يجب على المؤمن عند طلبه الفسخ أن يرد للمؤمن له الأقساط التي دفعها أو يرد منها القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطراً ما. "

لقد ميز المشرع الأردني في الجزاء بمقتضى هذه المادة بين المؤمن له حسن النية والآخر سيء النية وحسناً فعل فهما لا يستويان أبداً، فمن يدلي بمعلوماتٍ كاذبةٍ أو يكتم أمراً مهماً عند بداية التعاقد بسوء نية حري بهذا الجزاء بخلاف الذي يفعل ذلك عن عدم درايةٍ وبحسن نية، والمشرع جعل خيار الفسخ بيد المؤمن إن شاء أمضاه وإن شاء تركه[1] .

فإذا كان المؤمن له سيء النية وقام بالإخلال بالتزامه بالإدلاء بالبيانات الأولية المتعلقة بالخطر وكان ذلك قبل تحقق الخطر المؤمن منه، جاز للمؤمن فسخ العقد بقوة القانون محتفظاً بقيمة الأقساط التي قبضها من المؤمن له قبل فسخ العقد، بالإضافة إلى حقّه بالمطالبة بجميع الأقساط التي حلّ موعدها ولم يدفعها المؤمن له[2].

(1) الحمد، سلطان مفلح غانم، المرجع السابق، ص57.

(2) العطير، عبد القادر، المرجع السابق، ص211.

أما بالنسبة للمؤمن له حسن النية فإن المؤمن إذا اختار خيار فسخ العقد فإنه يلتزم برد قيمة مقدار ما قبضه من أقساط من المؤمن له، أو أن يرد له الأقساط التي لم يغطِّ بموجبها خطراً ما خلافاً للمؤمن سيء النية كما ذكرنا[1].

وقد جاء في حكم لمحكمة التمييز الأردنية بأن المادة 928من القانون المدني قد ألزمت المؤمن له بالتصريح بالمعلومات الضرورية المؤثرة في الخطر عند توقيع عقد التأمين، وبما أن المؤمن له أخفى حقيقة الأمراض التي يعاني منها وأجاب بكلمة لا في الخانة المخصصة لذلك في وثيقة التأمين، فإنه قد أخل بالتزامه عن سوء نيةٍ واضح، وبالتالي فإن حق شركة التأمين ثابت في فسخ بوليصة التأمين[2].

ونرى أن هذا الحكم قد أصاب كبد الحقيقة وأشار إلى أهمية حسن النية في هذا العقد، وكيف أن المؤمن له كان سيء النية عندما أجاب بالنفي عن الأمراض والعلل التي يعاني منها ليحمل شركة التأمين أحمالاً ما كانت لتتحملها لو أدلى بالبيانات بشكل صحيح.

رأينا أن هذا الجزاء المترتب على عدم الإدلاء ببيانات الخطر الأولية، لكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هل يشمل جزاء الفسخ المذكور في المادة 928 من القانون المدني عدم قيام المؤمن له بالإعلام عن تفاقم الخطر؟

يرى البعض أنّ هذا النص نص مطلق ولا يفرق بين كتمان البيانات والمعلومات المهمة أو عدم الإدلاء بها في المرحلة الأولية عند التعاقد أو في أثناء تنفيذ العقد، فالجزاء واحد في كليهما، فيكون من حق المؤمن طلب الفسخ إذا لم يقم المؤمن له بالإخبار عن أي شيءٍ مؤثرٍ يزيد في احتمالية وقوع الخطر، والحكم فيهما واحد أيضاً فيما يتعلق برد الأقساط على التفصيل المذكور سابقاً[3].

وتوضيحاً لما سبق لابد من التنويه على ما جاء في المادة 300 من قانون التجارة البحرية الأردني والتي نصّت على:

"1-إنأي كتم معلومات أو تصريح كاذب من قبل المؤمن له، حين إنشاء العقد، وأي اختلاف بين عقد التأمين وأوراق النقل يكون من شأنه التقليل من فكرة الخطر يبطل التأمين حتى في حالة انتفاء نية الاحتيال ويبطل

(1) الحمد، سلطان مفلح غانم، مرجع سابق، ص62.

(2) تمييز حقوق رقم 317 / 2009، تاريخ 2009/9/24، منشورات قسطاس.

(3) أبو عرابي، غازي خالد (2011)، أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص310.

التأمين حتى في الحالة التي لا يكون فيها لكتم المعلومات والاختلاف والتصريح الكاذب تأثيره في الضرر أو في هلاك الشيء المؤمن.

2- يستحق المؤمن كامل القسط إذا كان للمؤمن له نية الاحتيال، ونصفه في حال انتفاء هذه النية."

وهناك من يرى تعقيباً على ما جاء في هذه المادة أنه يمكن القياس على ما ورد فيها لإبطال العقد جزاء لعدم الإعلان عن تفاقم الخطر، شأنه شأن الإفصاح الأولي عن البيانات لأن العلة فيهما واحدة، لكن الأمر في هذه المادة مختلف عن الحكم الوارد في المادة 928،إذ إن البطلان يقع هنا بقوة القانون ولا خيار للمؤمن في ذلك، سواء كان المؤمن له حسن النية أو غير ذلك، ولكن المؤمن يلتزم برد نصف الأقساط للمؤمن له حسن النية ولا يرد لسيء النية شيئاً[1] .

وهناك من يرى أن في هذا الأمر تباين وتناقض في موقف المشرع الأردني على الرغم من أن الموضوع واحد، فالجزاء في القانون المدني هو الفسخ بإرادة المؤمن وفي قانون التجارة البحرية هو البطلان في جميع الحالات، مع اختلاف واضح في قيمة الأقساط المستردة بين القانونين، لذا ينبغي على المشرع العمل على توحيد سياسته التشريعية ليكون هناك تقارب بين النصوص في الموضوع الواحد[2].

ونضم صوتنا إلى من طالب بتوحيد السياسة التشريعية في هذا المقام، حيث إن المادة 300 من قانون التجارة البحرية الأردني أتت بحكم مختلف، ولم تعتبر لحسن نية المؤمن كبير اعتبار بأن أعطته نصف الأقساط فقط، كما أنها عاقبت على مجرد سوء النية حتى وإن لم تكن سبباً مؤثراً في تحقق الخطر، كما أنها حرمت المؤمن من خياراته بالفسخ أو الإبقاء على العقد، لذلك نقترح إلغاء هذا النص والرجوع إلى الأحكام العامة في عقد التأمين في هذا المجال.

ومما تقدم نرى كم لحسن النية من أثر في الجزاء التأميني على المؤمن له، فإذا كان سيء النية بأن أخفى بعض المعلومات أو كتمها، سواءً كان ذلك في بداية التعاقد أو في أثناء التعاقد، فإنه يكون عرضة لجزاءٍ قاسٍ ألا وهو جزاء البطلان مع حرمانه من الأقساط التي قام بدفعها، خلافاً للمؤمن له حسن النية الذي قد تعود له الأقساط التي لم يغطِّ المؤمن مقابلها الخطر، وكل ذلك إذا استعمل المؤمن خياره بالفسخ.

---

(1) العطير، عبدالقادر، المرجع السابق، ص224 -225.

(2) أشار لهذا الرأي سلطان مفلح غانم الحمد، المرجع السابق، ص80.

الفرع الثاني: جزاء السقوط

تنص المادة 924 من القانون المدني الأردني على أنه : "1- يقع باطلاً كل ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط التالية :..... 2- الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى الجهات المطلوب إخبارها أو في تقديم المستندات إذا تبين أن التأخير كان لعذرٍ مقبولٍ"، وفي هذا النص نجد إشارة لجزاء السقوط، وذلك من ناحية بطلان الشرط القاضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في الإخبار عن وقوع الكارثة أو تقاعسه في تقديم الوثائق المتعلقة بها إلى الجهات المختصة مالم يكن التأخير لعذرٍ مقبول.

والسقوط هنا يعني معاقبة المؤمن له وذلك بحرمانه من المبالغ التأمينية رغم تحقق الخطر المؤمن منه بسبب تقاعسه في الإخبار عن وقوع الكارثة بغير عذرٍ مقبولٍ، ومع ذلك يبقى العقد قائماً إذا كان هناك ثمة أخطار أخرى مؤمن عليها ولم يقصر المؤمن له في الإخبار عن وقوعها، إذ إنّ من حقه المطالبة في مبلغ التأمين عنها، وإنما يقتصر الحرمان هنا عن الكارثة التي لم يبلغ عنها فقط، فلن يتقاضى عنها شيئاً، وسيحتفظ المؤمن بالأقساط التي قبضها[1].

ونرى هنا ومع أن المشرع أجاز وضع شرط السقوط على ما له من أثر صعب يتمثل في حرمان المؤمن له من الغاية التي أبرم العقد من أجلها وهي التغطية التأمينية وحصوله على مبلغ التأمين، خروجاً على القواعد العامة في المسؤولية العقدية والتي تقضي بأن ينفذ كل طرف التزامه العقدي، ومن حق الطرف الذي وقع الإخلال بحقه مطالبة المخل بالتزامه بواسطة دعوى التعويض عن الضرر، إلا أنه وبنفس الوقت وحرصاً منه على استمرارية مبدأ حسن النية في هذا العقد منع جزاء السقوط بحق المؤمن له حسن النية والذي تأخر عن تنفيذ التزامه بالإخبار عن الكارثة لعذرٍ مقبولٍ كالقوة القاهرة مثلاً.

ونرى أن هذا الجزاء مجحف نوعاً ما بحق المؤمن له، والذي يسقط حقه في مبلغ التأمين بمجرد وقوع هذا الإخلال منه، وكأن المؤمن قد أثري على حسابه بلا سبب، وكان الأجدر هنا لجوء المؤمن للقضاء للتعويض عن الضرر الذي أصابه من تقاعس المؤمن له في الإخبار عن الكارثة.

ولابد من الإشارة إلى أن المشرع الأردني وفيما يتعلق بالتأمين على المركبات قد راعى مصلحة جميع أطراف عقد التأمين وحقق التوازن المطلوب في هذا العقد وحسن النية المفترض فيه؛ وذلك عندما ألزم المتضرر أو سائق المركبة

(1) منصور، محمد حسين، مرجع سابق، ص220.

المتسببة بالحادث بالتبليغ عن الحادث خلال مدةٍ معقولة واتخاذ كل ما يلزم لمنع تزايد الضرر، وبخلاف ذلك فمن حق شركة التأمين الاحتجاج بالأضرار الناجمة عن تأخر التبليغ فقط دون أن يكون من حقها رفض طلب تعويض المتضرر بسبب التأخير في التبليغ عن الحادث، وبنفس الوقت فمن حق الشركة الاحتجاج بالأضرار الناجمة عن التأخر في تسليم المؤمن له المستندات الضرورية للحادث إلا إذا كان تأخيره في تقديمها لسببٍ مبررٍ[1].

الفرع الثالث: جزاء الوقف

إنّ من أهم التزامات المؤمن له في عقد التأمين هو أداء القسط التأميني لصالح المؤمن مقابل حصوله على التغطية التأمينية للخطر المؤمن ضده، وبالتالي لابد من وجود جزاء يلحق بالمؤمن له إذا لم يدفع القسط التأميني باعتباره خالف حسن النية المفترض في هذا العقد حينما تنصل من هذا الالتزام المهم، لأن عقد التأمين يفرض التزامات متبادلة بين الطرفين نظير حصول كلٍ منهما على المنفعة المبتغاة من هذا العقد، ولدى البحث في النصوص الناظمة لعقد التأمين لم نجد ما يشير إلى أي جزاءٍ يتعلق بحالة تخلف المؤمن له عن دفع القسط في ميعاده المتفق عليه.

ونتيجة لهذا الخلو التشريعي في تنظيم هذه المسألة، يقتضي الأمر بنا الرجوع إلى القواعد العامة المتعلقة بالعقود الملزمة للجانبين والتي تقضي بأن يقوم المؤمن حال تخلف المؤمن له عن دفع القسط وبعد إعذاره قانوناً باللجوء إلى القضاء طالباً التنفيذ العيني على أموال المدين أو فسخ هذا العقد، إلا أنّ الواقع العملي يخبرنا عن عدم مناسبة هذا الأمر بالنسبة لعقد التأمين، لذلك أصبحت شركات التأمين وبمباركة فقهية تدرج شرطاً يتعلق بوقف الضمان إذا توقف القسط، أي أنه إذا وقع الخطر خلال مدة الوقف حرم المؤمن له من مبلغ التأمين بينما الأقساط سارية بحقه[2].

ولكن حتى يمكن إعمال هذا الجزاء لابد من إخطار المؤمن له وإخباره بضرورة دفع الأقساط التي في ذمته خلال مدة معقولة من تاريخ هذا الإخطار، فإذا لم يتم إخطاره فلا يقع هذا الجزاء بحقه، وإذا وقع الخطر خلال مدة الإعذار كان ضمن التغطية التأمينية، كما يشترط في الشرط المتضمن لهذا الجزاء أن يكون بارزاً وواضحاً، ويستطيع المؤمن له أن يفلت من هذا الجزاء بأن يدفع القسط ضمن فترة الإخطار أو أن يطلب مهلة من المؤمن فيمهله هذا الأخير[3].

---

(1) المادة 11 من نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم 12 لسنة 2010.

(2) منصور محمد حسين، المرجع السابق، ص206 – 207.

(3) منصور محمد حسين، المرجع السابق، ص 207 وما بعدها.

ونعتقد أن جزاء الوقف هنا يحمل في طياته مخالفة للقواعد العامة التي أوردناها بهذا الشأن، فالمؤمن في فترة الوقف لا يغطي أي خطر، بينما تبقى الأقساط مستمرة على كاهل المؤمن له، فأين التوازن العقدي ومراعاة مصالح طرفي العقد المشروعة، وفي المسؤولية العقدية لو دققنا النظر طرق فعالة للحصول على الحق تجبر الضرر الذي لحق بالمؤمن هنا.

الخاتمة

وبعد أن بحثنا حسن النية في عقد التأمين وأثره على الجزاءات التأمينية فقد توصلنا للنتائج والتوصيات التالية :

أولا: النتائج

1 – يعد مبدأ حسن النية من المبادئ المعتبرة والمهمة في جميع العقود، ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة له فقد ألزم المشرع الأردني في المادة رقم 202 من القانون المدني الأردني طرفي العقد بتنفيذه بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، ويمكننا تعريف هذا المبدأ بأنه قيام المتعاقد بواجباته العقدية بصدقٍ وأمانةٍ وبتعاونٍ بناء مع الطرف الآخر مبتعداً كل البعد عن الغش والخديعة.

2 – يعد عقد التأمين من عقود منتهى حسن النية وذلك بسبب ارتباط تنفيذ التزامات طرفي هذا العقد بشكل وثيق مع حسن نيتهما، فعندما يقوم المؤمن بتبصير المؤمن له بشكل صادق عن طبيعة وثيقة التأمين وما تحمله من شروط قد لا يفهمها المؤمن له، وفي المقابل عندما يفصح المؤمن له بصدق عن البيانات المتعلقة بالخطر، فهنا تظهر أهمية حسن النوايا والتي قد تؤدي إلى إبرام العقد أو التراجع عن ذلك وفق المعطيات والبيانات المقدمة من الطرفين.

3– أورد المشرع الأردني في الأحكام الناظمة لعقد التأمين في القانون المدني الأردني التزامات طرفي عقد التأمين وتحدث عن التزام المؤمن له بتقديم المعلومات الضرورية للخطر ووضع جزاء الفسخ عن أي كتمٍ لها، بينما لم يورد أي جزاء يتعلق بعدم قيام المؤمن بتبصير المؤمن له عن طبيعة وثيقة التأمين وعن قدرته المالية على تحمل كلفة الخطر واكتفى بالنص على بطلان بعض الشروط التي يضعها المؤمن.

4– تظهر أهمية حسن النية عند إيقاع الجزاءات التأمينية على طرفي العقد، فعلى سبيل المثال يستفيد المؤمن له حسن النية الذي تأخر في الإبلاغ عن الكارثة لعذر مقبول من عدم سقوط حقه في مبلغ الضمان، كما

يستفيد المؤمن له حسن النية من عودة جميع الأقساط التي لم يضمن المؤمن في مقابلها خطراً ما في حالة كتمانه بياناً متعلقاً بالخطر بحسن نية، وكذلك يلحق البطلان بعض الشروط التعسفية التي يضعها المؤمن والتي تدل على سوء نيته وتلحق ضرراً بالمؤمن له.

ثانياً: التوصيات

1 – نوصي المشرع الأردني بإعطاء المؤمن له حق المطالبة بفسخ العقد نتيجة عدم قيام المؤمن بتبصيره بطبيعة وثيقة التأمين والشروط التي تحتويها، وذلك أسوةً بما للمؤمن من حق في طلب فسخ العقد نتيجة كتمان المؤمن له بعض البيانات المؤثرة في الخطر أو عدم تقديمها من الأساس.

2– نوصي المشرع الأردني بإعادة النظر بالنص المتعلق بجزاء الفسخ الذي يلحق المؤمن له بسبب كتمان البيانات، وذلك بأن ينص على رد الأقساط التي لم يضمن المؤمن في مقابلها خطراً بغض النظر عن حسن نية المؤمن له، مع حق المؤمن وفق القواعد العامة في مطالبة المؤمن له سيء النية بالتعويض عن انحرافه عن مبدأ حسن النية.

3– نوصي المشرع الأردني بالنص على بطلان أي شرط تعسفي يضعه المؤمن بغض النظر عن مدى تأثيره في وقوع الحادث التأميني، لأنّ هذا العقد من عقود منتهى حسن النية، وبالتالي لا مجال لأي شرطٍ تعسفيٍ فيه، والنص كذلك على بطلان أي شرط يضعه المؤمن يتعلق بوقف التغطية التأمينية أثناء توقف المؤمن له عن دفع القسط التأميني لأن في ذلك إجحاف بحق المؤمن له، والقواعد العامة تكفل للمؤمن المطالبة بقيمة الأقساط قضائياً ولا مبرر لوقف التغطية التأمينية.

تمت بحمد الله وتوفيقه

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً :القرآن الكريم

ثانياً :الكتب القانونية

- إبراهيم، عبد المنعم موسى (2006)، حسن النية في العقود، دراسة مقارنة، بدون طبعة، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان.
- أبو السعود، أحمد (2009)، عقد التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- أبو جميل، وفاء حلمي (1992)، الالتزام بالتعاون، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أبو عرابي، غازي خالد (2011)، أحكام التأمين وفق آخر التعديلات التشريعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- البدراوي، عبد المنعم (1981)، التأمين فن التأمين –عقد التأمين – تأمين الأشخاص، بلا دار نشر، القاهرة.
- سرور، محمد شكري (1980)، سقوط الحق في الضمان– دراسة في عقد التأمين البري دار الفكر العربي.
- سلطان، أنور (2022)، مصادر الالتزام في القانون المدني دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الثقافة، عمان.
- العطير، عبدالقادر(2006)، التأمين البري في التشريع الأردني، دار الثقافة، عمان.
- منصور، محمد حسين (2005)، أحكام قانون التأمين، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- المومني، أيمن (2001)، التأمين والقضاء في قرارات محكمة التمييز، دار الثقافة، عمان.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأبحاث

- بدوي، السيد "1989 " حول نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- الحمد، سلطان مفلح غانم (2017)، الالتزام بمبدأ حسن النية في عقد التأمين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

- الدويش، سعود فواز ماجد (2016)، مبدأ حسن النية في عقد التأمين في النظام السعودي، رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأردنية.

- الراجحي، عبدالرحمن محمد هادي (2018)، القسط التأميني في التشريع الأردني، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة آل البيت.

- الماضي، جاسم مقبل (2011)، أثر مبدأ حسن النية على أحكام عقد التأمين، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عمان العربية –عمان.

- النيداني، ياسر محمد (2020)، حسن النية في عقد التأمين، بحث منشور مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع 35، ج4.

رابعًا: التشريعات

- القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976

- قانون التجارة البحرية لسنة 1972

خامسًا: القرارات القضائية

- موقع قسطاس الإلكتروني.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

1. The Holy Quran

2. Legal books

- Ibrahim, Abdul-Mone'im Mousa (2006), good intention in contracts, a comparative study, no edition, Zein legal publications, Beirut– Lebanon.

- Abu Al-So'oud, Ahmad (2009), The Insurance Contract between Theory and Practice, University Thought House, Alexandria.

- Abu Jamil, Wafaa Helmy (1992), Commitment to Cooperation, first edition, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo.

- Abu Orabi, Ghazi Khalid (2011), Insurance provisions according to the latest legislative amendments, first edition, Wa'el Publishing House, Amman.

- Al-Badrawi, Abdul-Mone'im (1981), Insurance (The Art of Insurance - The Insurance Contract - Individuals' Insurance), without Publishing House, Cairo.

- Sorour, Mohammad Shokri (1980), Missing the right to guarantee - a study in the land insurance contract, Arab Thought House.

- Sultan, Anwar (2022), commitment resources in civil law, a comprehensive study in Islamic Jurisprudence, Culture House, Amman.

- Al-Ateer, Abdul-Qadir (2006), Land Insurance in Jordanian Legislation, The House of Culture, Amman.

- Mansour, Mohammad Hussein (2005), the provisions of the insurance law, Knowledge Facility, Alexandria.

- Al-Momani, Aiman (2001), Insurance and the Judiciary in the Decisions of Court of Cassation, the House of Culture, Amman.

3. University Theses and Research:

- Badawi, Al-Sayid, (1989) Concerning a general theory of the principle of good intention in civil transactions, PhD, Cairo University.

- Al-Hamad, Sultan Mofleh Ghanim (2017), Commitment to the Principle of Good Intention in the Insurance Contract, master thesis, Yarmouk University.

- Al-Dawish, Saud Fawaz Majed (2016), The Principle of Good Faith in the Insurance Contract in the Saudi System, Master's thesis submitted to the University of Jordan.

- Al Rajhi, Abdul Rahman Muhammad Hadi (2018), Insurance premium in Jordanian legislation, Master's thesis submitted to Al al-Bayt University.

- Al-Madhi, Jassim Moqbil (2011), The Impact of the Principle of Good Intention on the Provisions of the Insurance Contract, master thesis submitted to Amman Arab University - Amman.

- Al-Nidani, Yasser Muhammad (2020), Good Faith in the Insurance Contract, published research in the Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tanta, No. 35, Part 4

4. Legislations:

- The Jordanian Civil Code No. 43 of 1976.

- The Maritime Commerce Law of 1972.

Judicial Decisions and Judgments:

- Qistas website

نظرية عمل الأمير وعلاقتها بنظرية الظروف الطارئة

الدكتورة سوار أحمد حسين عنانبه[1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/04/26 م **تاريخ قبول البحث: 2023/09/04م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بنظرية عمل الأمير، ونظرية الظروف الطارئة وشرحهما، وبيان كلّ منهما، مع بيان الاتفاق والاختلاف بين النظريتين.

واتّبعت الدراسة كلاً من المنهج الاستقرائي، والتحليلي، وذلك باستقراء المادة العلمية، وتحليلها، واستعراض كل من النظريتين، وبيان الاتفاق والاختلاف بينهما، ومعرفة الأساس القائمة عليه بالنسبة للشريعة الإسلامية.

وخلُصت الدراسة إلى أن عمل الأمير أساساً وتطبيقا لنظرية الظروف الطارئة، فكل منهما يتأثر بظرف خارجي استثنائي غير متوقع، وكلّ منها لها حق التعويض أو الفسخ عن الأضرار الناتجة عن هذا الأمر أو الظرف.

الكلمات المفتاحية: نظرية، عمل الأمير، الظروف الطارئة.

The Theory of the Prince's Work and its Relationship to the Theory of Emergency Conditions

Abstract

Aim: This study aims to present and elucidate the theory of the "Acts of the Prince" (or "Prince's Work") and the theory of emergency conditions. It provides an explanation of each theory, highlighting the points of agreement and difference between them.

Methodology: The study employed both inductive and analytical approaches. This was achieved by extrapolating and analyzing relevant scientific material, reviewing both theories to explain their similarities and differences, and identifying the basis for each within Islamic jurisprudence.

Results: The study concluded that the theory of the Acts of the Prince is fundamentally aligned with and applicable to the theory of emergency circumstances. Both theories are triggered by an exceptional and unforeseen external event, and both grant the affected party the right to either compensation or annulment for damages resulting from the prince's order or the emergent circumstance.

Keywords: Acts of the Prince; Emergency Conditions; Theory; Islamic Jurisprudence.

(1) قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

*** الباحث المستجيب:** swearennab36@gmail.com

المقدمـــة:

الحمد لله الذي أنار قلوبنا بالقرآن، ووفقنا إلى طاعة الرحمن، واتباع خير الأنام، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي جاءنا بالإيمان، وهدانا للإسلام، ودلنا على الصراط المستقيم، وعلى آله الأخيار، وصحبه الأبرار، وعلى من سار مسارهم وسلك سبيلهم إلى يوم الدين، وبعد:

تتجلى عظمة هذه الشريعة بأنها لم تترك شاردة أو واردة؛ صغيرة أم كبيرة إلا أتت بها وبينتها لعباد الله المؤمنين، فمن نعم الله شمول أحكام هذه الرسالة لجميع شؤون حياة الإنسان المسلم، فالشريعة الإسلامية قد وضّحت أحكام المكلف وبينتها من خلال النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وغيرها من مصادر التشريع.

فالأساس الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية هو العدل والإحسان ونفي الضرر، والعصر الذي نعيش فيه هو عصر الظروف المتغيرة، حيث إن العالم يتطوّر كل يوم في خطوات سريعة في كل المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من تحقّق مبدأ العدل الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية في هذا التطور والظروف التي يشهدها العالم.

ففي جانب المعاملات أروت كل ظمآن بأحكام شرعية عملية واقعية، ومثال ذلك العقود الإدارية فقد تأثرت بهذه المستجدات التي طرأت عليها، فمصلحة الإدارة في استمرار مرافقها العامة استلزم ظهور فكرة التوازن المالي للعقد الإداري والتي تخول للمتعاقد مع الإدارة إذا واجهته ظروف طارئة أو صعوبات مادية أو إجراءات حكومية غير متوقعة، أثقلت كاهلهم بالتزامات إلى درجة أن جعلت التنفيذ أكثر صعوبة، وأكثر كلفة الشيء الذي يؤدي بهم إلى خسارة فادحة، أو إلى عدم مقدرتهم لتنفيذ عقودهم، فهنا تتدخل الإدارة وتمد يد العون للمتعاقد معها بتعديل الأسعار أو تمديد مدة العقد مع الإعفاء من غرامة التأخير، أو تعويض الخسائر، لضمان استمرار سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، فجاءت الدراسة لبحث كل من نظرية عمل الأمير ونظرية الظروف الطارئة، وبيان تأثير النظريتين في العقود، والعلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في التمييز بين نظرية عمل الأمير والظروف الطارئة، وبيان الأثر المترتب على كلٍ منهما، وبيان حالات الاتحاد والاختلاف بين النظريتين، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: **ما نظرية عمل الأمير؟ وما علاقتها بنظرية الظروف الطارئة؟**

ويتفرع منه مجموعة أسئلة تحقق الهدف وهي:

أولاً: ما حقيقة نظرية عمل الأمير؟

ثانياً: ما حقيقة نظرية الظروف الطارئة؟

ثالثاً: ما علاقة نظرية عمل الأمير بنظرية الظروف الطارئة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة لتحقيق الآتي:

أولاً: بيانحقيقة نظرية عمل الأمير.

ثانياً: بيان حقيقة نظرية الظروف الطارئة.

ثالثاً: بيان علاقة نظرية عمل الأمير بنظرية الظروف الطارئة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

أولاً: عدم وضوح الرؤية عند البعض حول تقدير الحادث الطارئ وتمييزه عن عمل الأمير، والفرق بين نظرية الظروف الطارئة وعمل الأمير.

ثانياً: التعرف على أبرز ما تقوم عليه نظرية عمل الأمير، ونظرية الظروف الطارئة، وما تأثيرهما على رفع الدعوى.

ثالثاً: تسهم الدراسة بإثراء المكتبة الفقهيّة بدراسة متخصّصة ومساعدة الباحثين، وعامة الناس الذين يتعاملون بهذا النوع من العقود، ببيان الحقوق المترتبة على هذه العقود إذا تأثرت في كل من النظريتين.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مولود محمودي، وقويدر منقور، **التوازن المالي كأثر لنظرية فعل الأمير في التعديل الانفرادي للعقد الإداري، دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مخبر التشريعات الدولية للبحار، الجزائر، مجلد 6، عدد 2، 2020م.

احتوت الدراسة على مطلبين، تناول الأول التوازن المالي للعقد الإداري في نظرية فعل الأمير، وتناول الثاني آثار التوازن المالي للعقد الإداري في نظرية فعل الأمير.

تتفق دراسة مولود وقويدر مع موضوع دراستي في التعريف بفعل الأمير وشروطها. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية عمل الأمير فقط، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وقامت الدراسة أيضاً بدراسة نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة.

الدراسة الثانية: مجدوب، عبد الحليم، **نظرية عمل الأمير ودورها في الحفاظ على التوازن المالي للعقد الإداري: دراسة مقارنة**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، مج5، ع10، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت – معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية الجزائر، 2019م.

احتوت الدراسة على مبحثين، تناول الأول مفهوم نظرية فعل الأمير، وتناول الثاني القواعد الناظمة لنظرية عمل الأمير.

تتفق دراسة مجدوب مع موضوع دراستي في المبحث الأول في تعريف نظرية فعل الأمير. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية فعل الأمير من الجهة القانونية فقط، كما أنها لم تتطرق لنظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وقامت الدراسة أيضاً بدراسة نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة.

الدراسة الثالثة: أبو عرقوب، أماني عزمي، **نظرية عمل الأمير ودورها في حفظ التوازن المالي في عقد الأشغال الدولي**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مجلد7، عدد2، 2017م.

احتوت الدراسة على مبحثين، تناول الفصل الأول ماهية عمل الأمير، وتناول الفصل الثاني آثار تطبيق النظرية وتطبيقاتها.

تتفق دراسة أبو عرقوب مع موضوع دراستي في المبحث الأول في المطلب الأول مفهوم نظرية عمل الأمير. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية عمل الأمير فقط دون التطرق لنظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية عمل الأمير ونظرية الظروف الطارئة، وقامت الدراسة أيضا بتوضيح العلاقة بين النظريتين.

الدراسة الرابعة: بوشارب الزهرة، **نظرية فعل الأمير وأثرها في المادة الإدارية**، ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014م.

احتوت الدراسة على فصلين، تناول الفصل الأول ماهية نظرية فعل الأمير، وتناول الفصل الثاني آثار نظرية فعل الأمير على تنفيذ العقد الإداري.

تتفق دراسة بوشارب مع موضوع دراستي في الفصل الأول في تعريف نظرية فعل الأمير. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية فعل الأمير من الجهة القانونية فقط، كما أنها لم تتطرق لنظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وقامت الدراسة أيضاً بدراسة نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة.

الدراسة الخامسة: الفزارية، فاطمة بن سعيد، **نظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2012م.

احتوت الدراسة على تمهيد وفصلين، تناول الفصل الأول مفهوم نظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري، وتناول الفصل الثاني شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة وآثارها.

تتفق دراسة الفزارية مع موضوع دراستي في الفصل الثاني في المبحث الأول شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية الظروف الطارئة من الجهة القانونية فقط، كما أنها لم تتطرق لنظرية عمل الأمير، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وقامت الدراسة أيضاً بدراسة نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة.

الدراسة السادسة: القهيوي، شيرين عبدالله، **أثر نظرية عمل الأمير في التوازن المالي للعقد الإداري في القانون الأردني: دراسة مقارنة**، ماجستير، جامعة الإسراء، 2012م.

احتوت الدراسة على ثلاثة فصول، تناول الأول ماهية نظرية عمل الأمير، وتناول الثاني تطبيقات نظرية عمل الأمير، وتناول الثالث فض المنازعات المتعلقة بنظرية عمل الأمير.

تتفق دراسة القهيوي مع موضوع دراستي في ماهية نظرية عمل الأمير. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية عمل الأمير وحدها دون نظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وتناولت أيضاً نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة وكيفية التعويض عن الضرر الواقع من الإدارة في العقد الإداري دون وجود تعسف.

الدراسة السابعة: المطيري، ثامر مبارك، **تعسف الإدارة في استعمال صلاحياتها في تعديل العقد الإداري، دراسة مقارنة،** ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011م.

احتوت الدراسة على أربعة فصول، تناول الأول تعريف العقد الإداري ومعايير تميزه، وتناول الثاني الأساس القانوني للتعديل وحالاته، وتناول الثالث ماهية تعسف الإدارة في استعمال صلاحية التعديل والقيود الواردة عليها، وتناول الرابع الجزاء المترتب على تعسف الإدارة على صلاحيتها بالتعديل.

تتفق دراسة المطيري مع موضوع دراستي في الأساس القانوني للتعديل وحالاته. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت تعسف الإدارة في استعمال سلطتها في تعديل العقد الإداري وتناولت حالاته، لم تتطرق لنظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وتناولت أيضاً نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة وكيفية التعويض عن الضرر الواقع من الإدارة في العقد الإداري دون وجود تعسف.

الدراسة الثامنة: السيوي، عمر محمد، **نظرية العمل الأمير والعقد الإداري،** جامعة بنغازي – كلية القانون، مجلة دراسات قانونية، مجلة محكمة، مج15، 1998م.

احتوت الدراسة على مبحثين، تناول الأول شروط تطبيق النظرية، وتناول الثاني نتائج تطبيق النظرية.

تتفق دراسة السيوي مع موضوع دراستي في المبحث الأول في شروط نظرية فعل الأمير. وتختلف الدراسة عن دراستي بأنها تناولت نظرية فعل الأمير من الجهة القانونية فقط، كما أنها لم تتطرق لنظرية الظروف الطارئة، بينما تناولت دراستي نظرية الظروف الطارئة في الفقه والقانون، وتناولت أيضاً نظرية عمل الأمير ووضحت علاقتها مع نظرية الظروف الطارئة.

منهج الدراسة:

تتّبع الدراسة المناهج الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائيّ وذلك من خلال: الرجوع إلى المؤلفات المعاصرة والاستعانة بها في تحديد معالم الدراسة، في موضوعها.

ثانياً: المنهج التحليليّ وذلك من خلال:

- جمع المعلومات، وتحليلها وتفسيرها، ومعرفة العلاقة بينها.
- عمل استنتاجات، واستخراج نتائج الدراسة بشكل منظّم.

خطّة الدراسة:

وقد جاءت خطة الدراسة على النحو الآتي:

المقدِّمة وفيها: أسئلة الدراسة، وأهدافها، وأهميّتها، ومنهجيتها، والدراسات السابقة،

المبحث الأوّل:حقيقة نظرية عمل الأمير.

المطلب الأوّل: التعريف بنظرية عمل الأمير.

المطلب الثاني: شروط نظرية عمل الأمير

المطلب الثالث: أساس عمل نظرية فعل الأمير.

المبحث الثاني: حقيقة نظرية الظروف الطارئة.

المطلب الأوّل: التعريف بنظرية الظروف الطارئة.

المطلب الثاني: شروط نظرية الظروف الطارئة

المطلب الثالث: أساس عمل نظرية الظروف الطارئة.

المبحث الثالث: العلاقة بين نظرية عمل الأمير ونظرية الظروف الطارئة.

المطلب الأول: الاتفاق بين النظريتين.

المطلب الثاني: الاختلاف بين النظريتين.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأوّل: حقيقة نظرية عمل الأمير.

تناول هذا المبحث التعريف بنظرية عمل الأمير وهذا يندرج تحت المطلب الأول، وتناول في المطلب الثاني شرح نظرية عمل الأمير.

المطلب الأوّل: التعريف بنظرية عمل الأمير.

لقد عرف كل من الفقه والقضاء عمل الأمير بتعريفات كثيرة، وهذه التعريفات تدور في دائرة واحدة ومتفقة مع بعضها البعض في شروط ثابتة ومحددة ومستقرة، فهناك من توسع في معنى نظرية عمل الأمير، وهناك من ضيق من معنى النظرية، فالذي توسع فيها أدخل في تعريفها كافة الإجراءات الإدارية الصادرة من السلطات العامة، كما أدخل فيها كل قرار صادر عن الدولة وأذكر واحدة من هذه التعريفات ثم تقوم الدراسة بتحليل التعريف:

عرف فقهاء القانون الإداري عمل الأمير أو فعل الأمير بأنه: عمل يصدر من السلطة العامة من دون خطأ من جانبها من شأنه أن يؤثر على التزامات المتعاقد مع الإدارة ويؤدي إلى التزام جهة الإدارة بتعويض المتعاقد المتضرر عن الأضرار التي تلحقه بما يعيد التوازن المالي للعقد[1].

يتضح من تعريف فقهاء القانون الإداري، أن نظرية عمل الأمير عمل خاص بمن له سلطة فقط، ويصدر دون خطأ أو تقصير أو فساد، بل هو إجراء أو تعديل أو إصدار قرار جديد، مما يؤثر على التزامات العاقدين ويسبب لأحدهما ضرراً بسبب إصدار القرار، مما يؤدي إلى التزام جهة الإدارة بتعويض المتعاقد المتضرر عن الأضرار التي تلحقه، حتى يعيد التوازن المالي للعقد فلا يكون التعويض فيه زيادة فاحشة أو لا تحقق العدالة والتوازن لهذا العقد[2].

أما التعريفات التي ضيقت من مفهوم عمل الأمير فقد ضيقتها في الجانب الإداري، فتكون الدولة فيها هي الطرف، فهو يتعلق بمصدر الإجراء، فيجبأن يكون العمل صادراً من الإرادة المتعاقدة ويؤثر سلباً على تنفيذ العقد، ومن هذه التعريفات:

(1) الطماوي، سليمان محمد سليمان، 2008، **الأسس العامة للعقود الإدارية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص598.

(2) المرجع السابق نفسه.

يمكن تعريف عمل الأمير بأنه: "كل إجراء مشروع وغير متوقع يصدر عن الجهة الإدارية المتعاقدة، ينجم عنه الإضرار بالمركز المالي للمقاول، ويؤدي إلى تعويضه عن كافة الأضرار التي لحقته بسبب تصرف الإدارة".[1]

يتضح من التعريف أن عمل الأمير الذي يجب فيه التعويض، يجب أن يكون مشروعاً، فإذا تصرفت هذه السلطات في حدود سلطتها المشروعة وترتب على تصرفها ضرر للمتعاقد، فإن الإدارة المتعاقدة تسأل على أساس نظرية فعل الأمير بصرف النظر عن قيام خطأ من جانبها. وهذه المسؤولية هي مسؤولية عقدية إلا أنها مسؤولية عقدية بلا خطأ.

كما بين التعريف أن الإجراء المشروع يجب أن يكون **غير متوقع**، ومعيار ذلك عدم إمكانية الشخص العادي أن يتوقع حصول ذلك الإجراء المسبب لفعل الأمير لحظة إبرام العقد؛ لأنه التاريخ الذي يعتد به لتقدير عدم التوقع، ويجب أن يكون العمل الضار صادراً من جهة الإدارة المتعاقدة، ويؤثر سلباً على تنفيذ العقد، و**ينجم عنه الإضرار بالمركز المالي للمقاول**، فإذا كان التصرف صادراً عن جهة إدارية أخرى، فعندئذ لا تطبق نظرية عمل الأمير، وإنما تطبق نظرية الظروف الطارئة. وأما التعويض يشمل كل ما لحق المتعاقد من خسارة جراء هذا التصرف مثل النفقات الإضافية نتيجة فرق السعر أو الرسوم الجديدة وكذلك ما فاته من كسب، ويشمل ذلك المبالغ المعقولة التي كان من حق المتعاقد أن يعول عليها لو لم يختل توازن العقد نتيجة لعمل الأمير[2].

المطلب الثاني: شروط نظرية عمل الأمير

إن لنظرية عمل الأمير شروطاً يجب أن تتوافر فيها لتطبيقها على المتعاقدين، حتى يعتد بها، فمن الشروط التي توصلت لها الدراسة من خلال التعريفات السابقة ما يلي[3]:

أولاً: أن يكون في العقود الإدارية، فيجب أن يكون صادراً من سلطة عامة متصلة بالعقد الإداري.

ثانياً: أن يكون العمل الضار صادراً من الجهة الإدارية للمتعاقدين، لا من المتعاقدين أنفسهم.

ثالثاً: أن يكون الإجراء الصادر غير متوقع من قبل السلطة الإدارية.

---

(1) عبد الحميد، عبد العظيم عبد السلام، **أثر نظرية عمل الأمير على تنفيذ العقد الإداري**، دار الولاء للطبع والنشر، 1989م، ص25.

(2) عبد الحميد، **أثر نظرية عمل الأمير على تنفيذ العقد الإداري**، ص25.

(3) أبو عرقوب، **نظرية عمل الأمير ودورها في حفظ التوازن المالي في عقد الأشغال الدولي**، ص7. أمين محمد سعيد، **المبادئ العامة في تنفيذ العقود الإدارية**، دار الثقافة الجامعية، 1991م، ص419. السوى، عمر محمد، **نظرية العمل الأمير والعقد الإداري**، مجلة دراسات قانونية، جامعة بنغازي – كلية القانون، مجلد15، ص116–120.

رابعاً: أن تكون المسؤولية مسؤولية عقدية وليست تقصيرية.

خامساً: أن يلحق بالمتعاقدين ضرر فعليّ يكون سببه الإجراء الصادر عن السلطات العامة.

المطلب الثالث: أساس عمل نظرية فعل الأمير.

تعد نظرية فعل الأمير من أقدم النظريات التي ابتدعها مجلس الدولة الفرنسي في مجال العقود الإدارية، أو عقود الإذعان؛ لمعالجة اختلال التوازن المالي للعقد، وذلك لأن العدالة والمنطق تقتضي أن يحاط المتعاقد مع الإدارة بضمانات إضافية غير تلك الموجودة في عقود القانون الخاص؛ لتعويضه تعويضاً كاملاً عن الأضرار التي أصابته من جراء إصدارها لبعض الإجراءات الإدارية وفقاً لشروط محددة، وذلك نتيجة لفهمه الصحيح لطبيعة العلاقة بين الإدارة وبين المتعاقد معها في تسيير المرافق العامة مستنيراً في ذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة وعدم التضحية بالمصلحة الخاصة للمتعاقد معها والتي تقضي بضرورة تعويضه عن الأضرار التي تصيبه بسبب إصدار جهة الإدارة المتعاقدة معه لبعض القرارات الإدارية المشروعة باعتباره معاون لها في أداء وظيفتها التي تهدف أساساً إلى كفالة حسن سير المرافق العامة بانتظام، وحسن أداء الأعمال والخدمات تحقيقاً للمصلحة العامة[1].

فالأساس أو الهدف أو الغاية من نظرية عمل الأمير: تحقيق العدالة والإحسان بين المتعاقدين؛ لكي لا يصبح أكلاً لأموال الناس بالباطل، وهذا من المقرر في الشريعة الإسلامية، فمن العدل أن يقوم كل شخص بهذا الالتزام وفقاً للظروف الطبيعية والأحوال العادية، ولكن إذا كان لعدم تنفيذ الالتزام سبب خارج عن إرادة المتعاقدين فهذا يجعلنا نقف أمام مقتضى العدالة، وهو أن يكون هناك نوع من الإحسان، فالإحسان يكون بالتخفيف من الأعباء، وهذا لا يعني إعفاءه من الالتزام أو إلغاء العقد ابتداء، بل هو التخفيف من الالتزام والتهوين عليه الالتزامات الزائدة التي كانت خارجة عن إرادة المتعاقدين[2].

---

(1)حشلاف، فاطمة، **وسائل التوازن المالي للعقد**، مجلة المنار للدراسات القانونية والإدارية، رضوان العنبي، عدد خاص، 2018، ص167. المغربي، محمود عبد المجيد، **المشكلات التي يواجهها تنفيذ العقود الإدارية وآثارها، دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط١ ،١٩٩٨، ص123. الشريف، عزيزة، **دراسات في نظرية العقد الإداري**، دار النهضة العربية، د.ط، د.ت، ص229.

(2) الأزدي، مقاتل، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبدالله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1423هـ، ج1، ص386. الطماوي، سليمان محمد، **النظرية العامة للقرارات الإدارية**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٧٦م، ص631.

ومن **الأفعال التي يصدرها الأمير:** إما صدور تشريع يفرض ضرائب على نشاط المتعاقد لم تكن مفروضة، أو صدور قرار يرفع قيمة الرسوم الجمركية على الآلات والأدوات التي يستخدمها المتعاقد، أو صدور تشريع يرفع الحد الأدنى لأجور العمال، أو تخفيض ساعات العمل، فهذه الإجراءات أيا كان شكلها فإنها تحمل المتعاقد أعباء مالية مرهقة، الأمر الذي يختل معه التوازن المالي للعقد، ولهذا استقر الفقه والقضاء على أحقية المتعاقد في تعويض كامل، إعمالا لقواعد العدالة[1].

المبحث الثاني: حقيقة نظرية الظروف الطارئة

بعد التعريف بنظرية عمل الأمير وشرح مفهومها، لا بد من الوقوف على محل الدراسة، من خلال التعريف بنظرية الظروف الطارئة وهذا سيندرج تحت المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيتناول شرح نظرية الظروف الطارئة.

المطلب الأول: التعريف بنظرية الظروف الطارئة.

الفرع الأول: المقصود بالظروف لغةً واصطلاحاً:

أولاً: المقصود بالظروف لغةً:

من ظرف وهي جمع ومفردها الظرف، والظرف: هو حسن العبارة وقيل حسن الهيئة وقيل الحذق بالشيء[2]، وهو الوعاء كأنه جعل الظريف وعاء للأدب ومكارم الأخلاق[3]، يأتي بمعنى ظروف الزمان والمكان[4]، وظرف الزمان هو المعنى الأنسب لمصطلح الظروف الطارئة، أي وقت حصولها.

---

(1) ينظر: خشلاف، فاطمة، **وسائل التوازن المالي للعقد**، ص168.

(2) المرسي، علي، ط.1، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، 1421هـ- 2000م، ج.10، ص17. الهروي، محمد، ط.1، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ج.14، ص267.

(3) ابن منظور، محمد، ط.3، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج.9، ص299.

(4) الفيروز أبادي، مجد الدين، ط.8، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1426هـ- 2995م، ج.1، ص834.

ثانياً: المقصود بالظروف اصطلاحاً:

ومعنى الظرف في الاصطلاح لا يختلف عن معناه في اللغة ولا يخرج عنه، فجاء في معجم لغة الفقهاء أن الظرف هو: " الوقت الذي يكون المأمور به واقعاً فيه، سواء استغرق كل الوقت، أو جزءاً منه"[1]، وقيل هو: "ما يكون بمنزلة المحيط للشيء كالزمان والمكان، فهو الزمان الذي تقع فيه الحادثة"[2].

الفرع الثاني: المقصود بالطارئ لغةً واصطلاحاً .

أولاً: المقصود بالطارئ لغةً:

الطارئ: من طرأ والطراء، وهي بمعنى المنع، ويقال: طرأ من فجوة أي: خرج وطرأ عليهم، والطروء عدم العلم، والطراء[3]، وأمر طرآني: لا يدري من حيث أتى[4].

ثانياً: المقصود بالطارئ اصطلاحاً:

إن المعنى الاصطلاحي للطارئ هو نفسه المعنى اللغوي الذي بينته، فهو الأمر المفاجئ الغريب لا يكون لأحد علم مسبق بأنه سيحدث، وجاء في معجم لغة الفقهاء أن الطارئ هو: "الأمور الخارجة عن العادة التي تحدث فجأة دون توقع لها"[5].

الفرع الثالث: المقصود بالظروف الطارئة.

إن مصطلح الظروف الطارئة مصطلح حديث لم يكن مبناه موجوداً عند الفقهاء القدامى، فلا يوجد تعريف للنظرية في مؤلفاتهم وكتبهم، ولكن بالنظر إلى محتواه الدلالي فهو موجود ولكن بصفة موسعة، فهي موجودة في قواعد نفي الضرر، وفي الفروع الفقهية سواء كانت على سبيل رعاية مصالح المسلمين العامة كالتسعير، ونزع الملكية، ومنع الاحتكار، أوفي

(1) محمد قلعجي، حامد قنيبي، ط.2، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس للطباعة والنشر، 1408هـ- 1988م، ص295.

(2) الجرجاني، علي، ط.1، **التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1403هـ- 1983م، ص143. العسكري، الحسن، **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، ج.1، ص302.

(3) مرتضى، محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الهداية، ج.1، ص325. الرازي، أحمد بن فارس، د.ط، 1399هـ- 1979م، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج.3، ص455.

(4) الفيروزأبادي، **القاموس المحيط**، ج.1، ص46.

(5) قلعجي، حامد قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، ص288.

وضع الجوائح: وهي ما تصيب الحبوب والثمار مما يتلفها أو يعيبها من برد أو نار، فقد تناول الفقهاء كل واقعة على حدة، فشرعوا لها من الأحكام ما يقتضيه العدل والإحسان والمساواة بين الناس(1).

أما في الوقت الحاضر فقد وضع الفقهاء المعاصرون تعريفات لنظرية الظروف الطارئة، نذكر منها:

تعريف خالد بني أحمد: "حوادث عامة غير متوقعة ولا ممكنة الدفع، تطرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه، فتجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين وضاراً به"(2).

يتضح من التعريف أن نظرية الظروف الطارئة يجب أن تكون في **الحوادث العامة** التي تعم على جميع أفراد المجتمع كالحرب، والوباء، فالحادث الخاص بالشخص وحده لا يعد ظرفاً، كما يجب أن يكون **غير متوقعة** فإذا حدث ظرفٌ عامٌ كان متوقعاً من قبل العاقدين فإن هذا لا يعدّ من الظروف الطارئة، فمثلاً جائحة كورونا لم تكن متوقعة، فكانت حادثاً استثنائياً واعتبرت من الظروف الطارئة. وغير **ممكنة الدفع** أو الابتعاد عنه، ويجب أن يكون وقت الحادث **بعد إبرام العقد وقبل التنفيذ** فإذا كان هناك عقد بين شخصين على استيراد بضائع وحصل حرب قبل التسليم، فإنه يعمل بنظرية الظروف الطارئة، ولكن إذا تم التسليم لا يعمل بنظرية الظروف الطارئة؛ لأن الحرب وقعت بعد التسليم فلا يترتب أي أثر على ذلك. كما يجب أن يجعل **الالتزام مرهقاً للمدين وضاراً به** وغير مستحيل التنفيذ(3).

المطلب الثاني: شروط نظرية الظروف الطارئة.

بعد تفكيك مخرجات تعريف الظروف الطارئة وتحليلها، فإنه لا بد من وضع شروط وضوابط لاعتبار الظروف الطارئة، ويمكن أن تلخصها الدراسة بما يأتي(4):

---

(1) ينظر: أبو يزيد، بكر بن عبد الله، **فقه النوازل**، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م، ج1، ص189. الدريني، محمد **فتحي، النظريات الفقهية**، جامعة دمشق، ط2، 1990م، ص140.

(2) بني أحمد، خالد علي، **الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد1، 2006م، ص178.

(3) بني أحمد، **الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، ص178.

(4) شليبك، أحمد الصويعي، **نظرية الظروف الطارئة أركانها وشروطها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت،2007م، مجلد3، عدد2، ص170. خشلاف، فاطمة، **وسائل التوازن المالي للعقد**، ص169، 170. الدباغ أيمن، **منهج الفقهاء المعاصرين في تناول نظرية الظروف الطارئة**، مجلة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، 2014م، المجلد 28، عدد7، ص1668،1667. الفزارية، فاطمة بن سعيد، **نظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2012م، ص99.

أولاً: أن يكون العقد متراخي التنفيذ، ويشمل عقود المدة، والعقود الفورية التي تأجل تنفيذها، كما يجب أن يكون ملزماً للطرفين، كما لا يكون العقد من العقود الاحتمالية.

ثانياً: أن يطرأ الحادث بعد إبرام العقد وقبل الانتهاء من التنفيذ، أي أثناء التنفيذ.

ثالثاً: أن يكون الظرف الطارئ حادثاً عاماً، غير متوقع أثناء التعاقد.

رابعاً: أن يكون خارج عن إرادة المتعاقدين وألا يكون بسبب تقصير أو إهمال من المدين، ولا يستطيع المدين دفعه، ولا يكون للمدين طرف فيه.

خامساً: أن يكون في تنفيذ الالتزام العقدي إلحاق خسارة جسيمة غير معتادة بالمتعاقد، ويكون تنفيذه مرهقاً للمدين.

سادساً: أن يستمر المتعاقدان في تنفيذ العقد رغم الظروف الطارئة التي جعلت تنفيذ الالتزام مرهقا.

المطلب الثالث: أساس عمل نظرية الظروف الطارئة.

ظهرت النظرية في الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية؛ فهي قائمة على مبدأ العدل بين الأفراد، فإذا تعارضت القوة الملزمة للعقد مع مبادئ العدالة، فالشريعة لا تتوانى عن تطبيق العدالة، أما في القانون فتعد هذه النظرية من النظريات الحديثة، فقد كان أول ظهور لها في مجلس الدولة الفرنسية، الذي قبل بها بسب تبدل الظروف الاقتصادية تبدلاً كبيراً[1].

فقد نشأت نظرية الظروف الطارئة في نطاق القضاء الإداري في العقد متراخي التنفيذ، وهي في أصلها تقوم على فكرة إعادة التوازن المالي للعقد الذي طرأ عليه ظرف أخل به وجعل تنفيذه مرهقاً، مما قد يؤدي إلى هلاك العقد، فجاءت نظرية الظروف الطارئة لتحقيق العدل والإحسان ونفي الضرر بين المتعاقدين؛ وذلك من خلال رفع الغبن والضرر الذي لحق بالعقد؛ بسبب ظرف طارئ، لم يكن يتوقعه عند إبرامه، فالدولة هنا تنظر إلى المجتمع كله نظرة شمولية وتقسم

(1) الزحيلي، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، سوريا –دمشق–، ط4، د.ت، ج4، ص3231. منظمة المؤتمر الإسلامي، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، جدة، مجلد 1، العدد1، ج5، ص1828.

الخسارة على الطرفين، على الدائن وعلى المستدين، أو على المتعهد وعلى صاحب العمل؛ وذلك تحقيقًا لشيء من العدالة فإنه أمر نزل بالأمة فينبغي أن يتحمله الطرفان[1].

فقد جاء في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي: إذا طرأ بعد إبرام عقد المقاولة أو التوريد أو نحوهما من العقود ذات التنفيذ المتراخي ما يوجب تغيرًا كبيرًا في الأسعار بأسباب طارئة عامة، ولم تكن متوقعة حين التعاقد، ولم يكن ذلك نتيجة تقصير أو إهمال من الملتزم، فأصبح بها تنفيذ الالتزام العقدي, يلحق بالملتزم خسائر جسيمة غير معتادة، فإنه يحق للقاضي وحده في هذه الحال عند التنازع، وبناءً على طلب المقاول أو المورد تعديل الحقوق والالتزامات العقدية بصورة توزع القدر الزائد والخسارة اللاحقة على الطرفين المتعاقدين، كما يجوز للقاضي أن يفسخ العقد فيما لم يتم تنفيذه إذا رأى أن فسخه أصلح وأسهل في القضية المعروضة عليه، وذلك مع تعويض عادل للملتزم له صاحب الحق في التنفيذ، يجبر له جانبًا معقولًا من الخسارة التي تلحقه من فسخ العقد، وذلك تطبيقاً لمبدأ العدل والإحسان ونفي الضرر بين المتعاقدين، ودون إرهاق للمدين[2].

فقد بين القرار شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة، وبين آثار رفع الدعوى على الدائن في العقد المتراخي التنفيذ، حيث يتم اقتسام الأعباء الزائدة بين المتعاقدين، وقد يفسخ العقد إذا كانت الأعباء جسيمة، مثال ذلك أن يتعاقد مقاول متعهد بإقامة بناء ضخم لشركة بالعملة السائدة، فتقع حرب مفاجئة يتعسر استيراد مواد البناء فتغلو أسعارها، وتصبح تكاليف البناء أضعافاً مضاعفة عن وقت التعاقد، هنا تطبق النظرية.

المبحث الثالث: العلاقة بين نظرية عمل الأمير ونظرية الظروف الطارئة

بعد بيان كل من النظريتين، وشرحهما شرحاً مفصلاً يبين شروط وضوابط استعمال كل نظرية، تتوجه الدراسة الآن إلى بيان العلاقة بين النظريتين، من خلال استنتاج نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بينهما.

المطلب الأول: الاتفاق بين النظريتين

تتفق النظريتان في أمور عدة، حيث تعد نظرية عمل الأمير أصلاً لقاعدة من القواعد أو تطبيقاً من التطبيقات أو فرعاً من الفروع التي تستند عليها نظرية الظروف الطارئة، فهي أساساً تستند عليه بعمومها، وهي شكل من أشكال الظروف

(1) **المرجع السابق نفسهُ.**

(2) ينظر: رابطة العالم الإسلامي، **قرار مجمع الفقهي الإسلامي**، مكة المكرمة، قرار رقم 7، الدورة الخامسة، الإصدار الثالث، ص122.

الطارئة، وصورة من الصور التي تدفع باتجاه إعمال النظرية، وفيما يأتي بيان نقاط الاتفاق بينهما:

أولاً: وجود التزام عقدي متراخي التنفيذ(عقود مدة).

ثانياً: طروء الحادث بعد العقد وقبل انتهاء التنفيذ، أي أثناء التنفيذ.

ثالثاً: أن الحادث استثنائي غير متوقع حدوثه.

رابعاً: يكون التزام المدين في تنفيذه مرهقاً له، وغير مستحيل التنفيذ.

خامساً: انقلاب التوازن المالي للعقد، وتكون هناك خسارة جسيمة.

سادساً: المسؤولية في النظريتين مسؤولية عقدية وليست مسؤولية تقصيرية.

سابعاً: تهدف كل من النظريتين إلى تحقيق العدل والإحسان والتوازن المالي بين المتعاقدين.

ثامناً: كما تهدف النظريتين إلى استمرارية العقد، وعدم فسخه إلا في الحالات التي يكون الضرر فيها جسيماً والفسخ أصلح وأسهل من إمضاء الالتزام.

المطلب الثاني: الاختلاف بين النظريتين

تختلف نظرية عمل الأمير عن نظرية الظروف الطارئة فيما يلي:

أولاً: من حيث صدور القرار: عمل الأمير يصدر من الجهة الإدارية للمتعاقدين، فقد يكون داخلاً في إرادة المتعاقدين أو خارجاً عنها، ويكون في حدود سلطتها العامة، أما في الظروف الطارئة لا يكون سببها الإدارة المتعاقدة أو العاقد، بل الأمر يكون خارجاً عن إرادة المتعاقدين.

ثانياً: من حيث العموم والخصوص: نظرية عمل الأمير تعمل في الحادث العام والخاص، أما الظروف الطارئة تعمل مع الحادث العام فقط.

ثالثاً: من حيث وقوع الضرر: في عمل الأمير يكون الفعل ضاراً بالمتعاقدين دون غيرهم، أما في الظروف الطارئة يكون الضرر عاماً للمتعاقدين وغير المتعاقدين.

الخاتمة

الحمد الله الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

ففي ختام هذه الدراسة أذكر بأبرز النتائج التي توصلت إليها من خلالها، وهي:

أولاً: أن المقصود الضيق لنظرية عمل الأمير: كل إجراء مشروع وغير متوقع يصدر عن الجهة الإدارية المتعاقدة، ينجم عنه الإضرار بالمركز المالي للمقاول، ويؤدي إلى تعويضه عن كافة الأضرار التي لحقته بسبب تصرف الإدارة.

ثانياً: أن لنظرية عمل الأمير شروطاً يجب أن تتوافر فيها لتطبيقها على المتعاقدين، ومن هذه الشروط أن يكون الحادث صادراً من سلطة عامة متصلة بالعقد الإداري.

ثالثاً: أن المقصود بنظرية الظروف الطارئة: حوادث عامة غير متوقعة ولا ممكنة الدفع، تطرأ بعد إبرام العقد وقبل تنفيذه، فتجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين وضاراً به.

رابعاً: يجب أن تتوافر شروط وضوابط لاعتبار نظرية الظروف الطارئة من أهمها: أن يكون العقد متراخي التنفيذ، وأن يكون الحادث عاماً وغير متوقع ولا يمكن دفعه، والمسؤولية عقدية لا تقصيرية.

خامساً: تعد نظرية عمل الأمير أصلاً لقاعدة من القواعد أو تطبيقاً من التطبيقات أو فرعاً من الفروع التي تستند عليها نظرية الظروف الطارئة فهي أساساً تستند عليه بعمومها.

سادساً: تتفق نظرية عمل الأمير مع الظروف الطارئة بعدة أمور من أهمها: أن الأساسأو الهدف التي تقوم عليه النظريتين، تحقيق العدالة والإحسان بين المتعاقدين، استمرارية العقد، وعدم فسخه.

سابعاً: تختلف نظرية عمل الأمير عن نظرية الظروف الطارئة بأمور عدة من أهمها: أن نظرية عمل الأمير تعمل في الحادث العام والخاص، أما الظروف الطارئة تعمل مع الحادث العام فقط.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- بني أحمد، خالد علي، (2006م)،**الفرق بين القوة القاهرة والظروف الطارئة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد1.

- الأزدي، مقاتل، (1423هـ)،**تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبدالله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط1.

- أمين محمد سعيد، (1991م)،**المبادئ العامة في تنفيذ العقود الإدارية**، دار الثقافة الجامعية، د.ط.

- الجرجاني، علي، (1983م)، **التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت،ط.1.

- حشلاف، فاطمة، (2018م)،**وسائل التوازن المالي للعقد**، مجلة المنار للدراسات القانونية والإدارية، رضوان العنبي، عدد خاص.

- عبد الحميد، عبد العظيم عبد السلام (1989م)، **أثر نظرية عمل الأمير على تنفيذ العقد الإداري**، دار الولاء للطبع والنشر، ص25.

- الدباغ، أيمن، (2014م)،**منهج الفقهاء المعاصرين في تناول نظرية الظروف الطارئة**، مجلة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد 28، عدد7.

- الدريني، محمد فتحي، (1990م)، **النظريات الفقهية**، جامعة دمشق، ط2.

- رابطة العالم الإسلامي، **قرار مجمع الفقهي الإسلامي**، مكة المكرمة، قرار رقم 7، الدورة الخامسة، الإصدار الثالث.

- الرازي، أحمد بن فارس، (1979م)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط.

- الزحيلي، وهبة، (د.ت)،**الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، سوريا –دمشق–، ط4.

- السيوى، عمر محمد،(د.ت)،**نظرية العمل الأمير والعقد الإداري**، مجلة دراسات قانونية، جامعة بنغازي – كلية القانون، مجلد15، ص116-120.

- الشريف، عزيزة، **دراسات في نظرية العقد الإداري**، دار النهضة العربية، د.ط، د.ت.

- شليبك، أحمد الصويعي، (2007م)،**نظرية الظروف الطارئة أركانها وشروطها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مجلد3، عدد2.

- الطماوي، سليمان محمد سليمان، (2008م)، **الأسس العامة للعقود الادارية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

- الطماوي، سليمان محمد، (1976م)،**النظرية العامة للقرارات الإدارية**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط.

- العسكري، الحسن، (د.ت)، **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر– القاهرة، د.ط.

- أبوعرقوب، أماني عزمي، (2017م)، **نظرية عمل الأمير ودورها في حفظ التوازن المالي في عقد الأشغال الدولي**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مجلد7، عدد2.

- الفزارية، فاطمة بن سعيد، (2012م)،**نظرية الظروف الطارئة في العقد الإداري**، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس.

- الفيروز أبادي، مجد الدين، (2995م)،**القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،ط.8.

- محمد قلعجي، حامد قنيبي، (1988م)، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس للطباعة والنشر، ط.2.

- المرتضى، محمد،(د.ت)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الهداية، د.ط.

- المرسي، علي، (2000م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت،ط.1.

- المغربي، محمود عبد المجيد، (1998م)، **المشكلات التي يواجهها تنفيذ العقود الإدارية وآثارها، دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط١.

- منظمة المؤتمر الإسلامي، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، جدة، مجلد 1، العدد1.

- ابن منظور، محمد، (1414هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط.3.

- الهروي، محمد، (2001م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط.1.

- أبو يزيد، بكر بن عبد الله، (1996م)، **فقه النوازل**، مؤسسة الرسالة، ط1.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Bani Ahmed, Khaled Ali, (2006**),**The **Difference Between Force Majeure and Emergency Circumstances: A Comparative Study between Islamic Jurisprudence and Wadhi Law**, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Issue 1.

- Al-Azdi, a fighter, (1423 AH**), the interpretation of a fighter bin Suleiman**, investigated by: Abdullah Mahmoud Shehata, Dar Revival of Heritage, Beirut, first edition.

- Amin Mohammed Saeed, (1991**), General Principles in the Implementation of Administrative Contracts**, University Culture House, Dr.

- Al-Jurjani, Ali, (1983 AD), **Definitions**, edited by: a group of scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon - Beirut, first edition.

- Hashlaf, Fatima, (2018**), Means of Financial Balance of the Contract**, Al-Manar Journal for Legal and Administrative Studies, Radwan Al-Anbi, special issue.

- Abdel Hamid, Abdel Azim Abdel Salam (1989), The impact of the **theory of the prince's work on the implementation of the administrative contract**, Dar Al-Walaa for Printing and Publishing, p. 25.

- Al-Dabbagh, Ayman, (2014), **The Approach of Contemporary Jurists in Dealing with the Theory of Emergency Conditions**, Al-Najah Journal for Research (Humanities), Volume 28, Issue 7.

- Al-Derini, Muhammad Fathi, (1990 AD), **Jurisprudence Theories**, Damascus University, 2nd Edition.

- Muslim World League, **Decision of the Islamic Fiqh Council**, Makkah, Resolution No. 7, Fifth Session, Third Edition.

- Al-Razi, Ahmed bin Faris, (1979 AD), **Language Standards**, investigated by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar al-Fikr, d.i.

- Al-Zuhaili, Wahba, (d.t.), **Islamic Jurisprudence and its Evidence**, Dar Al-Fikr, Syria - Damascus -, 4th Edition.

- Al-Siwi, Omar Muhammad, (d.t.), The Theory of the **Prince's Work and the Administrative Contract**, Journal of Legal Studies, University of Benghazi - Faculty of Law, Volume 15, pp. 116-120.

- Al-Sharif, Aziza, **Studies in the Theory of the Administrative Contract**, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Dr. I, D.T.

- Shlebek, Ahmad Al-Suwai'i, (2007**),**The **Theory of Emergency Conditions: Its Pillars and Conditions**, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Al al-Bayt University, Vol. 3, No. 2.

- Al-Tamawi, Suleiman Muhammad Suleiman, (2008), General**Foundations of Administrative Contracts**, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.

- Al-Tamawi, Suleiman Muhammad, (1976AD**),**The **General Theory of Administrative Decisions**, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, Dr.

- Al-Askari, Al-Hassan, (d.t.), **linguistic differences**, investigated by: Muhammad Ibrahim Selim, Dar Al-Ilm and Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Egypt - Cairo, d.t.

- Abu Aqroub, Amani Azmi, (2017**),** The Theory of the **Prince's Work and its Role in Maintaining the Financial Balance in the International Works Contract**, Palestine University Journal for Research and Studies, Vol. 7, No. 2.

- Al-Fazaria, Fatima bin Said, (2012), The **Theory of Emergency Conditions in the Administrative Contract**, master's Thesis, Sultan Qaboos University.

- Al-Firouzabadi, Majd Al-Din, (2995 AD), **The Ocean Dictionary**, edited by: Heritage Office, Al-Resala Foundation for Printing and Publishing, 8th Edition.

- Muhammad Qalaji, Hamid Qunaibi, (1988 AD), **Dictionary** of the Language of Jurists, Dar Al-Nafais for Printing and Publishing, 2nd Edition.

- Al-Murtada, Muhammad, (d.t.), **The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary**, investigatedby a group of scholars, Dar Al-Hidaya, d.t.

- Al-Morsi, Ali, (2000 AD), **The Hermetic and the Great Ocean**, investigated by: Abdel Hamid. Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, first edition.

- Al-Maghribi, Mahmoud Abdel Majeed, (1998), The problems **faced by the implementation of administrative contracts and their effects, a comparative study between theory and practice**, Modern Book Foundation, Tripoli, Lebanon, first edition.

- Organization of the Islamic Conference, **Journal of the Islamic Fiqh Academy**, Jeddah, Vol. 1, No. 1.

- Ibn Manzur, Muhammad, (1414 AH), **Lisan al-Arab**, Dar Sader, Beirut, third edition.

- Al-Harawi, Muhammad, (2001 AD), **Refinement of the language**, investigated by: Muhammad Awad Merheb, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, first edition.

- Abu Yazid, Bakr bin Abdullah, (1996 AD**),Fiqh of calamities**, Al-Resala Foundation, 1st Edition.

أَثَرُ تَطْبِيقِ مَعَايِيرِ اَلْحَوْكَمَةِ فِي اَلْحَدِّ مِنْ اَلِانجراف الإستراتيجي اَلدَّوْرِ اَلْوَسِيطِ لِلرِّقَابَةِ الإستراتيجيةِ: دِرَاسَةٌ مَيْدَانِيَّةٌ فِي اَلْجَامِعَاتِ اَلْحُكُومِيَّةِ الأردنيَّةِ فِي إقليم وَسَطَ الأردن

الباحثة أسماء عبدالله حمدالله أبو عنزه[1]* الاستاذ الدكتور خالد يوسف محمد الزعبي[2]

تاريخ وصول البحث: 2023/04/26 م تاريخ قبول البحث: 2023/07/02م تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الدور الوسيط للرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدام الاستبانة أداة للدراسة لجمع البيانات، وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القيادات الإدارية العليا والوسطى من الأكاديميين في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وهي أربع جامعات (الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، الجامعة الهاشمية، الجامعة الألمانية الأردنية) وعددهم (604) مفردة، تم اختيار منهم عينة طبقية تناسبية، وبعد توزيع الاستبانات بلغ عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل (252) استبانة، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة الجامعات المبحوثة العديد من التوصيات أهمها وضع مؤشرات أداء تتعلق بالعوامل المؤثرة على الانجراف الإستراتيجي لقياس كفاءة وفعالية الخطة الإستراتيجية للجامعة والإستراتيجيات المنبثقة عنها.

الكلمات المفتاحية: معايير الحوكمة، حوكمة الجامعات، الانجراف الإستراتيجي، الرقابة الإستراتيجية، الجامعات الحكومية الأردنية.

The Impact of Governance Standers Implementation in Reducing the Strategic Drift, the Mediating Role of Strategic Control: A Field Study on the Administrative Leaderships of Academies in Jordanian Public Universities in the Central Region of Jordan

Abstract

Aim: This study aimed to analyze the impact of implementing governance standards on reducing strategic drift, with strategic control acting as a mediating variable, in Jordanian public universities located in the central region of Jordan.

Methodology: A descriptive-analytical approach was adopted to achieve the study's objectives. Data were collected using a questionnaire distributed to the study population, which comprised all senior and middle academic administrative leaders (604 individuals) from four public universities: The University of Jordan, Al-Balqa Applied University, The Hashemite University, and the German Jordanian University. A proportional stratified sampling method was employed, resulting in 252 valid questionnaires for analysis.

Results: The study concluded that the application of governance standards has a statistically significant effect on reducing strategic drift, with strategic control playing a significant mediating role in this relationship.

(1) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
(2) قسم الإدارة العامة، كلية الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
* *الباحث المستجيب:* asma_118@yahoo.com

Conclusion/Recommendation: The study recommends that the universities involved develop specific performance indicators to monitor factors influencing strategic drift. This will enable them to better measure the efficiency and effectiveness of their strategic plans and subsequent strategies.

Keywords: Governance standards; university governance; strategic drift; strategic control; Jordanian public universities.

المقدمـــة:

خلال العقود الثلاثة الماضية، شهد التعليم الجامعي توسعًا كميًا ونوعيًا متسارعًا، إلا أنّ هذه النظام بقي محافظًا على التقليدية سواء من ناحية أهدافه وفلسفته وهياكله التنظيمية، أو من ناحية محتوى أساليبه وبرامجه وأنظمة التقويم المعتمدة فيه، الأمر الذي أدى إلى توجيه مجموعة من الانتقادات له بسبب عدم قدرته على فهم الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الخارجية الحديثة التي لها تأثير عميق على نجاح إستراتيجياتهم، وبالتالي الوقوع في مطب الانجراف الإستراتيجي (الخطيب، 2018).

يعدّ مفهوم الانجراف الإستراتيجي معقداً؛ كونه يمتاز بالحداثة ويتشعب بالمجالات التي يناقشها، فقد ظهر المفهوم لأول مرة عام 1988م من قبل جونسون Johnson الذي أشار فيه بأن الإستراتيجية الداخلية وتركيز المنظمة يبدأ في الابتعاد عن البيئة الخارجية وعدم مواكبة تغيرات السوق الخارجية (Johnson et al., 2005, 27)، حيث يستخدم مفهوم الانجراف الإستراتيجي لوصف الشعور بالكسل المعرفي في القدرة على تلبية الأهداف الأصلية للمنظمة، ويعدّ معضلة خطيرة ستقع فيها أي منظمة إذا التزمت بالإستراتيجيات والأساليب دون إعادة تقييم لمواكبة الاتجاهات الحالية (Fichet & Giraud, 2007)، فهو يشير إلى التدهور التدريجي للعمل التنافسي، مما يؤدي إلى زوال المنظمة وأعمالها بشكل بطيء وتدريجي نتيجة لعدم قدرتها على التعرف على التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية والتفاعل معها (Sammut-Bonnici, 2014)، وهو عبارة عن الموقف الذي يحدث عندما تطور المنظمة سياستها بسرعة، وليس بما يتماشى مع ما هو مخطط له (Zafirova, 2014).

وفي حالة الانجراف الإستراتيجي، فإنّ المفتاح الرئيس لتجنبها هو المرونة، حيث يجب على المنظمات التأكد من قدرتها وقابليتها لكي تتجنب حدوث الانجراف الإستراتيجي وذلك بتوفير بيئة مرنة داخل المنظمة تستطيع من خلالها الإدارة الوسطى والدنيا المشاركة في صنع القرارات، حيث يجب أن تكون طريقة التخطيط الإستراتيجي استشارية لضمان توافق الهيكل مع النهج (Gajere & Nimfa, 2021).

من هنا ظهرت حاجة الجامعات الحكومية الأردنية لتبني مفهوم الحوكمة الذي يعدّ من المفاهيم الإدارية المعاصرة التي ترتكز عليها إدارة الجامعات بهدف النهوض بالتعليم الجامعي وتحقيق التميز في الأداء، من خلال اختيار الإستراتيجيات الفعّالة والمناسبة لتحقيق أهداف الجامعة الإستراتيجية وتحسين المستوى التنافسي لها، حيث يتمثل السبب الرئيس لاستخدام مفهوم الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في الدور الذي تلعبه الجامعات وسعيها للبقاء في مراكز متقدمة على الصعيد العلمي سواء محليًا أو عالميًا، بالإضافة إلى مواكبة انتشار المفاهيم الحديثة التي غزت العالم كالنزاهة والشفافية والتنافسية والاستقلالية (AL-Oleemat & AL-Eitan, 2015).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) نظام الحوكمة بأنه نظام السياسات والقيم الذي تدير فيه المنظمات شؤونها المختلفة ومن خلال التفاعل مع البيئة (UNDP, 2004)، ومن منظور أوسع تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات بين المسؤولين عن إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين فيها" (OECD, 2017)، حيث إنها تحدد القواعد والإجراءات لضمان إدارة المنظمة بشكل صحيح وفعال، بما في ذلك أن يتصرف المديرون والموظفون بشكل مناسب ووفقًا للقوانين والممارسات السليمة.

ووفقًا ل Sabandar et al. (2018) تُعرَّف حوكمة الجامعات على أنها الأشكال والعمليات الدستورية التي تتبعها الجامعات لإدارة شؤونها والحكم عليها، حيث تتفاعل الحوكمة وعملية إدارة الجامعة لتحقيق توازن ديناميكي بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وتكمن أهمية الحوكمة في السعي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنظمة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق وتمكينها من جذب مصادر التمويل المحلية والدولية من أجل التوسع والنمو، وتمكينها من خلق فرص عمل جديدة، مع الحفاظ على دعم استقرار الأسواق المالية والأنظمة المصرفية، وبالتالي تحقيق الكفاءة المطلوبة والتنمية الاقتصادية (Areiqat et al., 2020).

ولتتمكن إدارة الجامعات من تطبيق معايير الحوكمة بشكل فعّال لا بد من اللجوء إلى الأدوات التي تزود إدارة الجامعة بالمعلومات وتساعدها على وضع مؤشرات للأداء (KPI) مناسبة وقياس أدائها وتقييمه وفقًا للمؤشرات والتعرف على الأخطاء والانحرافات في العمل، وتصحيحها في الوقت المناسب وفقًا للمعايير التي تنص عليها حوكمة الجامعات، ولا يكون ذلك إلا من خلال ممارسة أعمال الرقابة الإستراتيجية التي تهدف إلى القضاء على الأخطاء التي تعرقل المصالح العامة، حيث يعرف Al-Douri (2021,p291) الرقابة الإستراتيجية بأنها نظام للتعرف على مدى تنفيذ إستراتيجيات

المنظمة أي مدى النجاح في تحقيق أهدافها من خلال المقارنة بين ما تم تنفيذه فعلاً وما خططت له وبين تعديل الإستراتيجية على أساس نتائج التنفيذ، يشير هذا التعريف إلى أن تطوير قدرة المنظمة ضروري لتحقيق أهدافها وغاياتها، ويراها Cheng, Ji and Wang (2008) على أنها نظام لضمان تحقيق المنظمة لأهدافها من خلال وضع مستويات للأداء المطلوب، ثم قياس الأداء الفعلي ومقارنته بمجموعة المعايير للتعرف على مدى تحقيق أهداف الأداء الإستراتيجي وتحديد الانحرافات عما هو مخطط للتعامل معه، من هذا التعريف نلاحظ أن نظام الرقابة الإستراتيجية يتطلب توافر نظام للمعلومات؛ حيث إن فعالية الرقابة الإستراتيجية تعتمد على الوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

ونظراً لطبيعة أعمال الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن وأهميتها في مجال تحقيق أفضل المخرجات التعليمية، جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال الرقابة الإستراتيجية متغيراً وسيطاً في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

مشكلة الدراسة:

لاحظ الباحثان أنه وعلى الرغم من حصول العديد من الجامعات الحكومية الأردنية على تصنيفات محلية وعالمية في العديد من المجالات إلا أنها لا زالت تعاني من تراجع ملحوظ في قدرتها على المنافسة والحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية في جودة التعليم العالي، بل إن بعضها غاب غيابًا كليًا عن التصنيفات العالمية للجامعات وخاصة في الفترة الأخيرة، ويعرض الجدول التالي تصنيف الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن بحسب تصنيف QS لعام 2022م وهي (QS Topuniversities, 2022):

الجدول (1): ترتيب الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن بحسب تصنيف QS

اسم الجامعة	التصنيف عربياً	التصنيف عالمياً
الجامعة الأردنية	10	601-650
الجامعة الهاشمية	51-60	+1201
جامعة البلقاء التطبيقية	71-80	+1201
الجامعة الألمانية الأردنية	50	801-1000

* المصدر: https://www.topuniversities.com

من هنا برزت المشكلة وجاءت الحاجة للبحث عن الأسباب المؤدية للتدهور التنافسي بالنسبة لهذه الجامعات وتراجعها في التصنيفات المحلية والعالمية، ولعل من أهم هذه الأسباب الانجراف الإستراتيجي الذي قلت الدراسات والأدبيات التي بحثت فيه في الجامعات بشكل عام والجامعات الحكومية الأردنية بشكل خاص، إضافة إلى المظاهر التي تؤدي إلى

حدوث الانجراف الإستراتيجي، والتي يمكن من خلال الحد منها التخلص من حالة الانجراف الإستراتيجي والنهوض بالقدرة التنافسية للجامعة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية بشكل أساسي إلى التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من الانجراف الإستراتيجي بأبعاده من خلال الرقابة الإستراتيجية متغيرًا وسيطًا في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.
2. التعرف على أثر تطبيق معايير الحوكمة في الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.
3. التعرف على أثر الرقابة الإستراتيجية في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.
4. تقديم توصيات إلى متخذي القرارات وموجهي السياسات التعليمية في الأردن تسهم في رفع مستوى التعليم لدى الجامعات الأردنية في إقليم وسط الأردن، وزيادة قدرتها التنافسية وتصنيفها العالمي.

أهمية الدراسة:

تركز الدراسة على أثر تطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال الرقابة الإستراتيجية متغيراً وسيطاً في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، إذ يعد موضوع الانجراف الإستراتيجي من الموضوعات الحديثة في مجال الإدارة على المستويين المحلي والعالمي، كما تستمد الدراسة أهميتها العملية من الدور المهم الذي يحظى به قطاع التعليم العالي بالأردن؛ ذلك لما للجامعات الأردنية من دور كبير في تحقيق الأمن الوطني الشامل، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة والاستجابة لمتطلبات السوق، ولما كان تطبيق معايير الحوكمة في الجامعات الحكومية الأردنية يسهم في رفد المجتمع من تلك الجامعات بالكفاءات العلمية المدربة، والتي تحمل من المعرفة والعلم والمهارات ما يؤهلها إلى تبني دورها المحوري في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وما يترتب على ذلك من قدرة الدولة

على مواجهة التحديات في المجالات المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها سوف تعزز توجهات متخذي القرار إلى أهمية تطبيق معايير الحوكمة ودورها في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من الانجراف الإستراتيجي بأبعاده (الحد من جمود الثقافة التنظيمية، والحد من مقاومة التغيير، والحد من ضعف الاتصال، والحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية، والحد من ضعف القيادة) في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

Ho1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من جمود الثقافة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

Ho1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من مقاومة التغيير في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

Ho1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من ضعف الاتصال في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

Ho1.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

Ho1.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من ضعف القيادة في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

الفرضية الرئيسة الثانية Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

الفرضية الرئيسة الثالثة Ho3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الإستراتيجية في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

الفرضية الرئيسة الرابعة Ho4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية متغيراً وسيطاً في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن.

نموذج الدراسة:

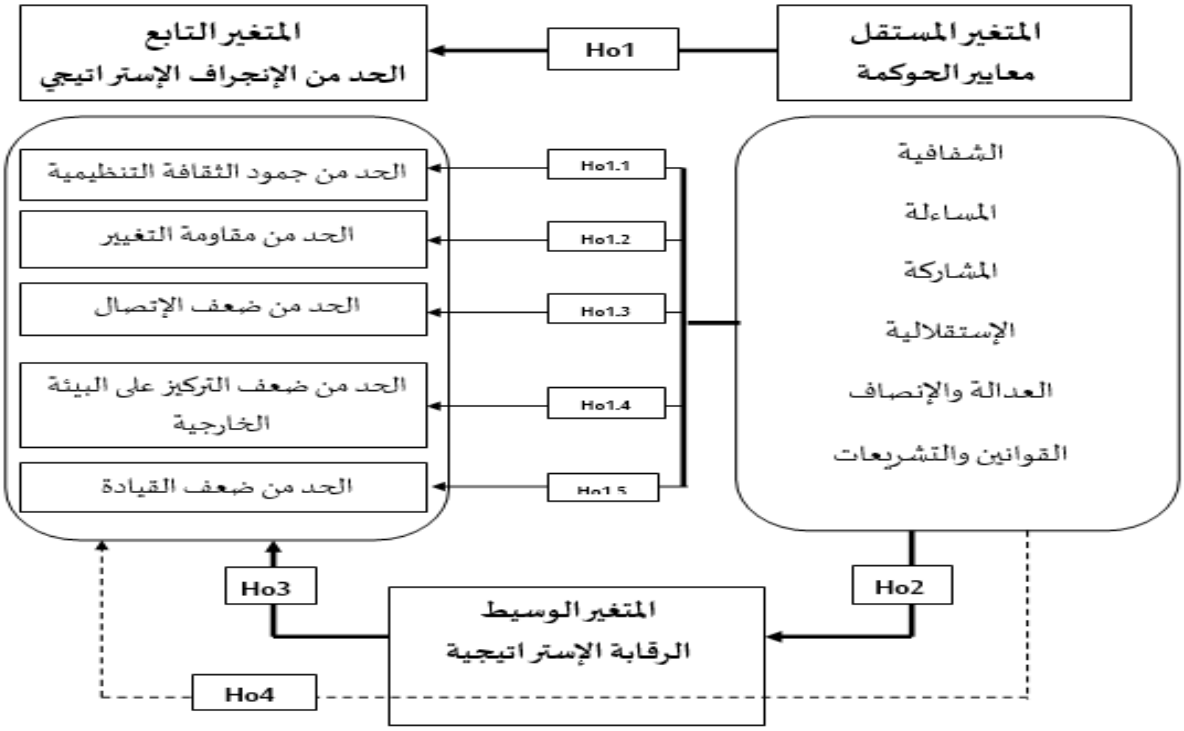

الشكل (1): نموذج الدراسة

التعريفات الاجرائية:

- **معايير الحوكمة (Governance Standards):** يشير إلى نظام إدارة علاقة الجامعة بأطراف متعددة منها: (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع الذي تعمل فيه)، وتحقيق الهدف الرئيس لوجود الجامعات، من خلال مجموعة من المبادئ التي تشمل: (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات)، وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة.
- **الحد من الانجراف الإستراتيجي (Reducing strategic drift):** يشير إلى جهود إدارة الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن في الحد من الأسباب التي تؤدي إلى التدهور التدريجي للقدرة التنافسية للجامعة

نتيجة عدم قدرتها على التعرف على التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية والتفاعل معها ومواكبتها، مما يؤدي إلى تراجع مستوى أدائها وابتعادها عن المنافسة.

- **الرقابة الإستراتيجية (Strategic Controlling):** تشير إلى نظام تطبقه الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن للتعرف على مدى تنفيذ الخطة الإستراتيجية للجامعة والإستراتيجيات المنبثقة عنها للتعرف إلى مدى نجاحها في تحقيق أهدافها من خلال وضع معايير للأداء واضحة ومرنة وتتوافق مع إستراتيجية الجامعة مع حرصها على تضمينها في خطتها الإستراتيجية على شكل مؤشرات لقياس الأداء (KPI)، ووسائل التحقق من الأداء، ومدى تحقيق الأهداف، إضافة إلى مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة لاكتشاف الانحرافات من جهة رقابية فعّالة في الجامعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للانحرافات حال اكتشافها، بهدف التأكد من استخدام جميع الموارد المشتركة بطريقة كفؤة وبفاعلية لإنجاز الأهداف الإستراتيجية للجامعة، والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة Areiqat et al. (2020) للبحث في واقع الحوكمة في الجامعات، إذ إن الحوكمة في الجامعات هي مجموعة من الأنظمة المتشابكة المتعلقة بمراقبة أدائها ومخرجات التعلم، كما أنها الطريقة التي تراقب من خلالها عملية التوجيه أنشطة الجامعة وإدارة أعضاء هيئة التدريس والأقسام العلمية ومتابعة تنفيذ خططها الإستراتيجية وسياساتها العامة، واتفقت في ذلك ودراسة Sabandar et al. (2018) حيث أكدت أن تطبيق الحوكمة الجامعية الجيدة يؤثر بشكل كبير ومباشر على جودة التعليم، ووفقاً لـ Al-Hamidi (2017) فإن الحوكمة توفر الهيكل التنظيمي الذي تستطيع الجامعة من خلاله تحقيق أهدافها وسائل وطرق بلوغ تلك الأهداف، وبالتالي المساعدة في وضع معايير الأداء المتناسبة مع جميع أصحاب المصلحة وتحديد الوسائل الأمثل لقياس الأداء الإستراتيجي ومقارنته بالمعايير الموضوعة، وبحسب دراسة Alshebli (2019) فإنّ تطبيق معايير الحوكمة يضمن للمنظمة تناسقها مع الغرض وتلبية متطلبات الإستراتيجية، ويساعد في سد الفجوة الإستراتيجية التي يمكن أن تكون بين الإدارة العليا والمستوى التشغيلي في المنظمة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تعرض المنظمة للفشل في مطابقة إستراتيجياتها مع الواقع والعكس صحيح.

كما هدفت دراسة Merzah and Alziadi (2022) تم الوصول إلى أن جودة الخدمة التعليمية تنخفض كلما كان التركيز على البيئة الخارجية ضعيفاً، حيث توصل Abuzaid (2020) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للرقابة الإستراتيجية في التكيف التنظيمي بشكل عام، وكشف Gajere and Nimfa (2021) أن الرقابة الإستراتيجية والتواصل المؤسسي والتوجه الإستراتيجي والتنبؤ الإستراتيجي ونمو رأس المال البشري لها تأثير كبير على قدرة المنظمة في مواكبة التغييرات البيئية وتطوير قدرات القيادة الإستراتيجية، وبالتالي التخلص من خطر الانجراف الإستراتيجي، وفي دراسة أجراها Ojera et al. (2011) يفترض أن الرقابة الإستراتيجية لا تزال في مرحلتها الأولية وأن المنظمات التي تعاني من الاضطرابات البيئية يمكنها بالفعل الاستفادة من ممارسات الرقابة الإستراتيجية، كما وقد بين Cheng et al. (2008) في دراستهم أنه لتقوم المنظمة على تحسين تطبيق الحوكمة الداخلية والحوكمة الخارجية تحتاج إلى العمل بنظام رقابة إستراتيجية يستند إلى معايير الحوكمة ويساعد في تطبيقها بشكل فعّال، حيث يجب على الإدارة الرقابية مراقبة سلوك المساهمين ووضع آلية للإشراف على هؤلاء المساهمين، كما أن الارتقاء بكفاءة مجلس الإدارة وتحسين نظام المديرين المستقلين هي طرق فعّالة لتحسين الرقابة الإستراتيجية.

ونظرًا لطبيعة أعمال الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن وأهميتها في مجال تحقيق أفضل المخرجات التعليمية، وعلى الرغم من تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، إلا أنها تميزت عن الدراسات السابقة بربطها بين ثلاثة مفاهيم مهمة (معايير الحوكمة، الحد من الانجراف الإستراتيجي، الرقابة الإستراتيجية)، حيث يعدّ تطبيق معايير الحوكمة بالشكل الصحيح عنصراً أساسياً لكسب الميزة التنافسية على المستوى المحلي والعالمي، ونتيجة للمنافسة الشديدة بين الجامعات والتغير السريع في البيئة الخارجية أصبحت الجامعات تقع في مطب الانجراف الإستراتيجي، مما دفع الباحثين إلى معرفة الأسباب وكيفية الحد منه في هذه الدراسة من خلال أثر تطبيق معايير الحوكمة، والتي لم تتطرق الدراسات السابقة للبحث في هذا الأثر من قبل، كما اختار الباحثان الرقابة الإستراتيجية لتتوسط أثر تطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي كون أن الرقابة الإستراتيجية تجعل المنظمة في اتجاه واضح ومحدد نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية وتساعد في الحد من الانجراف الإستراتيجي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في إجرائها على المنهج الوصفي التحليلي (الاستدلالي).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القيادات الإدارية العليا والوسطى من الأكاديميين في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن والموضحة في الجدول (2):

الجدول (2): أسماء الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن وعدد العاملين في القيادات الإدارية العليا والوسطى من الأكاديميين

الرقم	اسم الجامعة	رئيس/ نائب رئيس	عميد	نائب/ مساعد عميد	رئيس قسم أكاديمي	المجموع
1	الجامعة الأردنية	6	22	117	90	235
2	الجامعة الهاشمية	6	18	58	60	142
3	جامعة البلقاء التطبيقية*	5	20	74	77	176
4	الجامعة الألمانية الأردنية	3	12	17	19	51
المجموع الكلي		**20**	**72**	**266**	**246**	**604**

*** تضم جامعة البلقاء التطبيقية في إقليم وسط الأردن (المركز، كلية الهندسة التكنولوجية، وكلية الأميرة عالية الجامعية، وكلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، وكلية الزرقاء الجامعية، وأكاديمية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للحماية المدنية).**

وقد تم سحب عينة تناسبية وممثلة لمجتمع الدراسة استناداً لجدول العينات الذي أعده (Sekaran & Bougie, 2016, 269)، حيث تم توزيع (350) استبانة بأسلوب العينة القصدية "هادفة" (Purposive Sample) " على العاملين في القيادات الإدارية العليا والوسطى من الأكاديميين في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، لضمان أكبر تمثيل لمجتمع الدراسة وذلك حسب المعادلة التالية (Elessa, 2022, 138):

عدد العاملين في القيادات الإدارية العليا والوسطى من الأكاديميين ÷ العدد الكلي × حجم العينة

وقد تم استرداد (261) استبانة أي ما نسبته (74.6%) من أصل الموزع، وبعد تدقيقها تبين أن (9) استبانات لم تكتمل إجابتها فتم استبعادها، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل (252) والتي شكلت ما نسبته (72%) من أصل الموزع، والجدول (3) يوضح مجتمع الدراسة وصولاً إلى حجم العينة.

الجدول (3): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالح منها لغايات التحليل الإحصائي

الرقم	اسم الجامعة	عدد العاملين	الاستبانات			
			الموزعة	المستردة	المستبعدة	الصالحة
1	الجامعة الأردنية	235	136	81	1	80
2	الجامعة الهاشمية	142	82	67	1	66
3	جامعة البلقاء التطبيقية	176	102	90	4	86
4	الجامعة الألمانية الأردنية	51	30	23	3	20
المجموع		**604**	**350**	**261**	**9**	**252**

☜ تم تحديد عدد الاستبانات الموزعة بناءً على المعادلة التالية: (العاملين في القيادات الإدارية من الأكاديميين في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن /المجموع الكلي×350) مثال: الجامعة الأردنية (235/604×350=136 استبانة).

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة كأداة رئيسة للدراسة وبشكل يتناسب مع متغيراتها، وقد تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين الأكاديميين ضمن الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الدراسة، وبعد قراءتهم لبنود الاستبانة وأسئلتها ومحتوياتها، تم إجراء التعديلات والملاحظات التي اجتمع عليها أكبر عدد من المحكمين من حذف وإضافة وتعديل، وقد تم احتساب معامل الثبات عن طريق معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2016, 325) ويبين الجدول (4) أجزاء الاستبانة وعدد الفقرات وأرقامها ونتائج اختبار الثبات، حيث يبين أن قيمة معامل اختبار (Cronbach Alpha Coefficient) تراوحت بين (0.787–0.884) وجميعها أكبر من (0.70) لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات وتحمل صفة الاتساق الداخلي

الجدول (4): الأجزاء التي شملتها أداة الدراسة بصورتها النهائية وقيم معامل الثبات)

نوع المتغير	المتغيرات		أرقام الفقرات	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
	الرئيسة	الفرعية			
مستقل	معايير الحوكمة	الشفافية	4-1	4	0.787
		المساءلة	8-5	4	0.806
		المشاركة	12-9	4	0.794
		الاستقلالية	16-13	4	0.829
		العدالة والإنصاف	20-17	4	0.864

		القوانين والتشريعات	21-24	4	0.845
	المجموع	**6**	**1-24**	**24**	
تابع	**الحد من الانحراف الإستراتيجي**	الحد من جمود الثقافة التنظيمية	25-29	5	0.848
		الحد من مقاومة التغيير	30-34	5	0.841
		الحد من ضعف الاتصال	35-39	5	0.855
		الحد من التركيز على البيئة الخارجية	40-44	5	0.816
		الحد من ضعف القيادة	45-49	5	0.819
	المجموع	**5**	**25-49**	**25**	
وسيط	**الرقابة الإستراتيجية**		**50-60**	**11**	**0.884**

اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد إذا ما كانت موزعة طبيعيًا أم لا تم احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) وتشير القيمة التي تقع خارج نطاق (±1) إلى أنّ التوزيع منحرف إلى حد كبير ولا يحمل صفة التوزيع الطبيعي، وتم استخراج قيمة التفرطح (Kurtosis) وتكون نتيجة التوزيع طبيعي إذا لم تتجاوز قيمته (±1.96) (Hair et al., 2018, 70)، ويتبين أن توزيع البيانات كان طبيعيًا إذ لم تقع قيم (Skewness) خارج نطاق (±1) ولم تتجاوز قيمة (Kurtosis) (±1.96) عند مستوى (0.05)، ويظهر الجدول (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لإجابات المشاركين ضمن عينة الدراسة.

الجدول (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Skewness & Kurtosis)

أبعاد المتغير المستقل: معايير الحوكمة						
البعد	**الشفافية**	**المساءلة**	**المشاركة**	**الاستقلالية**	**العدالة والإنصاف**	**القوانين والتشريعات**
Skewness	-0.208	-0.136	-0.599	-0.475	-0.404	-0.187
Kurtosis	-0.400	-0.376	-0.257	-0.277	-0.666	-0.444
أبعاد المتغير التابع: الحد من الانجراف الإستراتيجي						
البعد	**الحد من جمود الثقافة**	**الحد من مقاومة التغيير**	**الحد من ضعف الاتصال**	**الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية**	**الحد من ضعف الإدارة**	
Skewness	-0.068	-0.080	0.066	0.066	0.054	
Kurtosis	-0.464	-0.535	-0.564	-0.596	-0.506	
المتغير الوسيط: الرقابة الإستراتيجية						
Skewness	**-0.072**					
Kurtosis	**-0.005**					

اختبار مصفوفة الارتباط:

تم فحص مصفوفة الارتباط (Pearson) بين المتغيرات المستقلة، بحيث يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في حالة ألا تتجاوز قيمة معاملات الارتباط (0.80) (Gujarati et al., 2017, 365)، ويتضح من نتائج الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (معايير الحوكمة) تراوحت بين (0.397-0.619) وهي مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي باعتبار أن القيم لا تزيد عن (0.80).

الجدول (6): مصفوفة (Pearson) بين معايير الحوكمة

معايير الحوكمة ⇇ ⇊	الشفافية	المساءلة	المشاركة	الاستقلالية	العدالة والإنصاف	القوانين والتشريعات
الشفافية	1					
المساءلة	0.619	1				
المشاركة	0.502	0.545	1			
الاستقلالية	0.438	0.580	0.397	1		
العدالة والإنصاف	0.486	0.526	0.499	0.505	1	
القوانين والتشريعات	0.494	0.570	0.498	0.581	0.529	1

اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity

من خلال الاعتماد على معامل تضخم التباين Variance inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من (5) فإنه يمكن الحكم بعدم ازدواج خطي، وبقسمة (1) على معامل التضخم (VIF) تظهر نتيجة التباين المسموح به (Tolerance) فإذا لم تتجاوز قيمته (1) وكانت أكبر من (0.2) يدل أيضًا على عدم ازدواج خطي (Hair et al., 2018, 201)، ويتضح من نتائج الجدول (7) عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (Multicollinearity)

معايير الحوكمة ⇇	الشفافية	المساءلة	المشاركة	الاستقلالية	العدالة والإنصاف	القوانين والتشريعات
معامل التضخم (VIF)	1.813	2.261	1.671	1.819	1.729	1.926
التباين المسموح به	0.552	0.442	0.599	0.550	0.578	0.519

اختبار فرضيات الدراسة

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة (الأولى):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (8).

الجدول (8): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من الانجراف الإستراتيجي

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من الانجراف الإستراتيجي	0.813	0.662	79.885	*0.00	245/6	الشفافية	0.141	0.043	0.164	3.281	*0.001
						المساءلة	0.095	0.047	0.114	2.044	*0.042
						المشاركة	0.095	0.040	0.113	2.350	*0.020
						الاستقلالية	0.141	0.040	0.178	3.550	*0.00
						العدالة والإنصاف	0.125	0.037	0.166	3.407	*0.001
						القوانين والتشريعات	0.245	0.041	0.305	5.921	*0.00

يشير الجدول (8) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (81.3%) مما يدل إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.662) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (66.2%) من التباين الحاصل في الحد من الانجراف الإستراتيجي. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الأولى):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (9).

الجدول (9): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من جمود الثقافة التنظيمية

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من جمود الثقافة التنظيمية	0.696	0.484	38.339	*0.00	245/6	الشفافية	0.042	0.065	0.040	0.649	0.517
						المساءلة	0.166	0.070	0.164	2.372	*0.018
						المشاركة	0.111	0.061	0.109	1.830	0.068
						الاستقلالية	0.144	0.060	0.149	2.416	*0.016
						العدالة والإنصاف	0.147	0.055	0.162	2.685	*0.008
						القوانين والتشريعات	0.251	0.062	0.257	4.040	*0.00

يشير الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (69.6%) مما يدل على وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من جمود الثقافة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.484) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (48.4%) من التباين الحاصل في الحد من جمود الثقافة التنظيمية، فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (المساءلة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من جمود الثقافة التنظيمية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الثانية):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (10).

الجدول (10): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من مقاومة التغيير

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من مقاومة التغيير	0.661	0.437	31.725	*0.00	245/6	الشفافية	0.170	0.068	0.160	2.482	*0.014
						المساءلة	0.060	0.074	0.059	0.814	0.416
						المشاركة	0.056	0.064	0.054	0.865	0.388
						الاستقلالية	0.170	0.063	0.174	2.690	*0.008
						العدالة والإنصاف	0.136	0.058	0.148	2.341	*0.020
						القوانين والتشريعات	0.246	0.066	0.249	3.739	*0.00

يشير الجدول (10) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (66.1%) ممّا يدل على وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من مقاومة التغيير في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.437) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (43.7%) من التباين الحاصل في الحد من مقاومة التغيير. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من مقاومة التغيير في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الثالثة):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (11).

الجدول (11): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من ضعف الاتصال

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من ضعف الاتصال	0.712	0.508	42.096	*0.00	245/6	الشفافية	0.126	0.063	0.120	1.987	*0.048
						المساءلة	0.136	0.069	0.134	1.985	*0.048
						المشاركة	0.120	0.060	0.116	2.010	*0.046
						الاستقلالية	0.118	0.059	0.122	2.017	*0.045
						العدالة والإنصاف	0.147	0.054	0.161	2.732	*0.007
						القوانين والتشريعات	0.253	0.061	0.258	4.149	*0.00

يشير الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (71.2%) ممّا يدل إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من ضعف الاتصال في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.508) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (50.8%) من التباين الحاصل في الحد من ضعف الاتصال. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من ضعف الاتصال في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الرابعة):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (12).

الجدول (12): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية	0.650	0.422	29.850	*0.00	245/6	الشفافية	0.178	0.065	0.178	2.718	*0.007
						المساءلة	0.089	0.071	0.091	1.253	0.211
						المشاركة	0.044	0.062	0.045	0.722	0.471
						الاستقلالية	0.127	0.061	0.138	2.105	*0.036
						العدالة	0.116	0.056	0.133	2.081	*0.038

					والإنصاف						
*0.00	3.586	0.242	0.063	0.226	القوانين والتشريعات						

يشير الجدول (12) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (65%) مما يدل على وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.422) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (42.2%) من التباين الحاصل في الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الخامسة):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (13).

الجدول (13): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الحد من ضعف القيادة

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الحد من ضعف القيادة	0.688	0.473	36.680	*0.00	245/6	الشفافية	0.190	0.062	0.191	3.065	*0.002
						المساءلة	0.025	0.067	0.026	0.371	0.711
						المشاركة	0.144	0.058	0.148	2.474	*0.014
						الاستقلالية	0.146	0.057	0.159	2.545	*0.012
						العدالة والإنصاف	0.076	0.053	0.088	1.450	0.148
						القوانين والتشريعات	0.250	0.060	0.269	4.179	*0.00

يشير الجدول (13) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (68.8%) مما يدل على وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والحد من ضعف القيادة في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.473) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (47.3%) من التباين الحاصل في الحد من القيادة. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمشاركة، والاستقلالية، والقوانين والتشريعات) في الحد من ضعف القيادة في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة (الثانية):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد (M.R) ونتيجته موضحة في الجدول (14).

الجدول (14): نتائج أثر تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها في الرقابة الإستراتيجية

المتغير الوسيط	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	معايير الحوكمة	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig
الرقابة الإستراتيجية	0.709	0.502	41.240	*0.00	245/6	الشفافية	0.106	0.052	0.124	2.043	*0.042
						المساءلة	0.120	0.056	0.146	2.150	*0.033
						المشاركة	0.103	0.049	0.123	2.115	*0.035
						الاستقلالية	0.110	0.048	0.140	2.302	*0.022
						العدالة والإنصاف	0.036	0.044	0.049	0.827	0.409
						القوانين والتشريعات	0.249	0.050	0.312	4.991	*0.00

يشير الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (70.9%) مما يدل على وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة والرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.502) إلى أن تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (50.2%) من التباين الحاصل في الرقابة الإستراتيجية. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والقوانين والتشريعات) في الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة (الثالثة):

لتحليل هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (S.R) ونتيجته موضحة في الجدول (15).

الجدول (15): نتائج أثر الرقابة الإستراتيجية في الحد من الانجراف الإستراتيجي

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات					
	R	R2	F المحسوبة	F Sig	Df	البيان	B	الخطأ المعياري	β	T المحسوبة	T Sig

الحد من الانجراف الإستراتيجي	0.649	0.422	182.18	*0.00	251	الرقابة الإستراتيجية	0.655	0.048	0.649	13.497	*0.00

يشير الجدول (15) أن قيمة معامل الارتباط (R) والمساوية (64.9%) مما يدل على وجود علاقة قوية بين الرقابة الإستراتيجية والحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وتشير قيمة معامل التحديد (R2=0.422) إلى أن الرقابة الإستراتيجية قد فسرت ما نسبته (42.2%) من التباين الحاصل في الحد من الانجراف الإستراتيجي. فإذاً والتزاماً بقاعدتي القرار يتضح "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للرقابة الإستراتيجية في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن".

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة (الرابعة):

تنص الفرضية الرئيسة الرابعة على: $H_{O.4}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن". ولتحليل هذه الفرضية تم استخدام تحليل المسار (*Path.Analysis*) باستخدام برنامج (*Amos*) المدعوم ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (*SPSS*) إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط، وتبين الجداول التالية هذه النتائج:

الجدول (16): نتائج اختبار (Chi2) وملاءمة أنموذج الدراسة

Chi2	Chi2 الجدولية	CMIN/DF	GFI	CFI	RMSEA	P
74.218	67.50	1.427	0.966	0.980	0.052	0.039

الجدول (17): نتائج اختبار تحليل المسار للتحقق من الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط

المتغير التابع	المتغيرات	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الكلي
الحد من الانجراف الإستراتيجي	معايير الحوكمة←الرقابة الإستراتيجية	0.602	---	0.602
	الرقابة الإستراتيجية←الحد من الانجراف الإستراتيجي	0.324	---	0.324
	معايير الحوكمة← الرقابة الإستراتيجية	0.711	0.195	0.906

	← الحد من الانجراف الإستراتيجي			

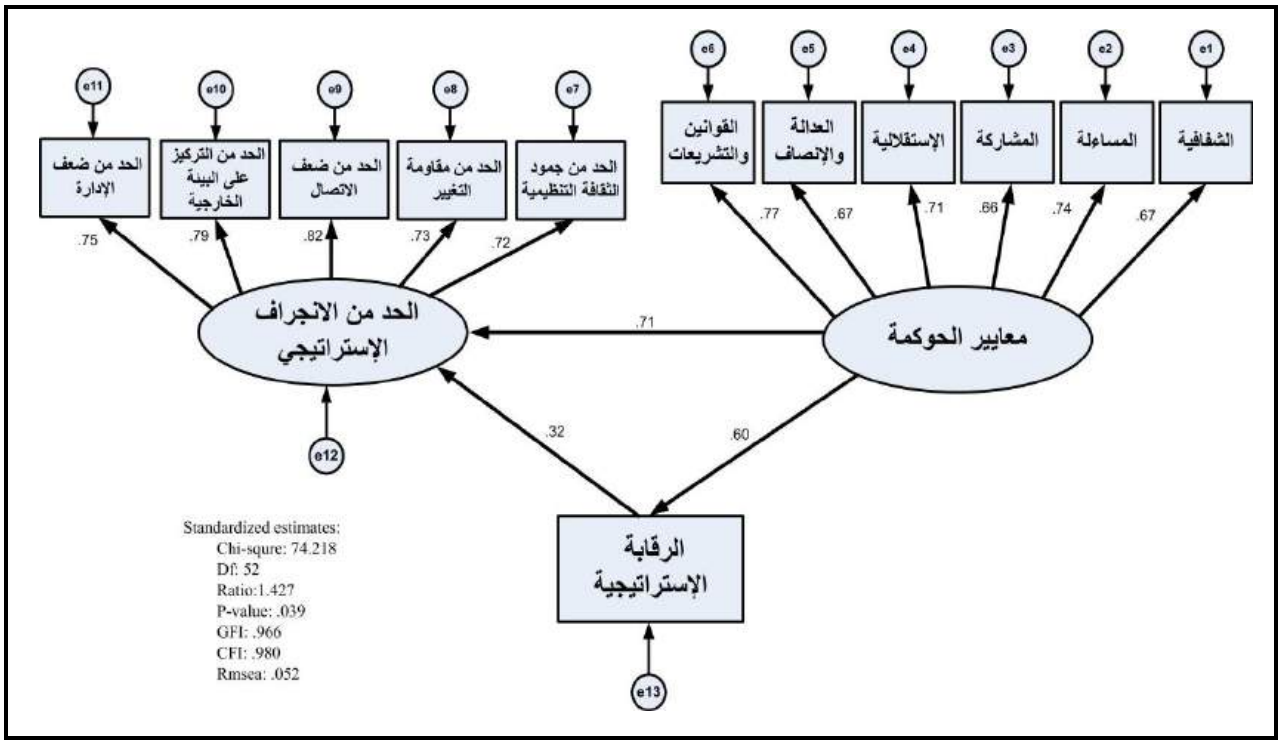

*** الشكل (2): نتائج اختبار تحليل المسار للتحقق من الأثر المباشر وغير المباشر لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط**

يتضح من نتائج الجدول (16) والشكل (2) أن الأثر المباشر المعياري لتطبيق معايير الحوكمة باتجاه الرقابة الإستراتيجية قد بلغ (0.602) وبمستوى معنويّة ($a\leq0.05$)، في حين بلغ الأثر المباشر المعياري للرقابة الإستراتيجية باتجاه الحد من الانجراف الإستراتيجي (0.324)، وبلغ الأثر المباشر المعياري لتطبيق معايير الحوكمة باتجاه الحد من الانجراف الإستراتيجي (0.711), وقد بلغ التأثير غير المباشر المعياري لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال توسط الرقابة الإستراتيجية (0.195)، وبناءً عليه فإن تطبيق معايير الحوكمة استطاعت تفسير ما نسبته (19.5%) كتأثير غير مباشر في الحد من الانجراف الإستراتيجي من خلال توسط الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة (Ha) والتي تقر وجود أثر للمتغير المستقل (تطبيق معايير الحوكمة) في المتغير التابع (الحد من الانجراف الإستراتيجي) من خلال دور المتغير الوسيط (الرقابة الإستراتيجية)، وبمجموع كلي بلغ (0.906) عند مستوى ($\alpha\leq0.05$).

مناقشة النتائج

أشارت النتائج إلى وجود أثر لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وقد ظهر الأثر لجميع أبعاد معايير الحوكمة (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من الانجراف الإستراتيجي، وهذا يدل على مدى أهمية تبني الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن لمعايير الحوكمة لما لها من أثر كبير في الحد من الانجراف الإستراتيجي، فإن تطبيق معايير الحوكمة يضمن للجامعة تناسقها مع الغرض وتلبية متطلبات الإستراتيجية، ويساعد في سد الفجوة الإستراتيجية بين المستويات الإدارية والتي ينجم عنها انجراف إستراتيجي، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق معايير الحوكمة في الحد من جميع أبعاد الحد من الانجراف الإستراتيجي (الحد من جمود الثقافة التنظيمية، الحد من مقاومة التغيير، الحد من ضعف الاتصال، الحد من ضعف التركيز على البيئة الخارجية، الحد من ضعف القيادة) في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وهذا يتوافق مع دراسة Areiqat et al. (2020) التي توصلت إلى أن الحوكمة في الجامعات هي الطريقة التي تراقب من خلالها عملية التوجيه أنشطة الجامعة وإدارة أعضاء هيئة التدريس والأقسام العلمية ومتابعة تنفيذ خططها الإستراتيجية وسياساتها العامة.

كما أشارت النتائج إلى وجود أثر لتطبيق معايير الحوكمة في الرقابة الإستراتيجية في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وهذا يؤكد أن هيكل حوكمة الجامعات هو عبارة عن مزيجٍ من آليات مختلفة للرقابة الداخلية والخارجية والتي تحدد من خلالها المعايير المناسبة لقياس الأداء الجامعي، وتحدد فيها أفضل الطرق والوسائل لقياس الأداء ومقارنته بالمعايير، واكتشاف الإنحرافات فور حدوثها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بناء على هيكل الحوكمة، ويتوافق ذلك مع دراسة Cheng et al. (2008) التي بينت أنه لتقوم المنظمة على تحسين الرقابة تحتاج إلى العمل على كل من الحوكمة الداخلية والحوكمة الخارجية، ويجب على الإدارة الرقابية مراقبة سلوك المساهمين ووضع آلية للإشراف على هؤلاء المساهمين، كما أن الارتقاء بكفاءة مجلس الإدارة وتحسين نظام المديرين المستقلين هي طرق فعالة لتحسين الرقابة الإستراتيجية.

كما أظهرت النتائج وجود أثر للرقابة الإستراتيجية في الحد من الانجراف الإستراتيجي في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية وجود أنظمة رقابة إستراتيجية فعّالة في الجامعة لما لها من

دور كبير في متابعة المسار الإستراتيجي الذي يتم اتباعه في الجامعة، فمن خلال استخدام أدوات الرقابة الإستراتيجية المناسبة يتم تقديم معلومات لإدارة الجامعة، تستخدم في تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، وإدراك ضرورة إجراء التغييرات والتخطيط لتنفيذها، وبالتالي الحد من مسببات الانجراف الإستراتيجي في الجامعة وضمان الأداء الصحيح لها، حيث يوضح Abed et al. (2021) أن عدم كفاءة نظام الرقابة الإستراتيجية يعد سببًا رئيسًا لفشل المنظمات، وفي الانجراف التدريجي للمنظمات نحو الفشل، حيث لا يستطيع المديرون تحليل وضع المنظمة، والحصول على معلومات مفيدة أو توقع المتغيرات بموضوعية، مما يؤدي إلى فشل المنظمة وابتعادها عن أهدافها الإستراتيجية.

وأظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق معايير الحوكمة بأبعادها (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والاستقلالية، والعدالة والإنصاف، والقوانين والتشريعات) في الحد من الانجراف الإستراتيجي بوجود الرقابة الإستراتيجية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية الأردنية في إقليم وسط الأردن، ويشير ذلك إلى أنه لتفعيل دور الحوكمة في الجامعات لا بد من اللجوء إلى الأدوات التي تساعد إدارة الجامعة على قياس أدائها وتقييمه والتعرف على الأخطاء والانحرافات في العمل وتصحيحها في الوقت المناسب وفقاً للمعايير التي تنص عليها حوكمة الجامعات، وهنا يبرز دور الرقابة الإستراتيجية في تحديد مؤشرات الأداء الإستراتيجي (KPI) وقياس الأداء وفقاً لها، ومن ثم اكتشاف الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي تحسين قدرة الحوكمة في الحد من الانجراف الإستراتيجي.

التوصيات

- تضمين الخطة الإستراتيجية للجامعة بمشاريع لرفع جودة التعليم وعمل دراسات لتفعيل قياس أثر المشاريع التي يتم تنفيذها للتأكد من تحقيقها قيمة مضافة، ورفع التوصيات بناءً على النتائج لاتخاذ القرار المناسب، ولرفع قدرة الجامعة على المنافسة والحد من الانجراف الإستراتيجي.
- وضع مؤشرات أداء تتعلق بالعوامل المؤثرة على الانجراف الإستراتيجي لقياس كفاءة وفعالية الخطة الإستراتيجية للجامعة والإستراتيجيات المنبثقة عنها وذلك للتعرف على مستوى الانجراف الإستراتيجي في الجامعة، والتأكد من التحسين المستمر، ومراجعة أسباب الانجرافات الإستراتيجية دورياً والعمل على تعديلها.
- تشكيل لجنة دائمة لإدارة المخاطر مكونة من عدد من الأعضاء المعنيين ممثلين عن كافة الكليات والأقسام الأكاديمية، وعن المراكز والوحدات الإدارية لحصر المخاطر وتصنيفها واقتراح الإستراتيجيات المناسبة

للتعامل معها، والسماح لكافة العاملين من كافة المستويات الإدارية في الجامعة بالاطلاع على خطة إدارة المخاطر التي تم إعدادها من قبل اللجنة لإعطاء أية ملاحظات أو إقتراحات تطويرية، وأخذها بعين الإعتبار عند مراجعة الخطة.

- عقد الدورات وورشات العمل والمشاركة في المؤتمرات للقيادات الأكاديمية والإدارية والعاملين في الجامعة التي من شأنها رفع القدرات والمهارات، وتبادل الخبرات، وتعلم أفضل الممارسات في تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، وصياغة إستراتيجيات العمل للكليات والوحدات بحيث تكون منبثقة من الخطة الإستراتيجية للجامعة، والاستعانة بمكاتب استشارية خارجية لتحقيق ذلك.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أبو زيد، أحمد ناصر أحمد (2020). أثر الرقابة الإستراتيجية في التكيف التنظيمي: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة *مؤتة للبحوث والدراسات –سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 35(4)، 165–208.

- الحميدي، منال حسين (2017). واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعوقاتها بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء الهيئة الأكاديمية. *مجلة كلية التربية*، 28(110)، 155–210.

- الخطيب، أحمد (2018). تقدير درجة تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في الجامعات الأردنية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، 38(2)، 1 – 15.

- الدوري، زكريا مطلك، (2021)، *الإدارة الإستراتيجية* (ط1)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

- العيسى، محمد سليم، (2023)، *أساليب البحث العلمي في المحاسبة والأعمال الكمي والنوعي، مفاهيم- تحليل- اختبارات* (ط1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- مرزه، غيداء حمزة، والزيادي، سحر عباس (2022). دور الانجراف الإستراتيجي في جودة الخدمة التعليمية بحث منهجي تحليلي لخمسة كليات في جامعة كربلاء. *مجلة واسط للعلوم الإنسانية*، 18 (4)، 743–771.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Abed, A. A., Ahmed, S. F., & Olaywi, A. H. (2021). The Effect of Strategic Surveillance Radar in Reducing Strategic Drift Analytical Research of the Opinions of a Sample of Workers in Private Universities in the Holy Karbala Governorate. *Management and Information Technology,* 18(S.I). 773-785.

- Abuzaid, A. N. (2020). The Impact of Strategic Control in Organizational Adaptation: An Applied Study on the Companies of Extractive and Mining industries Listed on Amman Stock Exchange, *Mutah for Researchs and Studies-Humanities and Social Sciences Series*. 35(4). 165-208.

- AL-Oleemat, N. H., & AL-Eitan, G. N. (2015). The Link between Principles of Corporate Governance and Improving the Performance and Ensuring the Quality of Education Outcomes: Evidence from Senior Council Governance at Al Al-Bayt University. *International Journal of Research in Commerce & Management*, 6(9), 37-44.

- Alshebli, A. (2016). *Improving capabilies and strategic fit in governmental agencies: The case of Abu Dhabi government infrastructure sector* [Unpublished Doctoral Dissertation], University of Wolverhampton. England.

- Areiqat, A. Y., Zamil, A. M., Fathi, A., Ahmad, M. M., & Abushaar, H. M. (2020). The concept of governance in universities: reality and ambition. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(1), 951-969.

- Al-Douri, Z. M. (2021). *Strategic Management*. Dar Al-Yazuri Scientific for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Al-Hamidi, M. H. (2017). The status of the application of good governance and constrains in Taif University from the viewpoint of the members of the academic staff. *College of Education Journal*. 28(110), 155-210.

- Al-Khateeb, A. (2018). The degree of applying rational governance standards in Jordan universities. Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education. 38(2), 1-15.

- Cheng, X., Ji, Y., & Wang, L. (2008). The impact of corporate governance on financial control. *Frontiers of Business Research in China*, 2(3), 385-396.

- Elessa, M. S. (2023). *Methods of scientific research in accounting, quantitative, and qualitative business, and concepts - analysis – tests*. Dar Al-Masera for publishing, distribution and printing, Amman, Jordan.

- Fichet, H., & Giraud, L. (2007). *How the information flow is processed in project-based companies compared to others and how it affects strategic drift* [Unpublished Master Thesis]. UMEA School of business. Sweden.

- Gajere, M. C., & Nimfa, D. T. (2021). Strategic drift and organizational culture in oil and Gas Company of Nigeria**.** *International journal of engineering and management research*, 11(2), 1-12.

- Gujarati D, Porter, D, and Gunasekar, S. (2017). *Basic Econometrics* (5thed).USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.

- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L.(2018). *Multivariate Data Analysis* (8thed). Cengage Learning EMEA.

- Johnson, G., Scholes, K., & Whittington, R. (2005). *Exploring corporate strategy: Text and cases* (7th ed.). FT Prentice Hall.

- Merzah, G. H. & Alziadi, S. A. (2022). The Role of Strategic Drift on quality of educational service, *Wassit Journal for Humanities*, 18(4), 743-771.

- OECD (2017), *OECD Open Government Review Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform*. Retrieved 7 Sep. 2022 from: https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf.

- Ojera, B., Ogutu, M., Siringi, M. & Othuon, A. (2011). Belief Control Practices and Organizational Performance. *African Research Review*. 5(4), 1-17.

- QS Topuniversities (2022). *QS Arab Region University Rankings 2022*. Retrieved 22 Dec. 2022 from: https://www.topuniversities.com/university-rankings/arab-region-university-rankings/2022.

- SABANDAR, S. Y., TAWE, A., & MUSA, C. I. (2018). The Implementation of Good University Governance in the Private Universities in Makassar. *Revista Espacios*, 39 (2), 8-20.

- Sammut-Bonnici, T. (2014). Strategic drift. *Wiley Encyclopedia of Management*, 12, 1-4. https://doi.org/10.1002/9781118785317.weom060194

- Schneider, A., and A. G. Scherer. 2015. Corporate governance in a risk society. *Journal of Business Ethics,* 126 (2), 309–323.

- Sekaran, U., & Bougie, R., (2016*). Research Methods for Business: A Skill Building Approach*, (7thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.

- UNDP (2004). *Sources for Democratic Governance Indicators*, Geneva, Retrieved 11 Sep. 2022 from: http://www.undp.org/oslocentre/docs04/Indicator%20Sources.pdf

- Zafirova, T. (2014). Strategic drift and strategic crisis management of the firm. *China-USA Business Review*, 13(7), 486-494.

التنظيم التشريعي لحق الحصول على المعلومات "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني واللبناني"

الباحث / عادل عبدالرزاق أبو حجر[1]*

تاريخ وصول البحث: 2023/05/10 م **تاريخ قبول البحث: 2023/08/09م** **تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م**

الملخص

يتلخص الهدف الأساسي للدراسة في تسليط الضوء على حق الحصول على المعلومات باعتباره ركيزة أساسية في بناء الدولة الديمقراطية، حيث تبنى المشرّع الأردني أول تنظيم قانوني لحق الحصول على المعلومات عام (2007)، ليكون في طليعة الدول العربية التي تضع تنظيماً تشريعياً لهذا الحق، وقد أخذت هذه الدراسة أيضاً قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني لعام (2017) وتعديلاته لعام (2021) كنموذج لقانون عربي ينظم حق الحصول على المعلومات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن الحق في الحصول على المعلومات هو حق دستوري ابتداءً، في النظر إلى العديد من دساتير الدول المقارنة ومنها الدستور الأردني واللبناني، نجد أن الدستور يشير ضمنياً إلى حق الحصول على المعلومات من خلال نصوص قد تكون عامة أو خاصة، وذلك من خلال الحقوق والحريات الفردية، إلا أن الإشكال الحقيقي يظهر من خلال القوانين التي تنظم هذه الحق بشكل تفصيلي، وذلك من خلال القيود والاستثناءات التي تنص عليها هذه القوانين، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إفراغ الحق من مضمونه.

وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة بعض النصوص القانونية الواردة في قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات الأردني وأبرزها؛ ضرورة التضييق من نطاق الاستثناءات الواردة في المادة (13) من القانون تماشياً مع مبدأ الكشف الأقصى عن المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الحق في الحصول على المعلومات ، الكشف الأقصى عن المعلومات، الحق بالمعرفة، حرية الرأي والتعبير.

The Legislative Regulation of the Right to Access Information: A Comparative Study Between Jordanian and Lebanese Law

Abstract

This study's primary objective is to highlight the right to information as a fundamental pillar for building a democratic state. The Jordanian legislator adopted the first legal framework guaranteeing this right in 2007, positioning Jordan at the forefront of Arab nations establishing specific legislation for this purpose. This study also examines the Lebanese Right to Access Information Law (2017), amended in (2021), as a model Arab law regulating this right.

The study yielded several key findings. Primarily, the right to information is inherently a constitutional right. An examination of various comparative constitutions, including those of Jordan and Lebanon, reveals that they implicitly reference this right through texts—both general and specific—pertaining to individual rights and freedoms. However, the central challenge emerges in the implementing laws that regulate this right in detail. These laws contain restrictions and exceptions that, in some instances, can effectively nullify the right's substance.

(1) مديرية الأمن العام، الأردن.

*** الباحث المستجيب:** Adel77hjr@gmail.com

Consequently, the study recommends a review of specific provisions within the Jordanian Law on Guaranteeing the Right to Access Information. Most notably, it suggests narrowing the scope of exceptions outlined in Article (13) of the law to ensure greater alignment with the principle of maximum disclosure.

Keywords: Right to Information, Access to Information, Democratic State, Jordanian Law, Lebanese Law, Comparative Constitutionalism.

المقدمة:

ظهرت مفاهيم حرية الرأي والتعبير، وحق المعرفة، وحق الحصول على المعلومات، منذ عدة قرون من الزمن، حيث تعالت الأصوات المنادية بالديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، وتمددت في الأنظمة الحاكمة في معظم دول العالم، وحقيقةً أن الناس لا يعلمون أن لهم هذه الحقوق وإن كانوا يعلمون فهم غالباً لا يهتمون، على الرغم أنها من الأسس التي ترسخ النظام الديمقراطي.

في ظل الأنظمة الديمقراطية وهي الأغلب في العالم، وفي ظل التزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية؛ كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، نجد أن هذه المواثيق تتضمن إطاراً عاماً لمفاهيم حرية الرأي والتعبير وحق المعرفة وحق الحصول على المعلومات، ولهذا نجد أن معظم دساتير الدول الديمقراطية تتضمن هذه الحقوق وإن كان بشكل ضمني، وينعكس ذلك بالضرورة على وجود مثل هذه المفاهيم ضمن تشريعاتها المحلية للحفاظ على هذه الحقوق، وبذلك تحفظ قنوات الاتصال مفتوحةً بين الدولة من جهة، والفرد والإعلام من جهة أخرى.

وإذا ما بحثنا في مفهوم الديمقراطية في أبسط تعريفاته نجد أنه(حكم الشعب للشعب)،فكيف سيكون الفرد قادراً على المشاركة في الحياة السياسية إن لم يكن قادراً على الحصول على المعلومات، وبالتالي حريته في إبداء الرأي والتعبير، فحتى تتحقق الديمقراطية لا بد من وصول إلى المعلومات إلى كافة فئات الشعب: فقير أو غني، متعلم أو أمي على حد سواء.

أما عن تاريخ حق الحصول على المعلومات، فقد كانت السويد الأولى على مستوى دول العالم التي نصت دستورياً على حق الحصول على المعلومات، وذلك بموجب قانون الصحافة عام (1776)، وعلى مستوى الوطن العربي، كانت المملكة الأردنية الهاشمية سبّاقة وصاحبة ريادة بإصدار قانون خاص ينظم حق الحصول على المعلومات وذلك في عام (2007)، ثم المملكة المغربية عام (2011)، اليمن (2012)، تونس (2016)، لبنان (2017) وتعديلاته لعام (2021).

وعلى اعتبار أن الأردن أول دولة عربية أقرت نظاماً قانونياً لحق الحصول على المعلومات في عام (2007)، فإن هذه الدراسة تأتي لتسلط الضوء بشكل أساسي على حق الحصول على المعلومات في القانون الأردني، مقارناً مع القانون اللبناني باعتباره نموذجاً حديثاً لقانون حق الحصول على المعلومات في الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على حق الحصول على المعلومات باعتباره أحد ركائز الديمقراطية، ومن جانب آخر تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها لنموذجين قانونيين ينظمان حق الحصول على المعلومات في المنطقة العربية، الأول ريادي في المنطقة وهو قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (47) لسنة (2007)، والثاني حديث نسبياً وهو قانون حق الوصول إلى المعلومات اللبناني لسنة (2017)، لما لهذه القوانين من أهمية في احترام وتكريس حقوق الإنسان والحقوق والحريات العامة والفردية، والسير قدماً بالمبادئ الدستورية التي تتمحور حول هذه الحقوق وبالتالي إيجاد سوق حر للأفكار.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء بشكل أساسي على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (47) لعام (2007) باعتباره أول نموذج تشريعي عربي وضع إطاراً تشريعياً للحق في الحصول على المعلومات، كما تتناول هذه الدراسة أيضاً قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني لعام (2017) باعتباره نموذجاً حديثاً لتنظيم قانوني لحق الحصول على المعلومات، وتتناول هذه الدراسة البحث بالجانبين الموضوعي والشكلي للحماية القانونية لحق الحصول على المعلومات في كلا القانونين، ومدى كفاية هذه النصوص القانونية لضمان احترام الحق في الحصول على المعلومات وأثر ذلك على حرية الرأي والتعبير.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على منهج البحث المقارن بشكل أساسي في كافة جزئيات وعناوين الدراسة، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية الناظمة لحق الحصول على المعلومات في القانونين الأردني واللبناني، في سبيل بيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما ومدى توافقهما مع المعايير الدولية.

كما سيتم اللجوء إلى منهج البحث الوصفي والتحليلي في مختلف جزئيات الدراسة، من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية والتعليق عليها بما يتوافق مع منهج الدراسة الرئيس.

أهداف الدراسة:

1. بيان الجوانب التي يتوافق فيها قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (47) لعام (2007) مع المعايير الدولية، والجوانب التي يتعارض فيها مع هذه المعايير.
2. بيان الجوانب التي يتوافق فيها قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني (2017) مع المعايير الدولية، وكذلك الجوانب التي يتعارض فيها مع هذه المعايير.
3. بيان مدى أوجه الشبه والاختلاف في التنظيم القانوني لحق الحصول على المعلومات في التشريعين الأردني واللبناني.
4. اقتراح التعديلات اللازمة ليتوافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (47) لعام (2007) مع المعايير الدولية.

أسئلة الدراسة :

1. ما أثر قانون حق الحصول على المعلومات على حرية الرأي والتعبير؟
2. كيف نظم المشرّعان الأردني واللبناني الحق في الحصول على المعلومات؟
3. كيف يمكن الارتقاء بقانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم (47) لعام (2007)؟

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الحق في الحصول على المعلومات، سواء أكانت رسائل وأطروحات جامعية، أو أبحاث منشورة في مجلات علمية مختلفة، ونتناول تالياً عينة من هذه الدراسات مع بيان ما يميز دراستنا عن كل منها:

- المومني، نهلا عبدالقادر، (2015)، الحق في الحصول على المعلومات في النظام القانوني الأردني والمعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

تناولت هذه الدراسة الحق في الحصول على المعلومات باعتباره من حقوق الإنسان، وذلك من خلال التركيز على الحماية القانونية لهذا الحق في النظام القانوني الأردني، إضافة إلى الحماية الدولية لهذا الحق من خلال نصوص الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

تمتاز دراستنا عن هذه الدراسة في كونها تنصب بشكل أساسي على دراسة وتحليل النصوص القانونية الناظمة لحق الحصول على المعلومات في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لسنة (2007) مقارناً مع قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني لعام (2017)، وهذا يعطي دراستنا ميزة خاصة، من خلال تناولها للقانون الأقدم عربياً في هذا المجال وهو القانون الأردني، والقانون اللبناني باعتباره نموذجاً حديثاً نسبياً لقانون حق الحصول على المعلومات.

- كشكول، يمامة محمد حسن والبياتي، وائل منذر، (2017)، التنظيم الدستوري والقانوني للحق في الحصول على المعلومات، بحث منشور، مجلة الحقوق /الجامعة المستنصرية.

تناولت هذه الدراسة التنظيم الدستوري والقانوني للحق في الحصول على المعلومات في التشريع العراقي، وذلك في إطار مشروع لقانون الحق في الحصول على المعلومات، من خلال عرض النصوص الدستورية الناظمة للحق في الحصول على المعلومات باعتبارها نصوصاً عامة، إضافة إلى عرض وتحليل نصوص مسودة مشروع القانون المقترح لحماية الحق في الحصول على المعلومات وإبداء الملاحظات والمقترحات حول ذلك.

تتميز دراستنا عن هذه الدراسة، في كونها تقدم إطاراً شاملاً حول أقدم قانون عربي لحماية الحق في الحصول على المعلومات وهو قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني لعام (2007)، وذلك من خلال عرض وتحليل نصوصه وبيان نقاط القوة والضعف، وذلك بالمقارنة مع قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني لعام (2017) باعتباره نموذجاً حديثاً نسبياً، ومحاولة في الجمع بين إيجابيات وسلبيات كلا القانونين.

- شبر، رافع خضر صالح والسيلاوي، زينة صاحب، (2018)، تقييد حق الحصول على المعلومات(دراسة مقارنة)، بحث منشور، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق.

ناقشت هذه الدراسة الاستثناءات التي ترد على الحق في الحصول على المعلومات، وذلك انطلاقاً من مبدأ أساسي وهو الكشف المطلق عن المعلومات، باعتباره أحد الركائز الأساسية التي تحكم الحق في الحصول على المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أنّ الحق في الحصول على المعلومات يعدّ حقاً دستورياً، ويجد أساسه في صلب نصوص الدستور، إلا أنه في ذات الوقت حقاً مقيد بموجب قوانين الحصول على المعلومات، ويترتب على ذلك أنّ قاعدة الكشف المطلق عن المعلومات تتعطل على أساس مجموعة من الاستثناءات التي تتبناها القوانين الوطنية.

غير أنّ دراستنا تمتاز عن الدراسة أعلاه بشموليتها، حيث تتطرق دراستنا إلى الاستثناءات الواردة على مبدأ الكشف المطلق باعتبارها أحد جزئيات وموضوعات الدراسة إلى جانب تغطيتها لمختلف جزئيات وموضوعات قانون الحق في الحصول على المعلومات في التشريعات محل الدراسة.

- العليوي، عمر محمد سلامة، (2011)، أطروحة دكتوراه، حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم (47) لسنة 2007 " دراسة مقارنة "، جامعة عين شمس، مصر.

تتناول هذه الدراسة حق الحصول على المعلومات في الأردن، باعتبار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني أول تشريع عربي نظم هذا الحق ضمن إطار تشريعي، وقد ركزّ الباحث من خلال دراسته بشكل أساسي على مدى فاعلية النصوص القانونية الواردة في قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات في الكشف المطلق عن المعلومات، إضافة إلى تركيزها على نطاق الاستثناءات المقررة على ذلك، ومدى توافق ذلك مع المبدأ الأساسي سالف الذكر.

إلا أنّ دراستنا تتناول حق الحصول على المعلومات في إطار القانونين الأردني واللبناني في إطار دراسة مقارنة، إضافة إلى تحليل النصوص القانونية في كلا القانونين وبيان مدى فاعليتها في سبيل تحقيق الكشف المطلق عن المعلومات.

مصطلحات الدراسة :

1- المعلومات: أي بيانات شفوية، أو مكتوبة، أو سجلات، أو إحصاءات، أو وثائق مكتوبة، أو مصورة، أو مسجلة، أو مخزنة إلكترونياً، أو بأي طريقة وتقع تحت إدارة المسؤول أو ولايته (المادة الثانية من قانون ضمان

حق الحصول على المعلومات الأردني لسنة 2007).

2- **الحق في الحصول على المعلومات:** هو حق الشخص الطبيعي أو المعنوي في الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات (المؤسسات والإدارات الحكومية)، والمعلومة قد تكون في سجلات مكتوبة، أو إلكترونية، أو صور، أو أفلام، أو رسوم، أو خرائط، أو تسجيلات صوتية ...

3- **الحق بالمعرفة:** الركيزة الأساسية في أي مجتمع ديمقراطي والتي توفر مصادر متنوعة من المعلومات فتمنح الأفراد القدرة على الاختيار.

4- **حرية الرأي والتعبير:** حق الأفراد بمختلف تياراتهم في إصدار الصحف والحصول على الحقائق والتعبير عن الآراء والأفكار ومراقبة مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة.

5- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** وثيقة دولية نصت على الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات، وقد اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1948) في باريس.

6 - **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966):** وثيقة دولية هامة أكدت على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية ومن ضمنها حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات.

خطة الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآثار المترتبة على ضمان الحق في الحصول على المعلومات.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لحق الحصول على المعلومات في الأردن.

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على ضمان الحق في الحصول على المعلومات

هنالك معايير دولية لبيان مدى التزام الدول بالمحافظة على حقوق الإنسان ورعايتها، ولهذا نجد الكثير من الدول تتسابق إلى تشريع قانون ينظم حق الحصول على المعلومات، على الرغم من أنها ليست اتفاقيات دولية ملزمة وإنما هي معايير ارشادية تقيس وتبين مدى التزام الدولة بحرية الرأي والتعبير من خلال مستوى تدفق المعلومات.

وبناءً على ما تقدم نقسم هذا المطلب إلى فرعين؛ نخصص الأول للحديث عن الحصول على المعلومات باعتباره ضرورة، ونخصص الثاني للحديث عن الآثار المترتبة على كتم المعلومات.

الفرع الأول: الحصول على المعلومات ضرورة

أساس حق الحصول على المعلومات يندرج ضمن سياق الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الحريات الفردية بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وهذا يتناغم مع العهود والمواثيق الدولية، وقد كان أول ظهور لحق الحصول على المعلومات على المستوى الدولي عام (1946)، وتمثل ذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (59) والذي نصّ على أنّ " حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وحجر الزاوية لجميع الحريات التي تنادي بها الأمم المتحدة "، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت المادة (19) على " لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود "، كما نصت المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضاً على حرية الرأي والتعبير وجاء فيها:

1- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون، وأن تكون ضرورية:

أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

أما على مستوى الدساتير والقوانين الوطنية، فيجد المتتبع أنّ معظم دول العالم حتى وإن لم تكن قد شرعت قانوناً خاصاً يضمن للأفراد حقهم في الحصول على المعلومات، إلا أنها أشارت إليه ولو ضمناً في سياق الحريات العامة ضمن حقوق الأفراد، حتى وإن كان إظهار هذا الحق شكلياً دون أن يرى النور للتطبيق على أرض الواقع، إلا أنّ التنظيم القانوني لم يغفل عن تكريس هذا الحق.

وحقيقةً أنّ حق الحصول على المعلومات ضرورة لما له من أهمية كبيرة في جوانب عدة، سواء للأفراد كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين (طلاب، باحثين، صحافة، مؤسسات عامة أو خاصة، وحتى السلطات الثلاث فيما بينها)، **(شقير، 2012)**.

وتكمن ضرورة الحصول على المعلومات في عدة جوانب نبرزها بما يلي:

1- مراقبة الحكومة وجعلها أكثر انفتاحاً وشفافية.

2- توعية الناخبين، وبالتالي انتخابات نزيهة وحرة تكون مخرجاتها الكفؤ والجدير بثقة الناخب.

3- تمكين الصحافة من كشف الفساد، وذلك من خلال الإشارة إلى مواطن الخلل، **(طالب ،2014)**.

4- تساعد الطلاب والباحثين لإنتاج مواد علمية.

5- تعزيز ثقة الشركات الخاصة بمؤسسات الدولة.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على كتم المعلومات

معظم مؤسسات ودوائر الدولة في كافة دول العالم تنتهج السرية والكتمان، ليس على الأفراد والصحافة فقط، وإنما على المؤسسات الأخرى أيضاً وكأنه إرث تواتر من جيل إلى جيل، معتبرين أن المعلومات الخاصة بالمؤسسة ملكية خاصة، فيكون نتيجة ذلك آثاراً سلبية لكتم المعلومات، نبرزها بما يلي:

1- انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية.

2- حرمان الفرد من حقّه في حرية الرأي والتعبير.

3- حرمان الفرد من حقه في مساءلة الجهات الحكومية وغير الحكومية ومتابعة أعمالها.

4- التأثير سلباً على إيمان الفرد بقدرته على المشاركة في الحياة السياسية.

5- التأثير سلباً على انتماء الفرد تجاه دولته، لأنّ تدفق المعلومات هو بمثابة أوكسجين الديمقراطية **(النصيرات،2016)**، وبالتالي فإنّ كتم المعلومات سيعطي الفرد الشعور بأنه ليس جزءًا من الدولة.

بالإضافة إلى ما ذكر، فإن طالب المعلومة قد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة للحصول على المعلومات، ونضيف أيضاً انتشار مواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت مصدراً رئيساً للمعلومات لدى الكثيرين، والتي تكون في كثير من الأحيان معلومات مضللة، فمن الأفضل أن تنشر المعلومة من خلال الرواية الرسمية، ولعل المثال الأبرز على ذلك ما شاهدناه في ظل انتشار فيروس كورونا في العالم عموماً وفي الأردن على وجه الخصوص، فقد قامت الحكومة الأردنية منذ بداية الأزمة بتقديم إيجاز صحفي وبشكل يومي، يظهر من خلاله وزير الإعلام ووزير الصحة وأي وزير معني ضمن اختصاصه، يتم من خلاله تقديم المعلومات وبيان الوضع الصحي وعدد الإصابات وحالات الشفاء، بالإضافة إلى أية تفاصيل أخرى ذات صلة، وهذا الأمر يشار له بالبنان، سيما وأننا في ظل قانون الدفاع، الا أننا نوجه النقد لعدم وجود مندوبي وسائل الإعلام لتوجيه الأسئلة والحصول على مزيد من المعلومات.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لحق الحصول على المعلومات في الأردن

صدر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني عام (2007)، إلا أن الأردن عرف حق الحصول على المعلومات وحق المعرفة وحرية الرأي والتعبير منذ زمن بعيد، وإن كان ذلك بشكل ضمني، فالدستور الأردني الصادر عام (1952) تضّمن نصوص مختلفة تكفل وتحفظ هذا الحق، وهناك عدد من القوانين العادية التي أشارت إلى هذا الحق بشكل صريح أو ضمني، وانسجاماً مع ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: نخصص الفرع الأول للحديث عن الضمانات العامة للحق في الحصول على المعلومات ونتحدث في الفرع الثاني عن الضمانات الخاصة للحق في الحصول على المعلومات، ونفرد الفرع الثالث للحديث عن التنظيم القانوني الخاص لحق الحصول على المعلومات في الأردن.

الفرع الأول: الضمانات العامة للحق في الحصول على المعلومات

نظم الدستور الأردني حاله حال الدساتير المرتبطة بالأنظمة الديمقراطية، حقوق الأفراد وواجباتهم، حيث أفرد الفصل الثاني لبيان حقوق الأردنيين وواجباتهم، فنجد أنه قد نصّ في المادة (7) منه على ما يلي :

1-الحرية الشخصية مصونة.

2-كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.

كما جاء في المادة(15):

1-تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

2-تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب العامة.

3-تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.

4-لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.

5-يجوز في حال إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

6-ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

كذلك نصّ الدستور الأردني في المادة(17) على أنّ:

"للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون"، ولهذا الحق الدستوري أهمية خاصة تكمن في تمكين الفرد من الاتصال بشكل مباشر مع السلطات العامة في الدولة، إضافة إلى منحه دوراً إيجابياً في الحياة السياسية، **(العضايلة، 1999)**.

نستنتج من مجمل النصوص الدستورية سالفة الذكر، أن المشرع الأردني قد كفل الحق بالمعرفة والحق بالحصول على المعلومات، وهو بذلك يضمن عدم التعدي على هذا الحق بأي تشريع آخر**(فهمي، 2009)**، كون الدستور أسمى القوانين، ومن غير الجائز أن ترد نصوص في أي تشريع آخر مخالفة لنصوصه لأن ذلك يشكل مخالفة دستورية **(غزوي،2005)**، وحقيقة إن هذا يسجل للمشرع الأردني، سيما وأن الدستور قد صدر قبل حوالي سبعة عقود.

كما نلاحظ من خلال تحليل المادة(15) من الدستور أن المشرع قد حفظ الحق بحرية الرأي والتعبير، إذ كفل لوسائل الإعلام ذلك، ولكن ضمن حدود القانون، وعدّ الحرية الشخصية مصونة واعتبر أيضاً أن الاعتداء على الحقوق والحريات العامة جريمة يعاقب عليها القانون.

ونجد من خلال هذه النصوص الدستورية، أنّ المشرع الدستوري وضع أساساً صلباً وتأسيساً قانونياً للحق في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال النصوص العامة الناظمة لحقوق وحريات الأفراد والتي تكفل القوانين العادية الصادرة عن السلطة التشريعية تنظيم مختلف الجوانب الموضوعية والشكلية المتعلقة بها، **(الليمون، 2015).**

الفرع الثاني: الضمانات الخاصة للحق في الحصول على المعلومات

لا يكفي أن يتضمن الدستور نصوصاً عامة تتحدث عن الحق في الحصول على المعلومات، بل لا بد من وجود نصوص خاصة تضمن النفاذ الموضوعي والإجرائي للحصول على المعلومات، والأهم من ذلك ضرورة وجود نصوص جزائية لضمان عدم التعدي على هذا الحق، وإيقاع العقوبات المناسبة للمخالفين.

وبناءً على ذلك أفرد المشرع الأردني مجموعة من النصوص القانونية المتفرقة التي تضمن ذلك، حيث جاء قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته رقم(8) لسنة (1998) ليتضمن مجموعة من النصوص المتعلقة بضمان الحصول على المعلومات، حيث ورد في نص المادة(4) من هذا القانون "تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها"، يتضح من نص هذه المادة أن هذا القانون قد منح للصحافة الحق بالإعلام أي الحق بالمعرفة والحق بالحصول على المعلومات.

كما نصت المادة(6) في الفقرة(أ) من ذات القانون على أن " تشمل حرية الصحافة ما يلي: أ. إطلاع المواطن على الأحداث والأفكار والمعلومات في جميع المجالات"، وهذا يمنح الأفراد والصحافة الحق بالمعرفة، ويترتب عليه مسبقاً حق الصحافة بالحصول على المعلومات حتى تتمكن من نقلها للأفراد.

كما نصت المادة نفسها في الفقرة (ج) على أن "تشمل حرية الصحافة: حق الحصول على المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها"، وهذا يحفظ جميع قنوات الاتصال مفتوحة بين السلطات الرسمية من جهة والصحافة والأفراد من جهة أخرى.

كما نصت المادة(7) فقرة (ب) من هذا القانون على "اعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حق للصحافة والمواطن على السواء"، نلاحظ من خلال نص هذه المادة أن المشرع قد مزج حرية الرأي والتعبير والاطلاع على

المعلومات وتداول الأفكار مع بعضها البعض، وحقيقةً أن جميع هذه الحقوق مكملة لبعضها البعض حتى تشكل سوقاً حراً لتداول الأفكار، سيما وأننا في ظل نظام ديمقراطي.

وقد جاءت المادة(8) الفقرة (د) من هذا القانون أيضاً لتنص على أن" للصحفي وفي حدود تأديته لعمله، الحق في حضور الاجتماعات العامة وجلسات مجلس الأعيان ومجلس النواب وجلسات الجمعيات العمومية للأحزاب والنقابات والاتحادات والأندية والاجتماعات العامة للهيئات العمومية للشركات المساهمة العامة والجمعيات الخيرية وغيرها من مؤسسات عامة وجلسات المحاكم العلنية ما لم تكن الجلسات أو الاجتماعات مغلقة أو سرية بحكم القوانين أو الأنظمة أو التعليمات السارية المفعول الخاصة بهذه الجهات"، يلاحظ من نص هذه المادة أن المشرع قد منح للصحافة الحق بالاطلاع على نشاطات وفعاليات الجهات الرسمية وحتى غير الرسمية، إلا أنه قيدها بوجود قانون أو نظام أو تعليمات سارية المفعول خاصة بأحد هذه الجهات تجعل منها مغلقة أو سرية.

الفرع الثالث: التنظيم القانوني الخاص لحق الحصول على المعلومات في الأردن

كان الأردن منذ زمن بعيد منسجماً مع الإرشادات الدولية عند إصدار التشريعات والقوانين فيما يخص حقوق الأفراد –لا سيما ما سبق ذكره فيما يخص الدستور الأردني– ومن هذا المنطلق كان الأردن سباقاً في المنطقة بإصدار قانون يضمن للأفراد وللإعلام الحق في الحصول على المعلومات منذ العام (2007)، إلا أنّ هذا القانون لقي كثيراً من التحفظ من قبل القانونيين والإعلاميين وهم الأكثر تداولاً أو تعاملاً مع هذا القانون، ومن هذا المنطلق سنقوم بالتعليق على بعض نصوص هذا القانون والتي يدور التحفظ سالف الذكر حولها.

نصت المادة(3) من هذا القانون على تشكيل مجلس المعلومات، حيث تضمن المجلس: وزير الثقافة (رئيساً)، مفوض المعلومات(نائباً للرئيس)، والأعضاء: أمين عام وزارة العدل، أمين عام وزارة الداخلية، أمين عام المجلس الأعلى للإعلام، مدير عام دائرة الإحصاءات العامة، مدير عام مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، مدير التوجيه المعنوي في القوات المسلحة، والمفوض العام لحقوق الإنسان.

ومن خلال استعراضنا لتشكيل مجلس المعلومات نجد أنّ تشكيل المجلس يطغى عليه الطابع الرسمي، ويفتقر للمجتمع المدني ولنقابة المحاميين ونقابة الصحفيين وهم جهات معنية بشكل مباشر بالتعامل مع هذا القانون.

وفي سياق تحليلنا للنصوص القانونية أيضاً، نجد أن المادة(7) من هذا القانون قد نصت على" مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة، لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كان له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع"، نلاحظ من خلال مطلع هذا النص أن المشرع قد ابتدأه بمراعاة أحكام التشريعات النافذة، –وقد وردت هذه العبارة في أكثر من موطن في هذا القانون– وهذا يتضارب مع القاعدة القانونية القائلة بأن القانون الخاص يقيد القانون العام، وكذلك مع القاعدة القانونية القائلة إن القانون الجديد يقيد القانون القديم، فقانون حق الحصول على المعلومات هو قانون خاص جديد وبذلك فإنه يكون قد قيد بقيدين يتضاربان مع قواعد قانونية أساسية، كما أن نص المادة قد حصر الحق بطلب المعلومات على الأردني في حين أنه كان من الأفضل بأن يمنحه أيضاً للأجنبي المقيم في الأردن شريطة المعاملة بالمثل، وفي نهاية نص المادة أورد المشرع شرط المصلحة المشروعة أو السبب المشروع، إلا أن القانون لم يضع لنا معايير موضوعية للمصلحة المشروعة أو السبب المشروع، بل ترك الباب مفتوحاً أمام الجهة المطلوب منها المعلومات لتحديد فيما إذا كانت مصلحة طالب المعلومات مشروعة بالمعنى المقصود في القانون، وهذا مأخذ على القانون، لأنه بذلك يكون قد وضع عائقاً أمام طالب المعلومات ومبرراً بالرفض للجهة المطلوب منها المعلومات.

وفي إطار بيان الإجراءات الشكلية المتعلقة بطلب المعلومات جاءت في المادة (9) فقرة(ج) "على المسؤول إجابة الطلب أو رفضه خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تقديمه"، وهنا نلاحظ أن المشرع قد حدد مدة الاستجابة للحصول على المعلومات بثلاثين يوماً، وهذا يتضارب مع المعايير الدولية الخاصة بقوانين حق الحصول على المعلومات والتي تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الطلب، بالإضافة إلى أن طول المدة قد يؤدي إلى تزوير الحقيقة أو تشويهها.

كما جاء في نفس المادة في الفقرة(د) "يشترط في حال رفض الطلب أن يكون القرار معللاً ومسبباً، ويعدّ الامتناع عن الرد ضمن المدة المحددة قراراً بالرفض"، نلاحظ من نص هذه المادة أن المشرع أعطى الجهة المطلوب منها المعلومات حق قبول الطلب أو رفضه، وفي حال الرفض، يجب أن يكون القرار معللاً، كما اعتبر النص القانوني أن مرور المدة القانونية مع الامتناع عن الرد قراراً بالرفض، ويترتب على ذلك نتيجة مفادها، أن من حق طالب المعلومات اللجوء إلى المحكمة المختصة وهي محكمة العدل العليا للطعن بالقرار الصادر برفض الطلب، وفقاً لأحكام المادة(17/أ) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، والتي نصت على" تختص محكمة العدل العليا بالنظر في قرار رفض طلب

الحصول على المعلومات على أن تقدم الدعوى من مقدم الطلب ضد المسؤول خلال(30) يومًا من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة الممنوحة بموجب هذا القانون لإجابة الطلب أو رفضه او الامتناع عن الرد عليه"، إلا أنّ المحكمة الإدارية أصبحت هي المحكمة المختصة والتي حلّت محل محكمة العدل العليا بموجب قانون القضاء الإداري لسنة (2014).

وخلاصة القول: إنّ نتيجة طلب الحصول على المعلومات تضعنا أمام سيناريوهات ثلاث:

- قبول الطلب: وهذا لا يثير أي إشكالات قانونية، كون أن طالب المعلومات يحصل على مبتغاه، أي المعلومات وفقاً للطلب المقدم من قبله.
- رفض الطلب: ووفقاً لهذا الفرض، فإن الطلب المقدم للحصول على المعلومات يقابل بالرفض الصريح من قبل الجهة المطلوب منها هذه المعلومات.
- الامتناع عن الرد: وهذا يفترض أن طالب المعلومات قد تقدم بطلب الحصول على المعلومات، ومرور المدة القانونية التي منحها القانون للجهة المطلوب منها المعلومات دون الرد إيجاباً أو سلباً.

ويترتب على ما تقدم أنّ من حق طالب المعلومات اللجوء للطعن في القرار الصادر برفض طلبه أو الامتناع عن الرد خلال المدد والإجراءات القانونية المقررة وفقاً لنص المادة (17/ب) والتي جاء فيها "يجوز لمقدم الطلب تقديم شكوى ضد المسؤول الى المجلس بواسطة مفوض المعلومات في حال رفض طلبه أو امتناع المسؤول عن إعطاء المعلومات المطلوبة خلال المدة المقرّرة قانوناً".

يلاحظ من خلال النص، أنّ القانون قد رسم لطالب المعلومات طريقين:

- الأول: اللجوء إلى مجلس المعلومات، من خلال تقديم شكوى ضد المسؤول بواسطة مفوض المعلومات، في حال رفض الطلب أو امتناع المسؤول عن إعطاء المعلومات، وقد حددت الفقرة (ج) المدة المقررة للمجلس للفصل في الشكوى المقدمة إليه، حيث جاء فيها" على المجلس أن يصدر قراره في الشكوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورودها وإلا اعتبرت الشكوى مرفوضة وتقطع الشكوى ميعاد الطعن الموجه ضد المسؤول المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، يبدأ سريان مدة الطعن من تاريخ تبليغ مقدم الشكوى رفض شكواه الصريح أو من تاريخ انقضاء المدة لإصدار قرار المجلس في الشكوى"، ويلاحظ من خلال هذا الطريق، أنّ قيام طالب المعلومات

بتقديم شكوى لمجلس المعلومات يؤدي إلى وقف سريان مدة الطعن المقررة أمام المحكمة الإدارية إلى حين الفصل في موضوع الشكوى من قبل المجلس.

– الثاني: اللجوء إلى المحكمة المختصة، وفقاً لما أوضحناه سابقاً، وذلك من خلال الطعن بالقرار الصادر بالرفض خلال (30) يوماً من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة الممنوحة، وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (17).

ونحن نجد أن القانون قد أوجد مرونةً في التعامل مع الشكوى، وذلك من خلال الطرق التي وضعها للطعن في القرار الصادر برفض الطلب، حيث منح طالب المعلومات طريقين، أحدهما إداري والمتمثل بمجلس المعلومات، والآخر قضائي والمتمثل بالمحكمة الإدارية، ولم يلزم طالب المعلومات باللجوء إلى طريق دون الآخر، بل فتح الباب أمامه لاختيار الطريق المناسب، والدليل على ذلك أن مطلع الفقرة (ب) من المادة(17) جاء بعبارة " يجوز لمقدم الطلب ..."، كما أن المدة المقررة لمجلس المعلومات للنظر في الشكوى لا تحسب ضمن المدة المقررة للطعن بالقرار أمام المحكمة الإدارية، وهذا يصب في مصلحة الطاعن أولاً وأخيراً.

وعلى صعيد طلب المعلومات غير الجائز، نصت المادة (10) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات على أن" لا يجوز طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني أو العنصري أو العرقي أو التمييز بسبب الجنس أو اللون"، نلاحظ من خلال نص هذه المادة أن المشرع قد وضع قيوداً على الطابع الديني والعرقي والجنس، وهو بذلك وضع قيوداً نرى أنه لا داعي لها، سيما وأن أبسط الوثائق وأهمها أي الهوية الشخصية للفرد تتضمن الدين والجنس، كما أنّ الدراسات الديموغرافية تقوم على جمع معلومات وبيانات مشابهة، وماذا لو كان هناك من يريد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالجنس أو بالدين أو بالعرق لطائفة معينة؟ أَضف إلى ذلك أنّ القانون قد اشترط في طالب المعلومات أن يكون لديه مصلحة مشروعة، وكما أسلفنا سابقاً فإن تقرير المصلحة المشروعة يعود للجهة المطلوب منها المعلومات، وأختم القول بتحليل هذه المادة بأن أبرز المعايير الدولية لضمان الحق بالحصول على المعلومات مبدأ الحق في الكشف الأقصى عن المعلومات.

وفي إطار الاستثناءات على المعلومات المطلوبة، جاءت المادة(13) لتنص على طائفة من المعلومات التي يمتنع على المسؤول الكشف عنها، وقد جاء فيها ما يلي "مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة على المسؤول أن يمتنع عن الكشف عن المعلومات المتعلقة بما يلي":

1. الأسرار والوثائق المحمية بموجب أي تشريع آخر.
2. الوثائق المصنفة على أنها سرية ومحمية والتي يتم الحصول عليها بالاتفاق مع دولة أخرى.
3. الأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة، أو سياستها الخارجية.
4. المعلومات التي تتضمن تحليلات، أو توصيات، أو اقتراحات، أو استشارات تقدم للمسؤول قبل أن يتم اتخاذ قرار بشأنها، ويشمل ذلك المراسلات والمعلومات المتبادلة بين الإدارات الحكومية المختلفة حولها.
5. المعلومات والملفات الشخصية المتعلقة بسجلات الأشخاص التعليمية، أو الطبية، أو السجلات الوظيفية، أو الحسابات، أو التحويلات المصرفية، أو الأسرار المهنية.
6. المراسلات ذات الطبيعة الشخصية والسرية سواء كانت بريدية أو برقية أو هاتفية أو عبر أية وسيلة تقنية أخرى مع الدوائر الحكومية والإجابات عليها.
7. المعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير في المفاوضات بين المملكة وأي دولة أو جهة أخرى.
8. التحقيقات التي تجريها النيابة العامة أو الضابطة العدلية أو الأجهزة الأمنية بشأن أي جريمة أو قضية ضمن اختصاصها، وكذلك التحقيقات التي تقوم بها السلطات المختصة للكشف عن المخالفات المالية أو الجمركية أو البنكية ما لم تأذن الجهة المختصة بالكشف عنها.
9. المعلومات ذات الطبيعة التجارية، أو الصناعية، أو المالية، أو الاقتصادية والمعلومات عن العطاءات أو البحوث العلمية أو التقنية التي يؤدي الكشف عنها إلى الإخلال بحق المؤلف والملكية الفكرية أو بالمنافسة العادلة والمشروعة أو التي تؤدي إلى ربح أو خسارة غير مشروعين لأي شخص".

ومن خلال مطالعتنا للاستثناءات المذكورة، نجد أن المشرع قد توسع فيها بشكل كبير، ونجد أن هذا يتعارض مع الإرشادات الدولية للاستثناءات عند طلب الحصول على المعلومات**(ماندل، 2017)**، وفيما يتعلق أيضاً بحرية الرأي والتعبير وهي فقط ثلاثة استثناءات:

1- المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني والنظام العام.
2- المعلومات التي تؤثر على سير العدالة.
3- المعلومات التي تمس الحياة الخاصة للأفراد.

أنّ أي تجربة تشريعية في أي مضمار تحتاج إلى إعادة مراجعة خلال فترة التطبيق، وذلك من أجل الحصول على التغذية الراجعة الناتجة عن التطبيق، وعلى وجه الخصوص نجد أن قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن من التشريعات التي تحتاج المراجعة لمعالجة العديد من النقاط لعل أبرزها: مراجعة الاستثناءات الواردة في القانون والمتعلقة بعدم جواز الكشف عن مجموعة من المعلومات – كما ذكرنا سابقاً –كما أن تشكيل مجلس المعلومات بحاجة إلى إعادة نظر لإشراك أعضاء من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وأخيراً إعادة النظر في المدة المقررة لإجابة طلب الحصول على المعلومات.

المطلب الثالث: التنظيم القانوني للحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان

كان الدستور اللبناني الصادر عام(1926) قد أشار إلى بعض الحقوق الفردية ومنها حرية الرأي والتعبير، إلا أنه لم يشر بشكل صريح إلى الحق في الحصول على المعلومات، إلى أن أقرت الهيئة العامة لمجلس النواب اللبناني في العام(2017) قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وتعديلاته لعام (2021).

وعلى ذلك تنقسم دراستنا في هذا المطلب إلى فرعين؛ نخصص الأول للحديث عن نظرة الدستور اللبناني للحق في الحصول على المعلومات، ونتحدث في الفرع الثاني عن الإطار القانوني الخاص لحقّ الحصول على المعلومات في لبنان.

الفرع الأول: نظرة الدستور اللبناني للحق في الحصول على المعلومات

جاء في الفقرة(ج) من مقدمة الدستور اللبناني الصادر عام(1926) "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل".

أشار النص المتقدم إلى المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، والتي في مقدمتها احترام الحريات العامة، حيث جاء التأكيد على هذه الحريات ضمن ذات الفقرة التي تنص على نظام الحكم في لبنان، مما يدلل على اهتمام المشرع الدستوري بالحريات عموماً، وعلى وجه الخصوص حرية الرأي والمعتقد.

وجاءت الفقرة (د) من مقدمة الدستور اللبناني لتنص على أن" الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية"، يؤكد هذا النص على أنّ الشعب هو مصدر كل السلطات، وهو الذي يمارس مظاهر وأوجه

السيادة من خلال المؤسسات الدستورية وهي بطبيعة الحال: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن خلال الربط بين الفقرتين (ج ، د) معاً، نجد أن مقدمة الدستور تتحدث عن الحقوق والحريات ابتداءً باعتبارها ركيزة أساسية في بناء الدولة، وهذا واضح من خلال الفقرة (ج) منها، في حين أن الفقرة (د) تبين كيفية ممارسة الشعب لسلطاته من خلال المؤسسات الدستورية باعتباره مصدراً للسلطات.

وقد جاء الفصل الثاني من الباب الأول من الدستور أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بحقوق اللبنانيين تحت عنوان "في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم"، حيث نصت المادة (9) على أن "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حق حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية"، كما تناولت المادة (13) حرية إبداء الرأي وجاء فيها: " حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون"، يلاحظ من خلال النصوص المتقدمة، أن الدستور اللبناني يكفل حرية إبداء الرأي بكافة أشكالها، ونجد أن هذه النصوص الدستورية تتناول إطاراً عاماً للحق في الحصول على المعلومات، حيث أن حرية إبداء الرأي في كافة أشكالها تنطلق بالأساس من خلال الحق في الحصول على المعلومات، وجدير بالذكر أخيراً، أنّ هذا الأساس الدستوري للحق في الحصول على المعلومات في لبنان مشابه إلى حد كبير في الأساس الدستوري لذات الحق في النظام القانوني الأردني.

الفرع الثاني: الإطار القانوني الخاص لحق الحصول على المعلومات في لبنان

أشرنا سابقاً إلى أن لبنان عرفت إصدار أول قانون ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات عام (2017) وأجريت عليه تعديلات عام (2021)، وقد تضمّنت المادة الأولى منه الأشخاص المستفيدين من هذا القانون، فأعطت الحق للشخص الطبيعي والمعنوي بالوصول إلى المعلومات على حد سواء، والمستندات الموجودة لدى الإدارة والاطلاع عليها مع مراعاة عدم الإساءة في استخدام الحق، في حين نجد أن قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات الأردني لم يتطرق إلى التفرقة بين الشخص الطبيعي والمعنوي، وأعطى الحق لكل أردني في الحصول على المعلومات وفقاً للمادة(7)، وبالتالي فإن المشرع اللبناني قطع الجدل في ذلك حول أحقية الشخص المعنوي بطلب الحصول على المعلومات، لوجود نص صريح على ذلك، على خلاف المشرع الأردني الذي ترك الأمر مبهماً، ولكننا نرى أن إعطاء الحق لكل أردني في

الحصول على المعلومات ينسحب على الشخص الطبيعي والمعنوي على حد سواء، لأن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيده، فطالما أنّ النص جاء بعبارة (لكل أردني..)، فإن ذلك من وجهة نظرنا يشمل كل شخص أردني سواء كان طبيعياً أو معنوياً، مثال: شركة أردنية تريد الحصول على معلومات، فطالما أنّ هذه الشركة تحمل الجنسية الأردنية فإنها تملك الحق في طلب الحصول على المعلومات، وذلك استناداً إلى نص المادة(4) من قانون الشركات رقم(22) لسنة(1997) والتي نصت على" يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون، وتُعدّ كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية، ويكون مركزها الرئيس في المملكة".

وينسحب ذات الأمر على النقابات والجمعيات، والتي تكتسب الشخصية المعنوية بموجب أحكام قوانينها الخاصة، وبالتالي يحق لها أن تتقدم بطلب للحصول على المعلومات وفق أحكام قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني.

وبالعودة إلى قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني، نجد أنّ المادة الثانية قد بينت المقصود بالإدارة، فشملت بذلك الدولة وإداراتها ومؤسساتها العامة والهيئات ذات الطابع القضائي والبلديات والمؤسسات والشركات المختلفة والخاصة والمكلفة في إدارة مرفق عام، وسائر أشخاص القانون العام والمؤسسات ذات المنفعة العامة وعلى أثر تعديلات القانون لعام (2021) فقد (ألغت المادة بعض الجهات التي كانت تقصد بالإدارة بمفهوم قانون حق الوصول للمعلومة)، ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ قانون حق الحصول على المعلومات الأردني قد تضمنّ نصاً مشابهاً، حيث عرفت المادة الثانية الدائرة بأنها" الوزارة أو الدائرة أو السلطة أو الهيئة أو أي مؤسسة عامة أو مؤسسة رسمية عامة أو الشركة التي تتولى إدارة مرفق عام".

في حين بينت المادة الثالثة من ذات القانون المقصود بالمستندات الإدارية؛ فهي المستندات الخطية والمستندات الإلكترونية والتسجيلات الصوتية والمرئية والبصرية والصور وكل المستندات القابلة للقراءة بصورة آلية مهما كان شكلها أو مواصفاتها والتي تحتفظ بها الإدارة، وقد عدّلت هذه المادة من القانون المعدل تعريفها لمستندات الإدارة بحيث أطلقت هذا الوصف كل ما تحتفظ به الإدارة بمعزل عما إذا كانت ملكاً لها أو صادرة عنها أو إذا كانت فريقاً به.

ولنا بعض الملاحظات حول المادتين الثانية والثالثة نوردها على النحو الآتي:

– لقد تطرق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني إلى طبيعة ونوع المعلومات ضمن نصوصه من خلال المادتين الثالثة والرابعة، فالمادة الثالثة تتحدث عن المستندات الإدارية وأنواعها، في حين تتحدث المادة الرابعة عن المستندات الإدارية المتعلقة بمعلومات ذات طابع شخصي، وهي بذلك تشمل المستندات الإدارية المتعلقة بأشخاص لذاتهم مثل: المعلومات المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها.

– وبمقارنة نصوص المواد (3 ، 4) أعلاه، مع قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات الأردني، نجد أنّ المشرع الأردني لم يتطرق إلى مثل هذه التفرقة، فتحدث المشرع الأردني عن المعلومات في المادة الثانية باعتبارها" أي بيانات شفوية أو مكتوبة أو سجلات أو إحصاءات أو وثائق مكتوبة أو مصورة أو مسجلة أو مخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة وتقع تحت إدارة المسؤول أو ولايته"، ويؤيد الباحث اتجاه المشرع الأردني في إطلاق مفهوم المعلومات دون حصرها، هو الأقرب للصواب، لأن حصر نطاق المعلومات وتضييقها سيؤدي إلى إهدار القيمة القانونية للنصوص التي جاءت لضمان الحق، أما أن يلجأ المشرع إلى تحديد المعلومات بشكل حصري ضمن نصوص محددة، فإن هذا سيؤدي إلى جعل القانون عرضة للتعديل في أي وقت تماشياً مع التطورات التي يفرضها الواقع العملي، ممّا يؤدي إلى عدم الاستقرار التشريعي، فالأصل أن يتم تحديد مفهوم المعلومات ابتداءً، ثم إيراد الاستثناءات في حدود ضيقة بحسب التنظيم التشريعي لكل دولة، وهذا ما فعله المشرع اللبناني عند إجراء التعديل .

وأما فيما يتعلق بالاستثناءات، فكما هو الحال في القانون الأردني، فقد تناول قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني بقائمة طويلة بالاستثناءات تحت مسمى "المستندات غير القابلة للاطلاع"، وقد عدل المشرع اللبناني وذلك الى ((المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها)) وفي ذلك تنص المادة(5) على ما يلي:

أ– لا يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بـ:

1. أسرار الدفاع الوطني والأمن القومي والأمن العام.
2. إدارة العلاقات الخارجية للدولة ذات الطابع السري.
3. ما ينال من المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية.
4. حياة الأفراد الخاصة وصحتهم العقلية والجسدية.

5. الأسرار التي يحميها القانون كالسر المهني أو السر التجاري مثلاً.

تم إلغاء الفقرة (5/أ) من هذه المادة وفقاً للتعديل (لا تحول بنود السرية المدرجة في العقود التي تجريها الإدارة دون الحق في الوصول إليها مع مراعاة أحكام هذه المادة من القانون.

ب- لا يمكن الاطلاع على المستندات التالية:

1. وقائع التحقيقات قبل تلاوتها في جلسة علنية، والمحاكمات السرية، والمحاكمات التي تتعلق بالأحداث والأحوال الشخصية.
2. محاضر الجلسات السرية لمجلس النواب أو لجانه، ما لم يقرر خلاف ذلك.
3. مداولات مجلس الوزراء ومقرراته التي يعطيها الطابع السري.
4. المستندات التحضيرية والإعدادية والمستندات الإدارية غير المنجزة.
5. الآراء الصادرة عن مجلس شورى الدولة إلا من قبل أصحاب العلاقة في إطار مراجعة قضائية.

نلاحظ من خلال نص المادة الخامسة أن المشرع اللبناني قد فصّل بالمستندات غير القابلة للاطلاع، فبيّن خمسة مواطن لمعلومات لا يمكن الوصول إليها ثم إلغاء الخامس منها بناء على التعديل، وخمسة مواطن أخرى لمعلومات لا يمكن الاطلاع عليها فحدّد بذلك تسعة استثناءات، في حين أنّ الإرشادات الدولية تبين أن الاستثناءات هي ثلاثة (الدفاع الوطني، الحياة الخاصة، سير العدالة).

كما أشار النص السابق أيضاً في الموطن الثاني الفقرة (ب) إلى محاضر الجلسات السرية لمجلس النواب ولجانه، وهذا يتناقض من وجهة نظرنا مع النهج الديمقراطي المتمثل في شفافية العمل التشريعي، وليكون الشعب مطلعاً على نشاطات السلطة التشريعية (أعضاء مجلس النواب)وتقييم أدائهم وبناء القدرة لدى الفرد على اتخاذ القرار للاختيار من عدة بدائل عند المشاركة بالانتخابات **(صدقة، 2008)**، وذلك على خلاف المشرع الأردني الذي أتاح للصحفي مثلاً الحق في حضور الاجتماعات العامة، وجلسات مجلس الأعيان والنواب وغيرها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (8/د) من قانون المطبوعات والنشر.

وقد أشار المشرع اللبناني في الموطن الثالث من الفقرة (ب) إلى مداولات مجلس الوزراء ومقرّراته التي يعطيها الطابع السري، وهو بذلك يكون قد وضع الظل على تعميم خيار الديمقراطية، وقيام الحكومة بأعمالها بكل شفافية ومنحها

الحق بالسرية والكتمان، وحرم السلطة الرابعة من الحق بمراقبة أعمال الحكومة وكشف الفساد والانتهاكات التي تقع على حقوق الإنسان في حال وجودهما.

كما أشار في الموطن الرابع من الفقرة (ب) إلى المستندات التحضيرية والإعدادية والمستندات الإدارية غير المنجزة، وهو بذلك قد أعطى للسلطة التنفيذية الحق بالإعداد والتحضير دون رقيب أو حسيب مما سيؤدي إلى تفشي الفساد في المشاريع الحكومية سواء كانت عامة أو مختلطة أو خاصة،**(عبد الجواد،2003)**.

وقد أوجبت المادة (7) من القانون على الإدارة نشر بعض المستندات حكماً على مواقعها الإلكترونية بالإضافة إلى النشر في الجريدة الرسمية، ويشمل ذلك التعاميم التي تتضمن تفسيراً للقوانين والأنظمة، والعمليات التي يتم بموجبها دفع أموال عمومية تزيد عن خمسة ملايين ليرة لبنانية، وعدلت هذه المادة بحيث ألزمت بنشر المواد التشريعية بصيغة إلكترونية متاحة للجميع بالجريدة الرسمية، وكذلك أوجبت المادة رقم(8) على كل رئيس إدارة إعداد تقرير سنوي عن نشاطاتها على أن يتضمن هذا التقرير معلومات حول آلية عمل الإدارة تتضمن التكاليف والأهداف والقواعد والإنجازات والسياسة العامة المعتمدة والمشاريع التي نفذت والتي لم تنفذ وأسباب ذلك، ما ورد في المادة(7) والمادة(8) ينم عن ذكاء تشريعي قام به المشرع اللبناني بفرض المبادرة على الإدارة بنشر المعلومات من تلقاء نفسها قبل أن يتم طلبها حتى وإن كان ذلك بشكل جزئي.

وأخيراً، نظمت المادة(10) من هذا القانون حق الوصول إلى أسباب القرارات الإدارية فمنحت الحق للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالوصول إلى الأسباب التي دفعت الإدارة إلى اتخاذ القرارات الإدارية غير التنظيمية، كما بينت المادة(11)آلية التعليل بأن يكون خطياً متضمناً الحيثيات القانونية مع ذكر اسم وتوقيع مصدر القرار والتاريخ.

في حين بينت المادة(12) حالات إعفاء الإدارة من التعليل، وهي:

1. أثناء قيام حالة الطوارئ.
2. الظروف الاستثنائية المتمثلة في حالات الخطر الدائم التي تهدد عمل المؤسسات.
3. أسرار الدفاع الوطني والأمن القومي والأمن العام.
4. إدارة العلاقات الخارجية للدولة ذات الطابع السري.
5. ما ينال من المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية.

6. حياة الأفراد الخاصة وصحتهم العقلية والجسدية.
7. الأسرار التي يحميها القانون كالسر المهني أو السر التجاري.

وختم المشرع اللبناني هذه المادة بـ "يعتبر سكوت الإدارة على الطلب مدة شهرين بمثابة قرار رفض ضمني قابل للطعن أمام مجلس شورى الدولة"، إن ما أورده المشرع اللبناني من استثناءات في هذه المادة قد تكون في معظمها منطقية إلا أنه منح الحق لرئيس الإدارة في الحالة الثانية بإيجاد المبرر لعدم إجابة الطلب، سيما وأنه اختتم المادة باعتبار السكوت عن الطلب لمدة شهرين رفضاً ضمنياً، وهذا يتنافى مع الإرشادات الدولية في حصر الاستثناءات.

وقد بينت المادة(16) المدة التي على موظف الإدارة المكلف بالرد على طلب الوصول إلى المعلومات وحُددت بخمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويجوز تمديد هذه الفترة لمرة واحدة ولمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً إذا كان الطلب يتضمن عدداً كبيراً من المعلومات أو كان الوصول إلى المعلومة يستوجب مراجعة إدارة أخرى، على أن يعدّ عدم الرد خلال تلك الفترة بمثابة رفض ضمني، وأضاف بتعديل سنة (2021) (على الإدارة البت بطلبات الحصول على المعلومات الواردة إليها دون الرجوع إلى سلطة الوصاية إن وجدت مثل هذه السلطة عليها).

عدل المشرع اللبناني المادة (18) وجعل الوصول إلى المستندات الإدارية مجاني في مكان وجودها، ما لم تحل دون ذلك المحافظة المادية على المستند، ولمقدم الطلب أن يحصل على صورة أو نسخة عن المستند المطلوب سواء أكان ورقياً، أو إلكترونياً، أو تسجيلاً صوتياً، أو مرئياً، ولمقدم الطلب أن يتلقى المستند الإلكتروني عبر بريده الإلكتروني مجاناً

عدل المشرع اللبناني المادة (19) من هذا القانون وجعل قرارات رفض الوصول إلى المعلومات يجب أن يكون خطياً ومعللاً، وأن يبلغ صاحب العلاقة بقرار الرفض، ويكون لصاحب العلاقة الحق بمراجعة القاضي المنفرد الناظر في قضايا الأمور المستعجلة المختص لدى أي من القضائيين الإداري أو العدلي دون الحاجة إلى بيان صفته أو مصلحته، إضافةً الى الهيئة الإدارية المستقلة المحددة في قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

الخاتمة

تمت دراسة البحث بعنوان(حق الحصول على المعلومات "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني واللبناني") من خلال ثلاثة مطالب رئيسة؛ حيث تم تخصيص المطلب الأول للحديث عن الآثار المترتبة على ضمان الحق في الحصول على

المعلومات، وتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، تم الحديث في الفرع الأول عن الحصول على المعلومات باعتبارها ضرورة، وتناول الفرع الثاني الآثار المترتبة على كتم المعلومات.

وأمّا المطلب الثاني من الدراسة فقد تم تخصيصه للحديث عن التنظيم القانوني لحق الحصول على المعلومات في الأردن، وقد تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع؛ حيث تناولنا في الفرع الأول الضمانات العامة للحق في الحصول على المعلومات، وخصصنا الفرع الثاني للضمانات الخاصة للحق في الحصول على المعلومات، واختص الفرع الثالث بالحديث عن التنظيم القانوني الخاص لحق الحصول على المعلومات في الأردن.

وأخيراً جاء المطلب الثالث من هذه الدراسة وتم تخصيصه للحديث عن التنظيم القانوني للحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان لعام (2017) وتعديلاته لعام (2021)، والذي بدوره انقسم إلى فرعين؛ تناول الأول نظرة الدستور اللبناني للحق في الحصول على المعلومات، وتحدث الفرع الثاني عن الإطار القانوني الخاص لحق الحصول على المعلومات في لبنان وتعديلاته.

النتائج:

وبعد الانتهاء من دراسة البحث بعنوان (حق الحصول على المعلومات "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني واللبناني")، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- إن الحق بالمعرفة والحق بالحصول على المعلومات والحق بحرية الرأي والتعبير للأفراد والإعلام على حد سواء هي حقوق دستورية أساساً تكفلت القوانين العادية في تنظيم الإطار القانوني لحمايتها وضمان عدم التعدي عليها.
- ويترتب على ما تقدّم، أن مسؤولية الحكومة تكمن في توفير المعلومات وأن تبادر من تلقاء نفسها بنشر هذه المعلومات وأن تخلع ثوب السرية والكتمان عنها، فتمكن الصحافة من تأدية واجباتها بشفافية ونزاهة بعد حصولها على المعلومات ونقل المعرفة للشعب حتى نكون نظاماً ديمقراطياً حقيقياً.
- لقد كان الأردن صاحب الريادة في المنطقة بإصدار تشريع خاص يضمن للأفراد الحق بالحصول على المعلومات في العام02007)، إلا أن هذا القانون لقي بعض التحفظ والانتقاد من قبل أصحاب الاختصاص في المجالين الإعلامي والقانوني.

- يعدّ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني لعام(2017) نموذجاً عربياً حديثاً في التنظيم القانوني للحق في الحصول على المعلومات، إلا أن هذا القانون أيضاً يعاني من بعض العراقيل والصعوبات العملية، وأبرز هذه الصعوبات يتمثل بعدم إنشاء الهيئة أو الجهة المعنية بالإشراف على تطبيق نصوص القانون على غرار مجلس المعلومات بموجب قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني .
- إن تطبيق نصوص قانون حق الوصول إلى المعلومات اللبناني، يتطلب الكشف الأقصى عن المعلومات، فالنصوص القانونية الصماء لا تضمن الوصول إلى المعلومات، ما لم تجد الآليات اللازمة لتنفيذها.

التوصيات:

وعلى ضوء ما توصلنا إليه من نتائج خلال دراستنا، وفي خلاصة ما توصلنا إليه من خلال تحليل النصوص القانونية، نوصي بالآتي :

أولاً: ضرورة إجراء مراجعة شاملة لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني وعلى وجه الخصوص:

1- إلغاء عبارة " مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة " أينما وردت، وذلك لأن القانون الخاص يقيد العام، والقانون الجديد يقيد القانون القديم.

2- إشراك أعضاء من المجتمع المدني ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين في تشكيل مجلس المعلومات.

3- منح المعلومات للشخص الأجنبي شريطة المعاملة بالمثل.

4- تخفيض المدة اللازمة لإجابة الطلب أو رفضه، لتصبح خمسة عشر يوماً أسوةً بالمشرع اللبناني، والذي حسناً فعل، لأن فترة الثلاثين يوماً فترة طويلة، وقد يؤدي طول المدة إلى تزوير أو تشويه الحقيقة، بالإضافة إلى أن المعايير الدولية لمدة الإجابة هي أسبوعان.

5- توضيح وتبرير نص المادة(10) من قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات الأردني" لا يجوز طلب المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني، أو العنصري، أو العرقي، أو التمييز بسبب الجنس، أو اللون"، وذلك توافقاً مع مبدأ الحق في الكشف الأقصى عن المعلومات.

6- إعادة النظر في الاستثناءات الواردة في قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومات، واقتصارها على ثلاثة استثناءات بحسب المعايير الدولية(المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني والنظام العام، المعلومات التي تؤثر على سير العدالة، المعلومات التي تمس الحياة الخاصة للأفراد).

ثانياً: كما نوصي المشرع اللبناني أيضاً بضرورة عمل مراجعة لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وعلى وجه الخصوص:

1- النص على إنشاء مجلس أو هيئة للمعلومات على غرار القانون الأردني، على أن يضمن في تشكيله أعضاء من الجهات الرسمية وغير الرسمية وأعضاء من النقابات كنقابة الصحفيين والمحامين، ليتولى هذا المجلس أو الهيئة ضمان تزويد المعلومات إلى طالبيها، إضافة إلى منحه اختصاصاً يتعلق بالنظر في الشكاوى المقدمة إليه فيما يخص طلبات المعلومات.

2- وما ينطبق على القانون الأردني ينطبق على نظيره اللبناني فيما يخص الاستثناءات، ليتوافق ذلك مع الإرشادات الدولية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: التشريعات.

1. الدساتير:

- الدستور اللبناني لسنة (1926) وتعديلاته.
- الدستور الأردني لسنة (1952) وتعديلاته.

2. المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948).
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة (1966).
- ميثاق الشرف الصحفي العالمي (إعلان ميونخ عام 1971).

3. القوانين:

- قانون العقوبات الأردني رقم(16) لسنة (1960) وتعديلاته.
- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (1997) وتعديلاته.
- قانون المطبوعات والنشر رقم(8) لسنة (1998).
- قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم(47) لسنة (2007).
- قانون الحق في الوصول إلى المعلومات اللبناني (2017) وتعديلاته لعام (2021).

ثانياً: الكتب

- الليمون، عوض،(2015)، تطور النظام الدستوري الأردني، ط1، عمان :دار وائل للطباعة والنشر.
- صدقة، جورج، (2008)، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، بيروت : مؤسسة مهارات.
- غزوي، محمد سليم،(2005)، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري،ط1،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- فهمي، خالد مصطفى، (2009)، المسئولية المدنية للصحفي" دراسة مقارنة"، الإسكندريــة : دار الفكر الجامعي.
- ماندل، توبي، (2017)، قواعد وإجراءات تصنيف المعلومات للوزارات والمؤسسات العامة (دليل إرشادي)، عمّان : مركز حماية وحرية الصحفيين.

ثالثاً: الرسائل الجامعية.

- العليوي، عمر محمد سلامة (2011)، أطروحة دكتوراة، **حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم (47) لسنة 2007 " دراسة مقارنة "، جامعة عين شمس، مصر.**
- المومني، نهلا عبدالقادر (2015)، **الحق في الحصول على المعلومات في النظام القانوني الأردني والمعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- النصيرات، آلاء عبدالله (2016)،**ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن" دراسة مقارنة مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان** "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
- شقير، يحيى (2012)، **مدى توافق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

رابعاً: الأبحاث المنشورة.

- العضايلة، أمين سلامة، (1999)، **حق تقديم العرائض في الدستور الأردني لعام 1952**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد "11 "، العدد "6 ".
- شبر، رافع خضر صالح، والسيلاوي، زينة صاحب، (2018)، **تقييد حق الحصول على المعلومات(دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق.**
- طالب، محمد جبار، (2014)، **حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان**، مجلة كلية الحقوق /جامعة النهرين جامعة، العراق، المجلد " 16"، العدد " 1".
- عبد الجواد، عبد الجواد عبد الجابر، (2003)، **حق الناس في المعرفة**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث/ نابلس، فلسطين، المجلد " 17"، العدد "2".
- كشكول، يمامة محمد، والبياتي، وائل منذر،(2017)، **التنظيم الدستوري والقانوني للحق في الحصول على المعلومات**، مجلة الحقوق/ الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد "1".

خامساً: المراجع الإلكترونية.

- **منشورات مركز عدالة الإلكترونية: http://www.adaleh.info**
- **الموقع الإلكتروني:https://qarark.com/**

References in English:

First: Legislations

1. Constitutions

- Lebanese constitution (1926) and its amendments

-The Jordanian constitution of (1952) and its amendments

2. International Treaties and Conventions

- The universal declaration of human rights (1948)
- The international covenant on civil and political rights (1966)
- International journalism code of honor (Munich Declaration1971)

3. Laws

- Jordanian penalties code NO. (16), (1960) and its amendments.
- Jordanian companies law NO. (22), (1997) and its amendments.
- Press and publication law NO. (8), (1998).
- Law of ensuring the right to information NO. (47), (2007)
- Lebanese right to access information law (2017) amendments lieam (2021)

Second: Books

- Allimon, Awad, (2015), Tataoor alnedam aldstory alordone
- Sadkh, Gorg, (2008), Alakhlaq Alealameh byn Almabade walwaqe
- Gazoe, Mohammad slem, (2005), Alwajez fe altandem alsiase w aldstory
- Fhmi, Khaled mostafa, (2009), Almasnoleh almdneh lesahafe "derast moqaranh"
- Mandl, toby, (2017), Rules and procedures for classifying information for ministries and public institutions (a gude)

Third: Academic Theses and Dissertations

Alalewe, Omar mohammad salamh, (2011), atroht doctorah hq alhosol ala almalomat fe doa alqanon alordone rqm (47) lesant 2007 "derast moqaranh"

Almomani, nahla abdalqader, (2015), alhq fe alhosol ala almalomat fe alnedam alqanoni alordone w almaieer aleqlemeh w aldoaleh lehoqoq alensan

A;nserat, alaa abuallah, (2016), daman haq alhosol ala almalomat fe alordon "derast moqaranh ma alsharah aldoleh lehoqoq alensan".

Shqer, yahya, (2012), mada tawafoq qanon daman haq alhosol ala almalomat fe alordon ma almaieer aldoleh.

Fourth: Published Research Papers

- Aladaileh, amin salameh, (1999), haq taqdem alaraed fe aldstor alordone leam 1952.
- Shber, rafe khader saleh, w alselawi, zeinh sahib,(2018) taqeed hq alhosol ala almalomat (derast moqaranh).
- Taleb, mohammad jabar, (2014) haq alhosol ala almalomat kahq mn hoqoq alensan.
- Abdaljawad, abdaljawad abdaljaber, (2003) haq alnas fe almarefah.
- Kashkol, yamamh mohammad, w albiate, wael monder, (2017) altandem aldestori w alqanoni lealhaq fe alhosol ala almalomat.